

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الجزائر 3

معهد التربية البدنية والرياضية

أطروحة الدكتوراه في نظرية ومنهجية التربية البدنية والرياضية

أثر الصحافة الرياضية على الحالة النفسية لدى حكام كرة القدم

دراسة على حكام النخبة (دوليين - أولى) في الدوري اليمني

تحت إشراف

ا.د بن عكي محند آكلي

إعداد الطالب الباحث

محمد حسين أحمد النظاري

السنة الجامعية 2011 / 2012 م

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الجزائر 3

معهد التربية البدنية والرياضية

أطروحة الدكتوراه في نظرية ومنهجية التربية البدنية والرياضية

أثر الصحافة الرياضية على الحالة النفسية لدى حكام كرة القدم

دراسة على حكام النخبة (دولين - أولى) في الدوري اليمني

تحت إشراف
د. بن عكي محند آكلي

إعداد الطالب الباحث
محمد حسين أحمد النظاري

لجنة المناقشة

د. 1 : بن تومي عبد الناصر.....رئيساً

د. 1 : بن عكي محند آكلي.....مقرراً

د. : عباس جمال.....عضواً

د. : لعلالي نادية.....عضواً

د. : حشمان عبد النور.....عضواً

د. : بوطالبي بن جدو.....عضواً

السنة الجامعية 2011 / 2012م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا

حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا

يُعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾

صدق الله العظيم (النساء، الآية 58)

الإهداء

إلى أحر من في هذا الوجود....

إلى من رباني، وعلماني، وأمداني بالنصح والإرشاد

{ والديّ العزيزين } ...

إلى أجنحتي التي أرفرف بها في هذا الكون

{ إخواني وأخواتي } ...

إلى من وقفت إلى جانبي وساندتني وكانت نعم الساجد

{ زوجتي المخلصة الوفية } ...

إلى الشمعات المضيئة في حياتي أولادي...

{ حسين ورغد وحسام } ...

إلى العلم الذي يتدفق بوجه التربية البدنية والرياضية أساتذتي في

{ تونس - العراق - الجزائر } ...

إلى كل من نسيهم لساني ومحلهم وجدواني

{ أصدقائي - زملائي - جيرانني } ...

إليهم جميعاً أهدي هذا العمل...

محمد النظاري

كلمة شكر وعرفان

عملاً بقوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ (إبراهيم، الآية 7)، فالحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه كما يحب ربنا ويرضى على كل نعمة أنعمها علينا ظاهرة وباطنة، ومنها توفيقه تبارك وتعالى للباحث في إنجاز هذه الدراسة. وأصلّ وأسلم على الفاتح لما أُخلق والخاتم لما سبق ناصر الحق بالحق والهادي إلى صراطه المستقيم سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أولي العلم والهدى والنور القائل: {من لم يشكر الناس لم يشكر الله}.

فأتقدم أولاً بالامتنان لبلدي [الجمهورية اليمنية] التي أوفدتني لدراسة الدكتوراه في [الجزائر] الشقيقة التي لها مني أسمى آيات العرفان على احتضانها لي تعليمياً، ومن قبل لدراسة الماجستير في [العراق] والبالوربوس في [تونس] الشقيقتين.

وخالص شكري وتقديري إلى أ.د. بن محيي محمد العلي الذي شرفني على تأطيره لي ومتابعته سير هذه الدراسة، وأمدني خلالها بتوجيهاته العلمية والإدارية التي استفدت منها كثيراً، والأساتذة المحكّمين، ولأعضاء لجنة المناقشة على سعة صدرهم بقراءة الدراسة وعلى ما أحاطوا به الباحث من نضج وإرشادات ستعينه وهو يطرق أولى بوابات العلم والمعرفة.

كما أتقدم بالشكر والعرفان لـ أ.د. سيلان العرّامي - رئيس جامعة البيضاء -، و أ.د. عامر رشيد - عميد كلية التربية والعلوم بدعاج، وكافة أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم بالكلية، وعلى وجه الخصوص قسم التربية البدنية والرياضية، وفي مقدمتهم أ.حسام الدين عيلان عمون، وكذا د. عبد الله المنادوة أستاذ اللغة العربية بجامعة الجديدة، و أ. فروق العلي أستاذ الإحصاء بجامعة فراحات عباس بسطيف على مساعدتهم لي في الجوانب اللغوية والإحصائية .

وكذلك الشكر موصول لمدير معهد التربية البدنية والرياضية بجامعة الجزائر3، وأعضاء هيئة التدريس، ولجميع الموظفين بالمعهد لاسيما العاملين في المكتبة، وللعاملين بمركز البحث في الإعلام العلمي والتقني (C.R.S.T).

كما لا تفوتني الفرصة أن أشكر الاتحاد العام برئاسة الأستاذ أحمد صالح العيسى، وجميع أفراد هيئة الدراسة من حكام النخبة في دوري كرة القدم بالجمهورية اليمنية، وللصحف الرياضية اليمنية والعاملين بها. وإلى كل من ساهم في هذه الدراسة بالنصيحة والعون والتشجيع، راجياً من المولى عز وجل أن يجعلها في ميزان حسناتهم... وأخيراً إن أصيب من الله، ثم بجهود من ساعدوني، وإن أخطأت فمن نفسي والشيطان..

الباحث

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
	إهداء
أ	شكر وتقدير
ل	قائمة الجداول
س	قائمة الأشكال
ح	ملخص الدراسة
6-1	مقدمة

المدخل التمهيدى

الصفحة	العنوان
8	الإشكالية
11	تحديد المشكلة
11	الفرضيات
12	أسباب اختيار الدراسة
12	أهمية الدراسة
13	أهداف الدراسة
13	متغيرات الدراسة
13	المتغيرات المرتبطة بعينة الدراسة
14	المفاهيم الدالة
29-17	الدراسات السابقة

الجانب النظري

الفصل الأول: الإعلام الرياضي

الصفحة	العنوان
32	تمهيد
33	1-1 الإعلام الرياضي
33	1-2 مفهوم الإعلام
33	3-1 مفهوم الإعلام الرياضي
33	1-4 عناصر الإعلام الرياضي
34	1-5 أنواع الإعلام الرياضي
35	6-1 الأطر المنظمة للإعلام الرياضي
35	1-6-1 الاتحاد اليمني للإعلام الرياضي
37	7-1 الصحافة
37	1-7-1 تعريفات الصحافة
39	2-7-1 الصحافة المقررة في اليمن
41	3-7-1 الصحافة المقررة في الجزائر
42	4-7-1 الصحفيون
42	1-4-7-1 الشروط الواجب توافرها في الصحفيين اليمنيين
44	2-4-7-1 حقوق وواجبات الصحفيين اليمنيين
46	8-1 الصحافة الرياضية
47	1-8-1 نشأة وتطور الصحافة الرياضة العربية
48	9-1 مبادئ الصحافة الرياضية
50	10-1 سمات الصحافة الرياضية
52	11-1 الصفات التي تميز الصحافة الرياضية عن بقية الوسائل الإعلامية

53	12-1 أهداف ووظائف الصحافة الرياضية
53	1-12-1 أهداف الصحافة الرياضية
54	2-12-1 وظائف الصحافة الرياضية
56	13-1 الصحافة الرياضية ونظريات الإعلام
56	1-13-1 نظرية التأثير المباشر وقصير المدى
57	2-13-1 نظرية التأثير على المدى الطويل أو التراكمي
57	3-13-1 نظرية التطعيم أو التلقيح
57	4-13-1 نظرية التأثير على مرحلتين
58	5-13-1 نظرية تحديد الأولويات
59	6-13-1 نظرية حارس البوابة
59	7-13-1 نظرية الاستخدامات والإشباع
60	8-13-1 مناقشة آثار تلك النظريات على الصحافة الرياضية اليمنية
62	14-1 تأثيرات الصحافة الرياضية
63	1-14-1 تغيير المواقف أو الاتجاه الرياضي
63	2-14-1 تغيير المعرفة الرياضية
63	3-14-1 التنشئة الاجتماعية في المجال الرياضي
64	4-14-1 الإثارة الجماعية
64	5-14-1 الاستثارة العاطفية
64	6-14-1 الضبط الاجتماعي في المجال الرياضي
65	7-14-1 صياغة الواقع
66	15-1 دوافع الصحف اليومية لتخصيص صفحة رياضية يومية
67	1-15-1 زيادة توزيع الصحف
67	2-15-1 ربط القارئ بالصحيفة
69	3-15-1 تحقيق ربح أكثر وتأثير أقوى

69	4-15-1 تحقيق وتنفيذ سياستها العامة
69	16-1 أنواع الصحف الرياضية
70	1-16-1 الصفحات الرياضية في الصحف اليومية العامة
71	2-16-1 الملاحق الرياضية في الصحف العامة
71	3-16-1 الصحف الأسبوعية
71	4-16-1 الصحف الشهرية
72	5-16-1 المجلات الرياضية
73	17-1 عناصر الصفحة الرياضية في الصفحة اليومية
73	1-17-1 التنوع
74	2-17-1 الطابع الإخباري
74	3-17-1 الطابع الانتقائي
75	18-1 فنون وأساليب الصحافة الرياضية
75	1-18-1 المقال الصحفي
76	2-18-1 التحقيق الصحفي
76	3-18-1 الرسوم الكاريكاتيرية
77	4-18-1 الخبر الصحفي
77	5-18-1 العمود الصحفي
77	6-18-1 الحوار الصحفي
77	19-1 المُحرر الرياضي
79	20-1 اهتمام الهيئات الرياضية و البحثية بالصحافة الرياضية
81	خُلاصة

الفصل الثاني: الضغوط النفسية

الصفحة	العنوان
83	تمهيد
84	1-2 الضغوط النفسية
85	2-2 مفهوم الضغوط النفسية
86	1-2-2 تعريف الضغوط
86	2-2-2 تعريف الضغوط النفسي
88	3-2 اتجاهات الضغوط
89	4-2 أنواع الضغوط النفسية
89	1-4-2 الضغوط المؤقتة والضغوط الدائمة
89	2-4-2 الضغوط الإيجابية والضغوط السلبية
89	3-4-2 الضغوط المحايد
90	5-2 نظريات الضغوط النفسية
90	1-5-2 نظرية هانز سيللي
92	2-5-2 سييلبرجر
93	3-5-2 نظرية موراي
93	4-5-2 نظرية التقدير المعرفي
94	6-2 تحليل ظاهرة الضغوط النفسية لدى الحكام
94	1-6-2 مراحل الضغوط النفسية عند الحكام
94	1-1-6-2 الموقف الضاغط
95	2-1-6-2 التقدير المعرفي للموقف الضاغط
96	2-6-2 الاستجابة للموقف الضاغط

96	نتائج الموقف الضاغط	3-6-2
97	مصادر الضغوط النفسية	7-2
98	الضغوط المرتبطة بالعمل	1-7-2
98	الضغوط المرتبطة بالدور	2-7-2
99	تقييم الأداء	3-7-2
99	التغيير	4-7-2
99	مشكلات التطوير المهني	5-7-2
102	مؤشرات الضغط	8-2
103	العوامل المسببة للضغط النفسي عند الحكم	9-2
104	ضغوط البيئة التحكيمية	1-9-2
104	ضغوط عملية التدريب (أعمال وواجبات التدريب)	1-1-9-2
107	الارتفاع المبالغ في حمل التدريب	2-1-9-2
108	ضغوط نفسية مرتبطة بالتحكيم (قبل - أثناء - بعد) المباراة	3-1-9-2
110	ضغوط نفسية مرتبطة باللجان المكلفة بتسيير التحكيم	2-9-2
111	الضغوط البيئية الخارجية (خارج نطاق التحكيم)	10-2
111	ضغوط نفسية مرتبطة باتجاهات الأسرة نحو التحكيم	1-10-2
114	ضغوط الدراسة وإدارة الوقت	2-10-2
115	ضغوط متعلقة بأسلوب حياة الحكم	3-10-2
118	الآثار المترتبة عن الضغوط لدى الحكم	11-2
118	الآثار الفسيولوجية (الوظيفية)	1-11-2
118	الآثار النفسية للضغوط	2-11-2
119	الآثار السلوكية للضغط النفسي	3-11-2
119	الآثار المعرفية للضغط النفسي	4-11-2
120	خلاصة	

الفصل الثالث: التحكيم

الصفحة	العنوان
122	تمهيد
123	1-3 التحكيم
123	2-3 مفهوم التحكيم
124	3-3 نشأة تحكيم كرة القدم
124	4-3 المراحل الهامة التي مر بها التحكيم
127	5-3 التحكيم في الجمهورية اليمنية
129	6-3 مواد القانون الدولي لكرة القدم
131	7-3 الحكام
131	1-7-3 صلاحيات وواجبات الحكم (الرئيسي)
133	2-7-3 الحكام المساعدون
134	3-7-3 الحكم الرابع (الحكم الاحتياطي)
135	4-7-3 الحكمين الإضافيين
137	8-3 الدرجات التحكيمية
138	1-8-3 الحكم المستبد
138	2-8-3 حكم (الدرجة الثالثة)
138	3-8-3 حكم (الدرجة الثانية)
139	4-8-3 حكم (الدرجة الأولى)
140	5-8-3 الحكام و الحكام المساعدون الدوليون
141	6-8-3 احتراف الحكام
142	6-8-3 الحكام في الجزائر
142	9-3 طريقة انتقاء الحكام

144	1-9-3 مقومات انتقاء الحكام
145	1-1-9-3 العمر
146	2-1-9-3 اللياقة الصحية
147	3-1-9-3 المستوى الرياضي
147	4-1-9-3 الدافع
148	5-1-9-3 الشخصية
149	6-1-9-3 المستوى العلمي والثقافي
151	10-3 طرق إعداد الحكام
151	1-10-3 اللياقة والاختبارات البدنية
152	1-1-10-3 اختبارات (الفيتنس تست)
156	2-10-3 التحضير النفسي
157	1-2-10-3 طرق التحضير النفسي للحكم
160	11-3 الصفات الفنية والإنسانية التي يجب توافرها في الحكم
163	12-3 الميئات المشرفة على الحكام في اليمن
163	1-12-3 الاتحاد اليمني العام لكرة القدم - إداريا
164	2-12-3 اللجنة العليا للحكام - فنيا
167	خُلاصة

الجانب التطبيقي

الفصل الرابع : منهجية البحث وإجراءاته الميدانية

الصفحة	العنوان
170	تمهيد
171	1-4 الإجراءات المنهجية للدراسة
171	2-4 منهج الدراسة
171	3-4 عينة الدراسة

173	4-4 مجالات الدراسة
173	1-4-4 المجال الزمني
173	2-4-4 المجال المكاني
173	5-4 أداة الدراسة
173	1-5-4 المقياس (الاستبيان)
176	أولاً وصف المقياس
176	ثانياً محاور المقياس
176	ثالثاً التطبيق الأولي لمعرفة وضوح فقرات المقياس
176	رابعاً تصحيح فقرات المقياس
178	6-4 المعاملات العلمية للمقياس
178	1-6-4 الصدق الظاهري والذاتي
179	2-6-4 ثبات المقياس
179	3-6-4 حساب الاتساق الداخلي بين درجات كل المحاور و الدرجة الكلية للمقياس
180	7-4 صعوبات الدراسة
180	8-4 الأدوات الإحصائية
182	خلاصة

الفصل الخامس: عرض وتحليل ومناقشة النتائج

الصفحة	العنوان
184	تمهيد
185	5- عرض وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية
185	1-5 عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية:
185	1-1-5 عرض وتحليل للخصائص الشخصية والتنظيمية للحكام بحسب متغيرات الدراسة
190	2-5 عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية الخاصة بالمحاور

190	1-2-5 عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية الخاصة بمحور الصحفيين الرياضيين
200	2-2-5 عرض وتحليل البيانات الخاصة بمحور أسلوب التغطية الصحفية
211	3-2-5 عرض وتحليل البيانات الخاصة بمحور زمن التغطية الصحفية
220	3-5 عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية الخاصة بالفرضيات
220	1-3-5 عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية الخاصة بالفرضية الأولى
223	2-3-5 مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الأولى
230	3-3-5 عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية الخاصة بالفرضية الثانية
232	4-3-5 مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الثانية
238	5-3-5 عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية الخاصة بالفرضية الثالثة
240	6-3-5 مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الثالثة
246	7-3-5 عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية الخاصة بالفرضية الرابعة
248	8-3-5 مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الرابعة
255	9-3-5 عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية الخاصة بالفرضية الخامسة
257	10-3-5 مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الخامسة
263	4-5 مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضية العامة
271	خلاصة
273	5-5 الاستنتاج العام
277	الاقتراحات
283	الخاتمة
291	المصادر والمراجع
304	الملاحق

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1 -	توزيع مواد القانون الدولي لكرة القدم حسب تصنيفها وعملها وأدوارها	129
2 -	اختبار مسافة (40 متر \times 6 مرات)	153
3 -	اختبار مسافة (150 متر \times 20 مرة)	153
4 -	توزيع الحكام حسب عينة بناء المقياس	172
5 -	توزيع الحكام حسب عينة تطبيق المقياس	172
6 -	أعداد ونسب اتفاق الخبراء على صلاحية فقرات المقياس	175
7 -	الدرجات المحتملة لخيارات المقياس	178
8 -	معامل ثبات المقياس بطريقة إحددة الاختبار	179
9 -	الاتساق الداخلي بين درجات كل المحاور والدرجة الكلية للمقياس	179
10 -	الخصائص الشخصية والتنظيمية للحكام بحسب متغيرات الدراسة	185
11 -	تأثير الصحفيين الرياضيين على الحالة النفسية لدى الحكام حسب السن	190
12 -	قيمة الكيدوا لدرجة تأثير الصحفيين الرياضيين على الحكام حسب السن	190
13 -	تحليل التباين الأحادي بشأن دلالة الفروق الإحصائية في درجة تأثير الصحفيين الرياضيين على الحكام حسب السن	191
14 -	تأثير الصحفيين الرياضيين على الحالة النفسية لدى الحكام حسب العمر التحكيمي	192
15 -	قيمة الكيدوا لدرجة تأثير الصحفيين الرياضيين على الحكام حسب العمر التحكيمي	193
16 -	تحليل التباين الأحادي بشأن دلالة الفروق الإحصائية في درجة تأثير الصحفيين الرياضيين على الحكام حسب العمر التحكيمي	194
17 -	درجة تأثير الصحفيين الرياضيين على أداء حكام كرة القدم حسب الدرجة التحكيمية	194
18 -	قيمة الكيدوا لدرجة تأثير الصحفيين الرياضيين على الحكام حسب الدرجة التحكيمية	179
19 -	قيمة t لدرجة تأثير الصحفيين الرياضيين على الحكام حسب الدرجة التحكيمية	195
20 -	درجة تأثير الصحفيين الرياضيين على الحكام حسب التخصص	196
21 -	قيمة الكيدوا لدرجة تأثير الصحفيين الرياضيين على الحكام حسب التخصص	196
22 -	قيمة t لدرجة تأثير الصحفيين الرياضيين على الحكام حسب التخصص	197
23 -	درجة تأثير الصحفيين الرياضيين على الحكام حسب المستوى التعليمي	198

199	24	قيمة الكيدوا لدرجة تأثير الصحفيين الرياضيين على الحكام حسب المستوى التعليمي
199	25	تحليل التباين الأحادي بشأن دلالة الفروق الإحصائية في درجة تأثير الصحفيين الرياضيين على الحكام حسب المستوى التعليمي
200	26	درجة تأثير أسلوب التغطية الصحفية على الحكام حسب السن
201	27	قيمة الكيدوا لدرجة تأثير أسلوب التغطية الصحفية على الحكام حسب السن.
201	28	تحليل التباين الأحادي بشأن دلالة الفروق الإحصائية في درجة تأثير أسلوب التغطية الصحفية على الحكام حسب السن
203	29	درجة تأثير أسلوب التغطية الصحفية على الحكام حسب العمر التحكيمي
203	30	قيمة الكيدوا لدرجة تأثير أسلوب التغطية الصحفية على الحكام حسب العمر التحكيمي
203	31	تحليل التباين الأحادي بشأن دلالة الفروق الإحصائية في درجة تأثير أسلوب التغطية الصحفية على الحكام حسب العمر التحكيمي
204	32	درجة تأثير أسلوب التغطية الصحفية على الحكام حسب الدرجة التحكيمية
205	33	قيمة الكيدوا لدرجة تأثير أسلوب التغطية الصحفية على الحكام حسب الدرجة التحكيمية
205	34	قيمة t لدرجة تأثير أسلوب التغطية الصحفية على الحكام حسب الدرجة التحكيمية
206	35	درجة تأثير أسلوب التغطية الصحفية على الحكام حسب التخصص
207	36	قيمة الكيدوا لدرجة تأثير أسلوب التغطية الصحفية على الحكام حسب التخصص
207	37	قيمة اختبار t لدرجة تأثير أسلوب التغطية الصحفية على الحكام حسب التخصص
208	38	درجة تأثير أسلوب التغطية الصحفية على الحكام حسب المستوى التعليمي
209	39	قيمة الكيدوا لدرجة تأثير أسلوب التغطية الصحفية على الحكام حسب المستوى التعليمي
210	40	تحليل التباين الأحادي بشأن دلالة الفروق الإحصائية في درجة تأثير أسلوب التغطية الصحفية على الحكام حسب المستوى التعليمي.
211	41	درجة تأثير زمن التغطية الصحفية على الحكام حسب السن
211	42	قيمة الكيدوا لدرجة تأثير زمن التغطية الصحفية على الحكام حسب السن
212	43	تحليل التباين الأحادي بشأن دلالة الفروق الإحصائية في درجة تأثير زمن التغطية الصحفية على الحكام حسب السن

212	44	درجة تأثير زمن التغطية الصحفية على الحكام حسب العمر التحكيمي
213	45	قيمة الكيدوا لدرجة تأثير زمن التغطية الصحفية على الحكام حسب العمر التحكيمي
214	46	تحليل التباين الأحادي بشأن دلالة الفروق الإحصائية في درجة تأثير زمن التغطية الصحفية على الحكام حسب العمر التحكيمي
214	47	درجة تأثير زمن التغطية الصحفية على الحكام حسب الدرجة التحكيمية.
215	48	قيمة الكيدوا لدرجة تأثير زمن التغطية الصحفية على الحكام حسب الدرجة التحكيمية
216	49	قيمة t لدرجة تأثير زمن التغطية الصحفية على الحكام حسب الدرجة التحكيمية
216	50	درجة تأثير زمن التغطية الصحفية على الحكام حسب التخصص
217	51	قيمة الكيدوا لدرجة تأثير زمن التغطية الصحفية على الحكام حسب التخصص
218	52	قيمة t لدرجة تأثير زمن التغطية الصحفية على الحكام حسب التخصص
218	53	درجة تأثير زمن التغطية الصحفية على الحكام حسب المستوى التعليمي
219	54	قيمة الكيدوا لدرجة تأثير زمن التغطية الصحفية على الحكام حسب المستوى التعليمي.
220	55	تحليل التباين الأحادي بشأن دلالة الفروق الإحصائية في درجة تأثير زمن التغطية الصحفية على الحكام حسب المستوى التعليمي
221	56	درجة تأثير الضغوط النفسية التي تسببها الصحافة على الحكام حسب السن
222	57	قيمة الكيدوا لدرجة تأثير الضغوط النفسية التي تسببها الصحافة على الحكام حسب السن
222	58	تحليل التباين الأحادي بشأن دلالة الفروق الإحصائية في درجة تأثير الضغوط النفسية التي تسببها الصحافة على أداء حكام كرة القدم حسب السن
230	59	درجة تأثير الضغوط النفسية التي تسببها الصحافة على الحكام حسب العمر التحكيمي
231	60	قيمة الكيدوا لدرجة تأثير الضغوط النفسية التي تسببها الصحافة الرياضية على الحكام حسب العمر التحكيمي
232	61	تحليل التباين الأحادي بشأن دلالة الفروق الإحصائية في درجة تأثير الضغوط النفسية التي تسببها الصحافة الرياضية على الحكام حسب العمر التحكيمي
238	62	درجة تأثير الضغوط النفسية التي تسببها الصحافة الرياضية على حسب الدرجة التحكيمية
239	63	قيمة الكيدوا لدرجة تأثير الضغوط النفسية التي تسببها الصحافة الرياضية على الحكام حسب الدرجة التحكيمية

240	64 - قيمة t لدرجة تأثير الضغوط النفسية التي تُسببها الصحافة الرياضية على الحكام حسب الدرجة التحكيمية
246	65 - درجة تأثير الضغوط النفسية التي تُسببها الصحافة على الحكام حسب التخصص
247	66 - قيمة الكيدوا لدرجة تأثير الضغوط النفسية التي تُسببها الصحافة الرياضية على الحكام حسب التخصص
247	67 - يوضع قيمة t لدرجة تأثير الضغوط النفسية التي تُسببها الصحافة الرياضية على الحكام حسب التخصص
255	68 - درجة تأثير الضغوط النفسية التي تُسببها الصحافة على الحكام حسب المستوى التعليمي
256	69 - قيمة الكيدوا لدرجة تأثير الضغوط النفسية التي تُسببها الصحافة الرياضية على الحكام حسب المستوى التعليمي
257	70 - تحليل التباين الأحادي بشأن دلالة الفروق الإحصائية في درجة تأثير الضغوط النفسية التي تُسببها الصحافة الرياضية على الحكام حسب المستوى التعليمي

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1 -	توزيع عينة الدراسة حسب السن	186
2 -	توزيع عينة الدراسة حسب العمر التحكيمي	187
3 -	توزيع عينة الدراسة حسب الدرجة التحكيمية	188
4 -	توزيع عينة الدراسة حسب التخصص	188
5 -	توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي	189

ملخص الدراسة

أثر الصحافة الرياضية على الحالة النفسية لدى حكام كرة القدم

دراسة على حكام النخبة (دوليين - أولى) في الدوري اليمني

إعداد الطالب الباحث: محمد حسين النظاري إشراف الأستاذ الدكتور : بن عكي مُحمد آكلي

هدفت هذه الدراسة إلى تصميم مقياس يقيس أثر الصحافة الرياضية على الحالة النفسية لدى الحكام النخبة (دوليين - أولى) الذين يديرون مباريات الدوري في الجمهورية اليمنية، وتحديد المتغيرات الأكثر تأثراً بالضغط النفسية التي تسببها الصحافة الرياضية عليهم، والعوامل المتسببة في حدوثها وجوانب الفروق في ذلك التأثير إن وجدت، وإشعار الصحفيين الرياضيين بالدور الهام الذي يمكن أن تلعبه الصحافة الرياضية في إطلاع الجماهير على قانون كرة القدم وتعديلاته للحد من اعتراضهم على قرارات الحكام بغية التقليل من الضغوط التي يسلطونها عليهم.

وحاول الفرض العام في الدراسة الإجابة عن تساؤلها العام والذي مفاده: تتسبب الصحافة الرياضية في ظهور الضغوط النفسية لدى حكام كرة القدم (النخبة) بالجمهورية اليمنية؟. فيما جاءت الفروض الفرعية للإجابة على الأسئلة الفرعية التي تتساءل عن وجود فروق في درجة تأثير الضغوط النفسية التي تسببها الصحافة الرياضية بين حكام النخبة حسب (السن - العمر التحكيمي - الدرجة التحكيمية - الاختصاص التحكيمي - المستوى التعليمي).

وقام الباحث باختيار كل حكام النخبة اليمنية (دوليين - أولى) للموسم الكروي 2010-2011م، والبالغ عددهم (72) حكماً، بواقع (10) حكام لعينة بناء المقياس ومعرفة مدى فهمه لعينة التطبيق البالغة (62) حكماً، منهم (12) حكماً دولياً و(50) حكماً وطنياً، حيث بلغ حكام الساحة (22) حكماً، والحكام المساعدون (40) حكماً.

واستخدم المقياس الذي قام بتصميمه بعد عرضه على مجموعة من الخبراء والمختصين والذي احتوى على (50) عبارة، بعد حذف (20) من إجمالي (70) عبارة لعدم صلاحيتها وفق آراء السادة الخبراء، وتوزعت العبارات الصالحة على ثلاثة محاور (الصحفيين الرياضيين - أسلوب التغطية الصحفية - زمن التغطية الصحفية)، وبلغ معامل ثبات المقياس (0.88)، وبعدها قام بتطبيقه النهائي في 2010/10/5م، باستاد الفقيه علي محسن المريسي بمدينة الثورة الرياضية بالعاصمة صنعاء، أثناء انعقاد دورة حكام النخبة للموسم الكروي 2010-2011م.

وتصدر الدراسة مدخلاً تمهيدياً ضم الإشكالية والفرضيات والأهداف والمفاهيم الدالة إضافة للدراسات المشابهة والتعليق عليها، فيما توزعت الدراسة إلى جانبين (نظري - تطبيقي) متفرعة على خمسة فصول، حيث أشتمل الجانب النظري الأول على ثلاثة فصول تمثلت على التوالي في: الصحافة الرياضية، الضغوط النفسية، التحكيم في كرة القدم. فيما احتوى الجانب التطبيقي على الفصلين الرابع والخامس والتمثلين في الإجراءات المنهجية للدراسة، وعرض ومناقشة وتفسير النتائج.

واستخدم الباحث المنهج الوصفي بأسلوبه المسحي، لتلائمه مع طبيعة الدراسة، ولإستخلاص النتائج تمت معالجة البيانات المتحصل عليها من خلال الدراسة الميدانية باستعمال جهاز الإعلام الآلي عن طريق منظومة أو حزمة تحليل البيانات الإحصائية في العلوم الاجتماعية (SPSS)، والتي بواسطتها تم استخراج كل أنواع الجداول والدلائل الإحصائية لهذه الدراسة، عبر المعادلات الآتية: (المتوسط الحسابي - الانحراف المعياري - اختبار T - التكرارات والنسب المئوية - اختبار 2k (الكيدو) - تحليل التباين الأحادي ANOVA - معامل الارتباط بيرسون) .

وخلصت الدراسة إلى نتائج عديدة من أبرزها ما يلي:

➤ تحقق الفرضية العامة وبدرجة عالية جداً والتي مفادها: تتسبب الصحافة الرياضية في ظهور الضغوط النفسية لدى حكام كرة القدم (النخبة) بالجمهورية اليمنية، مما يشير بأن الحالة النفسية للحكام تتأثر بالضغوط النفسية التي تصدر عن الصحافة الرياضية.

➤ عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير الضغوط النفسية التي تسببها الصحافة الرياضية بين الحكام حسب متغيرات (السن - العمر التحكيمي - الاختصاص التحكيمي - المستوى التعليمي)، ووفق الفرضيات (الأولى والثانية والرابعة والخامسة)، أي أن حكام (النخبة) وإن كانوا يتأثرون بالضغوط النفسية بصفة عامة حسب ما أفرزته نتائج الفرضية العامة، إلا أنه لا توجد فروق في درجات التأثير فيما بينهم حسب تلك المتغيرات.

➤ وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير الضغوط النفسية التي تسببها الصحافة الرياضية بين الحكام حسب الدرجة التحكيمية وفق الفرضية الثالثة. بمعنى أن الحكام الوطنيون يتأثرون بالضغوط النفسية بحسب متغير الدرجة التحكيمية أكثر من نظرائهم الدوليين.

وقد خرجت الدراسة بمقترحات وفق النتائج المتحصل عليها ومن أهمها ما يلي:

➤ ضرورة الاهتمام بالإعلام الرياضي والصحافة الرياضية على وجه التحديد من الناحية الأكاديمية عبر فتح كليات وأقسام ومعاهد علمية في هذا التخصص، أما في كليات الإعلام أو كليات وأقسام التربية البدنية والرياضية، لخلق كوادر مؤهلة وقريبة من رياضة كرة القدم، وتسخير صفحة كاملة في الصحف الرياضية والملاحق الأسبوعية، ومساحة مناسبة في صفحات الإصدارات اليومية، تتحدث عن التحكيم وقوانينه وتنقيف اللاعبين والأطر وال جماهير الرياضية بكيفية التعامل مع الحكام، وتسليط الضوء على المبرزين منهم.

➤ إجراء المزيد من الدراسات والبحوث عن تحكيم كرة القدم، وإدخال مفردة الضغوط النفسية في إعداد الحكام من حيث الأسباب وطرق التغلب عليها، والتركيز على الجوانب النفسية للحكام إلى جوار الجوانب البدنية والفنية بالذات عند اختيار الحكام المستجدين، أو الترفيع، أو في دورات الصقل، وتدريبهم على استخدام الوسائل الملائمة والمناسبة لمقاومة الضغوط خصوصاً تلك المتعلقة بالصحافة الرياضية .

مقدمة:

في السنوات الأخيرة طرأ تطور كبير على الرياضة عموماً ورياضة كرة القدم على وجه الخصوص مما جعلها محط أنظار العالم بأسره من خلال التغطية الهائلة لوسائل الإعلام بمختلف أنواعها، ولأن كرة القدم تُعد الرياضة الأكثر شعبية ليس على مستوى اليمن فحسب بل على مستوى العالم أجمع، فقد خصصت لها تلك الوسائل لاسيما الرياضية منها حيزاً واسعاً. ورياضة على هذه الأهمية من المتابعة جدير بها أن تعكس أهميتها على جميع مكوناتها ومن ذلك الحكام الذين يتم تسليط الضوء عليهم من قبل وسائل الإعلام عامة والإعلام الرياضي خاصة، ومنها الصحافة الرياضية على وجه التحديد.

ومن هذا المنطلق يرى الكثير من الحكام أن الصحافة الرياضية تعتبر مهمة إلى أبعد الحدود نظراً لمدى تأثيرها على الوسط الرياضي بمختلف مكوناته من حكام ولاعبين ومدربين وإداريين وجماهير. فمن خلالها تتم عملية التنقيف والتوعية بكافة الجوانب المتعلقة بمختلف القوانين الرياضية، ومنها كرة القدم ذات الشعبية العالمية والتي تستقطب الملايين من الجماهير على مستوى بلدان العالم فقيرها وغنيها، ولم تكن لتصل لهذا الصيت الكبير إلا عبر ممر هام والمتمثل بالإعلام الرياضي بوسائلها المتنوعة ومنها الصحافة الرياضية.

فمع تطور الرياضات تطورت وسائل الإعلام ما بين: مسموعة ومقروءة ومرئية، وإلى جانبها وسائل الاتصال الإلكتروني. ومع اتساع رقعة الممارسين لكرة القدم وارتفاع عدد متابعيها من مختلف الطبقات الاجتماعية بتنوع شرائحها كثرت هذه الوسائل وتنوعت وتعددت، بل أصبح بعضها في صميم التخصص وهو ما يُطلق عليه اليوم بالإعلام الرياضي والذي أضحى جزءاً لا يتجزأ من كيان كرة القدم، حتى أنه اليوم صار أكثر خصوصية، فأصبح التلفاز وهو أحد وسائله يُخصص قنوات رياضية لتغطية مختلف الأحداث في العالم وفي مختلف الرياضات، ناهيك عن إيجاد برامج متخصصة للرياضة في القنوات الغير رياضية، كما أعطت الإذاعة المسموعة حيزاً كبيراً في خارطتها البرمجية للفعاليات والأخبار الرياضية، مما أفسح مكاناً واسعاً لمجمل الأنشطة الرياضية.

بالمقابل وُجدت صحافة متخصصة أُطلق عليها الصحافة الرياضية سواء التي تصدر أسبوعياً أو التي تصدر بشكل يومي، ولا تكاد أي صحيفة من الصحف العامة في اليمن وبقيّة دول العالم تخلو

من صفحة أو صفحتين إذا لم نقل صفحات عدة للأنشطة الرياضية وكرة القدم بالذات، ناهيك عن الصحف ذات التوجه الرياضي الصرف والتي اتسعت رُقعتها في السنوات الأخيرة نظراً لتغطيتها الواسعة للأخبار الرياضية.

وبالبحث ومن خلال اشتغاله في المجال الصحفي - على مدار (14) عاماً- يُدرك الأهمية الكبيرة التي تحتلها الصحف الرياضية، ولذا فقد تناولها بالبحث من خلال دراسته الحالية والموسومة بـ(أثر الصحافة الرياضية على الحالة النفسية لدى حكام كرة القدم)، والذي جرى تطبيقها على حكام النخبة(دوليين - أولى) بالجمهورية اليمنية.

وبما أنَّ الحكام هو أحد أهم المكونات الرئيسية للرياضة إذا لم يكونوا عمودها الفقري وأهم أضلاعها، ولأنهم كذلك لما يمثلونه من أهمية فهم بمثابة الرياضي المحايد الذي يحرص على إدارة المباراة في نطاق احترام قانون الرياضة نصاً وروحاً، وهم بهذا الاعتبار مهنيون أكثر من غيرهم للقيام بذلك الدور بدنياً، وفنياً، وذهنياً. ولكونهم يفصلون بين الفرق المتنافسة داخل الملعب فقد أصبحوا محط أنظار الجميع من لاعبين، ومدربين، وإداريين، وجماهير، والأهم من هذا كله أنهم أُحيطوا بهالة كبيرة من قبل الصحافة الرياضية، والتي تتناولهم بحسب توجهها وانتمائها وغالباً ما يكون هذا التوجه من وجهة نظر المنتمين لها - الصحفيون الرياضيون - والذين يكون بعضهم غير محايدين في تناولاتهم الصحفية، وما ينجر عنه من إثارة للجماهير ومسئولي الفرق الرياضية، وهو ما يقود إلى عدم تحقيق التوازن المطلوب للحكام أثناء قيادتهم للمباريات.

ويرى الباحث أنَّ ذلك قد يؤثر في قدرة الحكام على التحكم بسلوكهم، والسيطرة على أفعالهم وأفكارهم وانفعالاتهم، خلال المباريات والتي غالباً ما يسودها الشد النفسي والضغط العصبي بسبب بعض التناولات الصحفية الغير حيادية، وهو ما يُؤلّد صراعاً قوياً داخل الملعب بين مختلف الأطراف ويقع ضحيته الحكام. حيث يكونون بين مطرقة التحيز الصحفي وسندان التعصب الجماهيري، وبين هذا وذاك يصبحون على قمة بركان هائج جَمُّهُ اللاعبون، وهو ما قد يؤدي إلى تشتيت أفكارهم وصرف تركيزهم وضعف انتباههم بما يؤثر على قراراتهم المتخذة خلال قيادتهم للمباريات بصورة مثالية، أو على التقارير المطالبون برفعها بعد انتهاء المباريات مباشرة للجهات المختصة، وهو ما قد

يضر بأحد الفريقين نظراً لأنَّ حالتهم النفسية تكون حينها واقعة تحت تأثير الضغوط النفسية الناجمة عن تعبئة الصحافة الرياضية للجماهير والأطر الرياضية، وقد حدثت العديد من حالات الشغب والتي مردها الرئيسي تأثر اللاعبين والإدارات الرياضية ومعهم الجماهير بتلك التعبئة السلبية.

إنَّ تلك الأحداث جعلت الاتحاد اليمني العام لكرة القدم يعمد إلى تأجيل أكثر من مباراة، ونقل البعض الآخر منها إلى ملاعب محايدة، وتزامن ذلك مع الفترة التي يطبق فيها الباحث الدراسة على عينة البحث نظراً للاضطرابات السياسية بدءاً بالتمرد الحوثي في محافظة صعدة ومروراً بالحراك في المناطق الجنوبية، وأحداث الفوضى التي شهدتها اليمن مع بعض الدول العربية الأخرى فيما يُسمى ب(الربيع العربي) ابتداءً من فبراير (فيفري) (2011).

كل تلك الأمور عرقلت سير دوري كرة القدم، ولهذا فقد كان من الخطورة بمكان أن تُثير الصحف الرياضية الجماهير ضد الحكام - لاسيما في تلك الفترة الحساسة - الأمر الذي تسبب في إشعال أعمال الشغب داخل الملعب، ومن ثم انتقاله إلى خارج أسوار الملاعب وهو ما أحدث الفوضى في بعض المدن واستفاد منه الفوضويون لإفلاق السكينة العامة، وقد عايش الباحث بعضاً من هذه الحالات أثناء مشاركته في إدارة بعض تلك المباريات. وهذه الأحداث تنقل صورة غير حقيقية للقيم النبيلة التي ينبغي أن تجسدها كرة القدم في نفوس الممارسين والمتابعين لها على حدٍ سواء، فالحكام بشر ومعرضون للسقوط ضحية لبعض المؤثرات الاجتماعية والضغوط النفسية، والتي من شأنها تشتيت ذهنهم وإرهاقهم بدنياً، بل وقد تتحكم في سلوكهم وتصرفاتهم.

إنَّ هذا الحال قد ينعكس بصورة سلبية على مردود الحكام داخل الملاعب من خلال التجربة الشخصية للباحث. ولذا يجب عليهم والقائمين بتدريبهم وضع برنامج للتهيئة والإعداد النفسي، ليكونوا متزودين بأكبر قدر ممكن من السمات النفسية عن وعي وإدراك لمدى أهمية هذا الجانب. بحيث يصبح هذا البرنامج الخاص بتنمية السمات النفسية جزءاً لا يتجزأ من برنامجهم العام الذي يهدف إلى تنمية اللياقة البدنية والإعداد الفني للحكام، فيسيران جنباً إلى جنب ليكتمل هدف الوحدة التدريبية بالإعداد الشامل والمتكامل للحكام، من أجل التغلب على هذه الضغوط النفسية قدر الإمكان بحيث يقل تأثيرها على مردودهم خصوصاً عند قيادتهم للمباريات وصولاً إلى قدرتهم على التغلب عليها.

فالحكام كغيرهم من الرياضيين يتأثرون بالعامل الوراثي، والدوافع والرغبات كالوصول إلى مصاف الحكام الدوليين على سبيل المثال وما ينتج عنها من شهرة لهم، وما يرافقها من تحسين دخلهم المادي، وكسب علاقات وصداقات تضعهم في مكانة اجتماعية مميزة، وهو ما يسعى إليه جُلهم إلا أنهم لا يضعون في حساباتهم أنَّ ضريبة الوصول لهذه المرتبة يحتم عليهم أن يتسموا بالالتزان الانفعالي، ورباطة الجأش، وحيوية الضمير، والانتباه، والتركيز، والشجاعة في اتخاذ القرار العادل، فالإخلال من قبلهم في تطبيق تلك الأساسيات، سيفتح عليهم باباً من انتقادات الصحافة الرياضية لا قِبَل لهم بسده سوى بامتلاكهم لمفاتيح تخفيف الضغوط الناتجة عن ذلك التعاطي الصحفي، ولن يتحقق ذلك بغير تهيئة حالتهم النفسية للتغلب عليها.

ولكون الباحث حكم منذ (16) عاماً، ومازال يشارك ضمن النخبة في إدارة مباريات الدوري العام، فهو مدرك للمشكلة من مختلف جوانبها، وذلك من خلال اشتغاله في مجالي الصحافة والتحكيم لسنوات طويلة وتعرضه كغيره من زملائه لهذه الضغوط، بل ولكونه حكماً وصحفيّاً في ذات الوقت فإنَّ الضغوط التي كانت تُسلط عليه تعد مضاعفة من وجهة نظره لأنَّه يُمارس العملين معاً، ولهذا فهو يسعى إلى التعمق في دراسة هذه المشكلة التي تواجه الكثير من الحكام من أجل الوقوف على مكامن الخلل والتعرف على مسبباتها، ومن ثم الخروج بالحلول التي ستكون كفيلاً بحول الله وقدرته لتلافيها مستقبلاً، ولهذا فقد قام بإعداد هذه الدراسة والموسومة بـ(أثر الصحافة الرياضية على الحالة النفسية لدى حكام كرة القدم) والمطبقة على حكام النخبة (دوليين - أولى).

ولأنَّ كرة القدم أصبحت اليوم مجالاً خصباً وواعداً للاستثمار، ففيها تُضخ مليارات الدولارات من أجل إقامة المنشآت وتجهيزها بالمعدات، وتخصيص معاهد لتدريس وتدريب وإعداد الكوادر، وحتى يتم شراء اللاعبين بحثاً عن حصد الألقاب الرياضية في ميدان يُحيط به الاحتراف من كل جوانبه، وفي هذا المجتمع الرياضي الممزوج بالاحتراف والمغلف بالمتطلبات المادية الضخمة أضحى أي إخفاق ناتج عن أخطاء الحكام يُحاط بصخب إعلامي كبير، وتحملهم الصحافة الرياضية أسبابها، بل وتجعلهم كبش الفداء الوحيد، ولأنهم على الأقل من وجهة نظر الباحث غير معصومين من الخطأ الذي هو جزء من الرياضة ذاتها، بل لكونهم يقعون ضحية للاستهداف المقصود من قبل بعض الصحف الرياضية مما قد يؤثر على حالتهم النفسية.

ونظراً لكون الجمهورية اليمنية تفتقد للبحوث المطبقة على حكام كرة القدم عموماً والضغط النفسي التي يتعرضون لها على وجه التحديد خصوصاً تلك المتعلقة بالصحافة الرياضية، فإن هذا البحث يكتسب أهمية بالغة كونه من بين أوائل الدراسات التي تتطرق للحكام في الجمهورية اليمنية - في حدود علم الباحث - خلال هذه الفترة على الأقل، كما يكتسب أهمية كبيرة كونه يُطبق على حكام النخبة في اليمن وهم الذين يديرون المسابقة الأرفع في الدوري اليمني لكرة القدم، فجاءت الدراسة من أجل معرفة مكانهم القصور من خلال تطبيق المقياس الذي صمّمه الباحث بعد عرضه على الأساتذة المتخصصين في هذا المجال، بغية الخروج بنتائج تستند على أسس البحث العلمي لاستخلاص الحلول المناسبة.

ولغرض الإحاطة بهذا الموضوع من شتى جوانبه وحتى يتسنى تشخيص ظاهرة تأثر الحالة النفسية لحكام النخبة اليمنيين (دوليين - أولى) بما يصدر عن الصحافة الرياضية في الجمهورية اليمنية، قام الباحث بدراسة نفسية وفق المنهج الوصفي، وطبقها على عينته والمتمثلة بجميع حكام النخبة في اليمن (دوليين - أولى) للموسم الكروي 2010-2011م، والبالغ عددهم (72) حكماً، بواقع (10) حكام لعينة بناء المقياس ولمعرفة مدى فهمه لعينة التطبيق البالغة (62) حكماً. فيما استخدم المقياس الذي قام بتصميمه بعد عرضه على مجموعة من الخبراء والمختصين والمتضمن على (50) عبارة، بعد حذف (20) من إجمالي (70) عبارة لعدم صلاحيتها وفق آراء السادة الخبراء.

وجاء الفرض العام في الدراسة مجيباً عن تساؤلها العام والذي مفاده: تتسبب الصحافة الرياضية في ظهور الضغوط النفسية لدى حكام كرة القدم (النخبة) بالجمهورية اليمنية؟. فيما جاءت الفروض الفرعية للإجابة على الأسئلة الفرعية التي تتساءل عن وجود فروق في درجة تأثير الضغوط النفسية التي تُسببها الصحافة الرياضية بين حكام النخبة (دوليين - أولى) حسب متغيرات (السن - العمر التحكيمي - الدرجة التحكيمية - الاختصاص التحكيمي - المستوى التعليمي).

ولهذا فقد وضع الباحث خطة منهجية لدراسة أثر الصحافة الرياضية على الحالة النفسية لدى حكام النخبة الذين يديرون مباريات الدوري اليمني العام (القسم الوطني) لكرة القدم حيث تضمن الجانب التمهيدي مدخلاً عاماً للموضوع، تمثل بطرح الإشكالية وبيان أهداف البحث وأهميته وصياغة فرضياته، وأُشتمل على المصطلحات المستخدمة في الدراسة، كما شمل أيضاً على الدراسات المشابهة وتعقيبه عليها، وتوضيح مدى الاستفادة منها.

وتم تقسيم الأطروحة إلى جانبين، حيث تكون الأول منها على الجانب النظري الذي احتوى على ثلاثة فصول هي: (الإعلام الرياضي- الضغوط النفسية- التحكم) وتحاشى الباحث التشعب في مواضيع جانبية حيث تم التطرق فقط إلى ما يتعلق بجوهر الموضوع بنوع من الإسهاب، أما الجانب الثاني منه والمتعلق بالجانب التطبيقي فقد احتوى على فصلين هما: (المنهجية وإجراءات البحث - عرض وتحليل ومناقشة النتائج).

وقد تضمن الفصل الأول على: التعريف بالإعلام الرياضي وأنواعه والأطر المنظمة له، والصحافة الرياضية من حيث: النشأة والوظائف، والأهداف، والمبادئ، والسمات، والصفات التي تميزها عن بقية وسائل الإعلام الأخرى، كما تطرق هذا الفصل أيضاً إلى نظريات الإعلام وفنون وأساليب وأنواع الصحافة الرياضية. في حين احتوى الفصل الثاني على: الضغوط النفسية وتعريفاتها، واتجاهاتها، وأنواعها، ونظرياتها، ومصادرها، وكذا تحليل ظاهرة الضغوط النفسية في الرياضة.

وتطرق كذلك إلى مؤشرات الضغط والعوامل المسببة له لاسيما عند حكام كرة القدم والآثار المترتبة عليه. فيما أشتمل الفصل الثالث على: التحكم في كرة القدم من حيث التعريف به وبنشأته ومراحل تطوره، والمواد القانونية المسيّرة له، وكذا الصلاحيات التي يمنحها القانون للحكام والدرجات التحكيمية، وتطرق هذا الفصل أيضاً للطرق المتبعة في انتقاء الحكام والإعداد والتحضير النفسي لهم، وكذلك الصفات النفسية والإنسانية التي ينبغي توافرها في الحكم، كما احتوى أيضاً على نبذة عن التحكم في الجمهورية اليمنية - بلد تطبيق الدراسة - والهيئات المشرفة عليهم، والجزائر الشقيقة بلد الحصول على الشهادة.

وتضمن الجانب التطبيقي على فصلين: احتوى الفصل الرابع على منهجية الدراسة، حيث شمل الإجراءات المنهجية للدراسة من حيث المنهج المتبع، والعينة المختارة، وكذا مجالات الدراسة، وأداة جمع المعلومات (المقياس) وطريقة تطبيقه وتصحيحه، وكذا أدوات المعالجة الإحصائية. أما الفصل الخامس فتم فيه: عرض نتائج الجانب الميداني الذي تم استخلاصها من المعالجات الإحصائية للبيانات، وفي إطار التثبت من صحة الفرضيات المصاغة عند الشروع في هذه الدراسة. وتضمن أيضاً إعطاء تفسيرات للنتائج التي تم عرضها، ومدى اتفاقها أو تعارضها مع الدراسات التي اخذ بها الباحث، وتدعيم تلك التفسيرات بما توصلت إليه تلك الدراسات، وكذا الخلاصة العامة لأهم النتائج التي خرج بها الباحث والاقتراحات المصاغة على ضوءها، بالإضافة لمُلخص عام وموجز عن الأطروحة.

المدخل التمهيدى

الإشكالية :

شهد الدوري اليمني لكرة القدم في الآونة الأخيرة اهتماماً كبيراً من قبل الصحافة الرياضية اليمنية بمختلف انتماءاتها والتي زادت انتشاراً في العقدين الأخيرين، حتى أصبح بعضها يصدر بصفة يومية وأخرى بشكل نصف أسبوعي والبعض الآخر بصفة أسبوعية، وقد مكن تعدد تلك الصحف واختلاف مواعيد صدورها من مواكبة دقيقة لفعاليات كرة القدم والدوري على وجه الخصوص.

كل ذلك أدى إلى تسليط الضوء على المنافسات الكروية في اليمن بشكل واسع ومكثف، ولأنّ الحكام ركيزة مهمة في رياضة كرة القدم إن لم يكونوا من أهم ركانزها كونهم الفيصل في اتخاذ القرار، فهم من يحتكم إليهم المتنافسون. لذا فقد كان تسليط الضوء عليهم أكثر من بقية المكونات الأخرى باعتبار أنّ قراراتهم المتخذة لا تُرضي جميع الأطراف. ومن هذا المنطلق فهم قد يتعرضون لكم هائل من الانتقادات الصحفية والتي تكون أحياناً منبعها التعصب، وأحياناً ثانية مردها الطرح الغير حيادي والذي في معظمه قد يضع اللوم عليهم ويتعدى ذلك للتجريح بهم، بما يمكن أن يُعرضهم لمواقف محرجة ليس داخل الملعب فحسب بل في محيطهم الأسري والاجتماعي مما قد يؤثر على حالتهم النفسية.

" فالتحكيم الرياضي يعد أحد الأنشطة ذات الارتباط الدائم بالضغوط النفسية، فالحكم غالباً ما يكون عُرضةً للتشكيك في نزاهته أو تعرض أمانته للمسائلة من قبل الرياضيين بشكل عام (مدربين، ولاعبين، وإداريين، وجمهور، وإعلام). ففي الوسط الرياضي تكون النظرة في الغالب له سلبية، حيث يُعلق أفراد الفريق الخاسر أخطائهم عليه، ونادراً ما يُذكر من قبل الفريق الفائز، ناهيك عن النقد والهجوم الغير مبرر أحياناً الذي يتعرض له في الصحافة الرياضية المختلفة من قبل المدربين واللاعبين والإداريين". (السيد مصطفى، 2001، 11).

ونتيجة لذلك يرى محمد العدوان: " أنّ هذه الضغوط التي يعاني منها الأفراد تنتقل للمجتمع مسببة لهم أخطاراً مختلفة، فربما ينتقل أثر الضغوط من الفرد إلى المؤسسة التي يعمل فيها، ومن ثم إلى المجتمع. فقد قُدرت خسائر الاقتصاد الأمريكي الناتجة عن آثار الضغوط المختلفة أكثر من (75) مليار دولار سنوياً، وهذه الخسارة قد تكون ناتجة بشكل مباشر لتغيبه عن العمل والنفقات الطبية الزائدة

والإنتاجية الضائعة، وقد تكون خسارة غير مباشرة راجعة لانخفاض دافعيته في العمل، واتخاذ قرارات غير حكيمة، وقلة الإبداع، وحوادث العمل، فضلاً عن المشكلات الناتجة من المحاولات الخاطئة عند الأفراد للتخلص من الضغوط كاتجاههم إلى تناول الأدوية والعقاقير ". (العدوان، 1992، 65) .

وكون حكام كرة القدم يُعدون جزءاً من أفراد المجتمع، فهم بالتالي ربما يتعرضون لمثل هكذا ضغوط تنعكس بدورها على التحكيم الذي هو بمثابة المؤسسة التي يعملون بها، وقد ينجم عن ذلك خسائر تتمثل في المباريات التي لا يُستكمل وقتها القانوني نظراً لبعض القرارات الغير موفقة من قبل بعضهم نتيجة لبعض المشاكل التي تحدث فيها.

"ولذا أصبحت الضغوط النفسية تشكل جزءاً من حياة الأفراد والمجتمعات؛ نظراً لكثرة تحديات هذا العصر وزيادة مطالبه، فلا يكاد يخلو مجتمع من المجتمعات منها، حيث بات من الصعوبة تفاديها أو تجاهلها؛ وهذا ما دفع بالغالبية من الناس للعمل على مجابهتها أو محاولة التعايش والتكيف معها، ولا يتوقف تأثيرها على الجوانب الشخصية للأفراد أو البيئة المنزلية فحسب، بل يُرافق الأشخاص في بيئة عملهم وتنعكس آثارها سلباً في العديد من الجوانب العضوية والنفسية، وتحد من الأداء الوظيفي لديهم وفي علاقاتهم مع الآخرين وتكيفهم مع ظروف العمل، الأمر الذي يتسبب في انخفاض الإنتاجية وتدني جودتها، وبالتالي انخفاض العائد الاقتصادي للمجتمع. (BOWSER, 2000 , 33).

" وقد انتشرت ظاهرة الضغوط النفسية التي تواجه الحكام انتشاراً واسعاً في السنوات الأخيرة، ويتوقع زيادة حدوثها خلال السنوات القادمة نظراً لتزايد الاهتمام بالمنافسات الرياضية المرتبطة بعملية التحكيم من حيث الوقت والجهد وأهمية اتخاذ القرار السليم، فكثيراً ما نقرأ أو نسمع أن حكماً ما قد انخفض مستواه في التحكيم وفي سبيله إلى الانسحاب الكلي منه ". (السيد مصطفى، 2001، 3).

" فالحكم يرتبط أداؤه بالعديد من عوامل الضغط النفسي والتي تتفاوت من حيث شدتها وأنواعها، والتي قد تؤدي إلى الإنهاك البدني والذهني، وبشكل يؤثر على مستوى قدراته البدنية والنفسية بصفة عامة، وقدرته على التحكم في انفعالاته أو القدرة على اتخاذ القرار الصحيح بصفة خاصة". (هارون الرشيد، 1999، 174).

إنَّ خروج بعض مباريات الدوري اليمني أو المباريات الدولية الودية التي تقام باليمن عن سيطرة بعض حكام (النخبة) سواءً الحكام الدوليون أو حكام الدرجة الأولى، قد يُعزى لتأثر حالتهم النفسية بالضغوط النفسية التي قد يتعرضون لها من قبل الصحافة الرياضية، وبإمعان النظر في هذه المشكلة المتكررة لاحظ الباحث - من خلال تجربته الميدانية المشتركة كحكم وصحفي في الوقت ذاته - بأنَّ الخلل قد يكمن في التعاطي الخاطئ من قبل بعض منتسبي الصحافة الرياضية مع الأحداث التي تمس شخصية الحكام، وتجعلهم غير محترمين في نظر الآخرين.

فبعض الحكام يرون بأنَّ بعضاً من الصحف الرياضية تتعمد الإساءة إليهم من خلال الصحفيين العاملين بها أو من خلال أسلوبها أو زمن تغطيتها عبر التشكيك في نزاهتهم وتصويرهم على أنهم يقفون إلى جوار فرق بعينها الشيء الذي يجعل الفرق الرياضية ومشجعيها يصبون جَأم غضبهم على الحكام ويحملونهم أسباب خسارتهم.

"والحكم أولاً وأخيراً إنسان وكل إنسان عُرضة للسقوط ضحية مؤثرات اجتماعيه وضغوط نفسانية من شأنها أن تُشتت ذهنه، وتُرهق بدنه، وتُوجه سلوكه وتصرفاته، وهي مؤثرة على قراراته، كونه إنسان له أحاسيس وميول، وله مشاكل ومشاكل، وله محاسن ومساوئ، وتقع عليه أعباء وضغوطات، وهو بذلك عرضة للتأثيرات والإغراءات، ويمكن أن يكون محل شك واتهامات، ويقع أسير عوامل خارجية تقيد تفكيره وتوجه تصرفاته وقراراته" (عبد الحميد سلامة، 1997، 344).

فبعض الصحف تصور الحكام على أنهم خصوم وليسوا أشخاصاً محايدين جاءوا لتطبيق القانون بين المتنافسين، وهذا ما يُسهم في تدني الحزم والجرأة والشجاعة والافتقار للاستقلالية عند اتخاذ القرارات من قبل بعض الحكام على الرغم من - تمتعهم بلياقة بدنية وقراءة جيدة للقانون - وهو ما قد يُحدث شغباً ليس على مستوى الملعب فحسب بل يتعدى أسواره ليخلق الفوضى في أرجاء المدينة التي تُقام فيها المباراة، وحينها يُرجعون سبب ذلك إلى سوء التحكيم تاركين تسبب الصحافة الرياضية في بعض جوانبه، ويبقى التركيز فقط على أنهم العامل الوحيد دون مراعاة الضغوط النفسية التي قد يتعرضون لها من قبل الصحافة سواءً من قبل الصحفيين أو بواسطة أسلوب التغطية الصحفية أو زمنها، فالضغط يشكل عائقاً حقيقياً ويحول دون نجاح الحكام.

وفي ضوء ما ورد يمكن تحديد المشكلة وصياغتها في الأسئلة التالية:-

السؤال العام :-

هل تتسبب الصحافة الرياضية في ظهور الضغوط النفسية لدى حكام كرة القدم النخبة (دوليين-أولى) بالجمهورية اليمنية ؟.

الأسئلة الفرعية:-

➤ هل توجد فروق في درجة تأثير الضغوط النفسية التي تسببها الصحافة الرياضية على حكام النخبة (دوليين-أولى) حسب سنهم ؟.

➤ هل توجد فروق في درجة تأثير الضغوط النفسية التي تسببها الصحافة الرياضية على حكام النخبة (دوليين-أولى) حسب العمر التحكيمي ؟.

➤ هل توجد فروق في درجة تأثير الضغوط النفسية التي تسببها الصحافة الرياضية على حكام النخبة (دوليين-أولى) حسب الدرجة التحكيمية ؟.

➤ هل توجد فروق في درجة تأثير الضغوط النفسية التي تسببها الصحافة الرياضية على حكام النخبة (دوليين-أولى) حسب الاختصاص التحكيمي ؟.

➤ هل توجد فروق في درجة تأثير الضغوط النفسية التي تسببها الصحافة الرياضية على حكام النخبة (دوليين-أولى) حسب المستوى التعليمي ؟.

الفرضيات:-

الفرضية الرئيسية:-

تتسبب الصحافة الرياضية في ظهور الضغوط النفسية لدى حكام كرة القدم النخبة (دوليين-أولى) بالجمهورية اليمنية.

الفرضيات الجزئية :

يفترض الباحث ما يلي :

➤ توجد فروق في درجة تأثير الضغوط النفسية التي تسببها الصحافة الرياضية على حكام النخبة (دوليين-أولى) حسب سنهم.

- توجد فروق في درجة تأثير الضغوط النفسية التي تُسببها الصحافة الرياضية على حكام النخبة (دوليين - أولى) حسب العمر التحكيمي .
- توجد فروق في درجة تأثير الضغوط النفسية التي تُسببها الصحافة الرياضية على حكام النخبة (دوليين - أولى) حسب الدرجة التحكيمية.
- توجد فروق في درجة تأثير الضغوط النفسية التي تُسببها الصحافة الرياضية على حكام النخبة (دوليين - أولى) حسب الاختصاص التحكيمي.
- توجد فروق في درجة تأثير الضغوط النفسية التي تُسببها الصحافة الرياضية على حكام النخبة (دوليين - أولى) حسب المستوى التعليمي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها:

- 1 - أحد البحوث النادرة في اليمن والتي تسعى لمعرفة الضغوطات النفسية التي تُسببها الصحافة الرياضية على حكام النخبة (دوليين - أولى) في الدوري اليمني، ولكونه أحد المواضيع التي لم تحظى باهتمام الباحثين في اليمن - في حدود علم الباحث - ولهذا فتكتسب هذه الدراسة أهميتها من هذا المنطلق.
- 2 - معرفة تفاوت درجات تأثير الصحافة الرياضية على الحالة النفسية وحدوث الضغوط النفسية لدى حكام النخبة الذين يقودون مباريات الدوري في الجمهورية اليمنية.
- 3 - تحديد رؤية مناسبة لمواجهة الضغوط النفسية التي تُسببها الصحافة الرياضية على حكام النخبة والخروج بحلول ملائمة.
- 4 - تسليط الضوء على أهمية التهيئة والإعداد النفسي من أجل إدراجها ضمن الجوانب الإعدادية التي يتلقاها الحكام في الجمهورية اليمنية .
- 5 - التعرف بأهمية الصحافة الرياضية ومدى الانعكاسات الخطيرة لتأثيرها السلبي على الحكام مما قد يُولّد العنف داخل الملاعب الرياضية، ويُخرج المباريات عن إطارها الرياضي.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- 1 - تحديد المتغيرات الأكثر تأثراً بالضغط النفسية التي تسببها الصحافة الرياضية على حكام النخبة (دوليين - الأولى) في الجمهورية اليمنية، وجوانب الفروق في التأثير إن وجدت.
- 2 - تصميم مقياس يقيس أثر الصحافة الرياضية على الحالة النفسية لدى حكام النخبة (دوليين - أولى) الذين يُديرون مباريات الدوري في الجمهورية اليمنية.
- 3 - الكشف عن أهم العوامل التي تُسبب الضغط النفسية من قبل الصحافة الرياضية لدى حكام النخبة (دوليين - أولى) الذين يقودون مباريات الدوري في الجمهورية اليمنية.
- 4 - إشعار لجنة الحكام والاتحاد العام لكرة القدم بأهمية الدور الذي يستطيع أن يقوم به الإعداد النفسي في تحضير الحكام لمواجهة الضغوط، وعدم الاقتصار على الإعداد البدني والفني.
- 5 - إشعار الصحفيين الرياضيين بالدور الهام الذي يمكن أن تلعبه الصحافة الرياضية في إطلاع الجماهير على قانون كرة القدم وتعديلاته، للحد من اعتراضهم على قرارات الحكام، بغية التقليل من الضغوط التي يسلطونها عليهم.

متغيرات الدراسة:-

أ - المتغير المستقل:

"ويسمى أيضاً (المتغير التجريبي) وهو المتغير الذي يتحكم فيه الباحث عن طريق تثبيت جميع المتغيرات، ما عدا متغير واحد، أو هو المتغير الذي يفترض الباحث أنه السبب، أو أحد الأسباب لنتيجة معينة، ودراسته قد تؤدي إلى معرفة أثره على متغير آخر" (بوداود عبد اليمين وعطا الله احمد 2009، 139). وفي دراستنا فإن الصحافة الرياضية تمثل المتغير المستقل.

ب - المتغير التابع:

"هو العامل الذي يتبع العامل المستقل، ويعرف بأنه: المتغير الذي يتغير نتيجة تأثير المتغير المستقل، أو هو: المتغير الذي يُراد معرفة تأثير المتغير المستقل عليه" (بوداود عبد اليمين وعطا الله احمد، 2009، ص141). وتمثل الحالة النفسية والمقصودة بالضغط النفسية التي تصيب الحكام المتغير التابع في دراستنا.

المتغيرات المرتبطة بعينة الدراسة:-

هي: "مجموعة من المتغيرات المرتبطة بالعينة المدروسة (مجتمع البحث)، والتي لا يستطيع الباحث أن يجزم بدقة أثر المتغير المستقل على المتغير التابع إلا بوجودها" (بوداود عبد اليمين، عطا الله احمد، 2009، 142). وتتمثل المتغيرات المرتبطة بعينة دراستنا في: {السن - العمر التحكيمي (الخبرة) - الدرجة التحكيمية - الاختصاص التحكيمي - المستوى الدراسي}.

المفاهيم الدالة :

الحالة النفسية: تعبر عن التوافق أو التكامل بين الوظائف النفسية المختلفة مع القدرة على مواجهة الأزمات النفسية (الضغوط). (حنان الغاني، 2000، 85).

تعريف إجرائي: تأثر الحكم اليميني بالضغوط النفسية التي تسببها الصحافة الرياضية من حيث رجال الصحافة أو أسلوب التغطية الصحفية أو زمنها.

الأثر : تعريف الإجرائي: كل ما يطرأ من تغيير في السلوكيات والمواقف والعادات والأفكار والآراء عند الحكام الذين يتعرضون للضغوط النفسية.

الضغوط النفسية: لقد عَرَفَ العلماء الضغط النفسي باتجاهات مختلفة: الأول باعتباره مثيراً، حيث عَرَفَهُ هولمز "بأنه حادث مثير يُلقى مطالب صعبة على الفرد". (HOLMES, 1982, P65). ويُعرِّفه تولور (TOLOR) : "بأنه أيُّ تغيير يُلقى عبئاً على قُدَرات التكيف لدى الفرد". (TOLOR, 1986, 48).

والاتجاه الثاني يُعرِّف الضغط النفسي استناداً إلى نتائجه، وضمن هذا الاتجاه، سيلاي (Silai) والذي يراه "بأنه استجابة فسيولوجية نتجت عن أحداث مزعجة". (Silai, 1977, 20).

والاتجاه الثالث يميل إلى الاهتمام بتقييم الفرد فيُعرِّفه (لازاروس) " أنه علاقة بين الفرد وبيئته، يُقيَّمُها الفرد بأنها مرهقة، وأنها فوق قدراته وتُعرض وجوده للخطر". (Lazarus, 1981, 96).

وعَرَفَهُ ليندين (Linden) بأنه: "حالة تؤثر في الجوانب الانفعالية للفرد، وفي عملية تفكيره، وحالته الجسدية، ورأى أنَّ هذه الحالة تؤثر على نحو سلبي في تفكير الأفراد وسلوكهم وحالتهم الصحية". فيما عَرَفَهُ ثوماس (Thomas) بأنه : " حالة من الشدة النفسية والتي تتطلب من الفرد التكيف معها". وعَرَفَهُ (خليفات والزغول) بأنه: "حالة نفسية وجسدية ناجمة عن مواجهة الفرد حوادث لبيئة مزعجة تؤدي إلى شعوره بالتهديد وعدم الارتياح، تتجلى في إطار كلي متفاعل، يتضمن الجوانب النفسية، والجسمية، والاقتصادية، والاجتماعية، والمهنية، ويظهر ذلك التفاعل من خلال ردود فعل نفسية،

انفعالية، فسيولوجية، لذلك فإن جميع الضغوط تعتبر ضغوطاً نفسية". (عماد الكحلوت ونصر الكحلوت، 2006، 140) .

تعريف الإجرائي: هي الحالة النفسية للحكام والتي تتضمن إدراكهم لعدم وجود تكيف مع ما تتناوله الصحافة الرياضية بحقهم، وهي أيضاً الدرجة الكلية التي يُحققها حكام النخبة في اليمن (دوليين - أولى) من خلال استجاباتهم على فقرات مقياس الدراسة المطبق عليهم والموسوم بـ (أثر الصحافة الرياضية على الحالة النفسية لدى الحكام)، والتي تبين مدى تأثيرهم بتلك الضغوط.

الصحافة الرياضية: هي " أحد أشكال الاتصال الجماهيري أو الجمعي بحيث يكون هناك مصدر واحد يُخاطب الناس الذين يهتمون به وهذه الأشكال كثيرة ومتنوعة منها: المرئية ومنها المسموعة ومنها المقروءة، ومهامها الاتصال الجماهيري أي عملية التفاعل بين الفرد والمجتمع (محمد حمامي، 2008، 30).

وهي أيضاً: " الوسيلة التي تعتمد على التكنولوجيا والطباعة، وعلى النص المكتوب الذي يقرأه الفرد في المكان الذي يريده، والزمان والطريقة التي يريدها " (محمد دحماني، 2007، 99)

تعريف الإجرائي: هي الوسيلة الإعلامية التي تنقل للقارئ كل ما يدور في الساحة الرياضية اليمنية بصورة مكتوبة، وبصودر متتالي، وبطريقة تجعله يعيش الحدث الرياضي عن طريق الحرف المكتوب بواسطة صحف متخصصة أو صفحات في الصحف العامة.

الحكام : هم "الذين يعملون أثناء إدارتهم للمباريات على تطبيق قانون الرياضة في جميع الظروف مع الحفاظ على سلامة اللاعبين ويتكونون من أربعة أشخاص (حكم ساحة - حكمين مساعدين - حكم رابع) وسلطة الحكم هي الرئيسية وهو يُدير المباراة بالتعاون مع الحكمين المساعدين وعند الاقتضاء مع الحكم الرابع وقراراته نهائية" (مختار سالم، 1994، 156).

تعريف الإجرائي: هم من تُسند إليهم لجنة الحكام اليمنية مهمة تطبيق قانون كرة القدم بدوري الدرجة الأولى والمسجلون بسجلاتها وفروعها بمحافظات الجمهورية اليمنية للعام 2010-2011، والممارسين فعلياً للتحكيم أثناء فترة دراسة هذا البحث والمصنفين لدرجتي (الدولية - الأولى) والمسمون بحكام النخبة (صفوة الحكام).

كرة القدم : هي "لعبة جماعية تلعب بالقدم بين فريقين لا يزيد عدد لاعبيهما عن إحدى عشر لاعباً، ولا يقل عن سبعة لاعبين يكون أحدهم حارساً للمرمى، وميدان اللعب يكون مستطيلاً لا يزيد طوله عن (120) متراً ولا يقل عن (90) متراً، أما عرضه فلا يقل (45) متراً ولا يزيد عن (90) متراً، والمباراة

تتكون من شوطين زمن كل شوط (45) دقيقة، والفريق الفائز هو الذي يسجل في مرمى الفريق الآخر أكبر عدد من الأهداف" (حسن معوض (وآخرون)، 1979، 63) .

تعريف الإجرائي: بأنها الرياضة الأكثر شعبية في اليمن ويتم التنافس فيها بين الفرق في إطار الدوري اليمني، والتي لا يقل كل منهما في أي مباراة عن سبعة لاعبين، ولا يزيد عن إحدى عشر لاعباً أحدهم حارساً للمرمى، يخضعون لسلطة الحكم ومساعديه، والذي يطبقون عليهم القانون الصادر عن الاتحاد الدولي لكرة القدم، لائحة لجنة المسابقات اليمنية.

الدراسات السابقة :

الدراسة الأولى :

قام بها محمد دحماني 2006 تحت عنوان "تأثير الصحافة الرياضية في انتشار ظاهرة العنف في ملاعب كرة القدم الجزائرية" مذكرة ماجستير .

هدفت الدراسة إلى معرفة التأثير الذي تحدثه الصحافة الرياضية في ملاعب كرة القدم الجزائرية وعلاقة ذلك بأحداث العنف، ومعرفة علاقة زيادة العنف في الملاعب بما تتناوله الصحافة الرياضية، وهل لها دور في تحريض الجماهير .

واستخدم الباحث المنهج الوصفي بطريقة المسح عبر استمارة (استبيان)، وخلصت الدراسة لكون وسائل الإعلام المتخصصة تعتمد على الإثارة بغرض الترويج لها وزيادة مبيعاتها، وأن الآراء والمواقف والتصريحات المنشورة في أعمدة الصحف تدفع لانتهاج سلوكيات انتقامية ضد الأنصار واللاعبين والجمهور، وأكدت الدراسة على عدم تحري بعض الكتابات الصحفية عند الكثير من الصحفيين للمهنية والموضوعية في نقل التصريحات والتصريحات المقابلة. (محمد دحماني، 2006، 38) .

الدراسة الثانية :

أجراها إبراهيم عيسى 2007 وحملت عنوان "دور وأهمية الصحف الرياضية في تنمية الثقافة البدنية والرياضية لدى تلاميذ المرحلة الثانوية " مذكرة ماجستير .

من أهداف هذه الدراسة معرفة مدى إقبال التلاميذ على مطالعة الصحف الرياضية، وتنبيه الصحفيين بالدور الهام الذي يمكن أن تلعبه الصحافة الرياضية في تنوير العقل، ومعرفة مدى تأثير الصحف الرياضية على تنمية الثقافة البدنية والرياضية لدى تلاميذ المرحلة الثانوية، واستخدم الباحث المنهج الوصفي باستعمال استمارة (استبيان) تتكون من ثلاثة محاور واشتملت العينة على (250) تلميذاً من المرحلة الثانوية بمدارس ولاية برج بوعريريج .

وأهم ما خلصت إليه الدراسة أن الصحف الرياضية تلقى اهتماماً واسعاً من طرف التلاميذ في المرحلة الثانوية، غير أنها لا تلعب دوراً إيجابياً في تنمية الثقافة البدنية والرياضية، من خلال عدم التزام الصحفيين الرياضيين بالصدق والأمانة والدقة في الكتابة الصحفية، بالإضافة إلى نقص التأهيل العلمي للصحفيين العاملين بالصحف الرياضية، كما أن الصحفيين لا يقتنعون بدور الصحافة الرياضية في المجال التربوي. (إبراهيم عيسى، 2007، 31) .

الدراسة الثالثة :

من إعداد مبروك براهيمي 2008 والموسومة بـ "دور الإعلام الرياضي في التأثير على اتخاذ القرارات داخل أندية كرة القدم الجزائرية" مذكرة ماجستير.

إنَّ من بين أهم ما هدفت إليه الدراسة التعرف على دور وتأثير وسائل الإعلام الرياضي على اتخاذ القرار داخل الأندية الرياضية، كما سعت الدراسة أيضاً إلى معرفة المسؤولين عن اتخاذ القرار داخل الأندية الرياضية، والتعرف على الطرق والكيفية التي يُتخذ بها القرار داخل الأندية الرياضية، وكذلك معرفة الطريقة التي يتفاعل بمقتضاها مسيرو تلك الأندية مع وسائل الإعلام الرياضي المختلفة (صحافة - إذاعة - تلفزيون)، واستخدم الباحث المنهج الوصفي.

واشتملت الدراسة على عينة مقصودة ضمت (5) أندية من أندية القسم الوطني الأول لكرة القدم (وفاق سطيف - أهلي بوعرييج - اتحاد العاصمة - مولدية سعيدة - اتحاد البليدة) حيث تم اختيار (3) إداريين من كل نادٍ بمجموع (15) إدارياً، وصمم الباحث استبياناً كأداة لجمع المعلومات ضمت (21) سؤالاً.

ومما خلصت إليه الدراسة أنَّ معظم أفراد العينة يرون أنَّ الدور الذي تلعبه الصحافة الرياضية والذي يجعل الأندية قادرة على اتخاذ قراراتها هو دور كافٍ، من خلال ما تلعبه الصحافة الرياضية بمختلف وسائله في التأثير على صانعي القرار، كما أنَّ درجة تأثيرها على صنع القرار داخل الأندية الرياضية تختلف باختلاف طبيعتها. وتبين أيضاً تركيز الصحافة الرياضية على القضايا والمواضيع المهمة المطروحة واقعياً، من خلال نشر الآراء الهامة مع النقد والتحليل الصحفي البتاء، كما ظهر جلياً من نتائج الدراسة تأثير الصحافة الرياضية على القرارات التي تُصدرها أي هيئة أو مؤسسة رياضية. (مبروك براهيمي، 2008، 108) .

الدراسة الرابعة :

" تأثير الصحافة المصرية على الرأي المحلي دراسة ميدانية على محافظة سوهاج " والتي قام بها صابر حارص محمد 1989، أطروحة دكتوراه.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم وخصائص الرأي العام المحلي، والأبعاد المختلفة للعلاقة بين الصحافة والرأي العام، وسعت الدراسة أيضاً للتعرف على الأدوات التي تستخدمها الصحف في التأثير على الرأي العام المحلي والعوامل التي يتوقف عليها مدى تأثر الرأي العام المحلي بالصحافة.

واستخدم الباحث المنهج الوصفي، فيما تركزت عينة الدراسة على (الهيئات والمصالح الحكومية والمدارس والكليات ودور العبادة والنقابات).

وتكونت أداة البحث من صحيفة الاستقصاء المقتن بالمقابلة الشخصية والمشتملة على مجموعة من الأسئلة المحددة والمعدة مسبقاً، وكذا الملاحظة البسيطة التي لا يتدخل فيها الباحث والتي حصل من خلالها على الانطباعات والمعلومات التي لم تكن في صحيفة الاستقصاء.

وخلصت الدراسة إلى ممارسة الصحافة تأثيراً في الرأي العام المحلي من خلال المضمون الصحفي الذي تقدمه ، وهو ما يفوق تأثير أي وسيلة اتصال أخرى سواء كان هذا في مجال تزويد الأفراد بالمعلومات أو في مجال التأثير على آرائهم.

كما ظهر أنّ التحرير الصحفي باعتباره أحد عناصر الاتصال الصحفي يلعب دوراً هاماً ضمن العناصر الأخرى في التأثير على آرائه إزاء القضايا التي تهمة.

وتبين كذلك بأنّ فن الكاريكاتير الصحفي باعتباره أحد جوانب المحتوى الصحفي، الذي يلعب دوراً هاماً ضمن عناصر الاتصال الصحفي الأخرى في التأثير على الرأي العام المحلي سواء في مجال إعداد الجمهور بالمعلومات أو في مجال التأثير على آرائه إزاء القضايا التي تهمة. (سحر وهبي، 1996، 151-155) .

الدراسة الخامسة :

أعدّها حسين يونس حسين 2002 تحت عنوان " دور وسائل الاتصال الجماهيري في صنع القرار في المؤسسات الرياضية العراقية" أطروحة دكتوراه.

تمثلت أهداف الدراسة في التعرف على الدور الذي تقوم به وسائل الاتصال الجماهيري (الصحافة والإذاعة والتلفزيون) في عملية صنع القرارات الرياضية في المؤسسات الرياضية العراقية (الأندية والاتحادات).

واستخدم الباحث المنهج الوصفي، وقام بتصميم استبيان، وقد تكونت عينة البحث من أعضاء الهيئات الإدارية في المؤسسات الرياضية، وكذا وسائل الاتصال الجماهيري عبر الأقسام والرياضية في الصحافة والإذاعة والتلفزيون.

وخلصت إلى أنَّ غالبية أعضاء الهيئات الإدارية هم من المتابعين الدائمين للإعلام الرياضي، وبينت التأثير الواضح الذي تقوم به المؤسسات الإعلامية في صنع القرارات، وأظهرت دور المساعدة التي تؤديه وسائل الاتصال في ممارسة الإدارة الرياضية لعملياتها.

كما تبين من خلال النتائج أنَّ أبرز العوامل التي تخلق الفجوة بين الإدارة الرياضية والصحفيين الافتقار للمعلومات الحقيقية، وأنَّ وسائل الاتصال تمارس دورها في عملية صنع القرارات الرياضية، وأنها تساهم بشكل فعال في دفع القضية في بؤرة اهتمام الرأي العام وصانع القرار.

وأظهرت النتائج قيام وسائل الاتصال بتغيير القرارات حيث يعتمد الجمهور في معرفته بهذه القرارات على ما يقدم من وسائل الاتصال، وأنَّ لوسائل الاتصال دور متوازن في الغالب تجاه القضايا الرياضية ومن الممكن أن تأخذ موقفاً مغايراً كالموقف السابق إذا ما استجدت معلومات جديدة تدعم الموقف الجديد. (حسين يونس حسين، 2002، 90).

الدراسة السادسة

" الإعلام الرياضي وعلاقته بالقرارات الصادرة عن الاتحاد المصري لكرة القدم والخاصة بإقالة الجهاز الفني للمنتخب الوطني في الفترة من (1995-2000)" وهي من إعداد أحمد فاروق أبو عابد 2002 ، مذكرة ماجستير.

هدفت الدراسة إلى تناول العلاقة بين الصحافة الرياضية والقرارات التي يُصدرها الاتحاد المصري لكرة القدم والخاصة بإقالة الجهاز الفني للمنتخب الوطني في الفترة من (1995-2000)، ومعرفة التأثير الذي تحدثه على مُتخذي القرار، وانطلقت الدراسة من تساؤلها هل تؤثر الصحافة الرياضية من خلال ما تكتبه على قرارات إقالة الأجهزة الفنية للمنتخب الوطني، وهل تتسبب في إثارة الرأي العام ضد الأجهزة الفنية للمنتخب الوطني مما يؤدي إلى إقالته، وهل يقوم الناقد الصحفي بعملية النقد بصورة موضوعية وسليمة.

واستخدم الباحث المنهج الوصفي بطريقة المسح، وقد تكونت عينة الدراسة من مجموعة من الصحف الصباحية (الأهرام - الأخبار - الجمهورية)، والصحف المسائية (المساء - الأهرام المسائي)، والصحف المتخصصة (مجلة كرة والملاعب - مجلة أخبار الرياضة - مجلة الأهرام الرياضي)، إلى جانب العينة البشرية المتمثلة في (25) عضو في مجلس إدارة الاتحاد المصري لكرة

القدم، و(10) أعضاء من الأجهزة الفنية، و(35) من الصحفيين الرياضيين، واستخدم الاستبيان كأداة للحصول على المعلومات.

وخلصت الدراسة لكون الصحافة الرياضية تتسبب في إثارة الرأي العام ضد الأجهزة الفنية للمنتخب المصري مما يؤدي لإقالتها، كما تؤثر من خلال ما تكتبه بصفة عامة على قرارات الاتحاد المصري، وترى الأجهزة الفنية أنَّ ما تكتبه الصحافة الرياضية يؤثر عليهم من خلال إقالتهم، ويرون بأنَّ الصحفيين لا يقومون إلا بالنقد السلبي دائماً، ويعتبرون أنَّ خسارة بطولة أو مباراة هامة هي إحدى أسباب نقد الصحافة الرياضية (السلبي) لهم.

وبينت نتائج الدراسة أنَّ بعض الصحفيين الرياضيين لا تُوجد لديهم الخبرة العلمية (الأكاديمية) أو العملية لكي يقوموا بالنقد الرياضي بطريقة سليمة وموضوعية، وأظهرت أنَّ فن (الخبر الصحفي) يحتل المرتبة الأولى بين فنون التحرير الصحفي التي تناولت إقالة المدربين، كما احتل فن (المقال الصحفي) المرتبة الثانية وحل (التقرير الصحفي) المرتبة الثالثة.

وأكدت أيضاً أنَّ أخبار الإقالات تحتل الصحف الأولى، فيما تنوعت وسائل إبراز تلك الأخبار ما بين (عناوين رئيسية - عناوين فرعية - صور شخصية - رسوم كاريكاتورية). (حسن الشافعي، 2003، 405-407).

الدراسة السابعة :

قام وليد ذنون يونس ويحيى محمد علي 2004 بدراسة تحت عنوان "دراسة مقارنة في الاحتراق النفسي لدى حكام كرة القدم" .

هدف البحث للتعرف على الفروق في ظاهرة الاحتراق النفسي لدى حكام كرة القدم وفق متغير الدرجة التحكيمية (أولى-ثانية)، وكذا التعرف على الفروق في ظاهرة الاحتراق النفسي لدى الحكام وفق متغير التحصيل الدراسي، وقد تكونت عينة الدراسة من (14) حكماً تم اختيارهم بطريقة عمدية بواقع (7) حكام من الدرجة الأولى ومثلهم من الدرجة الثانية المسجلين فعلياً في اللجنة الفرعية لمحافظة نينوى.

واستخدم الباحثان مقياس الاحتراق النفسي للحكم الرياضي والمتكون من (15) عبارة كأداة للبحث وبعد التأكد من صدق أداة البحث وثباتها تمت معالجة البيانات إحصائياً باستخدام (الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، معامل الارتباط البسيط، الاختبار التائي).

ومن بين ما خلصت الدراسة إليه عدم ظهور فروق ذات دلالة معنوية في ظاهرة الاحتراق النفسي بين حكام كرة القدم وفق متغير الدرجة التحكيمية، كما لم تظهر فروق ذات دلالة معنوية في ظاهرة الاحتراق النفسي بين الحكام وفق متغير التحصيل الدراسي.

وأوصى الباحثان بالتأكيد على إعداد الحكام إعداداً نفسياً وبدنياً من أجل التمكن من قيادة المباريات بشكل جيد، وإقامة دورات إرشادية ونفسية لصقل الحكام حتى يتم تطوير شعورهم بتحقيق الانجاز الشخصي في مهنة التحكيم (وليد يونس و يحيى علي، 2004، 50).

الدراسة الثامنة :

أجراها زياد الطحاينة 2006 والموسومة بـ " مصادر الضغوط التي يتعرض لها حكام الألعاب الرياضية في الأردن ونيتهم لترك التحكيم " مذكرة ماجستير.

سعت الدراسة إلى معرفة مصادر الضغوط التي يتعرض لها حكام الألعاب الرياضية في الأردن ونيتهم لترك التحكيم، وقد بلغت عينة الدراسة (117) حكماً رياضياً، واستخدم الباحث نسخة من مقياس الضغوط لدى حكام كرة القدم والذي يحتوي على (34) فقرة.

وقد خرجت الدراسة بنتائج عدة من أهمها ظهور خمسة مصادر للضغوط (مخاوف الأداء، ضغوط الوقت، قلة التقدير والاحترام، الإهانة اللفظية، الخوف من الاعتداء البدني)، وحسب اعتقاد الحكام فإنّ المصادر الأربعة الأولى تُسبب الضغوط بدرجة معتدلة، كذلك بينت النتائج أنّ الخوف من الاعتداء البدني كان المصدر الوحيد للضغوط المرتبطة بنية الحكام لترك التحكيم. (زياد الطحاينة، 2006، 120).

الدراسة التاسعة :

قام مسعودي شريف في 2002 بدراسة تحت عنوان "دراسة تحليلية حول التحكيم وعلاقته بالعنف في رياضة كرة القدم في الملاعب الجزائرية" رسالة ماجستير.

هدفت إلى معرفة الأسباب والعوامل التي تدفع الحكم إلى ارتكاب الأخطاء أثناء إدارته لمباريات كرة القدم، وكذلك محاولة إلقاء نظرة حول التحكيم الجزائري والمستوى الذي وصل إليه، وقد تكونت عينة الدراسة من (120) حكماً بصفة حكام جهويين (من المحافظات) حيث اختارهم الباحث بطريقة عشوائية وطبقت الدراسة في الموسم الرياضي 2000-2001م. واعتمد الباحث تطبيق مقياسه الخاص به والذي يقيس درجة العدوان وتحليل الذات والذي احتوى على (36) فقرة.

وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة بين مستوى التحكيم والتدخلات الغير رياضية بين اللاعبين فوق أرضية الملعب، ومستوى التحكيم الذي يمكن قياسه بالمستوى الثقافي للفئة المكونة لقطاع التحكيم وهو مستوى لا يتماشى ومعطيات الكرة الحديثة. كما بينت أن اختلاف الحكام فيما بينهم خصوصاً في تطبيقهم لروح القانون الأمر الذي يعزز كثرة الاحتجاجات.

وأظهرت النتائج أيضاً عدم ملائمة تكوين الحكام مع متطلبات التكوين الحقيقية وذلك لنقص المرافق الخاصة بذلك نظراً لعدم وجود إستراتيجية تكوينية هادفة حسب المعطيات التي يعيشها المجتمع الجزائري، وبينت اقتصار التكوين على الجانب القانوني وإهمال عدة جوانب هامة في التكوين منها النفسية والبدنية. (مسعودي شريف، 2002 ، 9 ، 19 ، 169)

الدراسة العاشرة :

أجرى حدادة محمد 2008 دراسته الموسومة " الضغوط النفسية لدى حكام النخبة الوطنية في كرة القدم مستوياتها ومصادرها"، مذكرة ماجستير.

من أهم ما هدفت إليه الدراسة التعرف على مستويات الضغط النفسي لدى حكام النخبة في الجزائر، ومعرفة أكثر العوامل التي تؤدي إلى حدوثه.

واستخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي، وتكونت العينة من (250) حكماً من حكام النخبة دوليين ووطنيين. وقام ببناء مقياس لمعرفة مصادر ومسببات الضغوط النفسية ودرجة شدتها لدى حكام النخبة.

ومن بين ما خلصت إليه الدراسة أنَّ الحكام يتعرضون لمستوى مرتفع من الضغوط النفسية مما يدل على معاناة هذه الفئة من الرياضيين، وأنَّهم وإنَّ اختلفت درجاتهم التحكيمية، واختصاصاتهم، وروابطهم، وعمرهم فإنهم جميعاً يعانون من تلك الضغوط، في حين لم تظهر فروق حسب متغير الحالة العائلية ولكن هناك ميل لارتفاع مستوى الضغط النفسي لصالح الحكام الذين طلقوا زوجاتهم. (حدادة محمد، 2008، 150).

الدراسة الحادية عشرة :

قام فهد محمد القحيز 2003م بدراسة تحت عنوان "العناصر البدنية والسمات الشخصية المساهمة في الأداء الفني لحكم كرة القدم السعودي" مذكرة ماجستير.

سعت الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة كل من الجوانب البدنية والنفسية في الأداء الفني لحكم كرة القدم أثناء إدارته للمباراة، كونه يقطع مسافة قد تتراوح ما بين (8 - 12) كم² خلال قيادته للمباراة، وهذا يتطلب جهداً بدنياً عالياً، وإضافة إلى الجهد البدني الذي يبذله فإنه قد يتعرض إلى كثير من الضغوط النفسية التي تؤثر على مستوى أدائه الفني.

وتكونت عينة الدراسة من (33) حكماً متوسط أعمارهم (37-44) سنة، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من (0.05) بين مستوى الأداء الفني للحكم خلال المباراة ومستوى القلق الذي يشعر به قبل بدءها، وسنوات الخبرة.

وقد أظهرت النتائج كذلك القياسات التي لها القدرة على التمييز بين مستوى الأداء الفني المرتفع والمنخفض للحكم خلال إدارته للمباراة وهي سنوات الخبرة وحالة القلق المعرفي الذي يشعر به قبل المباراة، كما أشارت النتائج أيضاً إلى أنَّ سمة الشجاعة هي القادرة على التمييز بين مستوى الأداء البدني المرتفع والمنخفض للحكم والذي تم تقديره بالمسافة التي يقطعها خلال المباراة. (القحيز، فهد، 2003، 77).

الدراسة الثانية عشرة :

" مفهوم الذات وعلاقته بظاهرة الاحتراق النفسي لحكام كرة القدم " والتي قام بها نبيل منصوري 2010 ، مذكرة ماجستير.

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة التي تجمع بين مفهوم الذات والاحتراق النفسي كما يراها حكام كرة القدم، ومستوياتها في ضوء إدارتهم للمباريات خاصة التي ترتبط بالضغط والتوترات

والحساسية بين الفريقين المتبارين، وكذا التركيز على قيمة مفهوم الذات عند الحكام في إدارة المباريات وعدم الاستجابة للضغوط التي تؤدي إلى الاحتراق النفسي.

واستخدم الباحث المنهج الوصفي، واشتملت العينة على (30) حكماً يمثلون الحكام الرئيسيون والمساعدون، والذين يقودون مباريات الدرجة الاحترافية الجزائرية (الأولى - الثانية) للموسم 2010/2011م.

وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباطية طردية بين مفهوم الذات وعلاقته بظاهرة الاحتراق النفسي للحكام، فكلما ارتفع مفهوم الذات كلما انخفضت درجة الإحساس بالاحتراق، كما تبين بأن الحكام يعانون من الاحتراق النفسي وإن كان بدرجة متوسطة في أبعاده، وأنّ لعامل الخبرة الطويلة في سلك التحكيم مساعدة كبيرة في تنمية مفهوم الذات الايجابي وتوجيهه، وهي التي تساعدهم على مسابرة الضغوط النفسية والتوترات خلال تدرجهم في سلك التحكيم. (نبيل منصوري، 2010، 146) .

مناقشة الدراسات السابقة:

ركّز الباحث عند اختياره للدراسات السابقة أن تكون قريبة من دراسته الحالية سواء فيما يتعلق بالصحافة الرياضية، أو الضغوط النفسية، أو حكام كرة القدم. وقد جاءت جميع الدراسات (12) في صميم موضوع الدراسة، حيث تطرقت الدراسات الست الأولى للمواضيع المتعلقة بالإعلام والصحافة الرياضية، فالدراسة الأولى سعت لمعرفة تأثير الصحافة الرياضية في انتشار ظاهرة العنف في ملاعب كرة القدم، وهو ما يُريد الباحث معرفته في حالة تأثير الصحافة الرياضية اليمينية على الحكام مما قد يؤثر على قراراتهم والتي بدورها ستخلق مشاكل داخل الملاعب تكون طريقاً لولوج العنف لها عبر تأثيرات الصحافة الرياضية.

فيما تطرقت الدراسة الثانية إلى أهمية الدور الذي تلعبه الصحف الرياضية في تنمية الثقافة البدنية والرياضية لدى تلاميذ المرحلة الثانوية، وهو ما يتفق مع أهداف بحثنا والرامية أن تصبح الصحافة رافداً ثقافياً لهذه الشريحة المهمة كونها تمثل نسبة معتبرة من رواد الملاعب، ويمثلون نسبة عالية من متابعي الصحافة الرياضية خصوصاً تلك التي تحتوي على الإثارة التي تستهويها هذه الفئة العمرية من مرحلة المراهقة.

أما الدراسة الثالثة والرابعة والخامسة فقد سلطت الضوء على الدور المهم الذي يقوم به الإعلام الرياضي في التأثير على اتخاذ القرارات داخل المؤسسات الرياضية وأندية كرة القدم والرأي العام المحلي، وهو ذات الإطار المشترك مع دراستنا هذه، فالتأثير الذي يقوم به الإعلام على المؤسسات الرياضية وأندية كرة القدم والرأي العام المحلي الذي هو بمثابة الجمهور، وهو ما ينعكس بلا ريب على الحكام، فالإطارات والمسيرين والفنيين واللاعبين والجمهور يُسقطون ما يتلقونه عن الحكام في تعاملهم معهم، فإذا ما اتهمت الصحف حكماً بعينهم بأنهم مرتشون على سبيل المثال، فإن هذا التهمة ولو لم يرافقها أي دليل ستصبح ثابتة، ولن تُلاقى حينها القرارات المتخذة من قبل الحكام وإن كانت صحيحة أي قبول وهو ما يسלט ضغوطاً عليهم.

وركزت الدراسة السادسة على تأثير ما تكتبه الصحافة الرياضية في إقالة الأجهزة الفنية (المدربون) من اتحاد كرة القدم المصري، وهو قريب جداً من موضع دراستنا حيث يتشابه التأثير الذي تحدثه الصحافة على الحكام والذي قد يقود إلى إبعادهم عن التحكيم بعد إثارة الرأي العام عليهم.

في حين هدفت الدراسة السابعة لمعرفة أسباب الاحتراق لدى حكام كرة القدم، والاحتراق عادة ما يعقب الضغوط النفسية الشديدة التي يتعرض لها الحكام ويصعب عليهم التكيف معها، وبالتالي فإنه يشترك مع دراستنا في كون شدة الضغوط النفسية قد تؤدي إلى إصابة الحكام بالاحتراق وترك التحكيم إما وقتياً أو نهائياً.

فيما ذهبت الدراسة الثامنة إلى أن قلة التقدير والاحترام، والإهانة اللفظية، والخوف من الاعتداء البدني تعد من مصادر الضغوط التي يتعرض لها حكام الألعاب الرياضية، وتجعلهم يتركون التحكيم. ولو تمعنا في هذه المصادر لوجدناها نابعة مما ذهبنا إليه من كون بعض الصحف الرياضية تعمل على تحقير دور الحكام الوارد في تحليلاتها، وهو مدخل يقود إلى أن يستعمل البعض الإهانات اللفظية تجاههم، ويتجاوز البعض إلى القيام بالاعتداء الجسدي عليهم، وهم ما يظل هاجساً ينتاب معظم الحكام ويجعلهم أكثر اضطراباً وذلك خوفاً من العنف الذي تطرقت إليه الدراسة التاسعة والتي درست علاقة التحكيم بالعنف، على اعتباره يمثل ظاهرة موجودة في الملاعب، وتكون في الغالب مرتبطة بقرارات الحكام وهذا القرارات بدورها تسيطر عليها التناولات الصحفية.

ولكون الضغوط هي الأساس الذي تتمحور حوله دراستنا، فقد تم الاستناد أيضاً إلى الدراسة العاشرة التي صنفت مستويات ومصادر الضغوط النفسية التي يتعرض لها حكام النخبة الوطنية في كرة القدم، وتعد هذه الدراسة الأقرب إلى دراستنا الحالية من حيث العينة المختارة والمحددة بحكام النخبة، أو من حيث المتغيرات المستخدمة: كالسن، والخبرة، والاختصاص، والدرجة التحكيمية، وأكدت على أنَّ الحكام وإنْ اختلفت درجاتهم واختصاصاتهم وروابطهم وعمرهم فإنهم جميعاً يعانون من الضغوط النفسية، كما جعلت وسائل الإعلام من بين المصادر التي تسبب تلك الضغوط.

ولأنَّ للشخصية دور مهم إما في التكيف مع الضغوط أو في عدم القدرة على مسايرتها، فقد ربطت الدراسة الحادية عشرة بين العناصر البدنية والسمات الشخصية وأهميتها في الارتقاء بالأداء الفني للحكام، وهناك علاقة ارتباطية بين الأداء الفني العالي وبين ما يُنقل عن الحكام، وبين شخصية الحكام التي تتحكم فيها الفروق الفردية الموجودة بينهم، ولعل ذلك ما يُعرّف بمفهوم الذات وظاهرة الاحتراق النفسي الذي ذهب إليه الدراسة الثانية عشرة والتي تطابق تطبيقاتها الميداني مع الفترة الزمنية التي طبق الباحث دراسته فيها، فكلما ارتفع مفهوم الذات كلما انخفضت درجة الإحساس بالاحتراق النفسي، والذي يكون ناتجاً عن الضغوط التي يصعب على الحكام التأقلم معها.

وبناء على ما تم استعراضه في الدراسات السابقة يمكن الإشارة إلى أنَّ أوجه الاستفادة التي نتحصّل عليها الباحث كانت وفق المعطيات التالية:-

• الهدف:

اشتملت الغالبية العظمى من الدراسات السابقة على أهداف تقترب من الأهداف التي حددها الباحث في مجملها، فقد أكدت على معرفة أسباب الضغوط النفسية التي تؤثر في الحكام حسب اختصاصاتهم ودرجاتهم، وربطت بين التعرض لتلك الضغوط من قبل الصحافة الرياضية التي تؤثر في المحيطين بالحكام من لاعبين، وإداريين، وجماهير، والدور الهام الذي يمكن أن تقوم به في تنوير الجماهير بما من شأنه تخفيف الضغوط عن الحكام، والتعرف على دور الصحافة الرياضية عبر ما تتناوله في التأثير عليهم، من خلال معرفة مفهوم الرأي العام المحلي الذي يمثلته الجمهور الرياضي وخصائص ذلك الرأي، والأبعاد المختلفة للعلاقة بين الصحافة واتخاذ القرار داخل الأندية الرياضية.

وكذلك التعرف على الأدوات التي تستخدمها الصحف في التأثير عليهم من خلال الصحفيين أنفسهم أو بواسطة طريقة التغطية الصحفية، وهل هناك علاقة بين التعاطي الصحفي وأحداث العنف، وبين زيادته في الملاعب؟، وهل لها دور في تحريض الجماهير؟.

كما كان الهدف المشترك في الدراسات الخاصة بالحكام التعرف على مستويات الضغط النفسي لديهم خاصة النخبة منهم. غير أنَّ دراستنا الحالية انفردت عن الدراسات السابقة بكونها تعمقت في البحث عن تأثير الحالة النفسية للحكام بالضغوط النفسية التي تُسببها الصحافة الرياضية عليهم تحديداً حكام النخبة (دوليين - أولى) في الجمهورية اليمنية .

• التخصص :

تحرى الباحث أن يأخذ بالدراسات الحديثة التي تقترب من موضوعه مُراعياً تغطيتها لمختلف جوانب الموضوع من حيث: الصحافة الرياضية، والضغوط النفسية، وتحكيم كرة القدم، فقد وقعت جميع الدراسات بين أعوام (2002-2010م)، ماعدا دراسة واحدة في عام (1986) ، كما توخى تنوعها من حيث الدول التي صدرت منها تلك الدراسات (السعودية - مصر - الأردن - العراق - الجزائر)، لكونها تقترب من اليمن جغرافياً وتشترك عقائدياً ولغوياً، وتتماثل مع بعضها البعض من خلال اجتماعها في الإتحاد العربي لكرة القدم، وهذا ما يجعلها تتشابه بالذات في أسلوب إدارة السلك التحكيمي بها. والمغزى من ذلك التنوع خدمة دراستنا الحالية من حيث الأهداف والمنهج والنتائج المتوصل إليها، فقد كانت كلها في الجانب الرياضي، ونظراً لعدم طرق هذا الموضوع في اليمن من هذه الزاوية بالذات - في حدود علم الباحث - لهذا يَعتَبَر الباحث هذه الدراسة إضافة جديدة للمكتبة العلمية والرياضية في الجمهورية اليمنية، ورافداً للمكتبة العربية التي تشهد ندرة في المراجع التي تتعلق بحكام كرة القدم، لاسيما المقرونة بتأثير الصحافة عليهم.

• المنهج :

اعتمدت كل الدراسات السابقة على المنهج الوصفي المسحي: الذي يسمح في التعرف على الآراء والمعتقدات واتجاهات المبحوثين تجاه الظواهر المراد قياسها. كما أنها اعتمدت جميعها أيضاً على المقاييس النفسية كأداة في اختباراتهما، سواءً تلك التي بناها الباحثون أنفسهم في الدراسات السابقة أو التي أخذوها من دراسات مُحكَّمة.

واستفاد الباحث من طريقة إعدادها ومحتوى فقراتها، من خلال الإطلاع على المقاييس الموجودة فيها، سواءً المتعلقة بوسائل الإعلام الرياضي خاصة الصحافة الرياضية أو تلك المتمحورة حول الحالة

النفسية للرياضيين وحكام كرة القدم تحديداً، وكذلك معرفة القواعد المتبعة في بناء المقاييس من حيث صياغة العبارات وتوزيعها على محاور المقياس، وفترة تطبيقها على عينة الدراسة.

وقد اجتهد الباحث في تصميم مقياس خاص يُناسب الحكام اليمنيين لِيَسْهُلَ فهمه واستيعابه وتطبيقه، من خلال عرضه على خبراء مختصين في اليمن نظراً لإدراكهم للبيئة المطبقة فيه، بعكس بعض المقاييس التي يتم أخذها من بيئة غربية، وترجمتها للعربية وتطبيقها على بيئة مغايرة، مما لا يُعطي نتائج دقيقة للبيئة المطبقة عليها.

● العينة :

تفاوتت العينة التي تم اختيارها في الدراسات السابقة بين (14- 30 - 33 - 117 - 120 - 250) حكماً، ورغم تفاوت العدد إلا أنهم اتفقوا في أخذ حكام دوليين ودرجة أولى ومن المحافظات (جوهيين)، فكلما كان عدد الحكام المختارين قليلاً مثلاً حكام النخبة - لأنَّ عدد حكام النخبة يكون قليلاً عند قياسه ببقية الحكام المسجلين في الاتحادات الوطنية - وهو ما يتطابق مع عينة بحثنا وبالغلة (72) حكماً بواقع (10) حكام للعينة الاستطلاعية، و(62) حكماً للتطبيق النهائي، أما الدراسات التي أخذت عينة كبيرة فقد أشتمل بحثها على جميع الدرجات التحكيمية، فيم تم اقتصار عينة دراستنا على حكام النخبة (دوليين - أولى) الذين يُديرون الدوري العام للموسم الكروي 2010-2011م، وقد تقاربت المتغيرات الشخصية للعينة بين دراستنا والدراسات السابقة مثل: السن، الخبرة، التخصص، الدرجة التحكيمية، المستوى الدراسي.

● المعالجات الإحصائية :

استخدمت معظم الدراسات السابقة التي استند إليها الباحث المعادلات الإحصائية التالية: (المتوسط الحسابي - التكرارات والنسب المئوية - الانحراف المعياري - معامل الارتباط بيرسون - اختبار T - اختبار k2 [الكيدو] - تحليل التباين الأحادي [ANOVA])، كما تمت معالجة بياناتها جميعاً باستعمال جهاز الإعلام الآلي عن طريق منظومة أو حزمة تحليل البيانات الإحصائية في العلوم الاجتماعية (SPSS)، ولكون دراستنا هذه تتوافق مع الدراسات السابقة من حيث الفرضيات المصاغة، والعينة المختارة، والمتغيرات الشخصية للدراسة، فقد استخدم الباحث تلك الوسائل الإحصائية التي تُوصل إلى استخراج النتائج بصورة صحيحة ليتسنى تحليلها وتفسيرها ومناقشتها، سواءً لتحديد دلالة الفروق في درجة تأثير محاور المقياس، أو للتعرف على دلالة الفروق في درجة تأثيرها، أو لمعرفة معامل الارتباط بين عبارات محاور المقياس.

الجانب النظري

- ❖ الفصل الأول : الصحافة الرياضية
- ❖ الفصل الثاني : الضغوط النفسية
- ❖ الفصل الثالث : تمكين كرة القدم

الفصل الأول :
 الصحافة الرياضية

تمهيد :

تُوصف مهنة الصحافة الرياضية والتي هي إحدى وسائل الإعلام عامة والرياضي على وجه الخصوص بأنها مهنة المتاعب والضغط النفسية، وذلك بما تحتويه من مواعيد طباعة وفرز وتعاملات عديدة مع أحداث متنوعة على المستوى الميداني، وترتيبات تقنية لا تقبل الخطأ ولا التقصير معها، فبعض المباريات تجرى في وقت متأخر جداً من الليل ويجب أن تحتويها الصحف الصادرة في اليوم الموالي خصوصاً إذا كانت تلك المباراة على نهائي البطولة. كل هذه وغيرها من الظروف تُحتم على الكوادر الصحفية الوقوف أمام مسؤولياتها المهنية، وهي في حالة من التوتر والقلق، مما يفرز ضغوطاً ومعاناة نفسية تتراكم عبر الكثير من القرارات التي تصدر عنها ويتعامل معها الإعلاميون.

ومن أولئك الذين يتعامل معهم هذا القطاع المهم حكام كرة القدم، والذين يرون في الإعلام عموماً والصحافة الرياضية على وجه الخصوص أحد أسباب الضغوط القائمة عليهم، والتي قد تكون مصدر معاناتهم، والمتمثلة في عدم تقديرها لحجم المسؤولية ومقدار الصلاحيات التي تتطلبها مهنة التحكيم، وكذا الظروف الصعبة التي تحيط بهم منذ اللحظة الأولى التي يتعينون فيها لإدارة المباراة إلى ما بعد انتهائها . كما أن التضارب في التعليمات التي تُصدرها بعض الصحف، وتوجه بعض الصحفيين لتشجيع أندية بذاتها، ربما يكون سبباً في مزيد من حالات المواقف الضاغطة التي يواجهها الحكام.

ويحاول الباحث من خلال هذا الفصل التعريف بالإعلام الرياضي لأنه البوتقة التي تنطلق منها الصحافة الرياضية من حيث: مفهومه، وعناصره، وأنواعه، والأطر المنظمة له. ويتضمن أيضاً تعريفاً شاملاً للصحافة العامة في اليمن، والصحفيون العاملون بها، والشروط الواجب توافرها فيهم، وتطرق الفصل للصحافة الرياضية بشكل مفصل كونها الركيزة الرئيسية لهذه الدراسة وذلك من حيث: النشأة، والتطور، والمبادئ، والسمات، والأهداف، والوظائف.

كما أشتمل الفصل على النظريات الإعلامية المطبقة على الصحافة، وآثارها على الصحافة الرياضية في اليمن. وكان لتأثيراتها حيز واسع، كذلك للدوافع التي تجعل الصحف العامة تُدرج في طياتها ملاحق وصفحات رياضية. وشمل الخصائص والفنون والأساليب التي تتميز بها، ولأنواع الإصدارات الرياضية من مجلات وصحف وملاحق، ومن خلال محتويات هذا الفصل تتضح الأهمية الكبيرة التي تحتلها الصحافة الرياضية كونها جزء مما يسمى بالسلطة الرابعة، ولذا فهي تؤثر على كافة جوانب رياضة كرة القدم من لاعبين، ومدرّبين، وجماهير، ومسيرين، والانعكاس المباشر لذلك على الحكام، والمتمثل في الضغوط المسلطة عليهم عبر التغطية الاحيادية لأنشطتهم وفعاليتهم المختلفة .

1-1 الإعلام الرياضي

2-1 مفهوم الإعلام :

والإعلام في اللغة العربية يعبر عن كثير من المعاني والدلالات، وهو مشتق من العلم، أي: "استعلم الخبر فأعلمه، يعني صار يعرف الخبر بعد أن طلب معرفته. والإعلام معناه: نشر المعلومات بعد جمعها وانتقائها. وأحياناً يُطلق عليه: الاستعلامات التي تعني إبراز الأخبار وتفسيرها. وهو بمعنى: الدبلوماسية المفتوحة، أو الشعبية، أو العمل السياسي الخارجي". (إبراهيم إمام، 1977، 18).

أما الإعلام اصطلاحاً فقد عرّفه عبد اللطيف حمزة بأنّه: "تزويد الناس بالأخبار الصحفية، والمعلومات السليمة، والحقائق الثابتة". وعرّفه فرنان تيرو بأنّه: "نشر الوقائع والآراء في صيغة مناسبة بواسطة ألفاظ، أو أصوات، أو صور. وبصفة عامة بواسطة جميع العلامات التي يفهمها الجمهور". (زهير احداون، 2007، 14) .

ووسائل الإعلام كما عرّفها صالح دياب هي: "مجموعة المواد الأدبية، والفنية المؤدية للاتصال الجماعي بالناس بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال الأدوات التي تنقلها أو تعبر عنها مثل: الصحافة، والإذاعة، والتلفزيون، ووكالات الأنباء، والمعارض والمؤتمرات، والزيارات الرسمية وغير الرسمية". (احداون، 2007، 14) .

3-1 مفهوم الإعلام الرياضي :

هو: "عملية نشر الأخبار، والمعلومات، والحقائق الرياضية، وشرح قواعدها والقوانين الخاصة بالأنشطة الرياضية للجمهور بقصد نشر الثقافة الرياضية بين أفراد المجتمع وتنمية وعيه الرياضي". (احداون، 2007، 14).

4-1 عناصر الإعلام الرياضي :

للإعلام الرياضي كبقية الوسائل الإعلامية الأخرى عناصر أربعة هي:

1- المرسل: وهو صاحب الرسالة الإعلامية التي تصدر عنها الرسالة سواء كانت هذه الجهة: الاتحاد، أو النادي، أو اللاعب، أو المدرب، أو الحكم .

2- المستقبل: هو من توجه إليه الرسالة الإعلامية سواء كان فرداً أو جماعة .

3- الأداة أو الوسيلة: وهي ما تؤدّي به الرسالة الإعلامية سواء كانت صحيفة أو إذاعة أو تلفزيون .

4- المضمون أو الرسالة : هي ما تحمله وسيلة الإعلام الرياضية لتبليغه أو توصيله إلى المُستقبل، ويعتمد الإعلام الرياضي في بلوغ أهدافه على الرسالة والمضمون الذي تقدمه هذه الوسائل، ومدى اعتماده على الحقائق والأرقام، ومسايرته لروح العصر والشكل الفني الملائم، ومناسبته لمستوى المُستقبلين من الجمهور، من حيث أعمارهم وحاجاتهم، ويتم نقد الإعلام الرياضي وتقويمه إيجابياً أو سلباً في ضوء توفر هذه الشروط والمعايير، التي إن تحققت تجعل تأثيرها في الناس أكبر وتحوز على ثقتهم وتفاعلهم معها وحول هذه العناصر بنيت نظرية الاتصال وتفسيراتها لسيكولوجية الإعلام الرياضي. (احدادن، 2007، 15).

1 5 أنواع الإعلام الرياضي:

لقد تعدد الإعلام الرياضي وتعددت أشكاله ويمكن تصنيف هذه الأنواع وفق الآتي:

أ - الإعلام الرياضي المقروء: وهو الذي يعتمد على الكلمة المكتوبة مثل: الصحف، والكتب، والمجلات، والنشرات، والملصقات.

ب -الإعلام الرياضي المسموع: وتركز على سمع الإنسان مثل: الراديو، وأشرطة التسجيل، ووكالات الأنباء.

ت -الإعلام الرياضي المرئي: وتعتمد على حاسة بصر الإنسان مثل: السينما، والتلفزيون، والفيديو، وشبكة المعلومات (الإنترنت)، وأحياناً يُطلق عليه الإعلام الرياضي المرئي المسموع لأنه يعتمد على حاستي السمع والبصر في آن واحد.

ث -الإعلام الرياضي الثابت: وهي الذي يتوجه إليه الناس للإطلاع عليه مثل: المعارض، والمؤتمرات، والمسارح (خير الدين عويس و عطا عبد الرحيم، 1998، 91).

ويرى الباحث: من خلال متابعته للإعلام الرياضي اليمني بأنّ الإعلام المقروء والمتمثل في الصحافة الرياضية يكاد يكون له نصيب الأسد من التغطية الرياضية خصوصاً لرياضة كرة القدم، فلا تكاد أي صحيفة إلا وتُدرج صفحة رياضية من ضمن صفحاتها، ناهيك عن تلك الصحف المتخصصة في المجال الرياضي والتي تضاعف أعدادها خلال العشر السنوات الأخيرة بشكل ملفت للنظر، حتى أصبح كامل الأسبوع يُغطي بالإصدارات الرياضية المتخصصة.

أما التلفزيون اليمني - والمكوّن من أربع قنوات - فإنه لا ينقل حتى مباريات الدوري إلا فيما نذر بسبب خلافاته المالية الدائمة مع الاتحاد العام لكرة القدم، ولا تحتوي خارطة برامجه غير برنامج واحد

عن الرياضة يُذاع مساء كل يوم أربعاء، وبالرغم من إنشاء قناة رياضية متخصصة - سبأ - غير أنها ظلت حبيسة برامج شبابية بمنظور سياسي وابتعدت كلياً عن الغرض الذي أنشئت من أجله، وتظل الإذاعة اليمنية أفضل حالاً من التلفزيون فهي تجتهد في نقل المباريات وإدراج برامج رياضية متنوعة. إلا أنَّ نسبة متابعة الصحف هي الأكثر نظراً لسهولة الحصول عليها والتنقل بها والاحتفاظ بمحتوياتها وتنوع إصداراتها.

ولهذا نجد أنَّ الصحافة الرياضية اليمنية ربطت المتابع الرياضي بها نظير تفاعلها مع الأحداث الرياضية أكثر من الإذاعة والتلفزيون المتأخرتان في نقل الأنشطة الرياضية مقارنة بالصحف اليمنية. والباحث يرى أنَّه من الضرورة بـمكان تفعيل الإعلام المرئي كون التلفزيون أضحى له دور محوري في دعم كرة القدم من خلال النقل والتعليق والتحليل، ولذا فالحكام في اليمن محرومون من تغطية التلـفزة للمباريات التي يقودونها، ومن البرامج المتخصصة في التحليل التحكيمي الذي أصبح سمة تميز كافة القنوات تقريباً، وهو مفقود تماماً في اليمن حتى اللحظة.

ونظراً لعدم توفر النقل فإنَّ الحكام لا يستطيعون إثبات صحة قراراتهم التي تنتقدها الصحافة الرياضية، وتصبح تلك الانتقادات بواقع الحُكم المُبرم، والغير قابل للنقض، وهذا ما يزيد الضغوط النفسية على الحكام، فجل مباريات العالم أضحت تنقل ناهيك عن البطولات العالمية التي يُسخر لها أكثر من عشرين كاميرا تصوير وهي التي تؤكد أو تنفي صحة القرارات المتخذة من قبل الحكام في جزء من الثانية، وهذا كله محروم منه الحكام اليمنيون كون المباريات لا يتم نقلها إلا في النادر وبعدد لا يزيد عن كاميرتين فقط.

6-1 الأطر المنظمة للإعلام الرياضي :

1-6-1 الاتحاد اليمني للإعلام الرياضي :

إنَّ أول اتحاد للإعلام الرياضي في اليمن أُنْتُخب عام (1990م) بعد إعادة توحيد اليمن، واستمر حتى (1998)، بعد ذلك عقدت الجمعية العمومية للإتحاد مؤتمراً انتخابياً عام (2000). وبعد أربع سنوات من ذلك المؤتمر حَلَّت وزارة الشباب والرياضة ذلك الاتحاد وقامت بتشكيل لجنة مؤقتة بدلاً عنه، ومن ذلك الوقت لم يتم إقامة انتخابات للاتحاد، مما حَرَم اليمن استضافة أي فعالية أو ملتقى أو

دورة تدريبية، في حين أنَّ جميع الدول العربية الأعضاء في الاتحاد تقريباً استضافت أكثر من فعالية من فعاليات الإتحاد العربي للصحافة الرياضية (محمد القيداني، 2010، 12).

والباحث ومن خلال قرينه من أجواء الإعلام - عبر مشاركته ككاتب في العديد من الصحف العامة والرياضية، وكذا الصحف والمواقع الالكترونية يستطيع تفسير: إقالة الاتحاد العام للإعلام الرياضي من قبل وزارة الشباب والرياضة في العام (2004م) بأنها اختلاف في الرؤى بين قيادة الوزارة والإتحاد كون الوزارة في تلك الفترة أرادت أن تجعل الاتحاد كياناً تابعاً لها حتى تتجنب الانتقادات الصادرة من أعضائه تجاهها، في حين يرى أعضاء الاتحاد بأنهم اتحاد أهلي كغيره من الاتحادات الرياضية الأخرى، وأنَّ علاقتهم بالوزارة يجب أنحصارها في عملية الإشراف والمراقبة، لا أن تقوم الوزارة بالوصاية عليهم .

ونظراً لهذا التباين الكبير في الرؤى فقد حَلَّت الوزارة الاتحاد وعينت مكانه لجنة مؤقتة للإعلام الرياضي تابعة للوزارة وهو ما لاقى استياءً كبيراً بين جميع منتسبيه، خصوصاً وأنَّ الجميع كان يأمل ألا يستمر فترة عمل اللجنة المؤقتة طويلاً وأنها ستعمل على دعوة الجمعية العمومية للإعلام الرياضي من جميع أنحاء الجمهورية، وهو ما قامت به تلك اللجنة تحت مسمى التوصيف، غير أنها قامت باستدعاء الأعضاء الحاصلين فقط على عضوية نقابة الصحفيين اليمنيين، وهو ما لا يحظى به معظم أعضاء الجمعية العمومية، كون النقابة تشترط حصول أعضائها على الشهادة الجامعية وهو ما لا يتوفر في أغلب المنتمين للإعلام الرياضي، أو أن يكون العضو موظفاً في إحدى وسائل الإعلام وهو أيضاً شرط ليس متوفراً في العديد من الأعضاء.

كل تلك الأمور من وجهة نظر الباحث حالت دون أن يتم إعادة انتخاب قيادة جديدة للإعلام الرياضي بالرغم من أنَّ وزارة الشباب والرياضة أجرت الدورة الانتخابية التالية في العام (2006م) لجميع الاتحادات الرياضية، وأقرت عملية التعيين للاتحادات التي لا تملك نصاباً وافياً بحسب قانون الانتخابات الرياضية اليمنية، غير أنها استثنت الإعلام الرياضي وفي الوقت ذاته لم تعين قيادة أخرى وأبقت الوضع على اللجنة المؤقتة لغاية الآن - (2011) - وساهم هذا الوضع في انشقاق الصحفيين الرياضيين، فوقف بعضهم إلى جانب الوزارة فيما وقف البعض الآخر على النقيض من ذلك - كل

بحسب مصلحته - وساهم هذا في إفقاد اللجنة المؤقتة شرعيتها على الأقل من وجهة نظر (الصحفيين الرياضيين). وكل ذلك حدّ من تطور الإعلام الرياضي اليمني لأنّ أعضاءه افتقدوا للكيان الذي ينبغي عليه أن يطور من مستواهم ويصقل مهاراتهم عبر عقد الدورات والندوات، وهذا ما أخرّه عن مواكبة أحدث التطورات الإعلامية.

7-1 الصحافة

1-7-1 تعريفات الصحافة

لغويًا يمكن تعريف الصحافة بحسب قاموس اوكسفورد: على أنها المرتبط بالطباعة ونشر الأخبار والمعلومات ورمز إليها بمعنى (press)، وهي تعني أيضاً (journal) ويقصد بها الصحيفة، والصحافة يُطلق عليها (journalism)، أما الصحفي فيسمى (journalist). فكلمة الصحافة إذاً تشمل الصحيفة والصحفي (oxford, 1984, 1662). وفي (القاموس المحيط) للفيروزبادي يُقصد بالصحيفة: الكتاب وجمعها صحائف. وفي (المصباح المنير) لأحمد بن علي المقرئ تعني الصحيفة: قطعة جلد أو قرطاس كُتب فيه. والصحيفة في (المعجم الوسيط) تعني اضمامة من الصفحات، تصدر يومياً أو في مواعيد منتظمة، وجمعها صحف. والصحفي من يأخذ العلم من الصحيفة لا عن أستاذ، وفي الوقت نفسه هي مجموعة أوراق أو أنها قطعة من الجلد أو قرطاس يُكتب عليه. (خليل صابات، 1997، 19).

ويرى كثير من خبراء الإعلام أنّ الإعلام والصحافة شيء واحد، ولا تقتصر كلمة صحافة على المواد المطبوعة، وإنما تشمل وسائل الإعلام كافة، ويرى آخرون أنّ الصحافة هي أحد أجهزة الإعلام والاتصال الرئيسية وأقواها أثراً وتأثيراً. ويمكن بيان هذه التيارات على النحو التالي:

➤ **التيار الأول:** يرى أنّ الإنسان قد عرّف الصحافة قبل أن تظهر المطبعة، وبالتالي قبل ظهور الصحيفة المطبوعة، ويقصدون بذلك العصر الحجري، حينما كان النقش على الحجارة والمقابر، وسميت بالمرحلة الخطية تلتها المرحلة الشفهية.

➤ **التيار الثاني:** لا يكتفي بما حدده التيار الأول، ويُضيف إليه اصطلاح الصحافة عندهم على الدوريات المطبوعة فقط، أي تلك التي وجدت بعد اكتشاف المطبعة في القرن الخامس عشر الميلادي.

➤ **التيار الثالث:** لا يكتفي بما حدده التيار الأول، ويضيف إليه ليعمم الإعلام فيشمل بقية أنواع وسائل الإعلام التي نشأت بعد اكتشاف المطبعة كالراديو والتلفاز وغيرها من التطورات التي عرفها هذه القطاع. (حافظ علي حافظ، 2008، 19).

وحسب أديب خضور فالصحافة المطبوعة تعني: ثقافة العين أي ثقافة بصرية، وهي بالتالي: ثقافة تفكير وتأويل أي ثقافة نقدية، وهي ليست بالمطلق ثقافة خضوع وتلق. فالعمل الصحفي أساساً فعالية إبداعية محكومة بالتفاعل الخلاق مع الواقع الموضوعي من خلال مواكبة تطوراتهِ ورصد تحولاتهِ واستيعاب تحولاتهِ، ومعنية بتقديم خطاب إعلامي عبر فن صحفي متطور" (أديب خضور، 2003، 60).

ويعرفها فريزر بوند بأنها: "نقل المعلومات من هنا أو هناك بدقة وتبصر وسرعة وبطريقة تخدم الحقيقة وتجعل الصواب يبرز ببطء حتى لو لم يبرز فوراً". (فريزر ترجمة: راجي جيهون، 1964، 33). وهي كذلك " كل جريدة أو مجلة تصدر باسم واحد بصفة دورية في مواعيد منتظمة بقصد التداول العام". (المادة 2، قانون الصحافة اليمنية رقم 25 لسنة 1990).

فيما يذهب بعض المؤرخين إلى القول: " بأنَّ الرومان وقدماء المصريين عرفوا الصحافة وهو قول مبالغ فيه، لأنَّ النقش على الحجر أو الكتابة المقلّة على أوراق البُردي والتي كانت الأخبار تُسجل عليها أحياناً لا تعتبر صحافة بالمعنى الحقيقي، وإنَّ كانت تعتبر في ذلك العصر تقدماً في عالم الاتصال بال جماهير، وذهب بعض الباحثين إلى أنَّ أول الصحف المطبوعة خرجت من الصين في القرن السابع الميلادي حين عرفت الصين فنون الحفر والطباعة القالبية" (أحمد بدر، 1947، 157).

"وقد ظهرت الأشكال الأولى الحقّة في أوروبا على شكل إخباري، وكان الدافع لإصدارها تجارياً لمعرفة أسعار البضائع، أما المرحلة الانتقالية الهامة في تاريخ الصحافة فكانت باختراع الطباعة كما ذُكرت في أوساط القرن الخامس عشر الميلادي إذ أخذت الصحف تصدر بعد ذلك بشكل كبير

وسريع، فصدرت أول صحيفة مطبوعة في ألمانيا عام (1502م)، ثم تبعتها إيطاليا عام (1569)،
فإنجلترا عام (1622)، ثم انتشرت في بقية الدول الأوروبية". (عبد اللطيف حمزة، 1965، 150).

1-7-2 الصحافة المقرءة في اليمن :

لليمن تاريخ عريق في الصحافة المكتوبة، وترى أمة العليم السوسوه و إسكندر الاصبحي: " أنَّ
البداية الأولى للطباعة في اليمن كانت العام (1853م) عندما أدخلت سُلطات الاحتلال البريطاني في
عدن أول مطبعة وذلك لتغطية احتياجات إدارتها، كما بعثت عدداً من المحكوم عليهم بالسجن إلى
الهند للتدريب على عملية الصف اليدوي، وذلك لتشغيل المطبعة والتي كانت تُطبع باللغتين العربية
والانجليزية، وأدخل العثمانيون عند حكمهم لشمال اليمن أول مطبعة إلى صنعاء في العام (1872)،
باللغتين العربية والتركية، وتصدر مطبوعات رسمية أُطلق عليها (مطبعة الولاية)، والتي أصدرت أول
صحيفة مطبوعة ظهرت على شكل نشرة سميت (باليمن) بأمر من الوالي العثماني - مُختار باشا -
باللغة التركية في أربع صفحات". (السوسوه و الاصبحي، 1998، 92).

وتوالى بعد ذلك صدور الصحف في اليمن " فصدرت صحيفة صنعاء في العام (1878) بناءً على
توجيهات السلطان عبد الحميد الثاني الذي وجه بأن يكون لولاية اليمن صحيفة أسوة ببقية الولايات
التابعة للإمبراطورية العثمانية، وكانت تُصدر باللغة التركية وتعتبر أول صحيفة تصدر في شبه الجزيرة
العربية بصفة أسبوعية حتى عام (1882) حيث أصدرت باللغة العربية واللغة التركية في أربع صفحات
مناصفة. وبجلاء الأتراك عن اليمن في (1918) توقفت الصحيفة عن الصدور وبقيت المطبعة مغلقة
حتى عام (1962)، غير أنه بين عامي (1938-1941) صدرت صحيفة (الإيمان) ومجلة (الحكمة)
في عهد الإمام يحيى حميد الدين، قبل أن يقرر إغلاقها بعد مطالبتها له بإصلاح إدارته، وفي العام
(1950) أصدر الإمام أحمد صحيفة رسمية في تعز باسم (النصر) ". (السوسوه و الاصبحي، 1998،
92).

وتواصل صدور الصحف اليمنية في شمال اليمن بعد الإطاحة بالإمام أحمد في (26) سبتمبر
(1962م) "ففي (26) سبتمبر (1962م) - بعد قيام الثورة بيومين - صدرت صحيفة (الثورة) في
مدينة تعز (انتقل صدور لها لصنعاء وهي لغاية الآن الصحيفة الرسمية الأولى وللباحث مقال دائم

بها)، وكانت حينها بإشراف القيادة العسكرية في المدينة كصوت معبر عن الوضع الثوري الجديد، ثم توالى بعد ذلك صدور الصحف والمجلات المختلفة، وقد نُظِمَّ العمل الصحفي بشمال اليمن في (18) نوفمبر (1968)، وذلك بصدر قانون مطبوعات العهد الجمهوري رقم (24) لسنة (1968م) والذي بموجبه تنظم العمل الصحفي. وفي عام (1982م) صدر القانون رقم (42) بشأن تنظيم الصحافة واستمر العمل به حتى قيام الجمهورية اليمنية وصدر قانون الصحافة والمطبوعات رقم (25) لعام (1990م) ". (السوسوه و الاصبحي، 1998، 99).

الجنوب اليمني بدوره شهد انتشاراً في ظهور المطابع " ففي عدن توسعت المطابع وظهر العديد منها، فقد أنشأت (شركة قهوجي دنشو وأخويه) مطبعة في العام (1874)، كما افتتحت (شركة هوارد) مطبعة أخرى في العام (1889) وكانت تُصَدِّر مطبوعاتها باللغة العربية والإنجليزية والعبرية، وصدر عنها أول صحيفة في عدن في (1900) تحت مسمى (جريدة عدن الأسبوعية) تحت إشراف الكابتن بيل. واعتباراً من (1915) صدرت عدد من الصحف المختلفة نتيجة التوسع في إنشاء المطابع وبحلول الأربعينات بلغ العدد (78) مطبوعة كان من أبرزها صحيفة (فتاة الجزيرة) و(صوت اليمن) والتي تُعد أولى الصحف الحزبية الصادرة في اليمن وذلك في (1946)، كما صدرت صحيفة (الفضول) عام (1948) كأول صحيفة سياسية في اليمن في أعقاب فشل ثورة الدستور المعارض لبيت آل حميد الدين.

واستمر هذا الزخم طوال عقد الخمسينات وحتى إعلان استقلال الجنوب عن الاحتلال في (30) نوفمبر (1967)، إلى أن صدر القرار الجمهوري الذي ألغى كافة الصحف والمجلات والنشرات التي كانت تصدر قبل الاستقلال، وسمح فقط بصدر الصحف الناطقة باسم الجبهة القومية. وشهد جنوب اليمن أيضاً صدور جريدة (عدن) الرسمية (1929)، وقد توالى الإصدارات الصحفية في اليمن في كل من صنعاء، وعدن، وتعز، فيما صدر بعدن وحدها في هذه الفترة وحتى أوائل الستينيات نحو (34) صحيفة ما بين مجلة، وجريدة، حكومية، وحزبية، ونقابية، يومية، وأسبوعية" (السوسوه و الاصبحي، 1998، 120).

ويرى الباحث: بأنَّ الصحافة عرفت انتشاراً بعد قيام الوحدة اليمنية في 22/5/1990م، فقد شهدت تلك الفترة إصدار العديد من الصحف الرسمية، والحزبية والأهلية، والمستقلة، والنقابية، نظراً لما كفله الدستور اليمني من حرية الصحافة، ووفق النظم والقوانين التي يشرعها قانون الصحافة والمطبوعات في اليمن رقم (25) لسنة (1990).

فقد خصصت كل تلك الصحف من صفحة إلى صفحتين للشؤون الرياضية، حرصاً منها على جذب الرياضيين، وهو الأمر الذي صب في خدمة الحركة الرياضية، ثم بدأ انتشار الصحف والملاحق الرياضية المتخصصة، والتي تناوبت الصحف على إصدارها كل في يوم محدد من الأسبوع حتى أصبح الأسبوع كله يعُج بالصحف والملاحق والنشرات الرياضية، وقد خلق ذلك تنافساً شديداً أثرى الرياضة اليمنية، ومع أنَّ مضمون تلك المطبوعات يختلف من حيث طريقة الطرح، والإخراج، والطبع، إلا أنها لبّت بعض احتياج الجمهور الرياضي إلى صحافة متخصصة .

1-7-3 الصحافة المقرّوة في الجزائر

يُعرّف قانون الإعلام الجزائري الصادر سنة (1990) في مادته (15) الصحافة على أنها: نشرية دورية، وفي مفهوم هذا القانون تعتبر كل الصحف والمجلات بكل أنواعها، والتي تصدر في فترات منتظمة سواء الصحف الإخبارية أو النشرات الدورية المتخصصة، وبحسب المادة (16) من نفس القانون تعتبر الصحف إخبارية عامة وهي التي تشكل مصدراً للإعلام حول الأحداث الوطنية أو الدولية والموجهة إلى الجمهور . (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد 14، قانون رقم 07/90).

وتاريخ الصحافة المكتوبة في الجزائر كسائر بلدان العالم الثالث ارتبط بظاهرة الاستعمار الحديث الذي تعرضت له على يد الغزاة، وكغيرها من الدول المستعمرة عرفت الجزائر هذا النوع من وسائل الإعلام مع نزول القوات الاستعمارية حيث أنَّ أول ما قام به الغزاة وقادة الحملة الفرنسية هو إصدارهم لجريدة لتزويد رجال الحملة بالأخبار، وأول جريدة ظهرت في الجزائر هي (lestafet) التي أُعدت داخل البواخر الاستعمارية التي غزت الجزائر سنة (1830). (زهير احداون، 1993، 91).

وقد ظهرت أول جريدة باللغة العربية في الجزائر يوم 15 سبتمبر 1948 بعنوان المبشر والتي تمثل الورقة الخبرية الرسمية الجزائرية وصدرت مرتين في الشهر، وبعد اندلاع الثورة الجزائرية ازداد

الاهتمام بالجانب الإعلامي بصفة عامة حيث كثرت في هذه الأثناء عدد المنشورات التي توزع من قبل أعضاء الحركة الوطنية لكن الملاحظ في هذه المرحلة الجديدة من تاريخ الجزائر هو تركز العمل الإعلامي والصحفي بصفة عامة بيد الحركة الوطنية (حركة جبهة التحرير الوطني) التي عمل رجالها على إنشاء جرائد ناطقة باسم الحزب وذلك بالاعتماد على الكفاءات التي تكونت من قبل، ورأى رجال جبهة التحرير الوطني أن يصدرها في سنة (1956) جريدة المجاهد في طبعتين أحدهما بالعربية وأخرى بالفرنسية. وشهدت الصحافة المكتوبة الجزائرية تطوراً ملحوظاً تجسد في ظهور حوالي (140) عنواناً في القطاعين العمومي والخاص. (زهير إحدادن، 1986، 22).

ومن خلال متابعة الباحث لمجمل الصحف الجزائرية وجد فيها حراكاً كبيراً وإقبالاً قل نظيره في الدول الأخرى، حتى أصبحت صحيفة الشروق الجزائرية تتعدى النسخ المطبوعة منها يومياً نصف مليون نسخة لتتصدر بذلك جميع الصحف العربية، كما تحتوي الإصدارات على كم كبير من الصحف الرياضية مثل: الشروق الرياضي، الخبر الرياضي، الهدف، كورة، الشباك، وغيرها من الإصدارات التي تفرد مساحات كبيرة للنشاط الرياضي حتى يخالها المتصفح لها رياضية بحتة.

1-7-4 الصحفيون

يقصد بهم: "كل من يمارس بصفة مستمرة مهنة الصحافة المقروءة أو المسموعة أو المرئية في المؤسسات الصحفية الحكومية موضع الدراسة، والذين يقومون بالبحث عن الحقائق والمعلومات والأخبار، وجمعها وكتابة أو ترجمة المقالات والأعمدة، والتحقيقات والتحليلات، وإعداد البرامج والتعليقات، والرسم الكاريكاتوري، والتصوير والإخراج الصحفي، والمراجعة وكتابة العناوين". (المادة (2)، قانون الصحافة اليمنية رقم (25) لسنة (1990)).

1-4-7-1 الشروط الواجب توافرها في الصحفيين

بحسب قانون الصحافة والمطبوعات اليمني فإنه يشترط في من يزاول العمل الصحفي ما يلي:

1- أن يكون يمني الجنسية (لأن الأجانب لهم شروط أخرى).

2- أن لا يقل عمره عن واحد وعشرين عاماً.

3- أن يكون كامل الأهلية.

4- أن لا يكون قد صدر ضده حكم قضائي في جريمة مُخلّة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رُد إليه اعتباره وفقاً لأحكام القانون.

5- أن يكون حاصلاً على مؤهل دراسي من كلية أو معهد أو لديه خبرة في المساهمة في العمل الصحفي مدة لا تقل عن ثلاث سنوات.

6- أن يزول العمل الصحفي مزاوله فعليه مستمرة. (المادة (7)، قانون الصحافة اليمنية رقم (25) لسنة (1990).

وبفقد الصحفي في اليمن صفته الصحفية في الأحوال التالية:-

1- إذا فقد شرطاً من الشروط المنصوص عليها في المادة (7) من هذا القانون.

2- إذا فصل من عمله طبقاً للقانون لارتكابه جريمة مُخلّة بشرف المهنة.

3- إذا ترك العمل في مجال الصحافة باختياره وانتقل إلى مجال آخر. (المادة (9)، قانون الصحافة اليمنية رقم (25) لسنة (1990).

وتمنح وزارة الإعلام اليمنية بطاقة التسهيلات الصحفية، فيما تمنح نقابة الصحفيين اليمنيين بطاقة المهنة، ويُشترط فيمن تُمنح له إضافة لما نصت عليه المادة السابعة توفر أحد الشروط التالية:-

أ - أن يكون حاصلاً على شهادة جامعية من كلية الصحافة أو الإعلام أو معهد عالي للصحافة أو الإعلام مع خبرة لا تقل عن عام في مجال الصحافة.

ب - أن يكون حاصلاً على شهادة جامعية من إحدى الكليات أو المعاهد مع خبرة لا تقل عن عامين في مجال الصحافة.

ت - أن يكون حاصلاً على شهادة الثانوية العامة أو ما يُعادلها مع خبرة لا تقل عن خمس سنوات في العمل الصحفي.

ث - أن تكون لديه خبرة كافية في مجال الصحافة لمدة لا تقل عن عشر سنوات.

ج - يُحدد شكل البطاقة وبياناتها وطريقة منحها وتجديدها، وسحبها وإلغائها بلائحة يُصدرها وزير الإعلام . (المادة (10) قانون الصحافة اليمنية رقم (25) لسنة (1990).

مواد هذا القانون بحسب رؤية الباحث هي التي ساهمت في تأخير انضمام أغلب الصحفيين الرياضيين إلى قوام الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين، وبالتالي تمتعهم بالتسهيلات التي تُتيحها لهم بطاقة التسهيلات الممنوحة من وزارة الإعلام اليمنية، وبطاقة المهنة الممنوحة من نقابة الصحفيين اليمنيين - ولعل هذا ما يجعل البعض يعمل على تعويض هذه الامتيازات عبر الابتزاز - فأغلب

الشروط بحسب معاشية الباحث لا تنطبق على معظمهم، سيما تلك المتعلقة بضرورة حصوله على شهادة جامعية من إحدى الكليات أو المعاهد مع خبرة لا تقل عن عامين في مجال الصحافة. أو أن يكون حاصلاً على شهادة الثانوية العامة أو ما يُعادلها مع خبرة لا تقل عن خمس سنوات في العمل الصحفي، أو أن تكون لديه خبرة كافية في مجال الصحافة لمدة لا تقل عن عشر سنوات.

كل تلك الشروط التي يفتقد إليها معظم المشتغلين في الصحافة الرياضية من غير الموظفين في أي صحيفة جعلهم محرومين من كافة الامتيازات التي يتمتع بها زملاؤهم ممن ينتمون إلى نقابة الصحفيين. كما أن النقابة رفضت الاشتراك في إقامة نقابة خاصة بالصحفيين الرياضيين كونهم لا يستجيبون للشروط التي حددها القانون. ولهذا ظل كيان الاتحاد العام للإعلام الرياضي مفقوداً ونقابته غير منشئة وهو ما أثر على سير الإعلام الرياضي باليمن .

1-7-4-2 حقوق وواجبات الصحفيين اليمنيين

بحسب المواد من (13 وحتى 26) من قانون الصحافة والمطبوعات اليمني لسنة (1990م) فإنَّ حقوق وواجبات الصحفي مكفولة حسب القانون بما يلي:-

1- لا تجوز مساءلة الصحفي عن الرأي الذي يصدر عنه، أو المعلومات الصحفية التي ينشرها، وأن لا يكون ذلك سبباً للإضرار به ما لم يكن فعله مخالفاً للقانون.

2- للصحفي الحق في الحصول على المعلومات والأنباء والبيانات والإحصائيات من مصادرها، وله حق نشرها أو عدم نشرها، والاحتفاظ بسرية مصادر معلوماته، ولا يجوز إجباره على إفشاء مصادره طبقاً لأحكام هذا القانون.

3- للصحفي الحق في الامتناع عن الكتابة، أو إعداد مواد صحفية تتنافى مع معتقداته وآرائه وما لا يُرضي ضميره الصحفي، وله حق التعقيب فيما يراه مناسباً لإيضاح رأيه والتعبير عن وجهة نظره بغض النظر عن اختلاف الرأي والاجتهادات الفكرية وذلك في إطار أحكام الدستور ومبادئه.

4- للصحفي حق الإطلاع على التقارير الرسمية والحقائق والمعلومات والبيانات، وتلزم الجهة المتوفرة لديها بتمكينه من الإطلاع عليها والاستفادة منها.

5- للصحفي الحق في أن يكون مراسلاً لوسيلة واحدة أو أكثر من وسائل الإعلام العربية والأجنبية شريطة حصوله على ترخيص كتابي من وزارة الإعلام يجدد كل عامين.

- 6- للصحفي الحق في تغطية أي حدث محلي أو عربي أو عالمي، بصرف النظر عن طبيعة العلاقات الرسمية التي تربط الدولة بموقع الحدث.
- 7- لا يجوز فصل الصحفي، أو نقله إلى عمل غير صحفي، أو إيقافه عن العمل، أو منعه عن الكتابة أو محاسبته، إلا في الحدود التي يجيزها القانون والأنظمة النافذة.
- 8- للصحفي الحق في حماية حقوقه من خلال إطاره النقابي، وبالوسائل المشروعة والمكلفة دستورياً وقانونياً، أو اللجوء إلى القضاء مباشرة بما يتفق والأحكام النافذة.
- 9- يلتزم الصحفي فيما ينشره بمبادئ وأهداف الثورة اليمنية، وأسس الدستور، وبما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون.
- 10- يلتزم الصحفي بشرف المهنة وموثيق العمل الصحفي، ويعتبر إخلالاً بها تهديد المواطنين بأي صفة عن طريق الصحافة.
- 11- يلتزم الصحفي باحترام كرامة وسمعة الأفراد والأسر، ودخائل الحياة الخاصة فيما ينشره من قضايا ذات صلة بالمصلحة العامة.
- 12- يلتزم الصحفي بالحصول على المعلومات والحقائق من مصادرها الموثوقة، ونقلها إلى الجماهير نقلاً صادقاً وأميناً، وإيصالها السريع وعدم حجبها.
- 13- يتمتع الصحفي عن نشر المعلومات غير الموثوق بصحتها، أو تشويه المعلومات الصحيحة، أو نسب أقوال أو أفعال إلى شخص أو جهة دون التحقق من صحة نسبتها، بالإضافة إلى أقوال صادرة عن شخص أو جهة دون الرجوع إليها.
- 14- يلتزم الصحفي بالامتناع عن استغلال مهنته لأغراض ومنافع شخصية غير مشروعة، ولا يجوز ابتزاز الأفراد، أو الشخصيات الاعتبارية العامة أو الخاصة، بغرض الحصول على فائدة مالية أو منفعة خاصة له أو للغير.
- 15- لا يجوز للصحفي قبول أي إعانات، أو هبات، أو تبرعات، أو مزايا خاصة، بطريقة غير مشروعة مباشرة أو غير مباشرة من أي جهة كانت. (قانون الصحافة والمطبوعات اليمنية رقم (25) لسنة (1990).

ويرى الباحث: أنَّ كل هذه الحقوق التي يتمتع بها الصحفيون في جميع المجالات - وفق المواد من (13 وحتى 26) من قانون الصحافة والمطبوعات اليمني لسنة (1990) - يُحرّم منها معظم الصحفيين الرياضيين لعدم حصولهم على اعتراف يُشرّع عملهم سواءً من وزارة الإعلام أو نقابة

الصحفيين اليمنيين، وهذا يحتم وقفة جادة من جميع الصحفيين الرياضيين وبمؤازرة أعضاء نقابة الصحفيين اليمنيين من أجل إعادة الكيان الخاص بهم - اتحاد الإعلام الرياضي - أو دمجهم في نقابة خاصة بهم أو انخراطهم في إطار نقابة الصحفيين اليمنيين. لأنّ وضعاً كهذا يُشتت الصحفيين الرياضيين، ويجعل الدُخلاء ينتسبون بدون أحقية لشيء اسمه الإعلام الرياضي، خاصة وأنّ الصحف تنشر لمن يرسلها سواءً كان منتمياً لهذا القطاع أم لا مما يجعل الكتابة يشوبها الفوضى وعدم الانضباطية، ويجعل البعض يقول ما يشاء بدون رادع أو ضابط .

1-8 الصحافة الرياضية

لكون الصحافة الرياضية جزء لا يتجزأ من المنظومة الصحفية التي بدورها لا تتفصل عن الإعلام الرياضي خاصة والإعلام بصفة عامة فهي: " أحد أشكال الاتصال الجماهيري أو الجمعي بحيث يكون هناك مصدراً واحداً يُخاطب الناس الذين يهتمون به، وهذه الأشكال كثيرة ومتنوعة منها المرئية ومنها المسموعة ومنها المقروءة ومهامها الاتصال الجماهيري أي عملية التفاعل بين الفرد والمجتمع ". (محمد حمادي، 2008، 30).

فيما ترتبط بكل ما هو مكتوب بطريقة الطباعة المعتمدة على التكنولوجيا، فهي: " التي تعتمد على التكنولوجيا والطباعة، من خلال النص المكتوب الذي يقرأه الفرد في المكان الذي يُريده، والزمان والطريقة التي يُريدها ". (محمد دحماني، 2007، 99) .

ولعلاقتها بعملية نقل الأخبار فهي كذلك "عملية بث ونشر دوري ومستمر للأخبار، والأحداث، والموضوعات، والآراء العامة، والمنوعات، في المجالات المتعددة والبث: يتم عبر وسائل الصحافة الرياضية المسموعة والمرئية. والنشر: يتم عبر وسائل الصحافة الرياضية المقروءة ". (عبد القادر حاتم، 1989، 330) .

فهذه المهنة كما يراها الباحث تقوم على جمع وتحليل الأخبار المتعلقة بالشأن الرياضي والتحقق من مصداقيتها وتقديمها للجمهور في شتى الرياضات، وغالباً ما تكون هذه الأخبار متعلقة بمستجدات الأحداث على الساحة الرياضية، والتعليق عليها من قبل المتخصصين: كالحكام، والمدربين، واللاعبين، والإداريين، والخبراء الأكاديميين، من كافة جوانبها قصد إيصال الفائدة للجمهور الرياضي.

ولأنَّ النجوم في مختلف الرياضات لا يمكن معرفتهم إلا بواسطة وسائل الإعلام الرياضي ومنها الصحافة الرياضية، حتى غدت بوابة رئيسية للإطلاع على مشاهيرها، فأصبحوا نجومًا يُشار إليهم بالبنان بفضل تسليط الضوء عليهم من خلال كل ما يتعلق بهم، ولعل هذا هو ما جعلها جاذبة للقراء من الجماهير الرياضية.

" فلا توجد مبالغة إن قلنا أننا نعيش في عصر كرة القدم وأنَّ عناصرها من: لاعبين، مدربين، حكام - هم النجوم والقدوة الذين تفرضهم هذه الوسائل لاسيما عبر الصحف، والتي تُلح على تأكيدهم حتى أصبح هؤلاء محور اهتمام الناس كبيرهم وصغيرهم. ولهذا فليس من الغريب أن تكون صفحات الرياضة من أكثر الصفحات جذباً لاهتمام القراء في مجتمعاتنا. وتأكيداً لذلك " ثبت من خلال الدراسة العلمية ميدانية أنَّ (65%) من قراء الصحف المصرية يهتمون بصفحة الرياضة، وأنَّ (26.5%) منهم تأتي صفحة الرياضة لديهم في المرتبة الأولى مقارنة بالصفحات الأخرى في هذه الصحف". (مديحة محمد، 1979، 25).

1-8-1 نشأة وتطور الصحافة الرياضية العربية

إنَّ للعرب باعاً محترماً في مجال الصحافة الرياضية، وهو امتداد طبيعي كونهم عبر البابليين أول من خط بالقلم، كما ظهرت الكثير من النقوش والآثار في مختلف المناطق العربية الدالة عن التعبير، كون تلك الطريقة هي أولى المقدمات لما يُعرف بالصحافة الحديثة.

" وتعد مصر أول دولة عربية عرفت الصحافة الرياضية عندما أصدرت صحيفة الرياضة عام (1888م)، ثم تلتها العراق في (1922) بصدر مجلة الرياضية، أما في لبنان فقد تم صدور صحيفة الحياة الرياضية في بيروت عام (1925)، وأصدرت السودان مجلة الرياضة والسينما في (1940)، وشهدت سوريا سنة (1955) صدور مجلة الأبطال، أما السعودية فصدرت بها مجلة الرياضة في (1380هـ) بمكة المكرمة، وفي ليبيا صدرت أول صحيفة رياضية عام (1966) وهي الأولمبياد، ثم تلتها الكويت بمجلة الرياضي (1971)، ثم الجزائر (1972) بمجلة الهدف، والإمارات بمجلة الزمالك عام (1973)، وفي قطر صدرت مجلة الصقر عام (1977) والتي كانت أكثر انتشاراً " (إسماعيل

إبراهيم، 2001، 44). أما اليمن فقد شهدت عام (1990) صدور صحيفة الرياضة كأول صحيفة رياضية تابعة لمؤسسة الثورة الحكومية بعد تحقيق الوحدة.

ونظراً لأنَّ معظم الدول العربية بدأت تهتم بالصحافة الرياضية، من حيث الإصدار والعاملين بها فقد دعت الحاجة لتأسيس الاتحاد العربي للصحافة الرياضية واليمن أحد أعضائه، وهو هيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية يعمل متعاوناً في تحقيق أهدافها مع كافة الهيئات والتنظيمات العربية والقارية والدولية ذات العلاقة، "وقد تأسس الاتحاد العربي للصحافة الرياضية في شهر المحرم (1392هـ) الموافق يناير (1972م) بالعاصمة العراقية بغداد، ويضم جميع الدول العربية، ويقع مقره في العاصمة الأردنية عمان، وقد كان يُطلق عليه عند تأسيسه بالرابعة العربية للصحافة الرياضية ثم سُمي بالاتحاد العربي للصحافة الرياضية.

(<http://www.a-spa.org/main.php>) الموقع الرسمي للاتحاد).

" فيما تأسس الاتحاد الآسيوي للصحافة الرياضية - واليمن أحد أعضائه أيضاً - بعد الاتحاد العربي بست سنوات، وكان للعرب دور كبير في إنشائه عبر الشهيد الشيخ فهد الأحمد الصباح رئيس الاتحاد الكويتي لكرة القدم والذي كان من أبرز المؤسسين للاتحاد أثناء أسياد بانكوك عام (1978م)" (خير الدين عويس و عطا عبد الرحيم، 1998، 50).

" ورغم أنَّ اليمن عضو مؤسس للاتحاد الآسيوي للصحافة الرياضية، إلا أنَّ عدم وجود اتحاد يمني معترف به حرم الصحفيين اليمنيين من المشاركة في مؤتمر الاتحاد الذي عُقد بالكويت عام (2008)، وهو الأمر الذي أعاق الصحفيين اليمنيين من الالتقاء بنظرائهم الآسيويين، وتعد هذه إحدى سلبيات عدم وجود اتحاد يمني للإعلام الرياضي من شأنه التواصل مع الجهات المعنية في الاتحادات العربية والقارية والدولية". (صحيفة 14 أكتوبر، 2008، 11).

1-9 مبادئ الصحافة الرياضية

من أجل تمكن الصحفي الرياضي من ممارسة مهنته ضمن قواعد عادلة وسليمة عليه إتباع المبادئ الصحفية التالية :

أ - المسؤولية : إنَّ التفاني في العمل وخدمة القراء بالنسبة للصحافة الرياضية ومساهمتها في الحفاظ على مصالح الجمهور يحمل الصحيفة وكل العاملين بها مسؤولية كبرى تعود بالفائدة على الكل سواء الصحفيين أو القراء.

ب - حرية الصحافة: بما أنّها جزء من الصحافة العامة وجب المحافظة على حريتها باعتبارها حق من حقوق الصحفيين والجمهور أولاً وهذا حسب القوانين المنصوص عليها باعتبارها حق من حقوق الإنسان عامة ولذلك وجب على الصحفي الذي يتمتع بالحرية التامة والعمل على خدمة مصالح بلده وأداء مهامه كصحفي وكمواطن عادي .

ت -استقلال الصحافة: يجب أن تكون الصحافة ككل والصحافة الرياضية بشكل خاص حرة وغير مقيدة نحو أي منحى أو اتجاه سواء كان معنوياً أو عادياً باستثناء جمهورها الرياضي، فهي مكلفة ومسئولة اتجاهه بالعمل على خدمته وخدمة مصالحه وذلك في حدود الأمانة الصحفية مع اشتراط التحقق من مصادر الأخبار ومصادقيتها .

ث -الولاء والصدق والذمة : من المعلوم أنّها كغيرها من الصحف تدين بالولاء لجمهورها فقط دون غيره كائناً من كان وهي مكلفة بالصدق معه في كل ما تنشره من معلومات وموضوعات مع اشتراط أن يكون أو تكون الأخبار المنشورة ذات علاقة بالموضوع أو بما وقع حقاً دون تحريف أو زيادة أو نقصان .

ج -عدم التحيز: ينبغي التفريق بين الخبر والرأي، فالأخبار عادة ما تكون خالية من وجهات النظر مجردة من الرأي أما التعبير عن الرأي فله مكانه في بعض الفنون الصحفية الأخرى كالمقابلة التي تُحرّر وتُوضع دفاعاً عن وجهة نظر معينة أو قضية معينة تهم الجمهور وتشغل بال الرأي العام الرياضي .

ح -الصراحة في القول: فلا يجوز لها إطلاق الاتهامات غير الرسمية التي تمس سمعة بعض الأفراد في المجال الرياضي دون أن تُعطي الفرصة للمتهم من إبداء دفاعه، كخبر رشوة بعض الحكام، وقد جرت العادة إعطاء الصحافة للمتهم في جميع أحوال الاتهام التي لا يتناولها القضاء للدفاع عن نفسه، كما لا يجوز لها مهاجمة المشاعر الشخصية للأفراد بدون التأكد من حقيقة ما تنشره إرضاء لفضول الناس، كما أنه من الواجب على الصحافة الرياضية تصحيح أخطاءها فوراً مهما كان مصدرها أو نوعها.

خ -قواعد اللياقة : لا يجوز لها أن تُسرف في نشر تفاصيل الجرائم التي قد تحدث في المجال الرياضي لأنَّ رسالتها أسمى من أن تتعرض لنشر كل ما يتعلق بالجرائم وسوء السلوك. (خير الدين عويس و عطا عبد الرحيم ، 1998 ، 121-122).

فالمبادئ التي يجب توافرها في الصحافة الرياضية بحسب رؤية الباحث تضائل وجودها في الآونة الأخيرة - على الأقل في حدود معايينته للصحافة اليمنية - فقد تجاوزت بعض الصحف الرياضية حدودها من خلال إثارة الفتن بين الفرق الرياضية وإداريها وجماهيرها وبين حكام كرة القدم في تحيز واضح لطرف ضد آخر. فبعض الصحف انتهجت هذا المسار من أجل الربح المادي عبر توزيع أكبر عدد من نسخ الصحيفة.

وبغض النظر عن المضايقات التي قد تلحق بالفئة المستهدفة، مستغلين في ذلك مساحة الحرية الصحفية التي تشهدها الجمهورية اليمنية، وعدم وجود اتحاد يضم الصحفيين الرياضيين ويحد من تجاوزاتهم، ولكن هذا الاستغلال كان في شقه السلبي، كون صراحة القول ليست بطبيعة الحال توزيع التهم جُزافاً كتقديم الرشوة للحكام من دون إرفاق ذلك بأي دليل مادي أو سند قانوني، وكل ذلك يتنافى مع الولاء والصدق والذمة، ومع قواعد اللياقة الأدبية وتحسين لغة الطرح والنقد والتحليل.

وعلى الصحفي الرياضي أن يتقيد ببنود قانون الصحافة والمطبوعات اليمنية رقم (25) لسنة (1990) من خلال مواده (13-26) والقاضية بالتزامه نقل المعلومات الصحيحة للجمهور بطريقة صادقة وأمانة، مع احترام كرامة وسمعة الأفراد، وألا يستغل مهنته للأغراض الشخصية وابتزاز الحكام.

1-10 سمات الصحافة الرياضية:

للصحافة الرياضية سمات تشترك بها مع الصحف العامة والمتخصصة الأخرى ومنها :-

أ - السرعة : لأنَّ غالبية الصحف تُصدر يومياً فإنَّ عليها متابعة الأخبار بسرعة كبيرة لِتُطلع قراءها على ما جَد منها، ومن تلك الأخبار ما يختص بالأنشطة والفعاليات الرياضية، وهذا ما يجعل الصحيفة بحاجة إلى تحديث مستمر وسريع، وهو أمر يقع على عاتق وكالات الأنباء بالدرجة الأولى.

ب - الصحف سهلة التناول: فحجمها صغير ومواضيعها متعددة متنوعة تُقرأ بسرعة، فهي تتألف من الأخبار الرياضية وما يتعلق بها من تحليل وتعليق ومن المقالات الصغيرة والحديث الصحفي والتحقيق الصحفي، والسعر الزهيد للصحيفة عامل هام من عوامل انتشارها لأنَّ بإمكان كل شخص شراؤها رغم انخفاض مستواه المعيشي بخلاف الكتب والمجلات .

ت - الانتشار الكبير والسريع: فالصحف تُوزع في كافة أنحاء البلد الذي تصدر فيه، وغالباً ما تُوزع في البلدان المجاورة أيضاً عند السماح لها بذلك وقد أسهم البريد العادي والجوي في سرعة إيصال الصحيفة لجميع المناطق حتى غدت السرعة صفة لازمة للصحافة .

ث - توظيف النظريات: توظف الصحف الكثير من النظريات الصحفية التي تحمل الحقائق النفسية والعقلية للإنسان من خلال ممارستها الصحفية المختلفة في محاولاتها التأثير على هذا الإنسان وتشكيل اتجاهاته وميوله ووجهات نظره تجاه القضايا والمواقف المختلفة. (محمد منير حجاب، 2000، 70).

ج - التواجد على شبكة الانترنت : يرى الباحث: بأنَّ شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) سهّلت من سرعة إطلاع الحكام كغيرهم من الأفراد على الصحف عبر مواقعها في (الشبكة العنكبوتية)، فالآن بإمكان الجميع حكماً ولاعبين وإداريين وجماهير، من قراءة محتويات الصحف ليلة صدورها وقبل أن يتم توزيعها على نقاط البيع، ولعل هذه التقنية (الانترنت) قد اختزلت العامل الجغرافي، فجعلت الصحيفة المحلية تنتقل على المستوى الوطني، وسمحت لهما معاً من العبور إلى بلدان العالم المختلفة في ثوان معدودة، وهذا التقنية أعطت للصحافة ميزة إضافية، فتواجدها في لحظات على المواقع الالكترونية سهّل أيضاً عملية حفظها وأرشفتها بواسطة (pdf) أو طباعتها أو إرسالها لأي شخص في العالم في برهة من الزمن، وحرصت أكثرية الصحف اليمينية الاستفادة من هذه التقنية.

كما يرى الباحث أيضاً: بأنَّ ما يميز الصحافة على وجه العموم، والرياضية منها على وجه الخصوص عن غيرها من وسائل الإعلام الأخرى، أنَّ القارئ بإمكانه اختيار الوقت المناسب لقراءتها. والحكام بصفتهم الفئة المستهدفة من هذه الدراسة يستطيعون كغيرهم من الإطلاع عليها صباحاً في

بيوتهم والبعض الآخر يقرؤونها في مَقَار أعمالهم وآخرون لا تسمح لهم ضغوط العمل والوقت إلا بقراءتها في البيت ليلاً على سبيل المثال، كما يستطيع الحكام الحصول عليها بسهولة وهم متوجهون إلى الملاعب أو عند عودتهم منها، كما يستطيعون قراءة ما يريدونه منها، وإعادة قراءتها مراراً لمزيد من الفهم والاستيعاب وقتما شاءوا. بينما يتحكم المذيع أو إدارة البرامج في البث الإذاعي والتلفزيوني بالبرامج المقدمة في وسائل الإعلام الرياضية الأخرى.

فالتطور الذي طرأ على الصحف في الآونة الأخيرة من خلال الطباعة الحديثة والألوان الجميلة جعلها أكثر جذباً للقارئ وهو ما مَكَّن القارئ من الاحتفاظ بها أو بأجزاء منها لأغراض شخصية أو في المكتبات الخاصة أو العامة، كما أنَّ التغطية الواسعة التي تقوم بها الصحف بوصولها تقريباً إلى معظم الأكواك المنتشرة في الشوارع بالإضافة إلى رخص ثمنها بحيث يستطيع أي شخص شرائها، كل ذلك جعلها تتواجد عند عدد كبير من المتابعين للشأن الرياضي، وهذا ما هو حاصل في اليمن، ولهذا أصبحت لها مكانة مميزة لديهم لتمييزها عن بقية الوسائل الإعلامية الأخرى من مرئية أو مقروءة .

1-11 الصفات التي تميز الصحافة الرياضية عن بقية الوسائل الإعلامية:

تتميز الصحافة الرياضية كغيرها من الصحافة العامة عن بقية الوسائل الإعلامية الأخرى

بالصفات التالية:-

- أ - أنها اقدر على الاحتفاظ بالمعلومات لأطول مدة ممكنة، وهي بذلك تتيح الفرصة لمستقبل الرسالة الإعلامية لكي يشاهد المطبوع أكثر مدة، ولكي يتثبت من بعض النقاط التي يود أن يركز عليها.
- ب -تمتاز كغيرها من المطبوعات بأنها أكثر قدرة على التصرف في المادة التي تتضمنها من حيث الحجم، فالمطبوعات هي أفضل وسيلة لتقديم الموضوعات الطويلة والمعقدة.
- ت -أنها الوسيلة الوحيدة التي يستطيع القارئ عرض نفسه عليها في الوقت الذي يناسبه ويتفق مع ظروفه.
- ث -تُستخدم الصحافة الرياضية بنجاح أكثر مع الجماهير المتخصصة، ولا يقتصر ذلك على الممارسين فقط بل على المتابعين للشأن الرياضي. (طلعت همام، 8، 1988).

1-12 أهداف ووظائف الصحافة الرياضية:

" أضحت الصحف تلعب دوراً هاماً في تكوين الرأي العام حتى لقبها البعض بالسلطة الرابعة أي أنها بعد السلطات الثلاث - التشريعية والقانونية والتنفيذية - وذلك دلالة على أهميتها في حياة الناس وقدرتها على التأثير في الرأي العام، وبالرغم من أن التلفاز يُعد مصدر الأخبار الرئيسي - بحكم البث الفضائي - إلا أن الصحف لا زالت هي الأكثر انتشاراً كوسيلة اتصال جماهيري، إذ أنها أصبحت من ضرورات الحياة لما تحتويه من مواضيع متنوعة كالأخبار والتحليلات والمقالات السياسية والاقتصادية والرياضية والاجتماعية والثقافية". (محفوظ جودة، 1999، 181).

فالصحافة الرياضية لها أهداف ووظائف ليست بعيدة عن الصحافة العامة أو مختلفة عليها، فهي تقوم بنفس الوظائف وترمي إلى نفس الأهداف، ولكن في مجال أكثر تخصصاً وبطرق تتناسب مع طبيعة الجمهور المستهدف. ويمكن عرض أهداف ووظائف الصحافة الرياضية على النحو التالي:

1-12-1 أهداف الصحافة الرياضية:

لقد وضعت الصحافة المكتوبة نصب أعينها تحقيق عدة أهداف يمكن تلخيصها في النقاط التالية

:-

- أ - تزويد الجماهير بالأخبار اللازمة لها لِتُكوّن حكمها على الموضوعات العامة.
 - ب - التعليق على الأنباء الرياضية .
 - ت - تعكس آراء الآخرين في الموضوعات والأحداث الرياضية والتعليق عليها من خلال عرض آراء ووجهات نظرهم.
 - ث - التغطية الكاملة للبطولات والأحداث الرياضية المحلية والعالمية .
 - ج - التعريف بالأبطال والمثاليين في المجالات الرياضية المختلفة والتركيز على الناشئين.
 - ح - توضيح مفهوم السلوك الرياضي والروح الرياضية.
 - خ - العمل على نشر الروح الرياضية والبعد عن التعصب والكراهية بين أبناء الوطن.
 - د - التعريف بالقواعد المختلفة لألعاب الرياضة .
 - ذ - توعية وتنقيف الجماهير رياضياً.
 - ر - التوجيه والإرشاد للأفراد والأندية والهيئات والاتحادات الرياضية والجهات الحكومية والأهلية.
- (خير الدين علي عويس و عطا حسن عبد الرحيم، 1998، 103-104).

من خلال الأهداف التي صاغها خير الدين عويس و عطا عبد الرحيم يرى الباحث: بأنَّ جُلها يتحقق فيما تتعاطى به الصحافة الرياضية في اليمن - في حدوده الوسطى - غير أنَّ الأخبار تأخذ حيزاً كبيراً من تغطيتها، وهو الغالب عليها ورغم أنَّ ذلك يُعدُّ أمراً ايجابياً، إلا أنه يتوجب على الصحافة اليمنية أيضاً الاهتمام بجوانب التحقيق والتحليل والنقد بصورة متوازنة خصوصاً في الإصدارات الأسبوعية فيما تركز الأخبار في الإصدار اليومي، بما يعطي التوازن لمحتوى الصحيفة ويجعلها ذات فائدة للقارئ.

فجوانب توعية وتنقيف الجماهير وتوضيح مفهوم السلوك والروح الرياضية لا توجد بالقدر الكافي رغم أهميتها، ولهذا ينبغي على الصحافة الرياضية باليمن أن تتوجه بالنصح والإرشاد سواءً للأفراد أو للأندية أو للهيئات والاتحادات الرياضية أو بقية الجهات الحكومية والأهلية لما من شأنه نبذ التعصب وتقبل الخسارة وجعل التنافس في قلبه الرياضي فقط بعيداً عن أي حسابات أخرى .

1-12-2 وظائف الصحافة الرياضية:

يرى محمود علم الدين : أنَّ وظائف الصحافة المكتوبة تختلف من مجتمع لمجتمع لآخر، ومن زمن لآخر، وعلى ضوء هذا يمكن تحديد بعض وظائف الصحافة الرياضية فيما يلي :-
أ- الأخبار والصحافة الرياضية:

وتتم الأخبار عبر الصحافة الرياضية من خلال تغطيتها للأحداث الرياضية بشكل دقيق وصحيح وشامل بما يُعطيها معناها الحقيقي، وأنَّ تقدم الصحافة في نفس الوقت دائرة واسعة من المعلومات والمعارف والقوانين الرياضية، ومن المبادئ الهامة في الخبر الموضوعية وعدم خلطه بالرأي - الشخصي - حتى لا تتحول عملية تغطية الأحداث الرياضية إلى عملية نشر لأنصاف الحقائق والافتراءات .

ب- الشرح والتفسير والتحليل :

إنَّ الدور الذي يلعبه الشرح والتفسير والتحليل هو إعطاء مدلول واضح للمعلومات والأخبار المقدمة للقراء وإزالة الغموض ومساعدتهم على فهم وإدراك وتكوين وجهة نظر أو رؤية حول الموضوع عبر هذه الأحداث أو تلك الموضوعات الرياضية في البناء العام للأحداث وباستخدام أشكال صحفية مختلفة .

ج- النقد والتعليق وطرح الرأي :

تتعلق هذه الوظيفة بمقدار ما تتمتع به الصحافة الرياضية من الحرية وبالمجال المتاح من أجل القدرة على النقد والتعليق على المواقف والموضوعات والأحداث الموجودة في الساحة الرياضية بطريقة تعكس مختلف الاتجاهات الرياضية في المجتمع الرياضي وتناقش كافة القضايا والمشكلات الرياضية المثارة في المجتمع وإبداء الرأي لا يعني صحة أو خطأ الرأي المعاكس .

د- تحقيق التكامل والترابط بين أفراد المجتمع الرياضي :

يمكن أن يحدث التكامل والترابط والتماسك بين أفراد المجتمع الرياضي بواسطة الصحافة الرياضية وبحبهم وانتمائهم للمجال الرياضي ورغبتهم بالنهوض والارتقاء به إلى أعلى المستويات.

هـ- نقل التراث الرياضي من جيل لآخر :

تكون هذه المهمة من خلال التعريف بالأبطال والنجوم الرياضيين الذي أثروا في المجتمع الرياضي بما حققوه من إنجازات رياضية، هذا بالإضافة إلى تعريف هذه الأجيال بالقيم والتقاليد الرياضية السائدة حتى يمكن المساهمة في عملية التنشئة الرياضية للأجيال القادمة .

و- التوثيق والتاريخ :

تعتبر الصحافة الرياضية مؤثراً يقوم بجمع الأحداث الرياضية اليومية وتوثيقها في صحيفة يومية تجمع كل الأحداث والوقائع المتلاحقة والمتابعة مما يجعلها مصدراً يمكن التزود بالمعلومات الرياضية منه في أي وقت .

ز- التسلية والترفيه فيه :

تقوم الصحافة الرياضية بهذه الوظيفة من خلال التخفيف عن القراء من آثار التوتر والمعاناة اليومية، ومساعدتهم على قضاء أوقات فراغهم بأساليب مناسبة تحقق لهم المتعة والثقافة الرياضية من خلال نشر القصص الرياضية والكلمات المتقاطعة والمسابقات والألغاز ونشر الصور الرياضية الطريفة والرسوم الكاريكاتورية الساخرة. (محمود علم الدين، 1991، 15).

ويرى الباحث: بأن قيام الصحافة الرياضية اليمنية بنشر الصور المسيئة للحكام كالتى تبين الاعتداءات الجسدية عليهم، أو إظهارهم في قالب رسوم كاريكاتورية ساخرة تؤثر على حالتهم النفسية، وتسبب ضغوطاً كبيرة عليهم لأنها تجعلهم محط سخرية الجمهور، وهذا الأخير يستخدمها في الملاعب

للتشويش على الحكام أثناء قيادة المباريات. مما يجعل الحكام تحت تأثير الضغط الذي تُسببه نشر مثل هذه الصور والرسوم في الصحافة، الأمر الذي قد ينعكس سلبياً على أدائهم من خلال شُرودهم الذهني تحت وطأة تعليق وصيحات الجماهير عليها.

13-1 الصحافة الرياضية ونظريات الإعلام :

تستند الصحافة الرياضية على نظريات إعلامية عديدة تركز عليها عند تعاطيها مع الأحداث الرياضية، ويختلف تأثير هذه النظريات بحسب الأسلوب والزمن الذي تستعمل فيه، وبحسب شخصية الأفراد المراد تأثيرها عليهم، ومن هذه النظريات ما يلي :-

1-13-1 نظرية التأثير المباشر وقصير المدى :

يرى أصحاب هذه النظرية " أن علاقة الفرد بمضمون المواد الإعلامية للإعلام الرياضي هي علاقة تأثير مباشر وتلقائي فلإنسان الذي يتعرض لأي مادة إعلامية سواءً كانت صحفية أو تلفزيونية أو إذاعية فإنه يتأثر بمضمونها مباشرة وخلال فترة قصيرة" .

" ومعنى ذلك أن مشاهدة الفرد لبعض مظاهر العنف في إحدى المباريات من خلال التلفاز أو عند قراءته عنها في الصحافة الرياضية، فإنه بالضرورة وبناءً على هذه النظرية سوف يُحاكيها ويحاول تطبيقها في واقع حياته، ويسمى هذا بالمنحنى في دراسة تأثير مضمون الإعلام الرياضي بنظرية الحُقنة أو الرصاصة. ومُلخص هذه النظرية أن الرسائل الإعلامية مهما كان نوعها والتي تنبثها وسائل الإعلام تؤثر في الإنسان المتلقي لها تأثيراً مباشراً كما لو أنه حُقن بإبرة مخدرة أو أُطلقت عليه رصاصة". (محمد الحضيف، 1994، 19) .

ويرى الباحث: بأن تأثير هذه النظرية على الجماهير اليمنية يتم بصورة كبيرة عبر الصحافة الرياضية، كونها المتفاعل الأكبر من بين وسائل الإعلام الأخرى مع القضايا الرياضية، فيما التلفاز اليمني بقنواته الأربعة يظل غائباً حتى عن بث مباريات دوري كرة القدم ولو بصورة مسجلة - إلا في المباريات النهائية التي يحضرها كبار مسؤولي الدولة - وذلك بسبب خلافات مالية مع اتحاد الرياضة، كونه يشترط مستحقات مالية مقابل نقل المباريات فضائياً. ولعل هذا ما جعل مساحة تغطيته

للأحداث الرياضية خصوصاً رياضة كرة القدم في أضيق حدودها وبالتالي يكون تأثيرها محدوداً مقارنة بالصحافة الرياضية.

1-13-2 نظرية التأثير على المدى الطويل أو التراكمي :

يرى أصحاب هذا الاتجاه: "بأنَّ تأثير ما تعرضه وسائل الإعلام في المجال الرياضي على الجمهور يحتاج إلى خبرة طويلة حتى تظهر آثاره من خلال عملية تراكمية ممتدة زمنياً، تقوم على تغيير المواقف والمعتقدات والقناعات الرياضية وليس على التغيير المباشر الآني لسلوك الأفراد. وتعتمد هذه النظرية على أنَّ الإنسان يحتاج لزمان طويل حتى يُغيّر نمط تفكيره وأسلوب حياته وطريقة تعامله مع الأشياء التي يتعرض لها، ووفقاً لهذا الأسلوب فإنَّ استمرار تعرضه إلى المادة الإعلامية التي تنبذ العنف الحاصل في الملاعب الرياضية بكل صوره وأشكاله سواءً من اللاعبين أو الجمهور أو المدربين وإظهاره بصورة مُنافية للروح الرياضية السليمة من قبل الإعلام الرياضي مما يؤدي إلى قلة ظهور حوادث العنف هذه وبالتالي يمكن القضاء عليها على المدى الطويل" (الحضيف، 1994، 19).

1-13-3 نظرية التطعيم أو التلقيح :

" اشتق اسم هذه النظرية وفكرتها من الفكرة نفسها التي يقوم عليها أساسها التطعيم ضد الأمراض فالجرعات المتتالية من المفاهيم والقيم الرياضية التي نتلقاها من الإعلام الرياضي تشبه الأمصال التي تُحقن بها لكي تقل أو تنعدم فُدرة الجراثيم على التأثير بأجسامنا، فاستمرار تعرض الجمهور لمشاهدة العنف والجريمة والتي تحدث في الملاعب الرياضية مثلاً يخلق لديهم حالة من اللامبالاة تجاهها وعدم النفور منها" (الحضيف، 1994، 19) .

1-13-4 نظرية التأثير على مرحلتين :

ويقصد بذلك " انتقال المعلومات على مرحلتين حيث ترى هذه النظرية أنَّ تأثير وسائل الإعلام في المجال الرياضي على الجمهور يتم بشكل غير مباشر ويمر بمرحلتين :

المرحلة الأولى: والتي هي ما تبثه أو تنشره وسائل الإعلام في المجال الرياضي للجمهور، فالذي نتلقفه مباشرة منها قد لا يؤثر فينا كثيراً بل قد لا نُعيّره أدنى اهتمام عند بث وسائل الإعلام لرسائلها وبتلقينا لتلك الرسائل (المعلومات) تنتهي المرحلة الأولى.

المرحلة الثانية: يبدوها من يُسميهم علماء الاتصال بقيادة الرأي في المجتمع وهم كل الأشخاص البارزين داخل التجمعات الصغيرة في المجتمع كجماعات الأصدقاء والزملاء في النادي أو الفريق والأقارب. قادة الرأي هؤلاء هم بعض أصدقائنا أو أصحابنا أو ذوي الرأي فينا.

فالذي يحدث في هذه المرحلة هو أنّ قادة الرأي هؤلاء قد شاهدوا نفس الذي شاهدناه وقرأوا نفس الذي قرأناه فبدؤوا بالحديث عنه بطريقة تُبهِننا إلى أشياء لم نَظن لها وبأسلوب أكثر إقناعاً من الطريقة التي عرضتها وسيلة الإعلام وقائد الرأي هذا قد يكون له النفوذ المادي أو الأدبي أو كليهما ما يجعلنا نتقبل تفسيره ورؤيته الخاصة للرسالة الإعلامية مما يؤدي إلى تأثرنا بكل جزء من مضمون تلك الرسالة. (خير الدين عويس و عطا عبد الرحيم، 1998، 31) .

1-13-5 نظرية تحديد الأوليات :

أُستعير اسم هذه النظرية من فكرة جدول الأعمال الذي يبحث في اللقاءات والاجتماعات وفكرة النظرية على أنه مثلما يحدد جدول الأعمال في أي لقاء ترتيب الموضوعات التي سوف يُناقشها بناء على أهميتها.

فالإعلام الرياضي يقوم كذلك بالوظيفة نفسها أي له جدول أعمال خاصة به وعلى أساسها ترتب الموضوعات وفقاً لدرجة أهميتها فالأهم ثم الأقل أهمية، و جدول أعمال الإعلام الرياضي هو ما يبثه من برامج رياضية أو موضوعات مكتوبة حتى يبدووا لجمهور القراء أو المشاهدين أو المستمعين أنّ هذه البرامج والموضوعات أولى وأهم من غيرها بالاهتمام، فتركيز الإعلام الرياضي على موضوع معين وإعطاء حيز كبير له يعني للجمهور بأنّ هذا الموضوع أو الشخص له من الأهمية ما تجعله حاضراً باستمرار أو بكثرة في الإعلام الرياضي، كما أنّ الموضوعات أو الأشخاص الذين ليس لهم حضور في الإعلام الرياضي ليس لهم أهمية لدى عامة الناس. (محمد الحضيف، 1994، 19).

1-13-6 نظرية حارس البوابة :

جاءت هذه النظرية من عمل الحارس الذي يقف عند البوابة فيدخل من يشاء ويمنع من يشاء. وغالباً ما تتحكم الاعتبارات الشخصية في قرار هذا الحارس. والنظرية من حيث استخدامها في الحديث عن تأثير الإعلام الرياضي تنطلق من أنَّ الأشخاص العاملين في الإعلام الرياضي يتحكمون فيما يصل إليه الناس من مواد إعلامية، والمتمثل في تدفق المواد الإعلامية للجمهور يقوم به رجل الإعلام كحارس يقف على بوابة الجماهير ويسمح بتمرير مواد إعلامية معينة لهم.

ومن خلال هذا الدور فهو يحدد للجمهور ما يجب أن يقرأه أو يشاهده أو يسمعه، فمثلاً رئيس تحرير صحيفة رياضية ما هو الذي يقرر نشر خبر عن اعتداء لاعبي فريق ما على الحكم في مباراة لكرة القدم وفي نفس الوقت يحجب خبر امتثال نفس لاعبي هذا الفريق في مباراة أخرى لقرارات الحكم على الرغم من عدم صحة بعض هذه القرارات، أو قد يصف أحد المحررين في تعليقه على إحدى المباريات أنَّ الخشونة الزائدة من جانب بعض اللاعبين على أنه لعب رجولي. كما أنَّ المحرر نفسه يستطيع إعادة صياغة هذا التعليق حيث يعتبر خشونة هؤلاء اللاعبين عنفاً غير مقبول ويعتبره أيضاً خروجاً عن الروح الرياضية.

إذاً فدور حارس البوابة الإعلامي مؤثر في الجمهور من خلال سماحه بمرور رسائل إعلامية معينة، وبالمقابل منعه عنهم رسائل أخرى قد يكونون في حاجة أكثر إليها من التي عرضت عليهم، وهناك مقولة إعلامية تقول: الأكثر أهمية ليس الذي تم عرضه على الجمهور بل ذلك الذي لم يتم عرضه بعد عليهم. (محمد الحضيف، 1994، 22) .

1-13-7 نظرية الاستخدامات والإشباع :

تنظر هذه النظرية في العلاقة بين الإعلام الرياضي وجمهوره بشكل مختلف عن النظريات السابقة. ففي هذه النظرية يحدد الإعلام الرياضي للجمهور نوعية الرسائل حسب رغباته يتحكم بدرجة كبيرة في مضمون الرسائل الإعلامية التي يعرضها الإعلام الرياضي. لذا ترى هذه النظرية أنَّ الجمهور يستخدم المواد الإعلامية الرياضية لإشباع رغبات معينة لديه. مثال ذلك الشخص الميال

للعنف والمغامرات تستهويه مشاهدة أحداث العنف التي يشاهدها في الملاعب الرياضية من خلال التلفاز أو قراءة تفاصيلها من الصحف والمجلات فيسعى جاهداً لاستخدامها لإشباع هذا الميل.

بالمقابل فاللاعب العصبي - سريع الاستثارة - يجد ذاته وراحته النفسية في المشاهد التي يظهر فيها مثل هذا السلوك وهذا يشعره بأنه ليس وحده الذي يمارس هذا السلوك مما يدعم التوجه إليه أكثر وأكثر. فتنظرية الاستخدام والإشباع تنطلق من مفهوم شائع في علم الاتصال وهو مبدأ التعرض الاختياري وتفسيره أنَّ الإنسان يُعرض نفسه اختياريًا لمصدر المعلومات (الإعلام الرياضي) الذي يُلبّي رغباته ويتفق وطريقته في التفكير، ونظرية الاستخدامات والإشباع يكون لها تأثير إيجابي في المجتمع الرياضي، طالما أنَّ ما يقدمه الإعلام الرياضي في هذا المجتمع خالٍ من العنف والعدوان، ويعمل على كبح الخيالات المريضة بمعنى عدم مسايرتها للسلوكيات المريضة والمنحرفة. (الحضيف، 1994، 27).

1-13-8 مناقشة آثار تلك النظريات على الصحافة الرياضية اليمنية:

يرى الباحث : بأنَّ تأثير تلك النظريات على الصحافة الرياضية اليمنية يتفاوت من نظرية لأخرى بنسب تختلف بحسب طبيعة تلك النظرية وتغطية الصحافة اليمنية للأحداث الرياضية، فمن خلال نظرية (التأثير المباشر وقصير المدى) نجد الجماهير اليمنية تتأثر أكثر بالصحافة الرياضية كونها المتفاعل الأكبر من ضمن وسائل الإعلام الأخرى مع القضايا الرياضية، فيما التلفاز اليمني - بقنواته الأربع - يظل غائباً حتى عن نقل مباريات كرة القدم ولو بصورة مُسجلة - باستثناء المباريات التي يحضرها كبار رجال الدولة - وذلك بسبب خلافات مالية مع الاتحاد، كون التلفزة اليمنية بعكس جميع نظيراتها العالمية تشترط حصولها على مبالغ مالية مقابل نقل المباريات عوضاً أن تقوم هي بالدفع لاتحاد كرة القدم، ولعل هذا ما جعل مساحة تغطيته لأنشطة كرة القدم في أضيق حدودها. ولهذا فالتلفاز اليمني يظل تأثيره محدوداً جداً في الجماهير الرياضية وفق هذه النظرية.

أما فيما يتعلق بنظرية (التأثير على المدى الطويل والتراكمي) فإنَّ الصحافة الرياضية لا تتناول أحداث (العنف) على سبيل المثال كظاهرة مُقلقة طوال الموسم الكروي، بل تتعرض إليها فقط عند حدوث حالة عنف معينة في لقاء ما، وهو ما يجعل القارئ غير مطلع على الدوافع التي قادت إلى

حدوث تلك الحالة، كما أنَّ التغطية لا تكون عند مستوى الحدث وخطورته، بحيث لا تعقد الندوات ولا المحاضرات ولا المؤتمرات التي تبين الخطر الفادح الذي يترتب على ظاهرة العنف، لاسيما ذلك العنف الموجه نحو حكام كرة القدم، وبالتالي لا يُساعد ذلك على إحداث تغيير في المواقف أو المعتقدات العالقة بذهن الفئة المستهدفة.

وينطبق هذا أيضاً على نظرية (التطعيم أو التلقيح) فعدم الإسهاب في محاربة ظاهرة العنف والسلوك غير الرياضي في الملاعب اليمنية لا يؤدي إلى أن يعرف المجتمع بخطورتها ونتائجها الوخيمة ليس على الرياضية فحسب بل على النسيج الاجتماعي كله. ولذا ينبغي على الصحافة اليمنية أن تتعمق في محاربة هذه الظاهرة، والتي إن تركت على حالها فسوف يستفحل أمرها، وعندها يصعب القضاء عليها أو الحد منها لأنها تُصبح حينئذٍ داءً مُزمناً .

وفيما يخص نظرية (التأثر على مرحلتين) فالصحافة الرياضية اليمنية تعمل كثيراً وفق المرحلة الأولى منها، والمتمثلة في بث ونشر الأخبار وما يتعلق بها من تحليلات ومقالات وحوارات واستطلاعات، أما المرحلة الثانية فإنها لا تقل أهمية عن المرحلة الأولى والمرتكزة حول أخذ آراء الخبراء والمُبرزين من المختصين - كونهم يقرؤون ما بين السطور - في القضايا المثارة والمطروحة للنقاش والبحث. فهذا الحيز تكاد تكون مساحته ضئيلة جداً في الصحافة الرياضية اليمنية، ورغم هذا فيقتصر تناول الموضوع على آراء ومقالات وتحليلات الصحفيين أنفسهم، مما قد يجعل الآراء المطروحة أكثر تحيزاً من قبلهم. ولهذا يتوجب أن تفتح الصحافة اليمنية على المرحلة الثانية من هذه النظرية لتكمل المرحلة الأولى منها.

ومن خلال نظرية (تحديد الأوليات) والتي تعتمد على أن الأشخاص والمواضيع الأكثر حضوراً في الصحافة الرياضية اليمنية هي الأكثر أهمية لدى القارئ، وعليه فإن ظهور المدربين واللاعبين والإداريين باستمرار عبر لقاءات مكثفة وتسليط الضوء عليهم بصورة مُلفتة، يجعلهم محط أنظار واهتمام الجماهير. بالمقابل فإن الحكم اليمني يظل غائباً عن دائرة الأضواء إلا في أوقات قليلة جداً، وهم ما يجعله غير معروف سوى في حالة الإساءة إليه أو التشهير به عند حدوث اعتداء عليه، أو في حالة عدم توفقه في إحدى المباريات. عندها فقط تُصاغ بحقه العناوين البارزة، وتُقرّد له مساحات

واسعة، وتُصوره وكأنه المخطئ الوحيد، وتَجعله شماعة لكل الأخطاء، مع أنَّ وقوعه في الخطأ وارد لكونه بشر يُخطأ ويُصيب مثله مثل بقية عناصر الرياضة. وعلى النقيض من ذلك فإنَّ بروز الحكام وتألقهم في قيادة المباريات لا يُشار إليه إلا في ثأيا السطور إن حدث وأشير إليه. وهذا أبرز ما يتعرض إليه الحكام من قبل الصحافة الرياضية في اليمن.

ولعل ذلك يتطابق مع نظرية (حارس البوابة) فالصحفي أو الصحيفة هم المتحكمون في عبور الأشخاص للجمهور الرياضي، وغالباً ما تتحكم الاعتبارات الشخصية للصحيفة أو للصحفي فيما يقرؤه الجمهور. فعلى سبيل المثال: أخبار الاعتداءات التي يتعرض لها الحكام تنصدر صفحات وعناوين الصحف والملاحق الرياضية، أما فيما يتعلق باحترام اللاعبين لهم وتنفيذ قراراتهم فلا يُشار إليه بنفس الكيفية أو المساحة أو الزمن، ولعل هذا ما يقودنا للتأكيد على أنه ليس المهم فيما تم نشره بل قد يكون الأهم فيما حُجب عن النشر.

أما بخصوص بنظرية (الاستخدام والإشباع) فيرى الباحث: أنَّ الصحافة الرياضية اليمنية تتميز بالتنوع فمنها الرسمي ومنها الحزبي ومنها المستقل ومنها ما يتبع بعض الأندية أو من يُناصرها، كل ذلك التنوع في الإصدار أشبع لحد ما رغبات الجمهور اليمني، والذي أضحى ينتقي الصحيفة التي تقف إلى جوار الفريق الذي يُشجعه أو تمثل وجهة نظره - بغض النظر عن صحتها أو عدم صحتها - فمثلاً : عند إخفاق فريق معين فإن مُناصريه يستخدمون الصحف التي تُصوره على أنه مظلوم ووقع ضحية الحكام، وعلى أنه كان مُستهدفاً منهم، في حين أنَّ ذات الصحيفة تُغفل ذكر الأسباب الحقيقية للخسارة، والتي قد تكون ناتجة عن خطة سيئة من المدرب أو لتساهل اللاعبين في أداء واجبهم فوق أرضية الميدان أو لتقصير إداري في البرمجة والتحضير.

1-14 تأثيرات الصحافة الرياضية:

هناك أنواع من التأثيرات يمكن للصحافة الرياضية إحداثها في الجمهور، وهذه التأثيرات بحسب

محمد الحضيف تتلخص في ما يلي:-

1-14-1 تغيير الموقف أو الاتجاه الرياضي :

يُقصد بالموقف رؤية الإنسان لقضية أو شخص ما وشعوره تجاهه، وعلى هذا الموقف يبني الإنسان حكمه الأساسي على الأشخاص الذين سيصادفهم والقضايا التي يتعرض لها، وهذا الموقف قد يتغير سلباً أو إيجاباً، رَفْضاً أو قُبُولاً، حُباً أو كُرْهاً، وذلك بناءً على المعلومات أو الحِثِّيات التي تُقدِّم للإنسان.

والإعلام الرياضي لديه القدرة من خلال ما يبثه من معلومات رياضية على تغيير النظرة الضيقة من جانب البعض للرياضة، حيث يعتبرونها مضيعة للوقت بواسطة قدرته على تغيير مواقفهم تجاه بعض الأشخاص الرياضيين والقضايا الرياضية المعاصرة، فيتغير بالتالي حكمهم على هؤلاء الأشخاص وتلك القضايا .

فمثلاً: عندما يُمدنا بعشرات الأحداث حول فريق يعترض على الحكام أو يعتدي عليهم. تكون النتيجة أنَّ القارئ قد يُغيّر موقفه من هذا الفريق ويصبح هذا الفريق له سمعة غير طيبة ويقترن اسمه بكل أحداث العنف أو الشغب داخل الملاعب، ولذا فمن الضروري ألا يستقي الفرد معلوماته من مصدر واحد حتى لا يرى الأمور من خلال وجهة نظر واحدة والتي قد تكون ناقصة أو منحازة لطرف على حساب الآخر.

1-14-2 تغيير المعرفة الرياضية :

المعرفة الرياضية هي: " مجموع كل المعلومات الرياضية التي لدى الفرد وتشمل المعتقدات والمواقف والآراء التي تخص المجال الرياضي وكذلك السلوك الرياضي، فالإعلام الرياضي ومن خلال ما يملكه من إمكانيات يستطيع أن يحدث تغييراً في المعرفة الرياضية لدى الجمهور متى ما استطاع توظيف بعض المتغيرات كشخصية الإنسان وخبرته في بيئته الرياضية .

1-14-3 التنشئة الاجتماعية في المجال الرياضي :

" هناك مؤسسات معينة في كل مجتمع قد تقوم بتنشئة الأفراد وتثقيفهم رياضياً، ومن هذه المؤسسات: المنزل والمدرسة والمراكز الدينية، هذا بالإضافة للمؤسسات الرياضية: كالأندية ومراكز الشباب والساحات الشعبية، ثم جاء دور الإعلام الرياضي الذي لم يعد مجرد مُساهم صغير في عملية

التنشئة بل أصبح عاملاً مهماً ومؤثراً في هذه العملية، وذلك بسبب دُخوله كل بيت ومخاطبته للنشء والشباب والكبار، ولهذا ينبغي أن تعمل تلك الوسائل الإعلامية على تعزيز الانتماء للوطن والابتعاد عن الإرهاب والعنف ليكون عُنصراً صالحاً في مجتمعه".

1-14-4 الاستثارة الجماعية :

من خصائص الإعلام الرياضي قدرته على الوصول إلى قطاع كبير من الجمهور وهذا يمثل وجهاً من الوجوه الايجابية له، إلا أن الوجه السلبي له يتمثل في إساءة استعمال ذلك، فهو لديه القدرة على التأثير في الجماهير، ولذا عليه عدم المغالاة والمبالغة، وحثهم على التنافس الشريف وهو الهدف الأسمى للرياضة أما النتائج فللتوفيق دور كبير فيها .

1-14-5 الاستثارة العاطفية :

الإعلام الرياضي يتمتع بقدرة فائقة على التعامل مع العواطف الإنسانية عبر استخدامه لأساليب العرض بما تملكه من إمكانيات تخاطب الفكر والوجدان، فمثلاً يستطيع أن يجعلنا نتعاطف مع الضحية بل ونبكي معها حينما يعرض لنا مشاهد المعاناة والألم التي تعرضت لها كاعتداء الجمهور على حكم إحدى المباريات، وقد يقدم لنا مبررات لهزيمة فريقنا القومي وخروجه من بطولة ما نتيجة ظلم الحكام على الرغم من أن هذه المبررات قد لا تقوم على سند صحيح. كما أننا في الوقت نفسه وبناءً على تلك المعلومات والمبررات الخاطئة قد نكره حكم هذه المباراة ولا نحزن للأذى الذي قد يتعرضون له من قبل الجماهير، وتجاهل إدانة أو شجب هذا السلوك غير الرياضي من جانب هذه الجماهير بحجة أنهم هم السبب في هزيمة هذا الفريق وخروجه من البطولة .

1-14-6 الضبط الاجتماعي في المجال الرياضي :

تمثل عملية الضبط الاجتماعي إلى جانب المؤسسات الأمنية والاجتماعية عنصراً مهماً في المحافظة على النظام والاستقرار داخل الملاعب الرياضية. والإعلام الرياضي بما يملكه من إمكانيات أصبح من أهم أدوات عملية الضبط الاجتماعي في المجال الرياضي نظراً لكونه أولاً يمتلك الطبيعة الجماهيرية، وثانياً لاعتماد الناس عليه كمصدر يكون هو الوحيد للكثير من المعلومات الرياضية لقطاع كبير من الجمهور. فترويجه لأراء وأفكار رياضية معينة والتعظيم على ما يُخالفها يجعلها تخلق

ما يشبه العُرف الرياضي الذي يتفق الجمهور على قبوله بل ويُحاذر الناس من مخالفة ما جعله الإعلام الرياضي إجماعاً، كإبراز كرة القدم النسائية وتخصيص مساحة واسعة للدعاية لها من أجل تشكيل رأي عام وإجماع يقبل ممارسة الفتاة لكرة القدم.

1-14-7 صياغة الواقع :

حيث يقوم الإعلام الرياضي بصياغة الواقع وتقديمه للجمهور كما هو، ويُقصد بالواقع: ذلك الجزء الذي يعرضه أو ينشره حول الأحداث والقضايا والموضوعات الرياضية المعاصرة داخل المجتمع الرياضي، بحيث يبدو وكأنه أمر واقعي وطبيعي ومعبر عن الحقيقة، كتصوير الفريق القومي بالقوة الضاربة التي لا تهزم، فيما يُمنى من أول احتكاك رسمي بخسارة ثقيلة، حينها يُدرك الجمهور أنَّ صياغة الواقع من قبل الإعلام لم يكن واقعاً صحيحاً وبالتالي يفقد مصداقيته لدى الجماهير وقد يقود لعزوفهم عن متابعة الرياضة، ولذا يجب على مسئوليته القيام بصياغة الواقع كما هو دون زيادة أو نقصان حتى لا يُصاب الجمهور بالتمزق ويفقد الثقة في المجتمع الرياضي بصفة خاصة ومجتمعه الأصلي بصفة عامة" (الحضيف، 1994، 31-34).

ويرى الباحث: بأنَّ تأثير الصحافة الرياضية في الجمهور اليمني تتفاوت بقدر ما تتناوله من أخبار وتعليقات، وتحقيقات، ولقاءات، واستطلاعات، وتحليلات، ومقالات، فعلى ضوء ذلك يمكن لهذه الصحيفة أو تلك من تغيير مواقف أولئك الجماهير تجاه القضايا الرياضية المختلفة التي يهتمون بها. فعلى سبيل المثال: تستطيع صحيفة ما أو عدة صحف من تسليط الضوء على عدم توفيق حكم معين في مباراة أو أكثر - من وجهة نظرها - وجعلها قضية تشغل الرأي الرياضي. ستكون النتيجة حينها بأنَّ نظرة تلك الجماهير لذلك الحكم تحولت إلى ازدراء واحتقار، ويجعله غير مرحب به لإدارة مباريات أخرى، ومن شأن ذلك أن يؤثر على الحالة النفسية للحكم، وهو ما قد يقوده لترك التحكيم وقتياً أو نهائياً بحسب حجم الهجوم الإعلامي عليه. ولهذا ينبغي للقارئ التفتن إلى الدواعي التي جعلت تلك الصحف تشن ذلك الهجوم على الحكام، فقد يكون ذلك لمصلحة فريق خسر إحدى المباريات التي كان يديرونها.

كما أنَّ الصحافة الرياضية يمكن لها لعب دور مهم في تغيير المعرفة الرياضية، بواسطة تثقيف الجمهور وتعليمه بقوانين الرياضات وتاريخها وفوائدها. وتقوي كذلك علاقة الشباب بوطنهم من خلال التنشئة الاجتماعية السليمة، عبر الوقوف خلف الأندية والمنتخبات الوطنية التي تمثل البلاد مهما كانت النتائج.

بالمقابل على الصحافة الرياضية ألا تستخدم أسلوب الشحن والتعبئة التي تُصور المباريات وكأنها ساحة قتال، وتظهر المنافسين وكأنهم أعداء. فهذا ما يقود الجماهير في حالة الخسارة للخروج عن الروح الرياضية، لكونها وجدت في الملعب عكس ما طرحته الصحافة عن الفوز العريض والهزيمة الساحقة للخصوم على صفحاتها. وذلك يتناقض تماماً مع (صياغة الواقع) الذي يجب تبنيه من قِبَل الصحافة الرياضية. وهذا ما لمسّه الباحث عند تحضير المنتخب اليمني لبطولة الخليج العشرين لكرة القدم التي استضافتها اليمن للفترة من 12/15 - 2011/1/5م.

فقد بالغت الصحافة في الإشادة بالمنتخب وبناتجيه في اللقاءات الودية، وجعلت منه نداً ومنافساً للمنتخبات الخليجية، ولم تُراعي ظروف المباريات الودية ونوعية المنتخبات التي لعب معها. والنتيجة أنَّ الجماهير التي منّت نفسها بناتج مبهر - وفق أسلوب التغطية الصحفية قبل انطلاق البطولة - وجدت منتخباً مُغيّراً مما أصابها بخيبة أمل كبيرة وجعلها تُساند المنتخبات الأخرى.

ولهذا ينبغي أن يكون طرح الصحافة الرياضية اليمنية منطقياً ومُتزنًا ومبنياً على أسس علمية، وبعيداً عن المبالغات والمزايدات واستثارة عواطف الجماهير، لأنّ ذلك لا يخدم الرياضة بقدر ما تكون نتائجه سلبية، وهو ما لا تستطيع الصحافة معالجته أو إصلاحه على المدى القريب. فقد ينتج عن ذلك شغب وعنف ابتداءً من الاعتداء على الحكام واللاعبين والأجهزة الفنية والإدارية، ومروراً بتدمير الملاعب والمنشآت الرياضية وانتهاءً بإغلاق السكينة العامة في المدن التي تستضيف المنافسات الرياضية.

1-15 دوافع الصحف اليومية لتخصيص صفحة رياضية :-

يرى الباحث: بأنّ الصحافة المكتوبة بما فيها تلك التي تصدر يومياً أو أسبوعياً سواء العامة منها، أو تلك التي تشمل الأخبار والمعلومات في شتى الميادين والتخصصات، ولأنّ العصر هو عصر

الرياضة التي أضحت تجذب إليها أكبر قدر من المتابعين فإنّ جميع الصحف أصبحت تخصص أكثر من صفحة للشأن الرياضي إدراكاً منها بأنّ السبيل الوحيد لربطها بالقارئ، وهذا ما تقوم به معظم الصحف اليمنية سواء تلك التي قالب سياسي، أو ثقافي، أو اقتصادي، أو ديني، لكي يتم لفت انتباه القراء فإن محتوى تلك الصفحات غالباً ما تطغى عليه الإثارة بغض النظر عن صحة الأخبار المنشورة من عدم صحتها والرياضية، فسياسة الصحيفة لا تعير هذا الجانب الكثير من الأهمية بقدر ما تبحث عن زيادة مبيعاتها وقدرتها على اكتساح الصحف الأخرى

ويمكن ذكر بعضاً من الدوافع التي تجعل الصحف العامة تخصص صفحة رياضية يومية وتتلخص في النقاط التالية :-

1-15 زيادة توزيع الصحف :

"نظراً لما تشهده الرياضة من إقبال واسع من الجماهير خاصة الشباب منهم أدى إلى زيادة الرغبة في الإطلاع على المعلومات الخاصة بفرقهم عبر شراء الصحيفة وتلبية وإشباع الحاجة إلى المعرفة وهذا دافع يُحفز الصحيفة على تخصيص مكان فيها للمجال الرياضي لكسب قُراء جدد". (داودان يمينه، 2004م، 39) .

واليمن شهدت تطوراً كبيراً بعد الوحدة بحسب ملاحظة الباحث ابتداءً بعدد الصحف الرياضية سواء تلك التي في إطار قالب رياضي خالص مثل (صحيفة الرياضة) وهي أولى الصحف الرسمية المتخصصة في المجال الرياضي بعد الوحدة، والتي احتفلت بعددها رقم (1000) يوم الأحد 2011/01/02م على إصدارها في مايو (1990م) وهي الصحيفة الوحيدة التي استمرت في الصدور بصورة أسبوعية من دون توقف صباح كل أحد، وذلك خلافاً للصحف والملاحق الأخرى التي شهدت توقفاً في فترة من فترات إصدارها، ولهذا فإنّ صحيفة الرياضة الأسبوعية لكونها الأولى إصداراً والأكثر استمرارية استطاعت أن تستقطب أكبر عدد من القُراء.

وخلال الفترة الأخيرة صدرت صحف رياضية متخصصة كصحيفة (الفرسان) كل يوم الثلاثاء، وصحف (الملعب، وسبورت، وأخبار الرياضة) وجميعهن يصدرن يوم السبت، كما صدرت مؤخراً في العام (2009) مجلة (الشباب والرياضة) بصورة شهرية عن وزارة الشباب والرياضة، في حين يُصدر

الاتحاد العام للرياضة للجميع واتحاد شباب اليمن صحيفتين شهريتين متخصصتين في المجال الرياضي والشبابي، ومواكبة مع النشاط الرياضي اليمني عموماً وكرة القدم على وجه الخصوص عكفت الصحف الرسمية والحزبية والمستقلة على تخصيص صفحة وصفحتين في إصداراتها اليومية والأسبوعية .

واللافت للنظر أنَّ بعض تلك الصحف ومن خلال رؤيتها بأهمية الخبر الرياضي أنشئت ملاحق تصدر أسبوعياً بالإضافة إلى تخصيصها للصفحات اليومية، ويُعد ملحق (صحيفة الثورة) والمسمى بالثورة الرياضي والذي يصدر صباح كل أربعاء من أكثر الملاحق متابعة، فيما تُصدر (صحيفة الجمهورية) مُلحقها الرياضي والذي سمي (بالملاعب) يوم السبت، أما (صحيفة 14 أكتوبر) فتُصدر مُلحقها يوم الخميس والذي أطلقت عليه اسم (الهدف)، في حين تُصدر صحيفتا (الأيام وأخبار اليوم) ملحقين رياضيين يومي السبت والاثنين إضافة لتخصيصهما صفحات رياضية يومية ويعد ذلك تطوراً كبيراً في الإصدار الصحفي الرياضي بالجمهورية اليمنية .

أما من ناحية الأندية الرياضية فقد بدأ بعضها بإصدار صحف تابعة لها ومنها صحيفة (الهلال) التابعة لنادي الهلال الساحلي (محافظ الحديدة)، و(الصقر) التابعة لنادي الصقر (محافظة تعز) وهذه الأخيرة تمتلك مقومات الصحافة المتخصصة رياضياً، فيما تُصدر بقية الأندية نشرات متقطعة وغير مستقرة الإصدار .

ولكون اليمن بلد ينتهج التعددية الحزبية فقد خلق ذلك النهج الاعتراف بالعديد من الأحزاب والنقابات والتي بدورها قامت بإصدار صحف خاصة بها تُصدر بشكل أسبوعي، وقد بلغ عددها (120) صحيفة تقريباً، ولكي تُعطي تلك الجهات متابعة أكثر لصفحها فقد دعمتها بصفحات رياضية، وللباحث إسهامات كثيرة في الصحافة الرياضية اليمنية والمواقع الالكترونية .

15-1 -2 ربط القارئ بالصحيفة :

"إنَّ تخصيص صفحة رياضية في الصحيفة لا يزيد قُراء الجريدة للصفحة الرياضية فقط بل يجعلهم في علاقة دائمة مع الجريدة مما يدفعهم شيئاً فشيئاً إلى التعلق بالصحيفة ويصبحون من قُراءها الدائمين. وهذا يدفعهم إلى قراءة باقي الصفحات الأخرى ومعظم المقالات والمواضيع المنشورة إن لم

نقل كلها، فتصبح جريدتهم المفضلة التي تُرودهم بالمعلومات اللازمة في كل المجالات التي هم بحاجة إلى جديدها". (داودان يمينه، 2004، 40) .

1-15 3- تحقيق ربح أكثر وتأثير أقوى:

" كلما زاد إقبال قراء الصحيفة كلما زادت شهرتها وهذا يضاعف من نسبة توافد أصحاب الإعلانات عليها لتسويق منتجاتهم مما يدفع بالجريدة نحو مزيد من الريح وإدخال مبالغ طائلة مقابل الإشهار، وإقبال القراء وتزايدهم على الصفحة الرياضية يُكثر من توزيعها وانتشار اسم الصحيفة يزيد من نسبة أرباحها كما أنها تُصبح ذات تأثير قوي على جمهورها خاصة إذا كانت تصل إليه بشكل منتظم وإطلاعه عليها بطريقة منتظمة تجعل تأثيرها عليه قوياً ". (داودان يمينه، 2004، 40) .

1-15 4- تحقيق وتنفيذ سياستها العامة :

"كل صحيفة يومية تسعى إلى تحقيق سياسة خاصة بها في كافة المجالات، والمتمثلة في المنطلقات والأسس التي تقوم عليها، وينطلق منها نشاط الصحيفة، وكذلك الأهداف التي تسعى الصفحة الرياضية إلى تحقيقها، تمن خلال تَمَكُن الصحيفة اليومية من التواجد على الساحة الرياضية تماماً مثل تواجدها في الساحة السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها وبالتالي تستطيع أن تكون فاعلة ومؤثرة في الحياة الرياضية". (داودان يمينه، 2004، 40) .

1-16 أنواع الصحف الرياضية :

إن الصحف الرياضية لا تُصدّر كلها في قالب واحد أو في وقت محدد، فكل منها يختار ما يوافقه، وهو ما يُرى فيه جذباً للقارئ، سواءً من حيث عدد الصفحات أو نوعية التغطية أو الزمن الذي تُصدر فيه بحيث تعقب المنافسات التي يريد القراء معرفة نتائجها. والصحف الرياضية تنقسم إلى "جرائد ومجلات، ولا يمكن الإدعاء بوجود فوارق بينهما، لأنهما يشتركان في العديد من السمات المتماثلة، ومن أهمها سمتان جوهريتان، تتمثل الأولى في أنهما دوريتان، أي أنهما تتميزان بالعنوان الواحد الذي ينتظم في جميع الأعداد، وبالرقم المسلسل إلى العدد الذي يليه، وبانتظام مواعيد الصدور سواءً كان العدد يومياً كما هو الشأن في أغلب الجرائد، أو أسبوعياً أو شهرياً أو فصلياً أو سنوياً، كما هو الأكثر والأعم من المجلات، فيما تتمثل السمة الثانية في أنهما مطبوعتان، وهذا المفهوم يقوم على

قصر اصطلاح (صحافة) على الدوريات المطبوعة فقط، وهذا يعني إخراج كل ما هو غير مطبوع ودوري بعيداً عن مفهوم الجريدة والمجلة " (فاروق أبو زيد، 1987، 172) .

ويمكن تصنيف الصحافة الرياضية من حيث النوع على النحو التالي :-

1-16-1 الصفحات الرياضية في الصحف اليومية العامة :

" تقوم الصحيفة اليومية بمتابعة الأحداث الجارية، وتُركز المتخصصة منها بنشر الأخبار الخاصة بالمجال الذي تهتم به وتغطي الصحيفة اليومية الرياضية (المتخصصة) النشاطات الرياضية في معظم أو كل أنحاء البلاد أو في منطقة محددة - منطقة حدوث النشاط الرياضي- كما تُغطي جميع الأحداث والمباريات والنشرات المتعلقة بجميع أنواع اللعب (الرياضات) فهي لا تقتصر على لعبة (رياضة) واحدة فقط أو نوع محدد بل تشمل جميع أنواع الرياضات، وذلك لكونها صحيفة يومية رياضية وليست مختصة في تغطية أحداث رياضية أو لعبة واحدة فقط". (فاروق أبو زيد، 1987، 178).

كما أنَّ هذه الصحف تقوم بمهمة تثقيفية بمعنى تقديم ثقافة رياضية بالنسبة للجمهور القارئ، وتسعى لتعميق رؤيته للمجال الرياضي، وإعانة القارئ على تذوق الأحداث الرياضية بمختلف قضاياها الصحية والنفسية والاجتماعية والثقافية ذات الصلة بالمجال الرياضي. فيما يتخصص بعض هذه الصحف في تغطية أخبار رياضية محددة ككرة القدم أو كرة السلة دون غيرها من الرياضات وتصب كل اهتمامها على أخبار تلك الرياضات من لاعبين ونتائج مباريات إلى كل ما يتعلق بها.

والملاحق الرياضية في اليمن تصدر غالباً عن الصحف التابعة للمؤسسات الحكومية (الثورة - 14 أكتوبر - الجمهورية) إلى جانب الصحف الحزبية والمستقلة التي تصدر بصورة يومية مثل (الأيام - أخبار اليوم) ويتميز هذا النوع من الصحافة بكونه يقوم بمتابعة الأحداث الرياضية اليومية وهو أكثر جرأة على طرح القضايا المهمة من تلك التابعة للصحافة الرسمية، إلا أنها لا تتقيد بدقة الأخبار بقدر ما تهتم بإثارة الموضوع. " ومن مهام الصفحة الرياضية في الصحيفة اليومية قيامها بتقديم أكبر قدر ممكن من الأخبار والمعلومات والمواقف والتقويمات والتطورات بالجوانب المختلفة من الحياة الرياضية

على الأصعدة المحلية المختلفة من الحياة الرياضية على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية". (لوناس عبد الله، 2008، 51).

وذلك ما يجعلها أكثر متابعة كونها تأتي ضمن إصدار متكامل يطلع عليه مختلف فئات المجتمع مما يجعل قراءة الأخبار الرياضية في متناول أكبر شريحة من المجتمع .

1-16-2 الملاحق الرياضية في الصحف العامة :

ويظهر هذا النوع من الإصدارات في الصحف اليمنية الكبيرة ابتداءً بالصحف الرسمية حيث يصدر ملحق (الثورة الرياضي) بالعاصمة صنعاء يوم الأربعاء، وملحق (الملاعب) يوم السبت عن صحيفة (الجمهورية) بمدينة تعز، وملحق (الهدف) عن صحيفة (14 أكتوبر) يوم الخميس بمدينة عدن، ومن الصحف الغير رسمية تصدر مؤسسة (أخبار اليوم) ملحقاً كل يوم اثنين بصنعاء، وتتفرد مؤسسة (الأيام) بإصدار ملحقين رياضيين يومي السبت والاثنين بمدينة عدن، وعادة ما يتكون صفحات الملحق في الصحف اليمنية من (12 - 16) صفحة ملونة، وتتميز الملاحق الأسبوعية بتحليل الأحداث الرياضية وتفسيرها.

1-16-3 الصحف الأسبوعية :

"تقوم الصحف الأسبوعية بتحليل الأحداث الجارية خلال الأسبوع وتفسيرها، ويساعدها في ذلك الوقت الذي يتيح الإصدار الأسبوعي، للتأمل وتجميع الأحداث والربط بينها، والخروج من ذلك بتحليل عميق لأبعادها ودلالاتها " تسعى هذه الأنواع من الصحف إلى انجاز مهمة مشابهة لسابقتها، فهي تبقى محافظة على نفس الأسلوب سواء في جمع المعلومات أو الأسلوب والمعالجة لكسب القراء إلى صفها، كما أنها تخضع لتغطية الأخبار والنشاطات الرياضية المتنوعة التي تجري خلال الأسبوع ككل وهي الأخرى تغطي جميع الرياضات كما أن لها نفس الأدوار التي تقوم بها الصحف اليومية بمعنى أنها تسعى إلى تعميق رؤية وتفهم وتذوق القارئ للأحداث والتظاهرات الرياضية كسابقتها". (فاروق أبو زيد، 1987، 179).

تكاد تكون صحيفة (الرياضة) اليمنية التي تصدر كل يوم أحد من أقدم الصحف الرياضية اليمنية وأكثرها متابعة نظراً لاستمرارها منذ أول إصدار في مايو (1990)، ولأنها تتميز باستقلاليته رغم أنها

تابعة لمؤسسة الثورة الحكومية، ومن الصحف الأسبوعية الأخرى التي تصدر في اليمن (أخبار الرياضة، ملاعب وسيارات، سبورت، الفرسان، الصقر، الرياضة للجميع) وتتميز هذه الإصدارات الأسبوعية بكونها رياضية بحتة، غير أنه يطغى عليها أخبار وتحليلات رياضة كرة القدم، وتتميز أيضاً بأناقيتها وألوانها الجذابة وأعمدتها التي تضم مختلف الكُتاب والمحليلين الرياضيين اليمنيين، ونظراً لأنَّ قانون الصحافة اليمني يُتيح للأحزاب والمنظمات والنقابات إصدار صحف وغالباً ما يتم إصدارها أسبوعياً ولكي تلقى رواجاً تضمنت جميعها صفحة رياضية متخصصة بحسب إطلاع الباحث على أغلبها، علماً بأنَّ عدد الإصدارات الصحفية في اليمن يتجاوز (120) صحيفة تقريباً.

1-16-4 الصحف الشهرية :

ظهر هذا النوع من الإصدارات المتعلقة بالرياضة في اليمن حديثاً ولكنه يقتصر في الوقت الحاضر على تلك التي تتبع الأندية والاتحادات الرياضية مثل: التلال - الهلال - أهلي صنعاء - أهلي تعز، وغيرها من الصحف التي تظهر في أشهر وتختفي في أشهر أخرى نظراً لمعوقات مالية نظراً لأن تلك الأندية تعتمد في تمويلها على ما تمنحه وزارة الشباب والرياضة لها ضمن موازناتهم السنوية .

1-16-5 المجلات الرياضية :

" إنَّ المجلة الرياضية تقوم بتفسير وتوضيح الأخبار المتعلقة بالأحداث الرياضية الراهنة، كما تقوم بمهمة تفسير وشرح ما حدث وتقديمه بقدر من الشمولية والعمق، ومعالجته بشكل تفصيلي وتقديم مختلف الآراء والمواقف وجهات النظر المتعلقة بجوانبها المختلفة وبأفاق تطورها ونتائجها المحتملة، أي تقديم رؤية متكاملة". (أديب خضور، 2003، ص 89) .

ويرى فاروق أبو زيد : "بأنَّ المجلة تتميز بوجود غلاف يجمع صفحاتها، وتميل صفحاتها للحجم الصغير، وتهتم بالصور والرسوم والكاريكاتير، وتستخدم ورقاً أعلى جودة، ويتميز قراء المجلة بكونهم أكثر تعليماً أو ثقافة من قارئ الصحيفة" (مختار التهامي، إبراهيم الداوقي، 1980، ص 70).

وتعد مجلة (الشباب والرياضة) التابعة لوزارة الشباب والرياضة اليمنية هي الوحيدة التي تصدر في هيئة مجلة بصورة شهرية وهي تنفرد بهذا النوع من الإصدارات نظراً لتكلفتها الباهظة، إلى جانب

صحيفة (صوت الشباب) والتي تصدر على هيئة صحيفة متوسطة الحجم تابعة لجمعية الكشفية والمرشديات وتُعنى بالأخبار الكشفية والإرشادية، وجانب كبير من الأخبار الرياضية التي تجرى خلال الشهر .

ويرى الباحث بأن هذا التطور الذي لحق بالصحافة عموماً والرياضية منها على وجه الخصوص في اليمن يُبين الشوط الكبير الذي قطعته، ومع أنها لم تصل بعد إلى ما يطمح إليه الرياضيون اليمنيون، إلا أن ذلك يُعد أمراً ايجابياً نظراً لوجود هذا الكم المعتبر من الصحف والملاحق الرياضية، ولكن ينبغي من الآن فصاعداً الاعتماد على الكيف بعد أن تم إيجاد الكم وذلك عبر تأهيل الصحف بأحدث ما وصلت التقنيات الصحفية والاستفادة من تجارب الأشقاء والأصدقاء سواء من ناحية الصحيفة ذاتها أو الصحفيين العاملين بها، أو الآلات المستخدمة.

غير أنه ولغاية الآن ورغم مرور ما يقارب العشرين عاماً على افتتاح كليات ومعاهد وأقسام التربية البدنية والرياضية في الجمهورية اليمنية، إلا أنها تفتقر إلى مجلة علمية محكمة تُعنى بالشؤون الرياضية، ويمكن أن يُستند إلى نتائج أبحاثها العلمية في الرفع من شأن الرياضة اليمنية، كما هو الحال في جميع دول العالم، ومنها الجزائر الشقيقة التي تزخر بالعديد من المجالات العلمية المحكمة .

1-17 خصائص الصفحة الرياضية في الصفحة اليومية:

الصحيفة اليومية تعتبر أكثر جذباً للقراء من كافة المستويات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياحية والرياضية، ولأنها كذلك فإن الأخبار الرياضية المنشورة في صفحاتها اليومية أو ملاحقها الأسبوعية تصل لأكبر قدر من القراء، وتكون مواكبة لأحدث لفعاليات الرياضة اليومية، ومن بين أبرز خصائص الصفحة الرياضية في صفحات الصحف اليومية وملاحقها الأسبوعية ما يلي :

1-17-1 التنوع :

تتجسد مهمة الصفحة الرياضية في الصحيفة اليومية بتقديم أكبر قدر ممكن من الأخبار، والمعلومات، والمواقف، والتقويمات، والتطورات بالجوانب المختلفة من الحياة الرياضية على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية.

1-17-2 الطابع الإخباري :

تكمن مهمة الصفحة الرياضية في إطلاع القارئ على أهم الأحداث والمستجدات في الجانب الرياضي ولذلك فإنَّ الطابع الغالب عليها هو الطابع الإخباري الذي يستعمل الخبر الصحفي بكل أنواعه والأنواع الأخرى التي تبين المعلومات وتفسرها .

1-17-3 الطابع الانتقائي :

هناك اختلاف بين الصحيفة اليومية العامة والصحيفة الرياضية اليومية ويكمن هذا الاختلاف في العناصر التالية:-

أ - كون الصحيفة اليومية العامة غير موجهة إلى الجمهور الرياضي فقط وإنما هي موجهة إلى القراء العاديين لكنها تحمل في طياتها معلومات وأخبار رياضية دون التعمق فهي تعتمد على جمهور ليس بالضرورة رياضياً بشكل كامل .

ب - لا يمكن للصحيفة اليومية العامة التعمق كثيراً في المجال الرياضي لعدم قدرتها على مواجهة الكم الهائل من المعلومات والأخبار الرياضية اليومية كما هو في الجريدة الرياضية اليومية، فهي تكتفي بانتقاء أهم الأخبار ومعالجتها ونشرها في الصفحة الرياضية (لوناس عبد الله، 2008، ص 51-52).

ويرى الباحث: أنَّ من بين الأسباب التي تُمكن الصحافة الرياضية من تحقيق أغراضها تميزها بحسن اختيار أفراد القسم الرياضي ممن تتوفر فيهم صفات الصحفي الرياضي الناجح، حتى يجلب الفائدة على الصحيفة والقارئ، وامتلاك المشتغلين لماضي رياضي ويفضل أن يكون من خريجي كليات التربية الرياضية أو كليات وأقسام الإعلام .

وهنا يؤكد الباحث على ضرورة افتتاح كليات التربية الرياضية وكليات الإعلام في الجمهورية اليمنية لأقسام خاصة بالإعلام الرياضي لتخريج الكوادر المؤهلة صحفياً ورياضياً. فهذه المرافق العلمية تفتقد لحد الآن لمثل هذه الأقسام المهمة، فالخريجون المتخصصون بالإعلام الرياضي يكونون على دراية بالملاعب والشؤون الرياضية وقوانين الرياضات والروح الرياضية وتقاليدها، فالصحفي الرياضي يحس بإحساس الرياضيين بصفة خاصة والجمهور الرياضي بصفة عامة، مع الحرص على تحري الخريج للصدق وعدم التسرع في كتاباته ونشر الأخبار الرياضية. بمعنى أن يكون موضوعياً فيما

يكتب، بحيث يستشف الحقائق ويوظفها للخروج بالحلول الناجعة بعيداً عن التأثر بالآراء والميول والاتجاهات الشخصية.

1-18 فنون وأساليب الصحافة الرياضية

تكاد تكون مضامين الصحافة الرياضية متشابهة ومقاربة من حيث المعنى مع بقية أنواع الصحافة الأخرى، غير أنَّ الاختلاف يكمن في الأسلوب الصحفي، وطرق التحليل والتعليق والتأويل، وهذا أمر طبيعي كون الصحفي يتفاعل مع وسطه الاجتماعي، وأنواع الفنون الصحفية أو الأساليب يُقصد بها: كل ما تقدمه الصحافة من مضامين أو محتويات والتي تختلف باختلاف طبيعة الفئة التي توجه إليها المادة الصحفية وهم الرياضيون والمهتمون بالشأن الرياضي، ويمكن حصر هذه الأساليب أو الفنون الصحفية فيما يلي:

1-18-1 المقال الصحفي :

يظهر المقال الصحفي في أصناف عديدة نذكر منها المقال الصحفي الكاريكاتوري الذي يتناول رأياً أو مفهوماً ما. والمقال العلمي الذي يعرض حقائق علمية مبسطة. والمقال الذي يتناول الأحداث والأنشطة، غير أنَّ المقال يبقى عبارة عن تعبير أدبي هادف ليس ملتزماً بشكل أدبي معين . ويشترط في المقال أن يكون جميل الأسلوب، منفرداً في موضوعه وهدفه، قوياً في تعبيره عن الرأي، وإذا كان المقال الصحفي يدعو إلى قضية فلا بد أن يفعل ذلك دون إبهام، وإن كان يقرأ أو يشرح أو يُحلل، فعلى الكاتب تقديمه بشكل مفهوم، ولهذا يبقى المقال الصحفي بحاجة إلى قوة الإقناع وإيصال المضمون، حتى يُحقق مضمون رسالته، فالمقال عموماً هو كتابة تحليلية في معظمها. (صفوان حسيني، 2005، 133) .

وينقسم المقال الصحفي إلى أربعة أنواع: (المقال الافتتاحي، المقال العمودي، المقال التحليلي، المقال النقدي)، حيث يقوم المقال الافتتاحي والذي يعد أهم فنون المقال الصحفي، يقوم على وظيفة الشرح والتفسير والتوجيه معتمداً على الأدلة والشواهد والبراهين والبيانات للوصول إلى إقناع القراء وكسب تأييدهم للموضع الذي يطرحه في مقاله.

في حين يمثل المقال العمودي مساحة محدودة من الصحيفة لا تزيد عن عمود تضعه الصحيفة تحت تصرف أحد كبار الكتاب بها يعبر من خلاله عما يراه من آراء وأفكار وخواطر وانطباعات شخصية حول الأحداث والقضايا، وهو في الغالب له مكان ثابت لا يتغير وينشر تحت عنوان ثابت، وقد يكون كل يوم، أو ربما كل أسبوع مثلاً.

ويُعدّ المقال التحليلي من أبرز فنون المقال الصحفي وأكثرها تأثيراً، وهو يقوم على التحليل العميق للأحداث والقضايا والظواهر المختلفة التي تشغل الرأي العام، ويقوم على تناول الوقائع والأحداث بالتفصيل ويربط بينها وبين أحداث أخرى ثم يستنبط منها ما يراه من آراء واتجاهات، وهو في المعتاد يُنشر أسبوعياً حيث تكون الفرصة متاحة أمام الكاتب للخوض في مختلف مجالات النشاط. ويقوم المقال النقدي على عرض وتفسير وتحليل وتقييم الإنتاج الأدبي والفني والعلمي وذلك من أجل توعية القارئ بأهمية هذا الإنتاج ومساعدته في اختيار ما يقرأه أو يشاهده أو يسمعه.

(<http://forum.kooora.com/f.aspx?t=29008279>).

1-18-2 التحقيق الصحفي :

التحقيق الصحفي هو: " فن وأسلوب من الفنون والأساليب الصحفية الذي يقوم أساساً على الإجابة عن الأسئلة الغامضة، أي الإجابة على سؤال مركزي لماذا؟، ومهمة المحقق الصحفي تدور حول إمكانية إيجاد إجابة لأسئلة مطروحة، وتكون مرتبطة بظواهر وأسرار وألغاز غامضة، وينبغي أن يتعامل التحقيق الصحفي مع الأحداث كمشكلات واقعية، واتصافه بالبساطة والموضوعية والحيوية في الأسلوب مع توفر عنصر الإثارة والتشويق فيه، مع ضرورة استعانتة بالصور لكي يشد انتباه القارئ وإمتاعه بعيداً عن الأسلوب المعقد ". (صفوان حسيني، 2005، 133).

1-18-3 الرسوم الكاريكاتيرية :

الكاريكاتير: " عبارة عن مادة ذات مدلول صحفي واجتماعي معبر، لذا يجب أن تظهر فيها عناصر الجمال والتجسيد الفني، وأن تكون متوازنة مع المادة المكتوبة وتُصاغ في قالب فني متكامل، فالرسوم الكاريكاتيرية ذات قيمة ثقافية وتعليمية وجمالية، وقد يكون لها نفس تأثير المادة المكتوبة إن توفر فيها الخصائص المناسبة". (صفوان حسيني، 2005، 134).

1-18-4 الخبر الصحفي:

الخبر: "هو أية معلومة عن وضع أو نشاط أو بطولة أو نجم رياضي أو عدة نجوم أو ظاهرة يفترض أنها تثير الرأي العام. والخبر هو النوع الصحفي المستقل الذي يقوم على أساس نقل الوقائع، فنقل الواقعة (الحقيقة) هو الأساس الذي يقوم عليه الخبر، ولذا فالخبر أول تماس بين القارئ والواقع الموضوعي". (جوادي إبراهيم، 2008، 41) .

والخبر كذلك هو: " الأساس في الصحافة، حيث هو الحديث الصالح للنشر، والتميز بالفائدة والأهمية والصدق، والخبر الذي يستحق النشر هو المرتبط بأهميته لدى المجتمع، ولذا فالخبر الذي ينطوي على جديد ويهتم به عدد كبير من الناس، ويتصل بمصالحهم الشخصية أو بمجتمعهم هو خبر جدير بالنشر". (خليل صابات ، 1997، 21) .

1-18-5 العمود الصحفي:

ويسمى بالزاوية أو الوظيفة الإعلامية التي يؤديها، وهي نفس وظيفة المقال إلا أنَّ أسلوبه يرتبط بصاحبه " ويعتمد العمود في أفكاره على المصادر الإعلامية في المقام الأول، ويُعطي الأولوية في معالجة القضايا والمشكلات ونقد السلبيات ومتابعة الأخبار الجارية، كما يلتزم بمسؤوليته في الدفاع عن مصالح الجمهور، ويكون على شكل: الهرم المعتدل، أو قالب الهرم المقلوب، ويلتزم بالأسلوب العلمي في إقناع القارئ". (صابر حارص ، 1994، 280) .

1-18-6 الحوار الصحفي:

يعبر عنه بالحديث الصحفي وهو: "عبارة عن الحوار بين الصحفي وشخصية من الشخصيات، وهو حوار قد يستهدف الحصول على: أخبار ومعلومات جديدة، أو شرح وجهة نظر معينة، أو تصوير جوانب غريبة أو طريفة أو مسلية في حياة هذه الشخصية". (جوادي إبراهيم، 2008، 41) .

1-19 المحرر الرياضي:

يوجد في كل صحيفة قسم للرياضة، ويحتل حالياً مكانة هامة، لم يكن يحتلها في أوائل النهضة الصحفية العربية، حتى أصبح هذا القسم لا يقل أهمية عن قسم الأخبار المحلية، ويكاد يقف معه على نفس المستوى. ومع تطور اهتمام الرأي العام بالرياضة، أصبحت المادة الصحفية الرياضية، تشغل أكثر من صفحة في العدد الواحد من الجريدة كل يوم، بل وصار يُصدر لها الملاحق الأسبوعية، وفي

المناسبات الرياضية الهامة، إلى جانب إصدار المؤسسات الصحفية لصحف أسبوعية خاصة بالرياضة فقط.

وبعد أن كان يعمل في القسم الرياضي لتغطية كافة الأخبار الرياضية، بحدود ثلاثة محررين، زاد هذا العدد بحيث أصبح لكل لعبة رياضية محررها المسئول عنها أو أكثر، وشملت الرياضة كل أنواع الفنون الصحفية من أخبار ومقالات وتعليقات وأحاديث وتحقيقات وصور، وكثيراً ما نجد في الصحف الكبرى أن لكل نوع من الأنواع الرياضية محرراً خاصاً بها، وتحرص الصحف أن يكون المحرر من ذوي الخبرة في هذا المجال، ويكاد يرتفع إلى مستوى المحرر السياسي أو الأدبي أو العلمي.

وهناك خصائص عديدة يجب توافرها في المحرر الرياضي، إلى جانب ما سبق ذكره فيما يتعلق بالمندوبين والمحررين، ومن أهم هذه الخصائص ما يلي :-

- أ - الدراية التامة بمجال الرياضة تاريخياً وفنياً في وقت واحد .
- ب - القدرة على إصدار الأحكام الصائبة، أو حتى القريبة من الصواب، ويستطيع المحرر الرياضي اكتسابها مادام واقفاً على الموضوع وقوفاً تاماً، بفضل إلمامه بنوع الرياضة المتخصص فيها .
- ت - القدرة على تصوير الواقع تصويراً صادقاً، وتجريد نفسه من الهوى والتحيز، فليس من النزاهة في رواية الأخبار التحيز لفريق دون آخر، وعليه التصرف كالقضاة .
- ث - عليه أن يُراعي في كتاباته، اهتمام الجمهور بالإطلاع على التحليل، أو التوقعات، أو المقارنات بين الفرق الرياضية، التي ستنازل بعضها بعضاً.
- ج - الحرص عندما يتعرض للكتابة عن مباريات رياضية قادمة، أن يربط القارئ بالماضي، فيضع أمامه صورة توضح له ما كان، وما يتوقع أن تكون عليه المباراة، وأن يوجه بقصد التوجيه والإرشاد، لا بقصد السخرية والاستهزاء، لأن ذلك خطأ ولا يتفق والروح الرياضية .
- ح - يتحتم عليه أن يكون أصيلاً مُبدعاً في الصياغة والأسلوب واللغة، شريطة خضوع أسلوبه للحكم السليم، والذوق المقبول، ولذلك ينتظر من كتاباته الرياضية امتلائها بالحيوية والجرأة والإقدام، وبيدع لنفسه أسلوباً يتميز بالبساطة.
- خ - أياً كان نوع الحادثة الرياضية التي يروي المحرر الرياضي خبرها، فيمكنه صياغة القصة على شكل الهرم المقلوب الذي تأتي فيه النتائج والوقائع الهامة في البداية، ثم تأتي التفاصيل بعد ذلك في صلب الخبر . (محمد عزت، 1993، 21).

1-20 اهتمام الهيئات الرياضية والبحثية بالصحافة الرياضية

نظراً لأهمية الصحافة الرياضية باعتبارها وسيلة من وسائل الإعلام الرياضي التي تنقل ما يدور في الميدان الرياضي إلى الجماهير الرياضية، أعطت الهيئات والاتحادات ومراكز البحث المختصة بالمجال الرياضي أهمية بالغة بالصحافة الرياضية من خلال الدراسات العلمية والمواثيق والمؤتمرات في مجال التربية البدنية والرياضية ويتضح ذلك من خلال :

أ- الميثاق الدولي للتربية البدنية والرياضية الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو) والذي ينص في مادته السابعة إلى أنَّ المعلومات والتوثيق يُسهمان في تعزيز وتدعيم التربية البدنية والرياضية من خلال جمع المعلومات الرياضية وإعدادها ونشرها، بينما في مادته الثامنة ينص على أنَّ يكون لوسائل الإعلام الجماهيرية تأثير ايجابي على التربية البدنية والرياضية، وذلك بالتأكيد على أنَّ العاملين بمجال الإعلام الرياضي ينبغي عليهم إدراك مسؤولياتهم تجاه الرياضة.

ب- قرارات المؤتمر الثاني وكبار المسؤولين عن التربية البدنية والرياضية، والذي عُقد في موسكو في الفترة من 21-25 نوفمبر 1988م، والذي أكد على زيادة دور وسائل الإعلام الجماهيرية في الإسهام بقدر أكبر وبطريقة أكثر انتظاماً في تدعيم النشاط الرياضية المختلفة (أبحاث الندوة العلمية الخامسة ، الرياض 1408هـ) .

ج- الاتحاد الدولي للرياضة للجميع، والذي تأسس في عام (1983) بمدينة ستراسبورغ بفرنسا، والذي ينص في قراراته على ضرورة الاستفادة بالشكل الأمثل من وسائل الإعلام لنشر دعم برامج ومناشط الرياضة (حامد زهران، 1993، 35).

د- الاتحاد العربي للألعاب الرياضية، والذي تأسس في عام (1992)، وأخذ من القاهرة مقراً دائماً، وينص في قراراته على إجراء ودعم البحوث والدراسات والتأليف والنشر والترجمة والتوثيق والإعلام في مجال الرياضة وإصدار النشرات والكتب والدراسات التي ترسخ الثقافة المرتبطة بالجوانب الرياضية .

هـ- إقرار الاتحادين الدولي والآسيوي بضرورة تواجد منسق إعلامي لكل منتخب وفريق مشارك في كل بطولاتها على أنَّ يكون مرافقاً لهما في جميع المباريات، ليكون وسيلة ربط بين وسائل الإعلام الرياضي من صحافة رياضية وغيرها وبين النادي أو المنتخب الذي يتبعه، ونظراً لأهمية ذلك تم

فرض عقوبات مالية لمن لا يتقيد بتنفيذه. -ولأهمية تواجد المنسق الإعلامي فقد تم فرض عقوبات مالية في حالة غيابه - .

و- إقرار الاتحادين الدولي والآسيوي بضرورة عقد مؤتمر صحفي للمدربين عقب انتهاء المباريات لإطلاع الصحافة الرياضية ووسائل الإعلام الأخرى على كافة الجوانب التي تتعلق بالمباراة، ونظراً لأهميته تم فرض عقوبات مالية لمن لا يتقيد بذلك.

خلاصة:

من خلال ما ورد في هذا الفصل من إحاطة بالصحافة الرياضية ومدى تأثيرها في المحيط الذي تعمل فيه، والمتمثل في مجمل الأنشطة والرياضات، نجد بأن دورها مهم بل وغاية في الأهمية، فبدون وجودها لا يطلع الجمهور على تلك الفعاليات، بل وتصبح في مناطق الظل، ولا تخرج للعلن ولا تشتهر وتبرز إلا بواسطة التغطية الصحفية.

ولأنها تحتل تلك الأهمية البالغة، فقد أعطيت وأعطى العاملون بها سلطة الرقيب والمقيم بما أنها تعد السلطة الرابعة- بل والموجه في أغلب الأحيان للممارسين الرياضيين، ومنهم حكام كرة القدم، ولعل ذلك هو بيت القصيد، فالحكام يرون فيها تدخلاً في سلطاتهم من خلال الولوج في صميم قانون الرياضة وتفسيره على هوى رجال الصحافة دون الاستناد إلى نصوص قانون كرة القدم ولائحته التنفيذية، وهو ما جعل تناولات بعض الصحفيين تخرج عن مسارها الطبيعي، حتى وصل ببعضهم إلى التشكيك والتجريح والتشهير بالحكام.

إن تلك الممارسات التي ينتهجها بعض الصحفيين ولدت لدى الحكام ضغوطاً نفسية شديدة، وأثرت سلباً على أدائهم في المباريات التي يُديرونها، بل وألّبت الشارع الرياضي عليهم، وجعلت الجميع ينظر إليهم نظرة الجاني الذي يستوجب العقاب، وينتج عن ذلك الاعتراض المستمر على القرارات، وأحياناً قد يصل الحال لدرجة الاعتداء الجسدي سواءً من قبل: اللاعبين، والمدربين، والمسيرين، والجماهير، فجل أولئك يُسقطون ما تتضمنه الصحافة على الحكام داخل الملعب، وهو ما يريكمهم، وقد تخرج المباريات عن سيطرة بعضهم نتيجة ذلك.

وبالتالي فإن التعاطي الخاطئ من قبل الصحافة لا يؤثر فقط على الحالة النفسية للحكام، وإنما تصل تأثيراته على الرياضة برمتها، وإذا ما استمرت بعض الصحف على هذا النهج المعادي للحكام فقد لا نجد يوماً من الأيام من يطرق سلك التحكيم، خوفاً على نفسه ومحيطه الأسري والاجتماعي من الإهانة التي قد تلحقه به الصحافة الرياضية.

ولهذا ينبغي أن تتعامل تلك الصحف بحيادية تامة مع الحكام، وتبتعد عن الانحياز لبعض الأندية، وأن يكون نقدها هادفاً وبناءً، ولما فيه صالح الرياضة، لا صالح الأهواء والرغبات الصحفية الشخصية.

الفصل الثاني :

الضغوط النفسية

تمهيد:

يقول الله تعالى في محكم التنزيل: { لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي كَبَدٍ }. (سورة البلد، الآية 4). فالضغوط إذاً لازمت الإنسان منذ أن خلق على الأرض وغيرت من حالته النفسية، ومن أخصها الضغوط في مجال العمل، حيث أن العمل كان ولا يزال مصدر الشقاء للإنسان، وإذا كانت الضغوط لازمة في حياة العاملين، فإن حكام كرة القدم يعتبرون منهم بحكم مهنة التحكيم التي يؤدونها، ولهذا فلا بد من إدارة هذه الضغوط ومواجهتها، والتصدي لها، والاستفادة منها، وتوجيهها التوجيه السليم، حتى يقوم الحكام بواجبهم على أكمل وجه، وذلك عن طريق زيادة الضغوط النافعة والايجابية التي تحفزهم على الأداء الراقي داخل الملعب، إضافة إلى التقليل من الضغوط الضارة التي تعرضهم للاحتكاك باللاعبين وال جماهير والأجهزة الفنية والإدارية.

فمن الصعوبة بمكان أن نجد وظيفة أو مهنة خالية من الضغوط، ولكن تختلف حدة هذه الضغوط من مهنة إلى أخرى، ومن شخص لآخر، وذلك لاختلاف مصادرها وبتنوع المهن واختلاف الأشخاص. وبالتالي تختلف نسبة الاستجابة لهذه الضغوط من حكم لآخر بحسب الفروق الفردية الموجودة بين الحكام، وكذا ردود أفعالهم تجاه المواقف المسببة للضغوط داخل الملعب وخارجه، ولأن الحكام مرتبطون بصفة دائمة بالإعلام الرياضي بوسائله المختلفة، ومنها الصحافة الرياضية، فإن الضغوط التي تسببها هذه الأخيرة عليهم تكلفهم الكثير، فتلك الضغوط لها آثار ضارة على الحالة النفسية والسيولوجية للحكام.

وبجانب هذه الآثار المرصية فإن للضغوط التي تسببها الصحافة الرياضية انعكاسات سلبية على سلوكيات الحكام، ومستوى أدائهم أثناء قيادة المباريات، مما قد يؤدي إلى: انخفاض الشعور بالانتماء للوظيفة (التحكيم)، وارتفاع معدل الغياب من التدريب، والتسرب من مهنة التحكيم، وزيادة نسبة الأخطاء داخل المباريات (مقر العمل) الناجمة عن تلك الضغوط، والتي تؤثر أيضاً في المحيط الاجتماعي للحكام .

ونظراً للتأثيرات الكبيرة التي تعكسها ضغوط الصحافة الرياضية في اليمن على حكام النخبة (دوليين-أولى) في الجانب النفسي، فقد تطرق الباحث من خلال هذا الفصل إلى التعريف بالضغوط واتجاهاتها وأنواعها، والنظريات المفسرة لها. كما تناول العوامل المسببة للضغط النفسي ومصادرها عند الحكام والآثار المترتبة عليه، وناقش ما تم استخلاصه من المراجع والدراسات السابقة، وكذا علاقته بالحكام اليمنيين من خلال تجربته الميدانية عبر عمله في سلك التحكيم .

1-2 الضغوط النفسية

قبل التطرق للضغوط النفسية ينبغي علينا أن نُعرِّج على الحالة النفسية والتي هي عبارة عن مجموعة من الشروط الواجب توفرها في الشخص حتى يتم تكيف الفرد مع نفسه ومع الآخرين ومع البيئة بشكل عام، تكيفاً يحقق السعادة للفرد والمجتمع، والسعادة ليست دواءً يقدمه لنا الآخرون بقدر ما هو شعور ينبع من الذات ويتضمن عدداً من المشاعر الإنسانية، كالرضا عن النفس والثقة بها وبالأخرين والرغبة في العطاء. (عبد اللطيف مشنة، 2010، ل).

بمعنى أن اضطراب الحالة النفسية يعني عدم تكيف الإنسان مع ذاته مما ينعكس على حالته ومحيطه، أي كلما سيطرت الضغوط على الفرد لما قل رضاه عن نفسه، وتضاءلت ثقته بها، وفقد الكثير من علاقاته بالآخرين، وقلت رغبته في البذل، ولهذا كلما سيطرت الضغوط على الحكام ساءت حالتهم النفسية، لاسيما أثناء قيادتهم للمباريات.

ويُعد هانز سيللي (Hans Seley) الأستاذ بجامعة مونتييريال الرائد الأول الذي قدم مفهوم الضغوط النفسية إلى الحياة العملية، فقد كان متأثراً بفكرة أن الكائنات البشرية يكون لها رد فعل للضغوط عن طريق تنمية أعراض غير نوعية " فالضغوط يكون لها دور هام في إحداث معدل عالٍ من الإنهاك والانفعال الذي يُصيب الجسم، إذ أن أي إصابة جسمية أو حالة انفعالية غير سارة كالقلق والإحباط أو الألم لها علاقة بتلك الضغوط. فالمرء بدون ضغوط معناه الموت له، كما أن التعرض المتكرر للضغوط القوية، وما يترتب عليها من تأثيرات سلبية كالفوضى والارتباك في حياة الفرد، والعجز من اتخاذ القرارات، وتناقص فاعلية سلوكه، وعدم المقدرة على التفاعل مع الآخرين، وظهور أعراض سيكوسوماتية، ومظاهر الإرباك الوظيفي في الشخصية، يكون معناه أن الضغوط مرتبطة بحياة الإنسان". (Seley, 1981, 7).

"لقد أصبحت الضغوط النفسية تشكل جزءاً من حياة الأفراد والمجتمعات؛ نظراً لكثرة تحديات هذا العصر وزيادة مطالبه، فلا يكاد يخلو مجتمع من المجتمعات منها، حيث بات من الصعوبة تفاديها أو تجاهلها؛ وهذا ما دفع بالغالبية من الناس إلى العمل على مجابهتها أو محاولة التعايش والتكيف معها، ولا يتوقف تأثيرها على الجوانب الشخصية للأفراد أو البيئة المنزلية فحسب، بل يرافق الأشخاص في

بيئة العمل وتنعكس أثارها سلباً في العديد من الجوانب العضوية والنفسية، وتُحد من الأداء الوظيفي لديهم وفي علاقاتهم مع الآخرين وتكيفهم مع ظروف العمل، الأمر الذي يتسبب في انخفاض الإنتاجية وتدني جودتها، وبالتالي انخفاض العائد الاقتصادي للمجتمع" (Bowser، 2000 ، 33) .

"وتنشأ الضغوط نتيجة تفاعل الفرد مع البيئة التي يتعايش أو يتفاعل معها وما يترتب عن هذا التفاعل من كثرة المطالب والتحديات والتي تتطلب من الفرد الاستجابة لها، ويسبب ذلك في ظهور حالة من الشعور السلبي وتهديد الذات، نظراً لشعوره أنَّ استجاباته غير كافية أو ملائمة، وهذا يؤد حالة من القلق أو الغضب أو الاكتئاب، ويلاحظ أنَّ استجابة الأفراد للضغوط تختلف باختلاف طبيعتها وحجمها وخصائص الفرد وطبيعة المجتمع الذي يعيش فيه".

ويضيف كرنثير وكنيكي (Kreinter & Kiniki 1989) "بأنَّ استجابة الفرد للضغوط تعتمد بدرجة كبيرة على خصائصه الشخصية وحالته النفسية عند مواجهة الحادث الضاغط. فهي تختلف في شكلها تبعاً للفروق بين الأفراد والتي ترتبط بالعوامل الوراثية والعمر والجنس والخصائص الشخصية والبيئة المحيطة وطبيعة الدعم الاجتماعي" (Bowser، 2000 ، 33) .

2-2 مفهوم الضغوط النفسية

"يعتبر مفهوم الضغوط النفسية من المفاهيم التي لا يزال يكتنفها قدر كبير من الغموض شأنها في ذلك شأن كثير من المفاهيم السيكلوجية والتربوية، هذا الاختلاف ليس فقط في تعريف المصطلح وإنما أيضاً بالمصطلحات البديلة التي تستخدم في المواقف المختلفة". (الموسوي، 1998، 70) .

ويري باركنسون وكولمان (1995) : " أنه من الصعب إيجاد تعريف محدد للضغط لأنه تكوين فرضي وليس شيئاً ملموساً واضح المعالم من السهل قياسه فغالباً ما يُستدل على وجود الضغوط من خلال استجابات سلوكية معينة كما هو الحال في التعرف على الذكاء أو مفهوم الذات أو نمط معين من الشخصية وغيرها من التكوينات الفرضية التي يستخدمها المتخصصون في(العلوم السلوكية) " . (علي عسكر، 2000، 55).

ونظراً للصعوبات التي تواجه تعريف الضغوط بشكل عام والضغوط في المجال الرياضي بصفة خاصة وأكثر تحديداً في مجال النشء الرياضي، فإنَّ العديد من الباحثين في هذا المجال تبَنُّوا تعريفات

أكثر إجرائية، ومن التعريفات التي تحظى بالقبول تعريف عالم النفس الاجتماعي جوزيف مك (1970) حيث يعرف الضغط بأنه "عملية أو خطوات متتابعة تشير إلى الإحساس الناتج من فقدان الاتزان بين المطالب والإمكانات، ويصاحبه عادة مواقف فشل يصبح هذا الفشل في مواجهة المطالب والإمكانات مؤثراً قوياً في إحداث الضغوط النفسية ". (أسامة عبد الظاهر، 1999، 33).

والضغط النفسية تعني كذلك " أي تغير داخلي أو خارجي من شأنه أن يؤدي إلى استجابة انفعالية حادة ومستمرة تمثيلاً للأحداث الخارجية، بما فيها ظروف العمل أو التلوث البيئي أو السفر أو الصراعات الأسرية". (إبراهيم عبد الستار ، إبراهيم رضوي، 2003، 118).

2-2-1 تعريف الضغط:

للضغط تعريفات متعددة منها: ضيق عَليّ، والضغط (stringer) كلمة مشتقة من الفعل اللاتيني (stress). والضغط شدّ، أي أوثق ولم يظهر هذا المصطلح عند كُتّاب أوروبا إلا في القرن الرابع عشر الميلادي عندما وصفوا أحد الأشخاص بأنه كان تحت الضغوط الشديدة، كما ترتب عليه بقاء نمو أوجه الصلاح لديه. ووصف هوكس ظاهرة العبء في العلوم الطبيعية بأنها: " تشير إلى وجود ضغط أو حمل (stress) أو (load) فيزيائياً لمادة معينة يُسبب إجهاداً ". (أحمد عبد الخالق، 1998، 20).

ويُعرّف مُعجم علم النفس الضغط على أنه: " توتر وصراع وحالة من التوتر النفسي الشديد " (فاخر عاقل، 1971، 121). في حين يُعرّفه قاموس Oxford " بأنه عبارة عن قوة تتطلب جهداً و طاقة كبيرة (الخضوع لضغط كبير)، أو القوة التي يُمارسها الجسم ". (Cox .T. 1986) .

2-2-2 تعريف الضغط النفسي:

تعرض مفهوم الضغط النفسي كغيره من المفاهيم إلى كثير من الاختلاف عند تحديده، فهناك إرباك و خلط في وجهات النظر التي حاولت تعريف الضغط النفسي، فقد عدّه بعض الباحثين مُثيراً، بينما عدّه آخرون استجابة، ونظر إليه فريق ثالث كعملية تفاعلية بين المثير والاستجابة. ويُرجع حريم كلمة ضغوط (Stress) إلى الكلمة اللاتينية (Stringere)، التي تعني (يسحب بشدة)، كما أشار إلى

أن كلمة ضغوط أستخدمت في القرن الثامن عشر لتعني إكراه، وقَسْر، وجُهد قوي، وإجهاد، وتوتر لدى الفرد، أو لأعضاء الجسم أو قواه العقلية.

وعرّف لوثنانز (Luthans) الضغط بأنه: "استجابة متكيفة لموقف أو ظرف خارجي ينتج عنه انحراف جسماني، أو نفساني، أو سلوكي لأفراد المنظمة ". كما عرّف الضغط النفسي عند القائد بأنه: " شعور الفرد بالضيق والعجز عن السيطرة على المواقف وعدم قدرته على أداء عمله بكفاءة؛ بسبب سلوك الآخرين وسوء العلاقة بينه وبين زملائه وعدم الرضا على العائد المادي وتدني المكانة الاجتماعية له، وغيرها من العوامل المُكوّنة لبيئة العمل (علي حمدان ، 2002 ، 17).

كما عرّف ليندين (Linden) الضغط النفسي بأنه: " حالة تؤثر في الجوانب الانفعالية للفرد، وفي عملية تفكيره، وحالته الجسدية، ورأى أن هذه الحالة تؤثر على نحو سلبي في تفكير الأفراد وسلوكهم وحالتهم الصحية. وعرّفه ثوماس (Thomas) بكونه: "حالة من الشدة النفسية والتي تتطلب من الفرد التكيف معها ". فيما عرّفه خليفات والزغول على أنه: "حالة نفسية وجسدية ناجمة عن مواجهة الفرد حوادث لبيئة مزعجة تؤدي إلى شعوره بالتهديد وعدم الارتياح، كما يرون أن الضغوط النفسية تتجلى في إطار كُلي متفاعل، يتضمن الجوانب النفسية، والجسمية، والاقتصادية، والاجتماعية، والمهنية، ويتجلى ذلك التفاعل من خلال ردود فعل نفسية، انفعالية، فسيولوجية، لذلك فإن جميع الضغوط تعتبر ضغوطاً نفسية". (عماد الكحلوت ونصر الكحلوت، 2006 ، 140).

"وكذلك يستخدم مصطلح الضغوط النفسية رديف للقلق، ولكن الضغط في العلوم الفيزيائية هو نتاج وضع ثقل على شيء، كوضع وزن على جسر، وقد تؤثر عوامل أخرى على الضغط الفيزيائي مثل الرياح والحرارة. أما في العلوم الإنسانية فيستخدم لوصف كمية الضغط البيئي الذي يستطيع شخص تحمله قبل بداية مواجهته للمشكلة"(وسام بريك، 2001، 119).

في حين عرّف كابيان الضغط النفسي بأنه: "التباين بين المتطلبات التي ينبغي أن يؤديها الفرد وقدرته على الاستجابة لها". كما عرّفه عكاشة بأنه: " تحدي عوامل غير سارة لطاقة التأقلم والتكيف للفرد" (أمل العنزي، 2004 ، 22).

ويرى الباحث أنَّ مصطلح الضغط النفسي تعددت تعريفاته بين علماء علم النفس، فبعضهم صنَّفه كمثير والبعض الآخر كاستجابة، فيما دمج الطرف الثالث بين كونه (مثير واستجابة) في الوقت نفسه، والباحث مع هذا الرأي، فمثلاً حكم كرة القدم يقع في العادة بحسب خبرة الباحث بين ما تفرضه عليه الصحافة الرياضية من تنفيذ رغبات القائمين عليها والمبنية على مصلحة الفرق التي يشجعونها، وهي متطلبات على صورة مثير وينبغي على الحكم مواجهتها باستجابة معينة، فإما أن يقع في فخ ذلك المثير عبر عدم القدرة على التكيف مع الضغوطات الناتجة عنه، أو تكون استجابته ايجابية، من خلال تكيفه معه، وهذا يتطلب مقدرة كبيرة من الحكم نفسه على توجيه سلوكياته، وتتدخل فيها مقوماته الشخصية والبدنية.

2-3 اتجاهات الضغوط

وأشار كاجان (Kagan، 1983) إلى وجود ثلاثة اتجاهات لتعريف الضغوط:

الاتجاه الأول: يُعرَّف الضغط على أساس مصادرها، وأصحاب هذا الاتجاه يعرفون الضغوط بأنها ظروف معينة يمكن عدّها ضاغطة، لأنها مرتبطة بشكل خاص بنتائج اجتماعية غير مرغوبة، وهذه الظروف تؤدي إلى القلق والغضب والإحباط.

الاتجاه الثاني: ويُعرَّف الضغط بناءً على نتائجها، وقد وضع أصحاب هذا الاتجاه قوائم من النتائج التي يمكن أن تنتج عن الأحداث الضاغطة، ومن ثم تعرّف الأشخاص الذين يُظهرون هذه النتائج.

الاتجاه الثالث: يُعرّفون الضغوط من منطلق ردود الأفعال، فأصحاب هذا الاتجاه يُعرّفونها بمجموعة من الأحداث وردود الأفعال.

ويتفق مع وجهة نظر كاجان (Kagan، 1983) كل من كوليكان وتوشار ويني (Kolokan & Beiny، Toshar) ويشيرون إلى ثلاثة اتجاهات في النظر للضغوط:

الاتجاه الأول: وينظر للضغوط كاستجابة، ويكون التركيز هنا بناءً على ردود الأفعال النفسية أو الفسيولوجية للمتطلبات الخارجية، مثل: التغيرات الهرمونية، والغضب، والقلق.

الاتجاه الثاني: ويرون الضغوط كمثيرات، ويتم التركيز هنا على الحدث الخارجي الذي يُثير الضغط، وقد تكون كوارث مثل: الهزات الأرضية وأحداث مؤلمة مثل: وفاة شخص عزيز.

الاتجاه الثالث: وتمثل لديهم الضغوط على أنها مثيرات خارجية، ويتم التركيز هنا على العلاقات بين متطلبات الموقف أو الظروف المتاحة أو المدركة للتعامل مع المتطلبات، وتشمل: العوامل البيولوجية، والعوامل النفسية، أو العوامل الاجتماعية كالإسناد الجماعي. (نجاه البدور، 2006، 40).

2-4 أنواع الضغوط النفسية

تشير المصادر المختلفة إلى وجود عدة أنواع للضغوط، ومن أهم التصنيفات تلك التي صنفتها إلى ضغوط دائمة وضغوط مؤقتة، وضغوط ايجابية وأخرى سلبية، وثالثة مُحايِدة وهي :-

2-4-1 الضغوط المؤقتة والضغوط الدائمة

"هناك الضغوط المؤقتة التي تُحيط بالفرد لفترة وجيزة ثم تزول، مثلاً: الضغوط التي ترتبط بموقف مفاجئ أو الزواج الحديث، إلى غير ذلك من الضغوط المؤقتة التي لا يدوم أثرها لفترة طويلة. ومثل هذه الضغوط لا تُلحق ضرراً بالفرد، إلا إذا كان الضاغط أشد صعوبة من مقدرة الفرد على التحمل مثلما يحدث في المواقف الشديدة والضاغطة التي تؤدي إلى الصدمة العصبية. أما الضغوط المُزمنة فتتمثل في الضغوط التي تُحيط بالفرد لمدة طويلة نسبياً، مثل: تعرض الفرد لألام مُزمنة أو وجود الفرد في أجواء اجتماعية واقتصادية غير ملائمة بشكل مستمر". (فيولا البيلوي، 1989، 67).

2-4-2 الضغوط الايجابية والضغوط السلبية:

تنقسم الضغوط النفسية كذلك إلى ضغوط ايجابية وهي: " تلك التي تؤدي إلى الشعور بالسعادة والرضا، أي الاتزان النفسي. وضغوط سلبية وهي: الأحداث التي تؤدي بدورها إلى الشعور بالتعاسة والإحباط وعدم السرور، أي عدم الاتزان النفسي. وفي كلا النوعين يشعر الفرد بالتوتر ولكن مع اختلاف تأثير الموقف على الفرد " (عبد الرحمن سايج، 2008، 26).

2-4-3 الضغط المُحايِد :

"إنَّ الكائن الحي بحاجة إلى الضغط للاستمرار، والغياب التام له (الضغط) يعني الموت والعكس صحيح، فإذا فاق حدّه وكان هناك إفراط يمكن أن يؤدي ذلك إلى وضع حدٍ نهائي لوجوده من الناحية التراكمية أو المهنية ومن المعروف أنه إذا كان هناك إفراط أو غياب تام للضغط في الحياة المهنية فهذا يؤدي إلى انعدام المردودية أو يؤثر عليها بالسلب". (عبد الرحمن سايج، 2008، 27).

وحكم كرة القدم بحسب ما يراه الباحث يتعرض لهذه الأنواع من الضغوط، فالضغوط المؤقتة قد يتعرض لها قبل أيام أو ساعات من المباراة المقرر إدارتها، ويمكن زوال تلك الضغوط إذا ما استطاع قيادة المباراة بنجاح. وإلا فإن تلك الضغوط المؤقتة ستصبح دائمة عندما يجد نفسه غير قادر على التكيف على التعليقات الصادرة عن الصحافة الرياضية، والتي يمكن انسحابها على مُحيطه الأسري والاجتماعي. وحينها تصبح هذه التعليقات الصحفية ضغوطاً دائمة وبصورة سلبية قد تُشعره بالإحباط، وبصورة عامة فإن بعضاً من أنواع الضغوط ستظل تصادف الحكم بمقتضى أنه كائن حي يتفاعل مع الأجواء المهنية والاجتماعية.

2-5 نظريات الضغوط النفسية:

2-5-1 نظرية (هانز سيلبي) (Hans Selye)

في العام (1936) توصل عالم الغدد الصماء هانز سيلبي (Hans Selye) إلى أن هناك استجابة متسلسلة للضغوط، من الممكن التنبؤ بها، واسماها الأعراض العامة للتكيف، فقد كان هانز سيلبي بحكم تخصصه كطبيب متأثراً بتفسير الضغوط تفسيراً فسيولوجياً، وتتعلق نظريته من سلسلة ترى أن الضغط متغير غير مستقل، وهو استجابة لعامل ضاغط ويميز الفرد ويضعه على أساس استجابته للبيئة الضاغطة، وأن هناك استجابة أو أنماط معينة من الاستجابات يمكن الاستدلال منها على أن الفرد يقع تحت تأثير بيئي مزعج.

وهناك ثلاثة مراحل للضغوط النفسية حسب هانز سيلبي، والذي يُعتبر من الأوائل الذين تحدثوا عن التجارب المتنوعة على الحيوان والإنسان، وقد تبين أن التعرض المستمر للضغط النفسي يؤدي إلى حدوث اضطرابات في أنحاء الجسم المختلفة، مما يؤدي إلى ظهور الأعراض الذي أطلق عليها (سيلبي) (أعراض التكيف العام) وتحدث من خلال ثلاثة مراحل وهي:-

أ - مرحلة الإنذار

" في هذه المرحلة يستدعي الجسم كل قواه الدفاعية لمواجهة الخطر الذي يتعرض له، فيحدث نتيجة التعرض المفاجئ لمنبهات لم يكن مُهيئاً لها، وهي عبارة عن مجموعة من التغيرات العضوية

الكيميائية، فترتفع نسبة السكر في الدم، ويتسارع النبض ويرتفع الضغط الشرياني، فيكون بالتالي الجسم في حالة استنفار وتأهب من أجل التكيف مع الفاعل المُهدِّد ". (فاروق عثمان، 2001، 99).

ب مرحلة المقاومة

"إذا استمر الموقف الضاغط فإنَّ مرحلة الإنذار تتبعها مرحلة المقاومة لهذا الموقف، وتشتمل هذه المرحلة الأعراض الجسمية التي يحدثها التعرض المستمر للمنبهات، والمواقف الضاغطة التي يكون الكائن الحي قد أكتسب القدرة على التكيف معها، وتعتبر هذه المرحلة هامة في نشأة أعراض التكيف أو ما يُسمى بالأعراض السيكوسوماتية، ويحدث ذلك خاصة عندما تعجز قدرة الإنسان على مواجهة المواقف عن طريق رد الفعل التكيفي، ويؤدي التعرض المستمر للضغوط إلى اضطراب التوازن الداخلي مما يُحدث مزيداً من الإفرازات الهرمونية المسببة للاضطرابات العضوية". (فاروق عثمان، 2001، 99).

ج- الإنهاك أو الإعياء:

فإذا ما طال تعرض الفرد للضغوط المتعددة لفترة أطول، فإنه سوف يصل إلى نقطة يعجز عن الاستمرار في المقاومة ويدخل في مرحلة الإنهاك، ويصبح عاجزاً حينها عن التكيف بشكل كامل "مرحلة الإنهاك هي المرحلة التي تنهار فيها الدفاعات الهرمونية وتنقص مقاومة الجسم وتُصاب الكثير من أجهزة العصب، ويسير المريض نحو الموت بخطى سريعة. وإذا توقف الأمر على العديد من الاستجابات التكيفية التي تُساعد الفرد على حماية نفسه كلما تعرض إلى تغيرات ومواقف ضاغطة، فانخفاض درجة الحرارة أو زيادتها، وحالات الجوع والعطش، والنشاط العضلي الزائد، والتوتر الانفعالي، كلها تؤدي إلى تغيرات في الكائن الحي نتيجة ما يُسمى بحالة الضغط النفسي". (هلال محمد، 2000، 16).

وبهذا يكون سيلي قد افترض أنَّ هناك ثلاث مراحل هامة يمكنها تفسير استجابة الفرد للضغط أطلق عليها مصطلح: أعراض التكيف العام. ففي مرحلة الإنذار (حدوث الضغط) يحشد آليات التكيف في جسم الإنسان للمساعدة على الاستجابة الدفاعية في مواجهة الضغط. أما في مرحلة المقاومة فتُحاول آليات التكيف وهي عملية المقاومة المستمرة في مواجهة الضغوط، ومحاولة استعادة التوازن

النفسي للفرد. وفي حالة عدم جدوى هذه العمليات، فعندئذ تصبح المقاومة غير فاعلة ويصل الفرد إلى المرحلة الثالثة وهي مرحلة الإنهاك: التي يحدث فيها استنزاف قوي لآليات التكيف في جسم الإنسان، وتصبح غير قادرة على المقاومة وبذلك يحدث الإنهاك، وباستمرار حدوثه فإن ذلك يؤدي إلى الأمراض والعجز وتلف بعض أجهزة الجسم. (هلال محمد، 2000، 16).

ويرى الباحث: بأن تلك الحالة قد تُصيب الحكام في حالة عدم قدرتهم على مواجهة الضغوط النفسية التي تسببها لهم الصحافة الرياضية، فقد يصلون للمرحلة الثالثة والتمثلة في الإنهاك النفسي الذي يجعلهم غير قادرين على التكيف، وكلما استمر ذلك طويلاً فإن بعضهم سيصاب بالأمراض وبالتالي قد يدخلون مرحلة العجز (المؤقت أو الدائم) عن ممارسة التحكيم بسبب تلف بعض أجهزة جسمهم نتيجة التعرض المستمر لنقد وتجريح وتهكم الصحافة الرياضية عليهم، وهو ما ينسحب على سُخْرية الجماهير بهم، وهذا من العوامل التي تؤدي لانسحاب الحكم نهائياً من التحكيم، وهو ما يُعَبِّرُ عنه (بالاحتراق التحكيمي): أي عدم قدرته على مواصلة التحكيم في ظل وجود تلك الظروف.

2-5-2 نظرية سبيلبرجر:

تعتبر نظرية سبيلبرجر (1972) في القلق مقدمة ضرورية لفهم الضغوط عنده، فقد أقام نظريته في القلق أو القلق العُصابي أو المزمن، وهو استعداد لتقبل القلق على أساس التمييز بين القلق كسِمَة طبيعية أو اتجاه سلوكي يجعله يعتمد بصورة أساسية على الخبرة الماضية. أما قلق الحالة وهو قلق موضوعي أو موقفي يعتمد على الظروف الضاغطة وعلى هذا الأساس يربط سبيلبرجر بين الضغط وقلق الحالة، ويستبعد ذلك عن القلق كسِمَة حيث يكون من سمات شخصية الفرد القلق أصلاً.

"وفي الإطار المرجعي للنظرية أهتم سبيلبرجر بتحديد طبيعة الظروف البيئية المحيطة والتي تكون ضاغطة ويُميز بين حالات القلق الناتجة عنها. ويَعْتَبِرُ العلاقات بينها وبين مكنزمات الدفاع التي تساعد على تجنب تلك النواحي الضاغطة (كبت - إنكار - إسقاط) وتستدعي سلوك التجنب؛ كما يُميز بين مفهوم الضغط ومفهوم القلق، فالقلق عملية انفعالية تُشير إلى تتابع الاستجابات المعرفية السلوكية التي تحدث كرد فعل لشكل ما من الضغوط، أما الضغط فيشير إلى الاختلافات في الظروف والأحوال البيئية التي تقسم بدرجة ما من الخطر الموضوعي". (فاروق عثمان، 2001، 100).

2-5-3 نظرية (موراي):

يَعْتَبِرُ موراي: " أَنَّ مفهوم الحاجة ومفهوم الضغط مفهومان أساسيان، فمفهوم الحاجة يمثل المحددات الجوهرية للسلوك. فيما يمثل مفهوم الضغط المحددات المؤثرة والجوهرية للسلوك في البيئة". ويميز موراي بين نوعين من الضغوط هما:-

- ضغط بيتا (Beta stress) ويشير إلى دلالة الموضوعات البيئية والأشخاص كما يُدركها الفرد.
 - ضغط ألفا (Alpha stress) ويشير إلى خصائص الموضوعات ودلالاتها كما هي.
- ويوضح موراي أَنَّ سلوك الفرد يرتبط بالنوع الأول (ضغط بيتا) ويؤكد على أَنَّ الفرد بخبرته يصل إلى ربط موضوعات معينة بحاجة بعينها ويُطلق على هذا المفهوم تكامل الحاجة. (فاروق عثمان، 2001، 100).

2-5-4 نظرية التقدير المعرفي (Lazarus1970) :

نشأت هذه النظرية نتيجة الاهتمام الكبير من قبل بعملية الإدراك والعلاج الحسي الإدراكي، والتقدير المعرفي هو مفهوم أساسي يعتمد على طبيعة الفرد. حيث أَنَّ تقدير التهديد ليس مجرد إدراك مُبسّط للعناصر المُكوّنة للموقف، ولكنه رابط بين البيئة المحيطة بالفرد وخبراته الشخصية مع الضغوط وبذلك يستطيع الفرد تفسير الموقف.

ويعتمد تقييم الفرد للموقف على عدة عوامل منها: العوامل الشخصية، العوامل الخارجية الخاصة بالبيئة الاجتماعية، العوامل المتصلة بالموقف نفسه. وتُعرّف نظرية التقدير المعرفي الضغوط بأنها تنشأ عندما يوجد تناقض بين المتطلبات الشخصية للفرد، ويؤدي ذلك إلى تقييم التحديد وإدراكه في مرحلتين:-

المرحلة الأولى: تحديد ومعرفة أَنَّ بعض الأحداث في حد ذاتها شيء يسبب الضغوط.

المرحلة الثانية : تحدد الطُرق التي تصلح للتغلب على المشكلات التي تظهر في الموقف. (فاروق عثمان، 2001، 100).

ويرى الباحث بأنَّ النظريات التي تطرق إليها العلماء في هذا المجال والتي أُشير إليها آنفاً تعد وسيلة هامة تساعدنا كأفراد وباحثين على معرفة وتوضيح العلاقات الموجودة بين الأشياء أو الظواهر

المختلفة، فهذه النظريات تشرح وتفسر العمليات السلوكية الظاهرة، ويفترض أن نفهم المعنى من هذه الأحداث عندما نقوم بتفسيرها .

فالملاحظ اختلاف النظريات التي اهتمت بدراسة الضغوط النفسية عن بعضها البعض من خلال الأطر النظرية، سواء كانت أطر فسيولوجية أو نفسية أو اجتماعية، فنظرية سيللي اتخذت من استجابة الجسم الفسيولوجية أساساً على أن الفرد يقع تحت تأثير موقف ضاغط، في حين ذهب سيلبرجر إلى أن قلق الحالة عامل نفسي أساسي للتعرف على وجود الضغط. أما موراي فالضغط عنده خاصية أو صفة لموضوع بيئي.

في حين تعتمد نظرية (لازاروس) على عملية الإدراك في تفسير الضغوط. ولعل تعدد تلك النظريات مهد الطريق للتعرف على الضغوط المختلفة التي يتعرض لها الأفراد في كافة الميادين ومنهم حكام كرة القدم، ولهذا فمن الضروري تواجد مُرشد نفسي أو ما يطلق عليه بالأخصائي النفسي في اللجنة العليا للحكام بالجهوية اليمنية كونها تفتقد لإرشاداته الهامة في توجيه الحكام عند تعرضهم للمشاكل سواء داخل الملعب أو خارجه.

2-6 تحليل ظاهرة الضغوط النفسية عند الحكام:

يمكن تفسير ظاهرة الضغوط النفسية في المجال الرياضي وتحديدًا عند حكام كرة القدم من وجهة نظر الباحث من خلال مرورها بالمراحل التالية :-

2-6-1 مراحل الضغوط النفسية عند الحكم:

2-6-1-1 الموقف الضاغط:

وهي المثيرات الضاغطة التي يصادفها الرياضي (الحكم) نظراً لتنوع المطالب التي ينبغي عليه الوفاء بها، والتي قد تفوق قدراته وإمكانياته، فالموقف عندئذ يصبح من المواقف الضاغطة مثل: الانجاز العالي - اكتساب المهارات الحركية - القدرات الخطئية - الاستعداد البدني والنفسي للمنافسة - أحمال التدريب - المسؤوليات الملقاة على عاتقه - التفاعل مع الآخرين، وعند زيادة هذه المتطلبات لفترة طويلة فإن الحكم كأحد الرياضيين يصبح عُرضة للضغوط النفسية.

2-6-1-2 التقدير المعرفي للموقف الضاغط:

ويعني كيف يفسر الرياضي (الحكم) أو يدرك الموقف الضاغط، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الموقف ليس هو الذي يحدد طبيعة رد فعله، وإنما الذي يحدده كيفية تفسيره أو إدراكه، ويتحدد الموقف الضاغط حسب لازروس للتقدير المعرفي الأولي والثانوي وهما كما يلي :-

أولاً / التقدير الأولي:

" وهو تقدير تلقائي سريع (آلي) على شكل الكل أو اللاشيء؛ إما أن يكون سلبياً ضاغطاً يُسبب ضرراً أو تمهيداً أو تحدياً يفوق إمكانيات الرياضي (الحكم)، أو ايجابياً غير مرهق لا يتجاوز قدراته، وعادة ما يصاحب التقدير السلبي انفعالات سلبية: كالضغط والخوف والاستياء، إلا أن تقديرات التحدي غالباً ما تصاحبها انفعالات سارة: كالاستثارة والتحفز والتطلع". (محمد عبد الرحمن، 2000، 102).

وتتأثر عملية التقييم الأولي بالعوامل (المتغيرات) التالية :-

أ -المجال التحكيمي

وهو " علاقة الرياضي (الحكم) بالزملاء، والمدرّب، والإداري، وال جماهير في المنافسات، ووسائل الصحافة الرياضية وكل ما يربطه بالمحيط الرياضي (المحيط التحكيمي) وما يربط هذه العلاقات من انتقاد أو دكتاتورية أو عدم التقدير الكافي أو عدم التحفيز أو التشجيع أو محاولة المطالبة بتحقيق مستوى طموحات مبالغ فيها ". (محمد علاوي، 1998، 39) .

ب الحياة العامة

وهي: " حياة الرياضي (الحكم) خارج نطاق الممارسة الرياضية سواءً في الحياة العائلية أو الدراسية أو مع الأصدقاء والأقارب وغيرهم، وما يربطهم في حالة الصراعات أو التنافس، أو المشاكل والأعباء التي يصعب تحملها في غياب الدعم والرعاية النفسية للوالدين ". (رضا مسعودي، 2003، 38).

ثانياً / التقدير الثانوي

ويُقصد به " تقييم إمكانية التعامل أو مواجهة الموقف الضاغط، أو هو مُعالجة السؤال: ماذا يُمكنني أن أفعل؟ ويتأثر بقدرات وإمكانات الرياضي (الحكم) البدنية والنفسية والاجتماعية مع مراعاة متطلبات الوضعية، والمتمثلة في: الإمكانيات البدنية عبر التحضير الجيد، ومستواه وقدراته في المجال

الرياضي؛ قدراته على التحمل. أما قدراته النفسية فتظهر في الروح المعنوية، ومهارات حل المشكلات. في حين يبرز الدعم الاجتماعي عبر العلاقات الاجتماعية من خلال المساندة الاجتماعية. علماً بأنّ عملية التقدير المعرفي الأوّلي والثانوي يَتِمَّان بسرعة مع تغذية رجعية مستمرة". (رضا مسعودي، 2003، 41).

2-6-2 الاستجابة للموقف الضاغط:

وهذه المرحلة تتمثل في الاستجابة البدنية والنفسية (القرار الفعلي) واختيار الاستجابة لمتطلبات الموقف المطلوب منه مثال : يصبح الرياضي (الحكم) عصبياً، متوتراً ويؤدي الموقف الضاغط كذلك إلى تغيرات فسيولوجية سلبية تتضح في نقص القدرات البدنية، والزيادة في التعب.

2-6-3 نتائج الموقف الضاغط :-

وتتركز هذه المرحلة على السلوك الفعلي أو نتائج العملية الضاغطة كالهبوط في مستوى الأداء، الاتصال السلبي مع الآخرين، السلوك الجامد والنظر للضغط من هذه الزاوية يجعله كدائرة متداخلة المراحل يمكن اختيارها فردياً. " كما يُنظر إليه بحسب مك جراث (1970) على فردية إدراك موضوع البيئة وليس البيئة وحدها. وذلك يمثل أمراً هاماً نظراً لكون الرياضيين لا يُدركون كل الأحداث على شكل مماثل. ويمكن النظر له كعملية، بمعنى: أننا لا ننظر إليه في سياق انفعالي جيد أو سيء بل كنتاج لأحداث تقود إلى أفعال معينة وسلوك قد يمثل في وقت معين ايجابي أو سلبي أو حيادي". (بن عبد الله، 2005، 60).

ويرى الباحث بأنّ ظاهرة الضغوط النفسية عند حكام كرة القدم يمكن أن تبدأ بالموقف الضاغط أثناء المباراة سواءً من قبل اللاعبين أو الإداريين أو الجمهور، وذلك بسبب التعبئة الخاطئة للصحافة الرياضية إما للمباراة ذاتها أو تجاه الحكام أنفسهم، مما يعني زيادة متطلبات الفرق الرياضية أو إداريتها أو مشجعيها عن قدرات الحكم أو مساعديه، وكلما استمرت تلك المتطلبات لفترة طويلة بسبب الشحن الإعلامي المبالغ فيه، أدى ذلك إلى أن يصبح الحكم ومساعدوه أكثر عرضة للضغوط النفسية.

فعلى الحكام حين يتعرضون لتلك المتطلبات الصادرة عن الفرق الرياضية والناجمة عن التوجيه الإعلامي والمجسدة في مواقف داخل الملعب، عليهم أولاً بتفسير أو إدراك طبيعة تلك المطالب، لأنّ

المطلب أو الموقف ليس هو من يحدد طبيعة ردة فعل الحكام ومساعدتهم، بل التفسير الصحيح والإدراك الواضح لتلك المتطلبات.

وعلى ضوء حُسن الإدراك إما أن يواجه بَرْدَ الفعل المناسبة المبنية على التكيف معها، أو حصول العكس بإحساس الحكام بالخوف الزائد من الفشل جراء شعورهم بعدم تحقيق الذات وانجاز الطموحات، وبمرور الوقت تؤدي تلك الموقف التي تصبح ضاغطة إلى تغيرات فيزيولوجية سلبية تبرز في انخفاض الكفاءة البدنية للحكم، والقابلية لاستثارة اللاعبين والإداريين وال جماهير في أحداث تافهة لا تستحق ذلك.

بالإضافة إلى زيادة التعب والشعور بالإعياء ويجد الحكم نفسه حينها بعيداً عن مُجريات اللعب ويفقد الكثير من تركيزه مما يقوده إلى إصدار قرارات ليست صائبة، قد يتعدى الأمر إلى حالة مُزمنة تقود إلى هبوط مستوى أدائه، وظهور سلوكه الجامد في الكثير من المواقف أثناء سير المباراة، والاتصال السلبي في التفاعل مع الآخرين سواء فوق أرضية الملعب أو خارجها.

وقد يؤدي ذلك لحدوث الاحتراق النفسي ثم الانسحاب الكلي من التحكيم كما حدث للعديد من الحكام العرب مثل: المغربي عبد الرحمن العرجون والذي تعرض لانتقادات كبيرة من الصحافة المصرية أثناء قيادته لنهائي أفريقيا بين الأهلي المصري والصفافسي التونسي، والحكم المصري عصام عبد الفتاح والذي تعرض كذلك لانتقادات كبيرة أثناء نهائيات كأس العالم (2006) بألمانيا، وهو ما قادهما للانسحاب النهائي من التحكيم.

2-7 مصادر الضغوط النفسية:

من المعروف أنَّ مصادر الضغوط النفسية متنوعة ومتداخلة، فقد تُمثل البيئة الخارجية مصدراً من مصادر الضغوط النفسية التي يواجهها الفرد، وتأتي كذلك من خلال المتغيرات التكنولوجية والاجتماعية والسياسية، وإنَّ المواقف الضاغطة كالخوف والتهديد والإحباط تعد مصدراً من مصادر الضغوط النفسية، ومن أهم تلك المصادر:-

2-7-1 الضغوط المرتبطة بالعمل:-

أولاً / أعباء العمل الزائدة عن الحد :-

لقد استخدم علماء النفس مصطلح أعباء العمل الزائدة عن الحد أي تحميل الفرد أعباءً أكثر من طاقته للتعبير عن تلك الحالة، فقد أشاروا إلى نمطين ينطبق على هذه الحالة وهما:-

أ - العبيء الكمي :

والعبيء الكمي حالة يكون فيها الفرد مُثَقَلًا بالأعمال الضخمة المطلوبة منه في أوقات العمل المسموح بها، ومن الواضح أنَّ ذلك يمثل مصدراً مهماً من مصادر الضغوط النفسية، وأشار الباحثون بكون هذا المصدر من الضغوط النفسية يرتبط بشكل كبير بالأمراض المتعلقة بالضغوط النفسية.

ب - العبيء الكيفي :

إنَّ العبيء الكيفي لا يتضمن حجم العمل المطلوب، ولكنه يتضمن الصعوبة الشديدة لأداء ذلك العمل، فإذا لم يكن لدى الفرد مقدرة كافية أو كفاءة على أدائه، فإنَّ ذلك يمثل بالنسبة له مصدراً للضغوط النفسية، حتى أنَّ هؤلاء الأفراد الذين لديهم قدرات وكفاءات عالية يمكنهم أن يجدوا أنفسهم في بعض الأحيان في حالة لا يستطيعون فيها مواجهة المطالب المختلفة لأعمالهم. ومن هنا فإنَّ العمل إذا كان ينطوي على أعباء زائدة جداً، أو إذا ما انطوى على صعوبات بالغة فإنه في الحالتين ينطوي على ضغوط نفسية. (دلال الزعبي، 2003، 78) .

2-7-2 الضغوط المرتبطة بالدور :-

إنَّ دور الفرد في مجال العمل يمكن أن يمثل مصدراً من مصادر الضغوط النفسية، حيث يوجد هناك جانبان لدور الفرد يجعلانه مصدراً للضغوط، هما:

أ- غموض الدور:

ينشأ غموض الدور عندما يكون دور العمل الذي يقوم به الفرد غير مفهوم له أو لغيره، ولا تكون مسؤولياته محددة تجاه ذلك العمل وما يتوقعه الآخرون منه ليس له أهمية، أو عندما يكون يصعب فهمه، كما ينشأ غموض الدور، كذلك عندما يكون الفرد غير متأكد تماماً من المهمة الموكلة إليه.

ب- صراع الدور :

صراع الدور يظهر عندما يكون هناك تباين بين مطالب العمل ومعايير شخصية أو قِيَمِيَّة، كما ينشأ هذا الصراع عندما تكون أنماط السلوك المحددة كمطالب العمل على نحو مضاد أو معاكس لأخلاقيات الفرد أو قيمه، ومن ثم يقع تحت وطأة الضغوط النفسية.

2-7-3 تقييم الأداء

يمثل تقييم الأداء مصدراً مهماً من مصادر الضغوط النفسية بالنسبة للعديد من الأفراد، وقليل من الناس هم الذين يفضلون أن يتم تقييمهم بواسطة الأشخاص الآخرين؛ لأن ذلك يعد بمثابة اختبار لمدى كفاءة الفرد بالمقارنة بكفاءة الآخرين، والتقييم السيئ وغير الموضوعي يمكن أن يكون له تأثير في مستقبل الفرد وربما يؤدي إلى طرد الفرد أو فقدان وظيفته. لذا فتقييم الأداء يعد مصدراً من مصادر الضغوط النفسية الشديدة.

2-7-4 التغيير

إنَّ أي تغيير يحدث في حياة الفرد يتطلب من الفرد إعادة توافق، فحياة الفرد كلها عبارة عن سلسلة من الأحداث المتلاحقة المتغيرة. فقد أشار فيلدمان (1987): " إلى أن الأفراد الذين ينظرون للتغيير على أنه أمر مثير ويعدونه نوعاً من التحدي، هم أفراد أقل قابلية للتأثر بالضغوط النفسية، في حين أن الأفراد الذين ينظرون إلى التغيير على أنه نوع من التهديد ويعدونه أمراً مثيراً للرعب، فهم من المحتمل أن يتعرضوا لضغوط شديدة. لذلك، ومن هذا المنطق فإنَّ نظرة الفرد للتغيير هي التي تجعله يُدركه أو يتفاعل معه، وليس التغيير نفسه مما يجعله مصدراً من مصادر الضغوط النفسية.

2-7-5 مشكلات التطوير المهني

ينشأ هذا النوع من الضغوط عندما يفشل الفرد في أن يسبق غيره في الوصول إلى النمو في عمله، وفي هذه الحالة فإنَّ طموح الفرد المهنية لن يكون مُرضية أو مُشبعة مما يُعرضه للإحباط الشديد. وبالعكس فإنَّ ترقية الفرد لوظيفة أكبر من إمكانياته يمكن أيضاً أن تجعله يشعر بالضغوط، فمثلاً عندما يُرَقَّى شخص ما في وظيفة هو غير كفؤ لها لأنها أعلى من إمكانياته، فإنَّ هذا الشخص

لن يستطيع مواجهة المسؤوليات التي تفرضها عليه هذه الوظيفة الجديدة، ومن ثم الخوف من الفشل يمكن أن يسبب ضغطاً نفسياً شديداً للفرد (دلال الزعبي، 2003، 80).

ويرى الباحث بأن الضغوط المرتبطة بالعمل نجدها بكثرة لدى حكام كرة القدم بحكم المهنة الشاقة التي يمارسونها، والتي تجري في أجواء مكشوفة وأمام الآلاف من الجماهير، ووسط (22) لاعباً من فريقين متنافسين، وبجوار (المنطقة الفنية) التي يتواجد بها اللاعبون الاحتياطيون والجهازين الفني والإداري - خصوصاً للحكم المساعد الأول - ويكون العمل الذي يؤديه الحكام بمثابة المهن الأخرى، غير أنه محاط بهالة كبيرة من وسائل الإعلام التي لا تدع أي واردة وشاردة إلا ورصدها، بمعنى أن كل حركات وسكنات الحكام مرصودة من قبل تلك الوسائل، وهو ما يجعل عبئ العمل مضاعفاً عليهم فهم ينظرون إليه كسلاح موجه إليهم.

وكل ذلك أدى إلى ظهور أعباء المباراة (العمل) الزائدة عن الحد لاسيما أثناء اللقاءات التي يكون التنافس فيها محتدماً، إما على لقب البطولة أو الهروب من شبح الهبوط، أو بين فرق المنطقة الواحدة (الداربي) والتي عادة ما يسودها الشحن النفسي والإعلامي الكبير، ونظراً لعبئ تلك المباريات يكون الحكام مثقلين بما يحيط بها من ضغوط بالغة الشدة بسبب صعوبة المباراة. فإذا لم يكن لدى الحكم المقدرة الكافية أولاً لا يملك الكفاءة اللازمة على تسيير المباراة بصورة حسنة، فإن ذلك قد يمثل له مصدراً للضغط النفسي، فكلما كانت المباريات - مجال العمل - تحتوي على أعباء زائدة جداً سواء من حيث التضخيم الإعلامي أو من حيث درجة حساسيتها، فإنه في الحالتين يكون ذلك مدعاة لنشوء الضغوط النفسية لدى الحكام .

كما يرى الباحث بأن دور الحكم ومساعديه يعد مصدراً لظهور الضغوط النفسية، فهو مطالب بالوقوف على كل صغيرة وكبيرة في المباراة، لاسيما تلك المتعلقة بمنطقة الجراء، أما الحكام المساعدون فإن تحديد التسلل وضبطه بدقه، واجتياز الكرة لخط المرمى - يقع فيه كذلك الحكمان (المضافان) خلف المرمى - يُعدان أمران مهمان، فعلى ضوئهما تتحدد نتيجة المباراة، ولهذا فإن الضغوط تظهر بسبب الخوف من الإخفاق وفي أن ترصده وسائل الإعلام وتحوله لعملية تشهير .

ولا تقتصر ضغوط العمل التحكيمي على أداءه فقط بل ترتبط أيضاً بطريقة تقييمه من قبل (المراقب الفني) والذي يُعد أمراً بالغاً في الأهمية، ولهذا فالحكم ومساعدوه يقعون تحت ملاحظته، فهو المكلف من قبل لجنة التحكيم بكتابة تقرير مفصل عن الطاقم التحكيمي، وعلى ضوءه قد تُسند أو لا تُسند مباريات قادمة لهم جميعاً أو لأحدهم، وبذلك يُضاف ضغط المراقب الفني إلى وسائل الإعلام في عملية الملاحظة والتقييم، ولذلك فهم يشعرون بعبء المترصد لأخطائهم من الجهتين. فالتقييم الغير الموضوعي يمكن أن يكون له تأثير سلبي على مستقبل الحكم فقد يؤدي ذلك إلى إيقافه لأسبوع أو لأسابيع أو لبقية الموسم، وقد يصل لحد شطب الحكم نهائياً - بحسب التقرير المرفوع - ولذا فعملية تقييم الأداء يعد أمراً مهماً ومؤثراً في مسيرة الحكم مما يقود لحدوث ضغوط نفسية شديدة بسببه.

كما أن عملية التغيير في المهام التي يقوم بها الحكام اليمينيون، فهم تارة يكونون حكاماً للساحة وتارة أخرى حكاماً مساعدين - بما فيهم الحكام الدوليون - وهذا التغيير في الوظائف والتخصصات يترتب عليه تغييراً في الواجبات، فواجبات الحكم تختلف عن المساعد والحكم الرابع، ولهذا فالحكام الذين ينظرون للتغيير على أنه أمر مثير وصعب، يخلق ذلك لديهم نوعاً من الرهبة التي تنشأ على إثرها الضغوط النفسية.

أما فيما يتعلق بمسألة التطوير المهني للحكام والذي على ضوءه يتدرجون إما لدرجة أعلى وصولاً للتحكيم الدولي، وإما للحصول على مباريات هامة وحاسمة ومصيرية نظراً للتطور الذي طرأ على أدائهم، وهذا قد ينتج عنه نوع من الضغوط، فبعض الحكام يريد أن يسبق أقرانه ويقطع الزمن بسرعة للوصول لأعلى درجة تحكيمية من دون أن يكون متمتعاً بقدرات ومؤهلات فنية وبدنية تمكنه من ذلك، فيصطدم حينها بالإخفاق أو الفشل مما يجعله يشعر بالضغوط الشديدة، كما أن حكاماً آخرين يجدون أنفسهم وقد وصلوا بسرعة البرق بدرجات عالية من دون أن يكونوا مؤهلين لها - بعوامل أخرى - مما يُظهر للملأ بأنهم غير جديرين بها ولا يملكون الكفاءة اللازمة لها لأن مهنة التحكيم لا تُمارس في الخفاء، بل أمام عشرات الآلاف في الملعب، والملايين خلف أجهزة التلفزيون، ولهذا هذا فالحكم غير الكفؤ لن يستطيع مواجهة المسؤوليات التي تفرضها عليه هذه الدرجة، وقد يؤدي به الخوف من الفشل إلى صراع مع النفس بدرجة شديدة، مما يولد لديه المزيد من الضغوط التي تؤثر على حالته النفسية.

2-8 مؤشرات الضغط :

للضغط مؤشرات كثيرة تُرسم مَلامِحُها على وجه الفرد وباقي أجزاء جسده الداخلية والخارجية، ومن أبرز تلك المؤشرات ما يلي:-

- سرعة الغضب والانفعال المبالغ فيه حيال المشاكل البسيطة.
 - ضعف الطاقة وقلة الانجازات.
 - كثرة الجدل والاعتراض على أشياء تبدو في الظروف الطبيعية والعادية جد مقبولة.
 - الحاجة المستمرة إلى التوقف عن العمل وتناول مشروب ما قبل متابعة العمل.
 - فقدان السيطرة على الأمور.
 - ردود فعل جسدية غير مرغوب بها كسرعة خفقان القلب وهياج المعدة وتسبب العرق والرجفة والصداع وطفح الجلد.
 - انخفاض القدرة على التركيز والتذكر.
 - ضعف القدرة على إصدار القرارات. (دلال الزعبي، 2003، ص 88).
- ويرى الباحث: بأنَّ مؤشرات الضغط تبدوا واضحة على الحكام الذين يقعون تحت الضغوط النفسية، التي قد يكون أحد أسبابها التعاطي الخاطئ من قبل وسائل الإعلام مع أداءهم، فكلما كان الحكم أو مساعده متوترين كلما نتج عن ذلك سرعة الغضب وانفعال مبالغ فيه تجاه اللاعبين والأجهزة الفنية والإدارية، أو تجاه الجماهير، ويتجلى ذلك في أخطاء بسيطة تطرأ أثناء سير المباراة ولا تستدعي كل ذلك الغضب، ولكن لكونهم واقعون تحت تأثير كل تلك الضغوط، فاستثارتهم تكون سريعة، فقد يدخلون في جدال مع اللاعبين على أتفه الأسباب.

بالمقابل فإنَّ غضب الحكام قد يؤدي إلى تطور الاعتراض من قبل اللاعبين لدرجة حدوث صراع حقيقي داخل الملعب، مما يفقدهم السيطرة الكاملة على المباراة، فيلجئون - بشعور أو بدون شعور - إلى إطلاق الصافرة المتكررة على أخطاء لا تستدعي الإيقاف المتكرر للعب، ولكنه يأخذ بذلك قسماً من الراحة، أو لارتشاف قطرات من الماء. فالحكم في تلك الأثناء يشعر بتسارع نبضات قلبه، وتسبب عرقه، والإحساس بالارتجاف، ويظهر ذلك واضحاً عند الإمساك بالصافرة أو عند رفع الكروت بالنسبة للحكم، أو الاهتزاز عند رفع الراية أو سقوطها من قبل الحكم المساعد، كما يفقد بعض الحكام

ومساعدتهم السيطرة على توازنهم مما يجعلهم يسقطون على الأرض، أو لا يتحاشون اصطدام الكرة بهم لعدم إحساسهم بالموقع الخاطئ الذي يتموضعون فيه في منظر غير محبذ لهم.

وعندما تبلغ الضغوط النفسية التي تُصيب الحكم ومساعديه ذروتها، يفقد عنصر التركيز فلا يستطيع تحديد لأي الفريقين يكون الخطأ، أما مساعدوه فيشرد ذهنهم ويصبحون بعيدين عن آخر ثاني مدافع، مما يجعل عملية ضبطهم للتسلل غاية في الصعوبة وهي التي تحتاج لقمة التركيز الذهني من لحظة انطلاق الكرة وليس لحظة وصولها للاعب المتسلل، كما يتأخر المساعدون عن الوقوف مع خط المرمى، ولا يقدرّون حينها تحديد ما إذا كانت الكرة بكامل محيطها قد اجتازت أو لم تجتز خط المرمى - بين القائمين وتحت العارضة - ويسفر عن ذلك هيجان في صفوف اللاعبين وال جماهير، مما يزيد من الضغوط المسلطة على الحكام.

كما أنّ عملية التذكر عند احتدام الضغوط على الحكام تصبح في حدودها الدنيا، وهذا ما نلاحظه على بعضهم عندما لا يطردون لاعباً حصل على إنذارين لعدم تذكر الحكم حينها للإنذار الأول نظراً لشروده في أشياء أخرى، أو أن يرفع ثلاثة كروت صفراء للاعب واحد من دون القيام بطرده، كما حدث للحكم الانجليزي (جر هام بول) في كأس العالم (2006) بألمانيا، كل تلك التصرفات تُضعف من شخصية الحكم ومساعديه، وقدرتهم على التحكم بمجريات اللعب أو التنسيق في القرارات التي يتخذونها تجنباً لحدوث التعارض فيما بينهم، ويصلون لمرحلة يفقدون فيها السيطرة كلية على المباراة، ولا يستطيعون حينها الإصرار على القرارات المعلن عنها، وقد يتم إيقاف المباراة قبل نهايتها القانونية، وهذا ما حصل في أكثر من مباراة بالدوري اليميني.

2-9 العوامل المسببة للضغط النفسي عند الحكام :

يرى الباحث: بأنّ موضوع الضغوط النفسية في علم النفس الرياضي من الموضوعات الحديثة نسبياً التي لقيت اهتماماً في السنوات الأخيرة، نظراً لتزايد أعداد الرياضيين من حكّام، ومدربين، ولاعبين، وخاصة في المستويات الرياضية العالية والذين قد يعانون من مصادر الضغوط النفسية الواقعة على كاهلهم، مما قد يؤدي إلى الاحتراق النفسي عند الرياضيين عموماً وحكام كرة القدم الذين

هم محور دراستنا على وجه التحديد، فوجود الضغوط المختلفة والتي يحاول مواجهتها سواءً الضغوط المرتبطة مباشرة بالممارسة الرياضية أو تلك الغير المرتبطة بها.

وفي هذا الإطار يشير أسامة كامل راتب إلى أنه: "في حالة قدرة الرياضي (الحكم) على تحمل مثل هذه الضغوط والأعباء ومواجهتها فعندئذٍ يحدث التكيف الايجابي لديه، الأمر الذي ينتج عنه عدم حدوث هبوط في مستوى كفاءته الرياضية، أما في حالة عدم قدرته على تحمل ومواجهة الضغوط الواقعة عليه، فحينها تحدث عملية التكيف السلبي، وبالتالي يظهر الإجهاد الذي يعتبر بمثابة البداية الأولى أو الإنذار لعدم قدرة وظائف أجهزة الجسم على التكيف الايجابي مع هذه الضغوط والأعباء وفي حالة استمرار هذا الإجهاد وعدم القدرة على استخدام مختلف الطرق والوسائل لمواجهته فعندها ينشئ الإنهاك الذي يعتبر المعبر الرئيسي لحدوث الاحتراق النفسي، والذي هو فقدان دافع المنافسة للرياضي (الحكم) وانسحابه قبل أن يصل إلى أفضل أداء متوقع منه، ويحدث عادة نتيجة بذله جهداً كبيراً ولكن غير فعال لمواجهة متطلبات التدريب والمنافسة (التحكيم) لمواجهة الضغوط، وعادة ترتبط حالة الاحتراق النفسي بالعديد من المشاعر والاستجابات النفسية السلبية نحو نفسه والآخرين وعملية التدريب والمنافسة ككل". (أسامة راتب، 1997، 166) .

ويلاحظ الباحث من خلال عمله في المجال الرياضي خصوصاً التحكيمي منه أن هناك العديد من المثيرات الضاغطة، التي يُصادفها نظراً لتنوع المطالب التي ينبغي عليه الوفاء بها مثل: التوفيق في تحكيم المباراة، الانسجام الكامل مع بقية أفراد الطاقم التحكيمي، الالتزام بتوجيهات المراقب الفني للمباراة، والاستعداد البدني والنفسي للتحكيم، والتحكم الانفعالي، وإدراك وتذكر المسؤوليات الملقاة علي عاتقه، والتفاعل الجيد مع الآخرين، وما يرتبط بذلك كله من الخوف من الفشل أو خروج المباراة عن سيطرته، والخوف من الاعتداء مما يسبب له القلق، والتوتر، والاستشارة التي ترتبط بأجواء منافسات الدوري أو الكأس، بالإضافة إلى الانشغال بالتحصيل العلمي، وتحقيق التفوق، وكذا متطلبات الحياة، وغير ذلك من العوامل التي تساهم في رفع مستوى الضغوط لدى حكم كرة القدم.

فالضغوط النفسية لدى الحكم تحدث في حالة إدراكه لعدم قدرته علي الوفاء بالواجبات التي ينبغي عليه الوفاء بها أي شعور الحكم وبقينه بعدم وجود توازن بين ما هو مطلوب منه انجازه داخل الملعب

وبين قدرته علي الاستجابة بنجاح لتحقيق هذه المطالب وانجازها، الأمر الذي قد يؤدي إلى فشله في قيادة المباراة إذا لم يستطع التغلب أو التكيف مع هذه الضغوط.

وفي ما يلي يستعرض الباحث عدداً من العوامل المتسببة في أحداث الضغط النفسي المتعلقة بالبيئة التحكيمية والعوامل المتعلقة بالبيئة الخارجية عن نطاقها :-

2-9-1 ضغوط البيئة التحكيمية:

ويُقصدُ بها الباحث تلك الضغوط المتعلقة بممارسة الحكم لمهنة التحكيم كالتدريب وإدارة المباريات كحكم ساحة أو حكم مساعد أو حكم رابع، والاختبارات البدنية والنظرية ودورات الصقل والترفيه، وعلاقة الحكم كأحد الرياضيين الذين يُنشّطون رياضة كرة القدم مع الصحافة الرياضية، ومع بقية زملائه والمدربين والإداريين والجمهور، ويمكن للباحث بحكم تعامله مع هذا الميدان أن يُلخص بعض الضغوط المحيطة بالحكم من قبل بيئته الرياضية في ما يلي:-

2 9 1 1 ضغوط عملية التدريب (أحمال وواجبات التدريب):

هناك ضغوط نفسية تقع على الحكم أثناء عملية التدريب باعتبار أنه مطالب بقدر معين من التدريب الأسبوعي الإجباري - ومحددة في اليمن بثلاثة أيام - قصد المحافظة على لياقته البدنية ليتمكن من قيادة المباريات التي تُسند إليه إدارتها على أكمل وجه ومن ذلك الانخراط في السلك التحكيمي في سن مبكر، فقد لاحظ الباحث من خلال اشتراكه في تحكيم العديد من المباريات في الدوري اليمني بأنّ بعض الحكام متقدمين في السن ومازال بعضهم في أولى مراحل الدرجات التحكيمية (مستجدين - ثالثة - ثمانية) كما أنّ بعضهم لم يكن لاعباً في أي نادٍ من قبل، وذلك من وجهة نظر الباحث يُولّد صعوبة في التأقلم مع بقية زملائه، فكلما انخرط في سلك التحكيم وهو ما يزال ناشئاً كلما تأقلم مع برامج التدريب والمنافسة الرياضية، فهو في هذه الحالة يدخل المجال التحكيمي من مرحلة الصفر لأنه لم يتمكن من الاشتراك في مرحلة النشء وهو مازال صغيراً في برامج التدريب وقيادة المباريات.

ولأهمية إشراك الناشئ في الأنشطة الرياضية يشير مارتنر (1987) إلى أنه: " في أمريكا يبدأ الأطفال في سن (3) سنوات الاشتراك في بعض الأنشطة الرياضية مثل السباحة، الجمباز، وأنه يُسمح

لأطفال عمرهم (5) سنوات ممارسة أنشطة رياضية مثل المصارعة والبيسبول، كما يشترك أطفال وأعمارهم (6) سنوات في كرة القدم.

ويوضح فريرا (1986): " أنه في البرازيل يُسمح لأطفال عمر (6) سنوات من المشاركة في المسابقات التنافسية كالسباحة والجمباز. ويشير فالروت وهانس (1990): أنه " في كندا يشترك الأطفال الصغار وسنهم يتراوح ما بين (6 - 8) سنوات في العديد من المنافسات. ويؤكد روبنسون (1991): أنه في استراليا تسمح العديد من الهيئات الرياضية بممارسة الأطفال الصغار الذين لا يتعدون (4) سنوات للمنافسات الرياضية ". (أسامة راتب، 1997، 25) .

ويرى الباحث أنه بالمقابل ينبغي التعامل مع إشراك الناشئة في سلك التحكيم والتعامل معها بشكل يناسبها، فهي تختلف عن بقية الفئات الأخرى، ولذلك يجب توفير مدربين متخصصين للحكام الناشئين بلجان التحكيم، وتعزيز ذلك بوجود المرشد النفسي، لأنَّ عملية التدريب في سن مبكرة لا تُؤتي ثمارها إذا لم تقترن بالرعاية السليمة .

وفي هذا الإطار يشير محمد حسن علاوي إلى: " أنَّ بدء التدريب في سن مبكرة جداً (التخصص الرياضي المبكر لصغار السن) واشتراكهم في مختلف الأنشطة الرياضية، وانتظامهم في برامج التدريب وكذلك المسابقات التنافسية كمسابقات البراعم يستدعي من المدرب الرياضي والمشرفين على النشء الصغير الإلمام بالمعارف العلمية المتعلقة بعمليات التدريب الرياضي وخاصة عند الناشئين ". (علاوي، 1998، 22) .

والباحث يرى ضرورة استقطاب الحكام صغار السن وإدماجهم مع بقية زملائهم ولكن بشرط التعاطي معهم وفق معايير علمية ووفق قواعد علمي التدريب والنفس الرياضييين، فقد ترتبط الزيادة في حجم وشدة تدريب الحكام المبتدئون بصورة مبالغ فيها تفوق قدراتهم بصورة سريعة وفي فترات قصيرة، إلا أنَّ هذا المستوى يعود للانخفاض بسرعة في حالة عدم قدرتهم على مواجهة الضغوط الناتجة عن الحمل الزائد لعملية التدريب الأسبوعي للحكام، وبالتالي يفقدون الدافعية نحو التدريب ويبتعدون عن ممارسة التحكيم في سن مبكرة جداً ويكون التحكيم بذلك قد خسر أفراداً من عناصره التي ربما كانت

ستصل إلى مراحل متقدمة في ميدان التحكيم، ليس على المستوى الوطني فحسب بل على المستوى الدولي، ولا أدل من ذلك تواجد حكام مازالوا في أوج شبابهم في مباريات كبيرة بكأس العالم .

2-1-9-2 الارتفاع المبالغ في حمل التدريب:

يشير محمد حسين علاوي بأنَّ : "برامج التدريب للناشئين تشهد زيادة كبيرة في حمل التدريب ويتضح ذلك في أنَّ بعض الناشئين يتدربون أكثر من فترة في اليوم وأنَّ التدريب قد يستمر على مدار السنة دون فترات توقف، أو أنَّ فترات التوقف تكون قصيرة جداً " . (أسامة راتب، 1997، 202).

والباحث ومن خلال اشتراكه في التدريبات الأسبوعية الإلزامية التي تُقرها لجنة الحكام العليا بالاتحاد العام لكرة القدم، وتشرف عليها لجنة الحكام الفرعية بالمحافظات والمحددة بثلاثة أيام في كل أسبوع على أنَّ يكون يوم الثلاثاء موحداً لجميع المحافظات، فعبر اشتراكه في تلك التدريبات لم يلحظ أي برامج موجهة للحكام المبتدئين بل يُطبق البرنامج التدريبي على كل الحكام بذات الكيفية، وهو ما قد يولد الحمل الزائد عليهم وينتج عن ذلك إما مُكابرة من أولئك الحكام المستجدين باستمرارهم في تلك التدريب مما يوصلهم لمرحلة الإعياء، أو ينتج عنه أيضاً نفور البعض الآخر عبر الانقطاع الجزئي أو ترك التدريب والتحكيم نهائياً بسبب ضغوط التدريب، خاصة إذا لم تقترن تلك الفترة بإدارة أي مباراة، وقد عَرَفَ الباحث الكثير من الذين تركوا التحكيم وكانوا ممن اشتركوا معه في أول دورة تحكيمية في 1993/12/25.

ويشير محمد حسين علاوي: " بأنه يُلاحَظ عند محاولة المدرب الرياضي الزيادة في حمل التدريب الرياضي إلى الحد الأقصى لقدرة الناشئ الرياضي (الحمل الأقصى) لأكثر من فترة خلال فترات التدريب الأسبوعية أو خلال (الحمل التموجي) المراحل المختلفة لإعداد النشء الرياضي دون أنَّ يرتبط ذلك بالالتزام بمبدأ على مدار الحصص التدريبية المتتالية، وعند محاولة المدرب تعدي أقصى قدرة للناشئ وهو ما يعرف بظاهرة (110 %) من أقصى ما يستطيع الناشئ الرياضي تحمله ظناً من المدرب أنَّ هذه الطريقة تساعد علي تعبئة كل طاقات النشء والإسهام في إكسابه القوة والإرادة .

"كما أشارت الخبرات التطبيقية إلى أنَّ مثل ذلك الإجراء قد يؤدي إلى المزيد من الضغوط النفسية على الناشئين الرياضيين مثل: التدريب على وتيرة واحدة دون إدخال عوامل التغيير، والتشويق،

والمرح، والترويح، مما يؤدي إلى الملل والخطأ في تحديد الفترات الصحيحة لاستعادة القوي والاسترجاع وعدم كفايتها، وتكرار الحمل قبل فترة التعويض الزائد على تعلم مهارات حركية معقدة، أو اكتساب مهارات خطئية تتطلب المزيد من التركيز والانتباه دون الالتزام بفترات راحة كافية، أو دون التمهيد لذلك لاكتساب الناشئ الاستعداد البدني للأداء". (محمد علاوي، 1998، 22- 23) .

2-9-1-3 ضغوط نفسية مرتبطة بالتحكيم (قبل - أثناء - بعد) المباراة:

والباحث يُرجع زيادة مصادر الضغوط النفسية المتعلقة بالتحكيم إلى إشراك الحكام بصورة مكثفة في تحكيم المباريات خصوصاً المستجدين منهم، والاهتمام الزائد بتحقيق الأداء العالي والمتمثل في قلة الأخطاء المرتكبة من قبلهم، وزيادة متطلبات الوقت المخصص للتدريب وإدارة المباريات، يكون له تأثير سلبي على النمو النفسي للحكم لاسيما صغار السن منهم على اعتبار أن خبرة التحكيم لها تأثير هام وممتد لحياته المستقبلية بحيث لا تقتصر فقط على فقدان رياضة كرة القدم على حكم واحد فحسب، بل قد يمتد ذلك التأثير لجوانب السلوك الأخرى بحسب تأثير انعكاسات تردي مستوى التحكيم على الرياضة برمتها.

ومن بين أهم الضغوط التي يعاني منها الرياضيون من صغار السن (الحكم) والمرتبطة بالمنافسات الرياضية (التحكيم) ما يلي :

1. الاهتمام الزائد بالنتائج في مقابل عدم الاهتمام الكافي بالأداء، أي الفوز في المنافسة (التوفيق) بأية وسيلة هو الهدف الرئيسي، في حين أن بذل الجهد في الأداء بغض النظر عن الفوز والهزيمة قد يُنظر إليه على أنه جانب هامشي، ويشعر الرياضي من خلالها بالاهتمام الزائد بالنتائج من قبل الآخرين (المجتمع، المدرب، الأسرة، الزملاء)، بمعنى أن قيمته وتقديره من قبل الآخرين يتحدد في ضوء مدى نجاحه في المنافسة فقط.

2. بما أن المنافسة غير مأمونة المكسب دائماً للناشئ - التوفيق بالنسبة للحكم - وأن الفوز نصيب العدد القليل فإنه يتوقع أن تُمثل المنافسة خبرة فشل لعدد كبير من الناشئين (الحكام) وأن الاعتماد على النتائج وحدها للتقييم يؤدي إلى عدم تدعيم قيمة الذات للناشئ، وربما يؤدي إلى ضعف الثقة، وزيادة الضغوط النفسية الناتجة عن القلق والإحباط وعدم الثقة في النجاح .

3. نظراً لارتباط المنافسة بالفوز وما ينتج عنه من مكاسب مادية أو معنوية قد يُلقى بالمزيد من الضغوط على الرياضي لأنّ الفوز لا يرتبط بقدراته فقط بل يرتبط أيضاً بقدرات المنافسين (الفريقين الذين يحكم بينهم)، وهو الأمر الذي يقع خارج نطاق تحكمه، وبالتالي مطالبته بإحراز نتائج يصعب عليه تحقيقها في مواجهة منافسين أفضل منه.

4. الاشتراك في المنافسات الرياضية بصورة مبالغ فيها، أو الاشتراك في منافسات دون فترات كافية للراحة، وما قد يقترن بذلك من قلق وتوتر واستشارة واستنزاف قوى وطاقات الناشئ الرياضي. بالإضافة إلى ما قد تتطلبه هذه المنافسات من مشاق الانتقال والسفر والتغيير في العادات اليومية السائدة بالنسبة للنشء .

5. تكرار خبرات الفشل والهزائم المتكررة والظهور بمستويات رياضية منخفضة وما يرتبط بذلك من عوامل نفسية كالخوف الدائم من الفشل وعدم الثقة في النفس .

6. المنافسات الرياضية مصدر خصب للعديد من المواقف الانفعالية المتعددة والمتغيرة وقد تكون إما في حالة تقييم الناشئ الرياضي لهذه الانفعالات على أنها مُهَدِّدَة وذات جاذبية سلبية، فعندئذ يكون تأثيرها سلبياً وتعتبر من أهم مصادر الضغوط النفسية التي يتعرض لها الناشئ الرياضي (بن عبد الله، 2005، ص 66-67).

ويرى الباحث بأنّ نجاح الحكام في قيادة المباريات بين الفريقين يتطابق مع ما أشار إليه بن عبد الله عبد القادر في قدرتهم على الخروج من المباريات التي يديرونها بأقل أخطاء مسجلة لأنه لا يوجد حكام لا يخطئون إطلاقاً. ولذلك فتقييمهم على أنهم فاشلون في حالة عدم نجاحهم في إدارة أي مباراة يؤدي إلى ضعف ثقتهم بأنفسهم، نظراً لزيادة الضغوط النفسية الناتجة عن القلق والإحباط وعدم الثقة في النجاح. فالحكام يقعون في ذات الأمر حين تُطالبهم بأداء مميز في ظل إغفالنا لما يعانونه من اعتراضات ومضايقات من قبل اللاعبين داخل أرضية الملعب، أو من قبل الجهاز الفني أو الإداري للفريقين، أو الجمهور الذي يحضر المباراة، وكلها نتائج التغطية الإعلامية غير المحايدة.

كذلك فإنّ إشراك نفس الحكام في إدارة المباريات بصورة مبالغ فيها وربما لنفس الفرق، أو إشراكهم في تحكيم عدة مسابقات دون إعطائهم فترات كافية للراحة ليتهيئوا للمباريات القادمة، خاصة إذا ما

ارتبط بعضها بإخفاقات سابقة لهم، مما قد يضاعف حالة القلق والتوتر لديهم، وقد تكون سبباً في فقدان السيطرة على المباريات، كما أنَّ الحكام محتاجون للانتقال بين مدينة وأخرى لمسافات طويلة، ويكفي أن نعرف بأنَّ القاطن منهم في مدينة (الحديدة) - تبعد عن العاصمة بـ (220) كلم - التي يسكنها الباحث على سبيل المثال، والمكلف بإدارة مباراة في مدينة (المكلا) يتحتم عليه السفر لمسافة تقترب من (1000) كيلو متر، ويكون ذلك عن طريق البر على اعتبار أنَّ المبالغ المالية لا تكفيه لأنَّ يستقل طائرة مما يزيد من معاناته في التنقل مما يُغيّر عليه كثير من الأمور التي اعتادها، وبالتالي تتبدل عندهم العادات اليومية السائدة، وهو ما يجعل الكثير منهم يعانون كثيراً في هذا الجانب، وتتعكس قلة الراحة من جراء التنقل الطويل على مردودهم داخل الملعب.

2-9-2 ضغوط نفسية مرتبطة باللجان المسيرة للتحكيم :

إنَّ الأجهزة الفنية والإدارية المكلفة بالإشراف على الرياضيين (الحكام) لها دور كبير في تهيئة المناخ المناسب لمزاولة النشاط الرياضي، ومن بين أهم الضغوط التي يتعرضون لها والمرتبطة بالمدرّب أو الجهاز الإداري الرياضي ما يلي:

أ -مطالبة المدرّب الرياضي أو الجهاز الإداري بتحقيق متطلبات تفوق قدرات الرياضي واستطاعته .
ب التركيز الدائم على الفوز (النجاح) في المنافسات بغض النظر عن مستوى المنافسين (ظروف المباراة).

ت استخدام الجهاز الفني والإداري للأسلوب الدكتاتوري في التعامل مع الرياضيين (الحكام) خصوصاً الناشئين منهم، مع تجاهل مقترحاتهم وأرائهم، ويتخذ قرارات قاسية في حالة خطأهم والتي قد تكون لأسباب خارجية عن إرادتهم وإحساس الرياضيين (الحكام) لاسيما الناشئين بأنه لا يوجد من يقوم بتوجيههم وإرشادهم، بل يجدون دائماً من يعاقبهم.

ث الشعور بتحيّز الجهاز الفني والإداري للاعبين (الحكام) آخرين، أو الإحساس بأنَّ المدرّب (لجنة التحكيم) لا يُعطيه الفرصة الكاملة لإظهار قدراته في المنافسة الرياضية أو لا يُعطيه الاهتمام الكافي أثناء التدريب، ويعتبره من اللاعبين (الحكام) الاحتياطيّين، بالرغم من اعتقاده بأنَّ قدراته وإمكانياته تفوق بعض الأساسيين.

ج +الحرمان من بعض المكافآت لأسباب تبدو غير منطقية وغير عادلة، أو توزيع الحوافز والمكافآت بدون نظام ثابت، وطبقاً لمزاج الجهاز الفني والإداري (لجان التحكيم) أو تبعاً لعوامل شخصية.

ح +الإحساس بعدم كفاءة المدرب الرياضي (في حالة وجوده بالنسبة للحكام) أو عدم قدرته على اتخاذ القرارات، أو أن قراراته نابعة من تسلط الآخرين عليه.

خ عدم تعامل الجهاز الفني والإداري معه على أساس أنه إنسان له العديد من المطالب وعليه العديد من الأعباء، بل يُنظر إليه على وجوب الانتظام في التدريب والاشتراك في المنافسات، وبذلك تُغفل العوامل الأخرى المرتبطة بخارج الممارسة الرياضية (بن عبد الله، 2005، 68-69) .

ومن وجهة نظر الباحث ومن خلال انخراطه بسلك التحكيم يرى بأنَّ الجهاز الإداري والمتمثل باللجنة العليا للحكام، وعبر مراقبيها الفنيين المكلفين بمراقبة الحكام في كل المباريات يكونون عامل ضغط عليهم، فالمراقب الفني يريد منهم في بعض المباريات تحقيق متطلبات تفوق قدراتهم كأن يخرجوا بالمباراة إلى بر الأمان في ظل أوضاع صعبة يعايشونها وسط الملعب مما يُفقدون التركيز الدائم طوال المباراة، كما أنَّ استخدام لجنة الحكام عبر مراقبيها الفني للأسلوب السلطوي في التعامل مع الحكام المكلف بمراقبتهم، مع عدم مراعاته لمقترحاتهم وأرائهم، واتخاذ بعض القرارات القاسية في حالة أخطئوا جميعاً أو أحدهم، والذي قد يكون لأسباب خارجة عن إرادتهم، مع أنَّ حُسن التوجيه والإرشاد لهم يقود بلا ريب لنتائج أفضل، فشعور الحكام بتحيز لجنة العليا أو المراقب الفني للبعض دون البعض الآخر لا يُعطيهم الفرصة الكاملة لإظهار قدراتهم في تحكيم المباريات، كذلك فإنَّ إعطاء الفرصة لمن يشعرون بأنهم أقل منهم قدرة وإمكانيات، ولكنهم أكثر قُرباً من اللجنة والمراقبين الفنيين تُحط من معنوياتهم.

ومما يُعانيه الحكام اليمنيون تأخير صرف مستحقات التحكيم لأسابيع عديدة، وعدم تسليمها لهم فور انتهاء المباريات كما كان قبل عدة سنوات، فكم من مباريات تُدار ولا يستلمون أجورها إلا بعد (14) أسبوعاً، وأحياناً ينتهي الموسم ولا يستلمونها إلا في الموسم التالي، مع أنَّ عملية تقديم تلك المبالغ من قبلهم ليس بالأمر الهين، وهو ما يسبب ضغطاً كبيراً عليهم خصوصاً في محيطهم الأسري، فاللجنة العليا للحكام لا تُعاملهم على أنهم أناس لهم العديد من المطالب والمستلزمات التي يفتقدون

إليها وعليهم العديد من الأعباء والمسؤوليات الأسرية والاجتماعية الواجب عليهم توفيرها بالذات أولئك الغير موظفين والذين يعتبرون التحكيم مصدر رزقهم الرئيس إن لم يكن المصدر الوحيد.

2-10 الضغوط البيئية الخارجية (خارج نطاق التحكيم):

وهي مختلف العوامل الخارجية عن نطاق التحكيم والتي تُساهم في زيادة احتمالات عدم قدرة الرياضيين علي تحمل جهد التدريب والمنافسات ومن أهم هذه العوامل التي يرى الباحث أنها قد تكون مصدر ضغط على الحكام ما يلي:-

2-10-1 ضغوط نفسية مرتبطة باتجاهات الأسرة نحو التحكيم:

تتباين وجهات النظر بين الأسر حول انضمام أحد أبنائها لسلك التحكيم وهي بحسب رؤية الباحث على النحو التالي:

- وجود آباء مُعارضون لممارسة أبنائهم للتحكيم اعتقاداً منهم بأنها تُكسبهم خصائص نفسية سلبية مثل العنف والقلق والتوتر النفسي، كما أنهم يرونه تضييعاً للوقت وسبباً في التأخر الدراسي.
- إجبار بعض الأسر ممارسة أبنائهم للتحكيم نظراً لكون الأب أو الأخ الأكبر أو العم أو الخال حكماً سابقاً، ويريدونه نسخة مطابقة له، وأن يصل إلى ابعد ما لم يصل إليه أحدهم، وهنا قد يصبح التحكيم خبرة سلبية، ومصدراً للتوتر عند أولئك المُجبرين عليه وليس مصدراً للسعادة والمتعة.
- النظرة الخاطئة من قِبل بعض الآباء بسبب معلوماته الخاطئة عن التحكيم، وشعورهم بأنه يحدث لأبنائهم التجريح والإهانة والاعتداء الجسدي، وهو ما يُعود عليهم بمضايقات في محيط الأسرة والمجتمع الذي يعيشون فيه، وبهذا يقفون عائقاً أمام انضمام أو مواصلة أحد أفراد أسرته في التحكيم، بالرغم من حب هذا الأخير لها.

➤ عدم مبالاة بعض الأولياء بتميز أبنائهم الحكام سواءً من حيث التشجيع والتقدير لما يقومون به.

ولهذا فإنّ لتشجيع الأسرة لأحد أبنائها بالانخراط في سلك التحكيم دور كبير في تألقه، ومواصلة بروزه وهو ما يُمكنه من الوصول لمستويات عالية في هذا المجال، فمن المهم أن لا تُعارض الأسرة أحد أفرادها من مزاوله التحكيم، لأنّ تلك المعارضة أو المُمانعة ستكون حجرة عثرة أمامه، فتلك المُمانعة قد تحدث توتراً نفسياً لديه وسوف يصبح حائراً بين إرضاء أسرته والتخلي عن طموحه،

بالمقابل يتوجب ألا تُجبر الأسرة أحد أفرادها على ممارسة التحكيم، لكون الأب أو الأخ أو أحد الأقارب قد زاول التحكيم مسبقاً ويريدون منه أن يكون امتداداً لتلك الشخصية، أو أن يُحقق هو ما عجزوا عن تحقيقه هُم في هذا المجال، حينها سيكون التحكيم وبالأعلى على الفرد، لأنه لم ينخرط فيه عن قناعة، ولن يُحس إطلاقاً بالمتعة والسعادة.

إنَّ نظرة الأسرة للتحكيم على أنَّه كبقية الرياضات - من وجهة نظرهم - مضيعة للوقت، أو أنه سبب في تأخر التحصيل العلمي أو الرسوب، كل ذلك من شأنه أن يَحْط من هِمم الحكم، كما لا ينبغي أن يكون الحافز المادي هو الدافع الوحيد للأسرة في تشجيعه للانضمام لعالم التحكيم، لأنَّ الحكم حينها سيشعر بأنَّه مجرد آلة لجلب النقود لا غير، وهو ما قد يولّد صراعاً داخلياً بين رغباته ورغبات أسرته، وربما يؤدي به للبحث عن المال بطرق غير رياضية - غير مشروعة - عبر قبوله الهدايا - الرشوة - لهذا يجب أن يكون تفاعل الأسرة إيجابياً مع تألق أحد أفرادها في المجال التحكيمي، من خلال مؤازرتهم له، لأنَّ ذلك سيعزز ثقته بنفسه .

ولعل من بين أهم ما يُقلق الأسرة ويؤرقها هو ما قد يتعرض إليه أحد أفرادها من انتقادات إعلامية، تكون في بعضها عنيفة وقاسية بحيث تؤثر عليه وعليهم في محيطهم الاجتماعي، فأى أسرة لا تَرْضَى بأنَّ يُسَبِّ فرد من أفرادها وأمام الملأ، وعلى صفحات الجرائد والمجلات، فهي ترى في ذلك الأمر وصمة عار، وإنَّ تم الاعتذار لاحقاً، فصور وتعليقات الاعتداء على الحكام من قبل اللاعبين وال جماهير تظل عالقة في أذهان الآخرين، وربما يُعَيَّرُ بها أبناءهم في المدارس أو أقرائهم في محيط أقامتهم وعملهم.

ومن هنا يظهر الضرر الكبير الذي تُحدثه الصحافة الرياضية وتؤثر من خلاله على الحالة النفسية لدى الحكام، وينعكس ذلك في محيطهم الأسري والاجتماعي، إنَّ هي أساءت إليه بشكل أو بآخر، ولا يمحو ذلك أي عبارة ترضية أو اعتذار، ولذا من الواجب على الصحافة أن تتعامل مع النقد الموجه للحكام بصورة هادئة وبناءة، والابتعاد عن التشهير والإيذاء عبر الكلمات النابية، والألفاظ الجارحة، والتي تظل عالقة في مخيلة الآخرين ويصعب مَحِيَّها، أو طَمْسُها من ذاكرتهم بسهولة، وتُعد

مصدراً من مصادر الضغط النفسي ليس على الحكام فحسب، بل على كافة أفراد أسرهم، وعندها ستكون الأسرة سبباً في تعليق نشاطهم، أو إعلان انسحابهم النهائي منه، عبر اعتزالهم المبكر للتحكيم.

"والمعرضون للضغوط ينغمسون في سلوكيات عدوانية تخريبية، ويصل تأثيرها على القرارات فيفقد الأفراد قدرتهم على اتخاذ وصنع قراراتهم، ولا تتجو العائلة من تأثيراتها من حيث التفكك الأسري، وارتفاع معدلات الطلاق، وعدم تحقيق توازن بين متطلبات الأسرة والعمل والأصدقاء". (أكرم عثمان، 2001، 60).

2-10-2 ضغوط الدراسة وإدارة الوقت:

هناك ضغوط متعلقة بالدراسة والنجاح في الامتحانات، حيث يعاني الرياضي من الصراع في محاولة التوفيق بين كل من متطلبات التدريب ومتطلبات الواجبات المدرسية، ربما يتطلب الأمر انجاز الواجبات المدرسية في وقت متأخر في الليل، وقد يؤثر ذلك في زيادة التعب البدني من ناحية، وزيادة القلق والخوف من الفشل من ناحية أخرى، ويتوقع زيادة هذه المشكلات تعقيداً وخاصة عند اقتراب الامتحانات المدرسية وبالموازاة المنافسات الرياضية ويصبح الرياضي في هذه الفترة أكثر عُرضة للضغوط النفسية وأيضاً للاحتراق التحكيمي.

ويرى الباحث بأن التحكيم قد لا يكون عائقاً بحد ذاته أمام مواصلة الدراسة، متى ما عرف الحكام كيف يُدير وقتهم بطريقة حسنة. فزمن المباراة أو التدريب لا تأخذ مساحة كبيرة من وقتهم الإجمالي، شريطة ألا يتم إضاعة بقيته في مواضيع أخرى قد تكون هي التي تبعدهم عن التحصيل العلمي الجيد، وبخصوص الضغوط المترتبة على الدراسة فقد لاحظ الباحث بأن عدداً قليلاً جداً من الحكام اليمينيين ما يزالون في مرحلة تحصيلهم العلمي خصوصاً ما قبل الجامعة.

فالحكام ينخرطون بالتحكيم واغلبهم قد تخطى سنّه عتبة العشرين عاماً، بحيث يكونون قد أكملوا مرحلة الثانوية العامة (البكالوريا) - إذا كانوا من المنتظمين في الدراسة - أما فيما يخص ذوي التعليم الجامعي فإنهم يكونون حينها قد بلغوا من النضوج ما يمكنهم من إدارة وقتهم بصورة حسنة، وهو ما يستطيعون فيه التوفيق بين دراستهم وتحكيمهم، بالذات من هم في طور الدراسات العليا (ماجستير أو دكتوراه).

2-10-3 ضغوط متعلقة بأسلوب حياة الحكم:

إنَّ الضغوط المتعلقة بأسلوب حياة الرياضيين ومن ضمنهم الحكام كثيرة ومتعددة ومن بين أهم تلك الضغوط ما يلي :-

- أ - الراحة الليلية الغير كافية.
- ب - الحياة اليومية الغير منتظمة.
- ت - زيادة تعاطي المواد المنبهة.
- ث - أساليب الحياة الصحية الغير منتظمة.
- ج - سوء استخدام أوقات الفراغ وأوقات الراحة وسوء التغذية. (محمد علاوي، 1998، 28).

ولأسلوب حياة الحكام بحسب معاشية الباحث دور مؤثر في ظهور الضغوط النفسية لديهم، فالحياة اليومية غير المنتظمة قد تُسبب لهم الإرباك، وتخلط عليهم مواعيدهم، خصوصاً تلك المتعلقة بالالتزام بالتمارين الأسبوعية، أو الحضور الباكر إلى ملعب المباراة، فالحكام المنظمون في حياتهم هم فقط من يستطيعون الموائمة بين جميع مهامهم الحياتية، بدون أن يطغى غير المهم منها على الأهم، إلا في استثناءات قليلة جداً، وهي التي يقع فيها عامة الناس وليس الحكام فقط.

إنَّ لجسد الحكام حق عليهم من خلال إعطائه قسطاً وافراً من الراحة، لاسيما بعد مجهود المباريات والتمارين، وينبغي عليهم استغلالها بما يعود بالفائدة لبدنهم، مصداقاً لقوله صلى الله عليه وسلم: {إن لجسدك عليك حقاً} (صحيح البخاري، ص 6134). وألاً يُضيّعوا وقتهم في السهر المضر، والنوم غير المنتظم والذي يُفوّت عليهم صلاة الفجر - بما فيها من راحة نفسية- وتحديداً ليلة المباراة. كما ينبغي عليهم عدم تعاطي المنبهات بكثرة، واجتناب المشروبات الكحولية، أو تخزين القات*، لأنها فيها مجتمعة أو متفرقة الهلاك المؤكد للجسم، فهي بالإضافة لأضرارها تقود لسوء التغذية، وبالتالي إلى الهزال، مما يُفسد صحة الحكام عبر ظهور الإجهاد، فيصبحون حينها غير قادرين على التكيف مع المجهود البدني الذي يتطلبه التمرين أو تحتاجه المباراة.

* - أغصان أشجار يعضها اليمينيون ويخزنونها في تجويف الفم على شكل كرة صغيرة في أحد الخدين، ولها مفعول تنشيطي.

إذاً فلأسلوب الذي يُدير به الحكام حياتهم أهمية بالغة، ويترتب عليه قدرتهم أو عدم قدرتهم على التوفيق بين نشاطهم الرياضي وبقية أنشطتهم اليومية الأخرى، فالتعارض فيما بينها قد يُسبب لهم ضغوطاً شديدة، وقد تقود إلى سوء تحضيرهم للمباريات التي هم بصدد إدارتها.

"وقد انتشرت ظاهرة الضغوط النفسية التي تُواجه الحكام انتشاراً واسعاً في السنوات الأخيرة، ويتوقع زيادة حدوثها في خلال السنوات القادمة نظراً لتزايد الاهتمام بالمنافسات الرياضية المرتبطة بعملية التحكيم من حيث الوقت والجهد وأهمية اتخاذ القرار السليم، فكثيراً ما نقرأ أو نسمع أن حكماً انخفض وقل مستواه في التحكيم وفي سبيله إلى الانسحاب الكلي من التحكيم". (السيد مصطفى، 2001، 3) .

إنَّ ارتفاع مستوى التحكيم من شأنه ترك الأثر الإيجابي لدى اللاعبين والمدربين والإداريين والجمهور، الأمر الذي يبعث لكل عنصر من هؤلاء الطمأنينة ويؤدي إلى قيام كل منهم بدوره. ويرى سير ستانلي: " أنَّ حيادية الحكام وارتفاع مستوى أدائهم من شأنه أن يزيد اللاعبين والجمهور متعة، وكذلك يُسهم في رفع مستوى الرياضة وخفض مستوى تعصب الجمهور، ويُقلل من حالات الشغب، فمهنه التحكيم (إدارة المباريات) في رياضة كره القدم لم تعد بالمهنة السهلة، التي يتمكن كل شخص من القيام بها بمجرد إطلاعه على بالقانون الدولي للعبة، وكذا تميزه بلياقة بدنية عالية، وشعوره أنه قادر على إعطاء القرارات بنزاهة وعدم تحيز". (سعادة الزبيدي، 2008، 172) .

"فالتحكيم الرياضي يعد أحد الأنشطة ذات الارتباط الدائم بالضغوط النفسية، فالحكام غالباً ما يكونون عُرضةً للتشكيك في نزاهتهم أو تعريض أمانتهم للمسائلة من قبل الرياضيين بشكل عام (مدربين، ولاعبين، وإداريين، وجمهور، وإعلام). ففي الوسط الرياضي غالباً ما تكون النظرة إليهم سلبية، حيث يُعلق أفراد الفريق الخاسر أخطائهم على الحكام، ونادراً ما يُذكرون من قبل الفريق الفائز، ناهيك عن النقد والهجوم الغير مبرر أحياناً، والذي يتعرضون له في وسائل الإعلام المختلفة من قبل المدربين واللاعبين والإداريين". (السيد مصطفى، 2001، 11) .

"ويرتبط أداء الحكم الرياضي بالعديد من عوامل الضغط النفسي التي تتفاوت من حيث شدتها وأنواعها، والتي قد تؤدي إلى الإنهاك البدني والذهني، وبشكل يؤثر على مستوى قدراته البدنية والنفسية

بشكل عام، وقدرته على التحكم في انفعالاته أو القدرة على اتخاذ القرار الصحيح بشكل خاص".
(هارون الرشيدى، 1999، 174) .

ويشير تيبل (Teipel، 2001): إلى أنَّ الأدوار والمهام الفريدة التي يقوم بها الحكم قد تكون مصدراً رئيسياً للضغوط التي يتعرض لها، حيث يرى بأنَّ هناك ثلاثة أدوار يقوم بها الحكم وهي كالتالي:

أ - العمل كمفاوض لمناقشة وحل التوتر الذي ينشأ خلال المنافسة بين المتنافسين.

ب - كقاضي يعمل على تطبيق القواعد والقوانين الخاصة بالرياضة واتخاذ القرارات المناسبة.

ت - أخيراً يعمل كموجه ومشرف على كل المشاركين لإدارة كل ما يحدث في المنافسة الرياضية. في المقابل يختلف إدراك المتنافسين لهذه الأدوار، مما قد يؤدي إلى استمرار الخلاف والتضارب بين المشاركين في معظم المنافسات وبشكل يُحتم على الحكم حل هذه الخلافات.

ويؤكد وينبرج و رشاردسون (Weinberg & Richardson، 1990): "على أنَّ مثل هذه الأدوار والمهام الفريدة غالباً ما تكون سبباً رئيسياً في تعرض الحكام إلى القلق والتوتر وزيادة الضغوط النفسية، خاصة وأنه غالباً ما تكون أخطاءهم عرضة للتدقيق والنقد والمناقشة من قبل العامة وبشكل علني، في المقابل لا يلاحظ أو يُقيّم نجاحهم إلا من قبلهم".

وكما تُشير الدلائل " فإنَّ الدور الذي يقوم به الحكام حافل بالقلق والضغوط، فهم غالباً ما يكونون هدفاً لغضب الجمهور وانفعالاته، ويُضاف إلى هذا العبء الصراع الدائم فيما بينهم من جهة واللاعبين والمدربين من جهة أخرى - خاصة فيما يتعلق بتقبل القرارات الصادرة من قبلهم - والذي بدوره يؤثر على قدرتهم في اتخاذ القرار السريع والصحيح، والذي يجب اتخاذه في ظل وجود أعداد كبيرة من الجماهير تختلف ثقافتهم وبيئتهم الاجتماعية، والتي تفرز سلوكيات انفعالية متباينة". (محمد الدوسري، 2007، 70).

"فالحكم أولاً وأخيراً إنسان، وكل إنسان مُعرض للسقوط ضحية مؤثرات اجتماعيه وضغوط نفسانية من شأنها أن تُشتت ذهنه، وتُرهق بدنه، وتُوجه سلوكه وتصرفاته، وهي مؤثرة على قراراته، كونه إنسان له أحاسيس وميول، وله مشاكل ومشاكل، وله محاسن ومساوئ، وتقع عليه أعباء وضغوطات، وهو

بذلك عرضة للتأثيرات والإغراءات، ويمكن أن يكون محل شك واتهامات، ويقع أسير عوامل خارجية تُقيد تفكيره وتوجه تصرفاته وقراراته". (عبد الحميد سلامة، 1997، ص344).

2-11 الآثار المترتبة عن الضغوط لدى الحكام

إنَّ الضغوط النفسية التي يتعرض لها الحكام كغيرهم من الرياضيين تترك آثاراً فسيولوجية، وأخرى نفسية، وفيما يلي عرض لبعض هذه الآثار:

2-11-1 الآثار الفسيولوجية (الوظيفية)

أشار هاس (Hass، 1979) إلى: " أنَّ الآثار الفسيولوجية للضغوط النفسية المتمثلة في اضطرابات الجهاز الهضمي، إلى جانب نوبات الإسهال المزمنة، واضطرابات الجهاز التنفسي والمتمثلة في صعوبة التنفس، واضطرابات جهاز دوران الدم والمتمثلة في ارتفاع ضغط الدم والصداع، فضلاً عن إصابة الجلد بالطفح وتضخم الغدة الدرقية، والبول السكري، والتهاب المفاصل الروماتيزمية، والتشنج العضلي، وفقدان الشهية". أما كويك (Quick، 1979) فرأى: " أنَّ الآثار التي تخلقها الظروف النفسية تكون متمثلة في ضعف الحالة الجسمية، والصداع، ونقص الوزن، والصعوبة في التنفس. كما بيَّن كل من كوبر و مارشل (Cooper & Marshall): "بأنَّ الآثار التي تخلقها الضغوط النفسية عديدة كارتفاع ضغط الدم، وزيادة ضربات القلب". (محمد العدوان، 90، 1992).

2-11-2 الآثار النفسية للضغوط

أوضح كابلر (Capler): " بأنَّ الآثار النفسية التي يتعرض لها الشخص نتيجة للضغوط النفسية، قد تكون على صورة اضطراب في إدراكه المعرفي، فضلاً عن اضطراب مفهومه عن ذاته. أما لازاروس (Lazarus) فأكد " أنَّ الضغوط التي يواجهها الشخص تؤدي إلى كثير من الانفعالات والقلق والخوف والاكتئاب".

وجميع الدراسات والبحوث تكاد تجزم على أنَّ للضغوط آثاراً نفسية على الفرد تتمثل في : " اضطراب إدراكه، عدم وضوح مفهوم الذات لديه، ضعف الذاكرة والتشتت، والمُتعرض للضغوط يُصبح أكثر قابلية للمرض النفسي والعقلي والجسمي، والخوف، والحزن، والاكتئاب، والشعور بالخلل والغيرة، واضطراب النمو، وعدم الثقة في النفس، كما تُؤثر على الانفعالات والعواطف. وينغمس المُتعرض

للضغوط في سلوكيات عدوانية تخريبية، ويصل تأثيرها على القرارات فيفقد الأفراد قدرتهم على اتخاذ وصنع قراراتهم، ولا تتجو العائلة من تأثيراتها من حيث التفكك الأسري، وارتفاع معدلات الطلاق، وعدم تحقيق توازن بين متطلبات الأسرة والعمل والأصدقاء". (محمد العدوان، 90، 1992).

2-11-3 الآثار السلوكية للضغط النفسي:

" تُعتبر الآثار السلوكية للضغط أكثر وضوحاً من الآثار الفسيولوجية والنفسية، حيث تمثل وسيلة من الوسائل التي ينفس بها الحكام كغيرهم من الرياضيين عن أنفسهم من الضغوط التي يعانون منها، والتي تتمثل في الاضطرابات السلوكية والبارزة بالتقصير في أداء مهامهم (خلال الحصص التدريبية)، والوصول المتأخر لموقع العمل (ملعب المباراة)، والأرق، فقدان الشهية أو الإفراط في الأكل، والتشاجر مع الزملاء، واضطراب في طريقة الكلام". (لطفي راشد، 146، 1992).

"كما أنه من العلامات البارزة للضغط النفسي سرعة الغضب، والانفعال، عدم الصبر، وحدة الطبع، عدم القدرة على التحكم في أجزاء الجسم كالتحدث بسرعة، قضم الأظافر، مضغ الشفاه، نتف الشعر " (أسامة راتب، 66، 1975).

2-11-4 الآثار المعرفية للضغط النفسي:

" يَعْرِضُ الحادث الضاغط على الرياضيين (الحكام) ثم ينتهي، وما يبقى هو أثره وعواقبه، وسواءً كان الحادث مُهماً أو تافهاً، فإنَّ من أهم آثاره من وجهة نظر المتعرضين له: إدراكهم وتفسيرهم له، ليس هذا فحسب بل يُضاف إلى ذلك فكرتهم الجديدة عن أنفسهم وإعادة تقديرهم لإمكانياتهم وقدراتهم". (احمد محمد عبد الخالق، 1998، ص103).

خلاصة:

تطرق هذا الفصل من الدراسة إلى بعض من مصادر ومسببات الضغط لدى الحكام، والتي يُعتقد أنها ذات صلة بالضغط النفسي لديهم، حيث تم تضمينه معظم العوامل الضاغطة والتي تمثلت في فئتين: الأولى تعلقت بالعوامل المتصلة بالبيئة التحكيمية، والثانية بالعوامل المتعلقة بالبيئة الخارجية (خارج نطاق التحكيم). فلقد تبيّن من خلال ما ورد في طيات هذا الفصل بأنّ قدرة الحكام على تحمل مثل هذه العوامل والأعباء ومواجهتها يحدث التكيف الايجابي عندهم، الأمر الذي ينتج عنه عدم حدوث هبوط في مستوى كفاءتهم وفعاليتهم داخل الملعب، أما في حالة عدم قدرتهم على تحمل ومواجهة الضغوط الواقعة عليهم والمتمثلة في تأثير الصحافة الرياضية على حالتهم النفسية، والتي قد تتجاوز طاقاتهم التكيفية، عندئذ تحدث عملية التكيف السلبي لديهم.

إنّ ظهور الإجهاد لدى الحكام يُعتبر بمثابة البداية الأولى أو الإنذار لحدوث التكيف السلبي، ولعدم قدرة وظائف أجهزة جسمهم على التكيف الايجابي مع هذه الضغوط والأعباء، وفي حالة استمراره وعدم القدرة على استخدام مختلف الطرق والوسائل لمواجهته، تحدث جملة من الآثار والنتائج السلبية التي تقود لحدوث الضغوط النفسية لدى الحكام.

كذلك فإنّ للصحافة الرياضية ضغوطاً نفسية على الحكام، ولا يمكن إنكارها أو التغاضي عنها، ولم تعد خافية على المهتمين بالسلك التحكيمي، فدورها يبرز بجلاء من خلال التعاطي السلبي، والمبني على عدم الحياد، والنقد الغير بناء، وهو ما يعُده الحكام هجوماً عليهم، وتشكيكاً في نزاهتهم وعدالتهم، بل ويَعُدُّونه باباً واسعاً لاستعداء اللاعبين وال جماهير والقيادات الفنية والإدارية في الأندية ضدهم، وهو ما يجعل إدارتهم للمباريات تتم في أجواء غير سوية يسودها الضغط النفسي، والمتمثل في الشحن الإعلامي الذي يُربك الحكام ويقودهم للوقوع في الخطأ، من جراء زيادة انشغال تفكيرهم بما ستكتبه الصحافة الرياضية عنهم.

ولهذا وحتى يُقدّم الحكام أداءً متوازناً داخل الميدان، فإنّ على الاتحاد اليمني لكرة القدم عبر اللجنة العليا للحكام تهيئة كافة الظروف التي تساعدكم على أداء واجبهم بعيداً عن ضغط الصحافة الرياضية، من خلال تعيين أخصائي نفسي يُشرف عليهم من الناحية النفسية، تماماً كما يوجد لهم مراقب للأمور الفنية، وآخر للشؤون الإدارية، وألا يقتصر إعدادهم فقط على النواحي البدنية والفنية، فبدون تهيئة الحالة النفسية للحكام لن يكون هناك التكامل الذي ينشده الجميع منهم، وسيكون من السهولة استثارته والتأثير عليهم.

الفصل الثالث :

التحكيم في حرة القدم

تمهيد

إنَّ مهنة التحكيم الرياضي خاصة في لعبة كرة القدم تدخل في خانة المهن الشاقة التي تُمارس أمام عشرات الآلاف من الجماهير، وهي إحدى الأمور الأساسية التي تعطيها زخماً مضاعفاً، فسلطة التحكيم مستمدة من قانون الرياضة الذي ينشد العدالة أثناء المباريات، ولذا فهي تتطلب توافر العديد من الخصوصيات والمميزات البدنية والمعرفية والنفسية في أعضائها، بالذات النفسية منها والتي تجعلهم قادرين على قيادة المباريات بحزم وقوة شخصية، وتُسَهِّل عليهم التواصل مع اللاعبين، والمدربين، والمسؤولين.

فالحكام ليسوا بمعزل عن الصحافة الرياضية، كون هذه الأخيرة هي المرآة العاكسة للدور الذي يؤديه في الملعب ولعل هذا هو بيت القصيد والذي تقوم عليها دراستنا هذه، من خلال معرفة تأثيرها على الحالة النفسية لدى الحكام عبر الضغوط النفسية التي يسلطونها عليهم قبل وأثناء وبعد قيادتهم للمباريات، وهو الشيء الذي قد لا يُساعدهم على اتخاذ قرارات صحيحة وسليمة بسببها. مما يعرضهم للتسرع والتردد في اتخاذ القرارات الناجمين عن قلة الخبرة، وهو ما يقود إلى ضغوط نفسية كبيرة قد يكون لها انعكاسات سلبية على أداء مهامهم التحكيمية داخل الملعب.

فمن المُسَلَّم به أنَّ الحكام الجيدين والصائبين قراراتهم يسهمون في زيادة حماس اللاعبين ويشجعونهم على بذل المزيد من الجهد لتطوير مستواهم، والحصول على نتائج أفضل مما يُعزز بشكل فاعل في متعة الجمهور المتابع. وعلى العكس من ذلك إذا كانوا سيئين في أدائهم للمباراة وغير دقيقين في قراراتهم المتخذة، نتيجة الضغوط التي يتعرضون لها، والتي ربما يصل صداها للمساس بوضعهم الاجتماعي، كما قد يعرض وضعهم النفسي والصحي للخطر، وقد تؤدي بهم الضغوط الزائدة إلى ظاهرة (الاحتراق النفسي) وبالتالي تدفعهم لترك التحكيم.

واستعرض الباحث من خلال هذا الفصل لمهنة التحكيم عبر التعريف به لغة وممارسة، وكذا نشأته والمراحل الهامة التي مر بها، وأورد نبذة عن التحكيم في الجمهورية اليمنية بلد تطبيق الدراسة، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بلد دراسة الباحث.

كما تطرق لمواد القانون وتحديدًا المادتين الخامسة والسادسة كونهما الخاصتان بالحكم والحكم المساعد، والتي تُبَيِّن صلاحيات وواجبات كل منهما. كما تضمن هذا الفصل شرحاً لِسَلَم الدرجات التحكيمية في اليمن، والهيئات المسيرة والإشرافية على الحكام، وكذا طُرُق إعداد وتهيئة الحكام بدنياً وفنياً ونفسياً.

1-3 التحكيم

2-3 مفهوم وتعريف التحكيم:-

جاء ذكر التحكيم في القرآن الكريم في عديد الآيات المباركات فقال سبحانه وتعالى: « وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا ». (سورة النساء، الآية 35)، وقال عز وجل مخاطباً نبيه محمد صلى الله عليه وآله وصحبه سلم: « فَلَا وَرَيْكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ». (سورة النساء، الآية 65).

والتحكيم في اللغة معناه: "التفويض ومصدر حَكَمَ بتشديد الكاف مع الفتح. ويُقال: حَكَمْتُ فلاناً في مالي تحكيمياً أي فوضت إليه الأمر فاحتكمت عليّ في ذلك، واستحكمت فلاناً في مال فلان، إذ جاز فيه حكمه، وحكّموه فيما بينهم أي جعلوه حكماً لهم". (مختار الصحاح، 1999، 148). والتحكيم في لغة الفقهاء يعني: "تولية خصمين حكماً ليحكم بينهما". (نجيب عبد الله، 2004، 16).

والحكم في الرياضة هو: "ذلك الشخص الذي تتوافر فيه شروط خاصة به، والمتضمنة اجتيازه للاختبارات البدنية والفنية المقررة عليه، وفي ضوء نتائجها يتم اعتماده من قبل الاتحاد المعني وعندئذ يصنف إلى فئة أو درجة من درجات الحكام، وفق أحكام وتعليمات خاصة". (جاسم عباس، 2002، 24).

والحكم هو أيضاً: "رياضي محايد يحرص على إدارة المباراة في نطاق احترام قانون الرياضة نصاً وروحاً، وهو بهذا الاعتبار مهياً أكثر من غيره على القيام بذلك الدور بدنياً وفنياً وذهنياً". (عبد الحميد سلامة، 1997، 30).

والحكم كذلك هو: "كل من زاول مهمة التحكيم واجتاز الاختبارات الخاصة بذلك بنجاح، وقيد اسمه في سجلات الاتحاد بهذه الصفة بعد حصوله على شهادة تحكيم معتمدة من الاتحاد". (صالح جوبان، 2007، 9).

3-3 نشأة تحكيم كرة القدم :

مهما كان مستوى مباريات كرة القدم من غير المعقول لعبها من دون حكم " لا يمكن أن تُلعب أي مباراة من دون الحكام ففي نهاية الأسبوع عدد كبير من أصحاب البدلات السوداء المنخرطين في معظم الاتحادات الوطنية والإقليمية والقارية والدولية لكرة القدم كحكام يكونون في الموعد والمكان المناسب. " فبدون ذوي البدلة (القميص) السوداء - سابقاً في ظل تعدد الألوان حالياً - لا تكون للمباريات مطابقة أو قوانين لعب. ففي النصف الأخير من (القرن الخامس ق.م) كانت رياضة كرة القدم في بداياتها وكانت تُمارس بدون حكام". (مصطفى محمد، 1999، 22).

3-4 المراحل الهامة التي مر بها التحكيم :

يُشير عبد الحميد سلامة: بأنَّ تحكيم كرة القدم قد مر بمراحل عديدة منذ بداياته الأولى وإلى عصرنا الحاضر، فقد ظهرت الصياغة الأولى لقانون كرة القدم بمدينة كمبريدج في سنة (1848)، ورغم الصياغة المبكرة للقانون غير أنه لم تتفق الاتحادات البريطانية* لكرة القدم على العمل بقانون موحد للرياضة سوى في (1883) حين تم تأسيس المجلس التشريعي الدولي (البورد)، ولم يحدد القانون وجود حكم قبل العام (1873). فقد كانت المباريات تُلعب بدونه، وقد استخدم الحكام الصافرة لأول مرة في (1878) بمدينة نوتتهام.

وفي العام (1881) ألزم القانون أن يدير المباراة حكم، وبعد خمس سنوات من ذلك أنشئت أول مدرسة لتكوين الحكام بانجلترا. عقبها بعام واحد أصبح لكل مُساعد جانب من الملعب، بعد أن كان يتوجب على كل من الفريقين إحضار مُراقب خط، وبدأ الحكام بتطبيق ضربة الجزاء في (1890)، وفي السنة الموالية لها أصبح للحكم الحق في الاستغناء عن أحد مساعديه إذا لم يؤدي واجبه كما ينبغي، وفي العام الذي يليه طُبق استخدام شباك للمرمى للمرة الأولى في ملعب (اولد ايتونيانز) بانكلترا وهو ذات العام الذي تم العمل فيه بقانون التسلل .

تم إصدار أول نسخة من مرشد الحكام في قانون كرة القدم سنة (1896)، غير أن القانون الحالي الذي ظهر في محتواه الأولي في (1937) هو الساري حالياً وإن طرأ عليه بعض التعديلات من فترة

* - (الاتحاد الانجليزي، الاتحاد الاسكتلندي، اتحاد بلاد الغال، الاتحاد الايرلندي)، وهم بالإضافة للاتحاد الدولي لكرة القدم يكونون المجلس التشريعي الدولي [البورد].

لأخرى، إلا أنه ظل يقوم أساساً في نصه وروحه على هيكله الصياغة التي تم اعتمادها في ذلك الوقت. بعدها بسنة واحدة تم إضافة حكام يحملون (الرأية) فقد تم ذلك عام (1891) وحينها دخل الحكم الرئيسي أرضية الملعب لأول مرة.

وكان لزاماً على الحكام السماح بعدد غير مُحدد من اللاعبين في كل فريق، قبل أن يتم تحديدهم بين (15 و 20) لاعباً، حتى حُدِّد لهم في (1897) أن يكون عددهم (11) لاعباً، وهو نفس العام الذي حُدِّد فيه زمن اللعب بتسعين دقيقة، وعُيِّنَت المنطقة الركنية بعدها بسنة واحدة، وفي السنة التي تلتها تم تحديد الملعب بخطي التماس وخطي المرمى، كما تم تحديد وزن الكرة، وطبقت منطقة الجزاء إثر تعيين منطقتي المرمى والجزاء وحُدِّدت نقطة ركلة الجزاء سنة (1900)، ولم يكن الحكام يُفَرِّقون بين ركلات المخالفة حتى تم تقسيمها في (1903) لركلات حرة مباشرة وغير مباشرة، بعدها بثلاث سنوات امتدت سلطة الحكم على جميع اللاعبين سواءً كانت الكرة في الملعب أو خارج الملعب.

لم يتأسس الاتحاد الدولي لكرة القدم إلا عام (1904) وأصبح الحكام بعد ذلك تابعين له، وهم ما يُسمون بـ(الحكام الدوليين)، ولم يمنع الحكام حراس المرمى من مسك الكرة خارج منطقة الجزاء إلا في (1912)، عقبها بعام طبق الحكام مسافة العشر ياردات (9،15) متر لتحوّل بذلك دون وقوف لاعبي الفريق المنافس من الكرة عند تنفيذ الضربات الحرة، ووضعت دائرة المنتصف في الملعب بنصف قطر (9،15) متر.

إنَّ النقلة النوعية التي شهدتها الحكام تمثلت بمشاركتهم في أول كاس للعالم بالاورغواي سنة (1930)، بعد ذلك بسنة واحدة وضعت عقوبة الخطأ في تنفيذ رمية التماس بنقل الحق في تنفيذها للفريق المنافس، كما سُمح للحارس حينها أن يخطو بالكرة أربع خطوات بدلاً من اثنتين - أما الآن فقد تم تحديد فترة الاستحواذ على الكرة بما لا يزيد عن (6) ثوان - وفي (1935) جرَّب الاتحاد الدولي تعيين حكمين إلا أنَّ تجربته لم تنجح، وفي (1937) حُدِّدت أبعاد المرمى بالضبط وكان العرض (7،32) فيما كان الارتفاع (2،44) متراً - كما هي عليه الآن -، وفي نفس العام تم تخطيط قوس خارج منطقة الجزاء وكان هذا اقتراح الحكم العربي المصري عثمان نوري.

أصبحت السُلطة للحكم على اللاعبين مجرد نزولهم أرض الملعب ابتداء من العام (1938)، كما تقرر في العام نفسه أن يحمل مراقب الخطوط (راية)، وكان يشير بيده أو بمنديل قبل ذلك، ولم يسمح الحكام بتبديل اللاعبين إلا عام (1965)، فقد كان القانون يمنع ذلك حتى لو خرج اللاعب مُصاباً، كما نفذ الحكام لأول مرة ضربات الترجيح بين الفريقين المتعادلين قصد ترجيح كفة احدهما على الآخر وكان ذلك في كأس العالم (1970) بالمكسيك، وطَبّق الحكام العمل بالبطاقات (الصفراء والحمراء) الإنذار والطرْد عام (1976)، ووفق تعديلات الفيفا الصادرة في (1980) اعتبر الحكام بأن البُصاق تصرف عنيف كالضرب واللكم تماماً ويستحق الطرد واحتساب ضربة جزاء إذا ما تم على الخصم ضمن منطقة الجزاء، بعدها بعشر سنوات أجبر الحكام اللاعبون على ارتداء واقي الساقين لأول مرة وكان ذلك في كأس العالم بإيطاليا (1990) .

كان اللون الأسود هو اللون الوحيد للحكام ولم يسمح بتغييره إلا في كأس العالم (1994) بأمريكا، وظهروا من حينها لغاية الآن بألوان وأشكال متنوعة، وتختلف تلك الألوان من قارة لقارة بل ومن دولة لأخرى، وفي ذات البطولة سَمَح الحكام للفرق المتنافسة بتبديل ثلاثة لاعبين بدلاً من لاعبين اثنين على أن يكون حارس المرمى أحد المُستبدّلين، ومنع حراس المرمى من إمساك الكرات المعادة لهم من قدم أحد زملائهم إلا بالرأس، وأقر طرد اللاعب الذي يتعرض لخصمه بخشونة من الخلف، وتم اعتبار مراقبي الخطوط حكماً مساعدين في (1996) (عبد الحميد سلامة، 1997م، 19-20).

ووفق التعديلات الجديدة التي طرأت على قانون الرياضة عام (1997) أصبح الحكام يعتمدون تسجيل أهداف مباشرة من ركلتي البداية والمرمى ضد الفريق المنافس، كما تقرر أن يُعرض الحكم الرابع (الاحتياطي) بناءً على توجيه من حكم الساحة الوقت بدل الضائع على المدربين واللاعبين والجمهور عبر لوحة محمولة، ومُنِع حارس المرمى من الاحتفاظ بالكرة أكثر من (5 أو 6) ثوان.

وفي العام (2000) أقرت اللجنة التشريعية (البورد) منح الحكم المساعد صلاحيات وواجبات إضافية تتعلق بضرورة مساعدته للحكم الرئيسي في كل الأخطاء والمخالفات التي تحدث خاصة بالقرب منه، وأعطت الحكم الرابع مسؤولية تدخله لإعلام الحكم الرئيسي خلال المباراة مباشرة أو من خلال الحكم المساعد حول بعض الحالات التي تُعارض التطبيق الصحيح للقانون بما في ذلك توجيه

إنذار للاعب آخر غير الذي ارتكب الخطأ، أو اللاعب الذي لم يتم طرده للإنذار الثاني في نفس المباراة، أو لأي سلوك مُشين لم يستطع الحكم أو أي من مساعديه أو الحكم الرابع مشاهدته، وتسهيلاً للتواصل بين الحكام داخل الملعب فقد تم استخدام أجهزة التواصل اللاسلكي لأول مرة في كأس العالم بألمانيا (2006). (صالح جويان، 2007، 45).

ويرى الباحث: بأنَّ بعض التعديلات التي طرأت على قانون كرة القدم وعایشها الحكام منذ بداية مشوارهم التحكيمي سلّطت عليهم ضغوطات متواصلة، خاصة ما يتعلق منها بالمادة الحادية عشرة وهي أهم المواد على الإطلاق والمتعلقة بالتسلل، فاشتراك جزء من رأس أو صدر أو قدم المهاجم عندما يكون على خط واحد مع ثاني آخر مدافع، يُصعّب المهمة على الحكم المساعد، ولذا فعليه أن يكون في قمة تركيزه، ولهذا فابتعاده عن مصادر الضغوط أمر لا مفر منه لأنَّ الحالة لوحدها تُعد ضغطاً رهيباً عليه، فإما أن يعلن عن التسلل أو يترك المهاجم ليسجل هدفاً غير شرعي، لتتهال بعدها الصحف عليه.

كذلك هو الحال بشأن اجتياز الكرة بكامل مُحيطها لخط المرمى في ظل تواجد كثيف للمدافعين والمهاجمين إلى جوار الحارس، أو من كرة سريعة وخاطفة مرتدة من أسفل العارضة لترتطم بالخط أو تعود من داخله، مما يجعل من الاستحالة على الحكم المساعد أو حكم الساحة احتساب الهدف، وهو ما حَرَم العديد من المنتخبات والأندية من أهداف محققة، وللتغلب على هذه المشكلة الكبيرة فقد عمدت بعض الاتحادات القارية (أوروبا)، والوطنية (قطر) إلى زيادة حكمين يقفان خلف المرمى لتحديد ذلك بدقة، ولكي يُعمّم هذا في جميع المباريات تبقى هذه المعضلة قائمة وتُلقى بكثير من الضغوط الشديدة على الحكام.

3-5 التحكيم في الجمهورية اليمنية :

إنَّ مستوى التحكيم في أي بلد من البلدان بحسب رؤية الباحث تعد امتداداً طبيعياً لمستوى كرة القدم في ذلك البلد، ابتداءً بالأندية ومروراً بالمنتخبات العمرية وانتهاءً بالمنتخب الأول، ومع التأكيد على أنَّ لكل قاعدة استثناء، والاستثناء هنا يتمثل في حكام صعدوا إلى قمة الهرم التحكيمي العالمي مع أنَّ بلدانهم ليست على ذات المستوى عالمياً. والتحكيم اليمني لم يشذ عن تلك القاعدة، فكرة القدم

اليمنية لم تُحقق الشيء الكثير على كافة الأصعدة العربية والإقليمية والقارية والدولية، باستثناء حصول منتخب الناشئين على لقب وصيف آسيا في (2001)، وتأهله على إثر ذلك ليشترك في العام الموالي بنهائيات كأس العالم للناشئين بفنلندا (2002)، كما أنَّ المنتخب الأول لم يشارك في أي نهائيات قارية منذ تحقيق الوحدة في (1990/5/22) بخلاف مشاركة وحيدة لمنتخب الشطر الجنوبي في نهائيات آسيا، والأمر ذاته ينسحب على الأندية اليمنية رغم أنَّ بها نادي التلال الذي لم يشفع له أنه أول نادٍ في الجزيرة العربية ومن بين أقدم الأندية العربية فقد تأسس عام (1905) .

ومن خلال ذلك يمكن للباحث أن يتوصل إلى نقطة هامة مفادها أنَّ الكرة اليمنية لم تُواكب بعد التطور الكروي الحاصل في المنطقة والعالم، وهو ما يؤثر سلباً على الحكام، وقد يعود أحد أسباب ذلك إلى غياب البنية الرياضية التحتية، رغم أدراك الدولة أهمية ذلك مؤخراً فشيّدت العديد من الملاعب ذات المواصفات الدولية بمناسبة استضافة اليمن لكأس الخليج العربي في دورته العشرين في عدن وأبين عام (2010)، وهو ما يُرجى أن يجني شباب اليمن ثماره خلال السنوات القادمة.

غير أنَّ تدني مستوى الكرة في بلادنا أثر سلبياً على القاعدة التحكيمية خصوصاً عدم استقرار اللجان العليا للتحكيم إما بسبب الإقالات أو الاستقالات فيشهد الموسم الواحد عادة أكثر من لجنة، علماً بأنه خلال تطبيق هذه الدراسة في الموسم 2010-2011 تم تغيير اللجنة لأكثر من مرة، كما يتم إسناد قيادة اللجان إلى أشخاص ليس لهم علاقة بالتحكيم أي أنهم لم يكونوا حكاماً في يوم من الأيام كما حصل في أعوام (1998م، 2004، 2008، 2009) حين تولى قيادة اللجنة العليا لاعبون وإداريون سابقون.

بالمقابل فتعيين لجان أخرى من أهل الاختصاص لم يكن كافياً في بعض الفترات، كتعيين لجان مازال أعضائها حكماً عاملين في الميدان، أو رؤساء وأمناء سر لبعض اللجان غير مقيمين في العاصمة (صنعاء) التي يقع بها مقر اللجنة العليا للحكام في الاتحاد العام لكرة القدم، كل تلك الإرباكات ألقت بظلالها على التحكيم اليمني، وافقد عدم استقرار اللجان المسيرة للتحكيم العديد من الفرص على اليمنيين لتمثيل بلدهم خارجياً، كون اللجان العربية والإقليمية والقارية والدولية المسيرة

للتحكيم تنتظر ومن خلال هذه الزاوية بأنَّ حال التحكيم في اليمن غير مشجع على أقل تقدير في ظل عدم ثبات تشكيل اللجان فيه .

ويربط الباحث بين هذا الوضع وعدم استدعاء أيّاً من الحكام اليمنيين لإدارة مباريات في نهائيات آسيا أو كأس العالم في جميع فئاته العمرية، ويقتصر الأمر على استدعاء طاقم يماني وحيد من أصل (12) حكماً يمنياً حاصلين على الشارة الدولية مُكوّن من أربعة حكام - بقيادة الحكم مختار صالح اليريمي - لقيادة بعض مباريات دوري أبطال العرب وكأس الاتحاد الآسيوي للأندية وكأس الخليج مع أنّ هذه الأخيرة لم تَسمح لأي حكم يماني بإدارة أي مباراة على مستوى الساحة في خمس بطولات اشتركت بها اليمن منذ عام (2002) باستثناء مباراة وحيدة في البطولة التي أُقيمت في اليمن عام (2010) بين العراق والبحرين - وقادها الحكم خلف اللبني - فيما البقية يتم إعطائهم مباراة أو اثنتين كحكم رابع، واقتصر الأمر في إشراك حكم مساعد واحد في جميع البطولات - أحمد قائد سيف - الذي اشترك في قيادة لقاءين نهائيين من خمس بطولات شارك بها، ويظل بقية الحكام المسجلون في القائمة الدولية يُديرون المباريات والبطولات الودية التي تستضيفها اليمن من وقت لآخر.

ويرى الباحث في ذلك سلبية أخرى وقع فيها الاتحاد اليمني لكرة القدم، حيث أنّ إسناده للمباريات الدولية (الودية) للحكام اليمنيين ألغى فرصة الاستعانة بحكام أجانب، وبقدر ما اكسبهم ذلك خبرة أكثر، لكنه في الوقت ذاته حرّمهم من إدارة المباريات الدولية (الودية) الخارجية، في إطار اتفاقيات تبادل الحكام بين الاتحادات الوطنية.

من أجل توسيع القاعدة التحكيمية أنشئت اللجنة العليا للحكام العديد من الفروع التابعة لها على المستوى الداخلي، فلا تكاد تخلو محافظة يمنية من لجنة فرعية للحكام، ورغم هذا فعدد الحكام على المستوى اليمني يُعد قليلاً مقارنة بخمس بطولات يقيمها الاتحاد العام، ولكنهم يجتهدون لمواكبة ذلك، غير أنّ قلة عددهم تُجبر اللجنة على تكرار نفس الحكام مع الفرق ذاتها في أسابيع متلاحقة، وهو ما ينجر عنه المشاكل لبعضهم، حيث يتم تكرارهم لذات الفريق نظراً لعدم وجود عدد كافٍ من الحكام، وهو ما تفسره الصحافة الرياضية استقصاءً لفرق بعينها ضد فرق أخرى، ويكفي معرفة أنّ عدد الحكام الذين يقودون مباريات الدوري العام (الدرجة الأولى) لا يتجاوزون (72) حكماً بما فيهم الحكام الدوليون

بينهم (25) حكماً فقط كحكام ساحة، ولنا تخيل أن (182) مباراة - إجمالي مباريات الدوري العام - يُديرها هذا العدد القليل من الحكام هذا بالإضافة إلى إشراك بعض منهم في الأدوار النهائية لكأس الرئيس وكأس الوحدة بدوري الدرجة الثانية، ناهيك عن مشاركة أربعة دوليين منهم بصورة شبه مستمرة في بطولات الأندية الآسيوية، ولمعرفة الحكام اليمنيين الذين تعاقبوا على التحكيم اليمني خارجياً انظر الملحق رقم (5) .

3-6 مواد القانون الدولي لكرة القدم :-

جدول رقم (1) توزيع مواد القانون الدولي لكرة القدم حسب تصنيفها وعملها وأدوارها

المواد المادية	المواد العاملة	المواد التقنية	المواد التربوية
1- ميدان اللعب	5- الحكم	11- التسلل	15-رمية التماس
2- الكرة	6- الحكام المساعدون	12-الأخطاء وسوء السلوك	16- ركلة المرمى
3- عدد اللاعبين	7- مدة المباراة	13- الركلات الحرة	17- الركلة الركنية
4- ملابس اللاعبين	8- بدء واستئناف اللعب	14- ركلة الجزاء	
	9- الكرة في اللعب وخارج اللعب		
	10- طريقة تسجيل هدف		

3-7 الحكام :-

ويمكن تعريف الحكام بحسب ما أشار إليه سمير مهنا على أنهم: " مجموعة من الأشخاص الرياضيين الذين منحهم قانون كرة القدم سلطة تنفيذية أثناء المباراة وقبلها وبعدها عند تكليفهم بإدارة المباراة وهم على نوعين (حكم ساحة يقوم بواجباته في وسط الملعب، وحكم مساعد يؤدي ما عليه من على الخط الجانبي، وحكم رابع ينفذ مهامه من خارج الملعب. ويصنفون إلى حكام دوليين يعتمدون من قبل الاتحاد الدولي الفيفا، ويقودون مباريات دولية داخلية وخارجية، وحكام درجة أولى ودرجة ثالثة، ويعتمدون من قبل الاتحاد الوطني ويقودون مباراة داخلية فقط". (سمير مهنا، 2000، 6) .

ويرى الباحث بأنه يمكن تصنيف الحكام المتواجدين في ملعب كرة القدم إلى أربعة أنواع: النوع الأول ويسمون بحكام الساحة أي الحكم الأول في الملعب. فيما يُطلق على الصنف الثاني بالحكام المساعدين وعددهم اثنان، وهم الذين يراقبون خطوط الملعب فضلاً عن واجباتهم الأخرى. والنوع

الثالث هم الحكام الاحتياطيون المتواجدون خارج الساحة ويكونون مسئولين عن كافة الأعمال التي تتم خارج الملعب، فضلاً عن كونه احتياطي لأي من حكام الساحة - بحسب لوائح الاتحاد الدولي - الذين يتعذر استكمالهم للمباراة - أو الحكام المساعدين بحسب بعض الاتحادات الوطنية ومنهم اليمن - ويسمى أحدهم بالحكم الرابع.

والنوع الأخير هم الذين تم استحداثهم حديثاً في البطولات الأوروبية ويُسمون بالحكمين الإضافيين، ومهامهم تتعلق بمسألة تحديد تخطي الكرة من عدمها خط المرمي بين القائمين وتحت العارضة وما يكلفهم به حكم الساحة، ويقفون إلى جوار القائم الأيمن من كل مرمى. غير أن السلطات الأساسية والمطلقة هي للحكم الأول (حكم الساحة)، بموجب المادة الخامسة من القانون، والتي تمتد من دخول اللاعبين إلى ساحة الملعب ما قبل المباراة وحتى خروج آخر لاعب منها بعد انتهاء المباراة .

"إنَّ الحكام يُعْتَبَرُونَ أحد المقومات الأساسية للنهوض بكرة القدم، حيث يُعَدُّون من الشخصيات التربوية التي تتحمل مسؤولية تنفيذية داخل الملعب، ويعتمدون في إصدار قراراتهم بصورة كلية على مواد القانون السبع عشرة، ولوائح وتوجيهات الاتحاد الدولي لكرة القدم، وكون عملهم يتمثل في تطبيق القانون، فهو بذلك مرتبط بالعديد من عوامل الضغط النفسي، والتي تتفاوت من حيث شدتها وأنواعها، وقد تؤدي في النهاية إلى الإنهاك الذهني والبدني للحكام، مما قد يؤثر على قدراتهم البدنية والفسولوجية، وعلى حالتهم النفسية بشكل عام وأدائهم بشكل خاص، وقدرتهم على اتخاذ القرارات".

" ويلاحظ في الملاعب أنَّ الحكام يواجهون بعض المشكلات من قبل الجمهور أو اللاعبين أو الجهاز الفني أو الإداري أو عوامل وضغوط أخرى. ويؤثر ذلك عليهم بصورة سلبية، حيث يُضعِف من ثقتهم بأنفسهم، ويُنمي فيهم مفاهيم سلبية نحو ذاتهم ونحو الآخرين، كما قد يشعرون بعدم كفاءتهم في عملهم، وقد ينتابهم الصراع الذي يشغل تفكيرهم ما بين الاستمرار في عملهم أو اعتزالهم لمهنة التحكيم". (السيد مصطفى، 2001، 3).

3-7-1 صلاحيات وواجبات الحكم (الرئيسي):

هو: " ذلك الشخص الذي تتوافر فيه شروط خاصة والمتضمنة اجتيازه للاختبارات المقررة من بدنية وفنية، وفي ضوء نتائج تلك الاختبارات يتم اعتماده من قبل الاتحاد المعني وعندها يُصَنَّف إلى فئة أو درجة من درجات الحكام على وفق أحكام وتعليمات خاصة". (جاسم عباس، 2002، 24). ووفقاً

للمادة الخامسة من القانون تُدار كل مباراة بواسطة حكم له السلطة المطلقة في تطبيق مواد القانون وذلك فيما يتعلق بالمباراة التي يتم تعيينه فيها.

وتمثل صلاحيات وواجبات الحكم بحسب المادة الخامسة من قانون كرة القدم فيما يلي:-

➤ ينفذ مواد القانون، ويقود المباراة بالتعاون مع الحكّمين المساعدين ومع الحكم الرابع حين يتطلب الأمر، ويتأكد من أنّ أية كرة مستخدمة تُلبّي المتطلبات الواردة في المادة رقم (2)، وأنّ معدات اللاعبين تُلبّي المتطلبات الواردة في المادة رقم (4).

➤ يعمل كميقاتي ويُسجل أحداث المباراة، ويوقف اللعب، يعلق أو ينهي المباراة وذلك حسب قناعاته بسبب أي مخالفة لمواد القانون، يُوقف، يعلق أو يُنهي المباراة بسبب تدخل خارجي من أي نوع، ويُوقف المباراة إذا رأى أنّ لاعباً أُصيب إصابة جسيمة، ويتأكد من نقلة من ميدان اللعب.

➤ يَسمح باستمرار اللعب حتى تُصبح الكرة خارج اللعب وذلك إذا كان في رأيه أنّ لاعباً أُصيب إصابة طفيفة فقط، والتأكد من أنّ أي لاعب مصاب بنزيف من جراء أحد الجروح قد غادر ميدان اللعب ويجوز للاعب العودة فقط لدى تلقيه إشارة من الحكم الذي يجب عليه الاقتناع بتوقف النزيف.

➤ يَسمح باستمرار اللعب حين يرى أنّ الفريق الذي تم ارتكاب إحدى المخالفات ضده، سوف يستفيد من إتاحة الفرصة هذه والقيام بمعاقبة المخالفة الأصلية إذا لم تتحقق الفائدة المرجوة من إتاحة الفرصة في ذلك الوقت يعاقب المخالفات الأكثر جسامة حين يرتكب أحد اللاعبين أكثر من مخالفة واحدة في نفس الوقت.

➤ يتخذ الإجراء التأديبي ضد اللاعبين المدانين بمخالفات إنذار وطرده. ولا يُعتبر الحكم مضطراً للقيام بهذا الإجراء مباشرة، بل يجب عليه القيام بذلك لدى أول فرصة تكون فيها الكرة خارج اللعب، ويتخذ إجراء ضد إداريي الفريق الذين يفشلون في ضبط أنفسهم بالسلوك سلوكاً مسؤولاً، ويمكن للحكم حسب اقتناعه طردهم من ميدان اللعب وملحقاته المحيطة به مباشرة .

➤ الأخذ بنصيحة مساعديه فيما يتعلق بالأحداث التي لم يشاهدها بنفسه، ويتأكد من عدم دخول أي شخص غير مُرخص له إلى ميدان اللعب، ويستأنف المباراة بعد توقفها، ويُقدم تقريراً عن المباراة

إلى الجهات المختصة يتضمن معلومات عن أية إجراءات تأديبية تم اتخاذها ضد لاعبين أو إداريي الفريق (المخطئ)، وأية أحداث أخرى وقعت قبل أو أثناء أو بعد المباراة .

وقرارات الحكم المتعلقة بالحقائق والوقائع ذات الصلة باللعب تعتبر نهائية، ويمكنه تغيير قراره فقط إذا تحقق أنه قرار غير صحيح أو أنه قدّر ذلك بناءً على نصيحة الحكم المساعد طالما أنه يستأنف اللعب بعد أو لم يُنهي المباراة.

وبحسب قرارات المجلس الدولي التشريعي لا يُعتبر الحكم (أو الحكم المساعد أو الحكم الرابع حسب الحالة) مسئولاً عن أي نوع من الإصابات التي تحدث للاعب أو الإداري أو المشاهد، أو أية إضرار بالململكات أياً كان نوعها، أو أية خسائر تلحق بأي فرد أو نادٍ أو شركة أو اتحاد أو هيئة مشابهة تحدث نتيجة أي قرار أو ربما تترتب على أي قرار قد يتخذه الحكم بخصوص تطبيق مواد القانون أو إيقاف اللعب واستمراره وقيادة وضبط المباراة، بما في ذلك قراره المتعلق بحالة ميدان اللعب أو ما حوله أو الظروف الجوية التي تسمح أو لا تسمح بإجراء المباراة، أو إذا قام بإلغاء المباراة لأي سببٍ كان. (قانون كرة القدم، المادة 5، 2010، 30) .

3-7-2 الحكام المساعدون :-

وفقاً للمادة السادسة من قانون كرة القدم يُعيّن حكام مساعدان مهمتهما (خاضعة لقرار الحكم) على أن يُبين ما يلي:

- متى تكون الكرة بكاملها قد تجاوزت ميدان اللعب، وأي فريق له الحق في الركلة الركنية أو ركلة المرمي أو رمية التماس، ومتي يعاقب اللاعب عندما يكون في موقف تسلل، وعند طلب إجراء تبديل، وعند حدوث سلوك سيئ أو أية حادثة أخرى لم يتمكن الحكم من مشاهدتها.
- عندما تُرتكب مخالفات ويكون الحكمان المساعدان اقرب إلى الحدث من الحكم وهذا يشمل في حالات خاصة المخالفات المرتكبة في منطقة الجزاء، وعند تنفيذ ركلة الجزاء إذا قام حارس المرمي بالتحرك للأمام قبل ركل الكرة وما إذا اجتازت الكرة خط المرمى.

"كما يقوم الحكام المساعدون أيضاً بمساعدة الحكم بقيادة المباراة طبقاً لما تنص عليه مواد القانون في حالة حدوث تدخل غير صحيح أو سلوك سيئ من الحكم المساعد يقوم الحكم بالاستغناء عن خدماته ويُقدم تقريراً بهذا الموضوع للسلطات المختصة". (قانون كرة القدم، المادة 5، 2010، 33) .

ويرى الباحث بأن مصطلح الحكام المساعدون أضفى على هذا الصنف من الحكام أهمية أكثر، كون القانون بذلك قد أشركهم في إدارة المباراة مع حكام الساحة، فأصبح بمقدورهم الآن احتساب الأخطاء القريبة منهم والدخول لأرضية الملعب لاحتساب المسافة القانونية - (9,15) متر - عند تنفيذ الركلات الحرة، وكذا أعطاهم الحق في احتساب ضربات الجزاء القريبة منهم أو تلك التي تحدث ويكون الحكم حينها بعيداً عن موقع الحدث. ولهذا فقد تجاوز الحكام المساعدون التسميات القديمة مثل : حكم الخط ومساعد الحكم، فقد أصبح حكماً مساعداً بموجب الصلاحيات العديدة التي منحت إياها التعديلات الجديدة الصادرة على القانون من الاتحاد الدولي لكرة القدم.

3-7-3 الحكم الرابع (الحكم الاحتياطي) :-

كما يتعين على الحكم (الرابع) طبقاً لقواعد البطولة، وتتمثل صلاحياته في الآتي:-

➤ الحكم (الرابع) يتم تعيينه طبقاً لقواعد البطولة ويحل بديلاً عن أي من الحكام (الثلاثة) الذي يكون غير قادر على الاستمرار، ما لم يتم تعيين احتياطي مساعد حكم، حيث أنه يُساعد الحكم (الساحة) في جميع الأوقات في أي واجبات إدارية تظهر من قبل، وأثناء وبعد المباراة، وفقاً لما يقضي به الحكم (الساحة)، وهو مسئول عن المساعدة في إجراءات التبديل أثناء المباراة. إلا أنه وبحسب لوائح الاتحاد الدولي يحل بديلاً عن حكم الساحة.

➤ لديه سلطة فحص معدات البدلاء قبل دخولهم الملعب إذا لم تكن المعدات وفقاً للقانون، ويُبلغ الحكم (الساحة) بذلك، ويشرف على استبدال الكرات، عند الاقتضاء - إذا كانت كرة المباراة يجب الاستعاضة عنها خلال المباراة، ويُقدم كرة أخرى - بناء على تعليمات من الحكم (الساحة)، للحفاظ على الحد الأدنى من تأخير استئناف اللعب.

➤ عليه أن يُخبر الحكم (الساحة) - عبر الحكم (المساعد) الأقرب إليه - عند تحذير اللاعب الخطأ بسبب خطأ في تحديد الهوية أو عندما لم يتم طرد لاعب بعد توجيه الإنذار الثاني له، أو عند

حدوث سلوك عنيف لم يُشاهده الحكم (الساحة) أو الحكمين (المساعدين). ومع ذلك يحتفظ الحكم (الساحة) بسلطة البت في جميع النقاط التي ترتبط باللعب.

➤ بعد المباراة، يقوم الحكم (الرابع) بإعطاء تقرير يُقدّم إلى السلطات المختصة عن أي سوء تصرف أو غيرها من الحوادث ولم يراها الحكم (الساحة) أو الحكمين (المساعدين). يجب على الحكم (الرابع) إخبار الحكم ومساعديه في حالة تقديم أي تقرير، ولديه سلطة إبلاغ الحكم عن السلوك غير المسئول في المنطقة الفنية. (قانون كرة القدم، المادة 5، 2010، 49).

ومن خلال معاشية الباحث فإنّ الحكم الرابع في دوري الدرجة الأولى باليمن عادة ما يُعيّن من نفس مدينة الفريق المحلي ومن خارج حكام النخبة، تحت مبرر إعطاء الفرص لحكام الدرجة الثالثة والثانية، وهو أمر غير مقبول خصوصاً عندما تكون المباراة في دوري الدرجة الأولى، فيسهل التأثير عليه إما من اللاعبين أو الجهاز الفني والإداري أو من قبل الجماهير، كما أنه يتحرّج من تطبيق القانون على أعضاء الفريق المحلي الذي ينتمي إلى نفس منطقته، وقد يُوبخ من قبل حكم الساحة عند التهاون في بعض الحالات، ناهيك عن أنه يُقَابَل باعتراض عند إصابة أحد الحكام ويكون لزاماً عليه تعويض احدهم.

كذلك لا يستطيعون تقديم تقرير للسلطات المختصة لاسيما عندما يكون الطاقم من حكام النخبة (دوليين - أولى)، لهذه الأسباب فإنّ الباحث يرى بضرورة أن يكون الحكم الرابع أولاً من بين حكام النخبة إذا كان الأمر يتعلق بدوري الدرجة الأولى، أو من أقرب مدينة لعاصمة المحافظة التي تقام عليها المباراة، فيما يكون الحكم الرابع من خارج المحافظة إذا كانت المباراة محددة للصعود أو للهبوط أو للتتويج بالبطولة، لأنّ من شأن ذلك تخفيف الضغوط على الحكم الرابع.

3-7-4 الحكمين الإضافيين:-

يرى الباحث أنه ومع تزايد الضغوط على الحكام خصوصاً فيما يتعلق بمسألة تحديد تخطي الكرة بـ(كامل محيطها) من عدمها خط المرمي - بين القائمين وتحت العارضة - في العديد من المباريات التي لم تحتسب فيها الأهداف بالرغم من اجتياز الكرة بكامل محيطها خط المرمي، أما بداعي عدم التمرکز غير الصحيح للحكمين المساعدین، أو لحجب الرؤية من اللاعبين المتواجدين إما على الخط

أو على مقربة منه، أو لسرعة الكرة نظراً للتقنيات الحديثة التي أدخلت على صناعتها. كل تلك العوامل إما انفراداً أو اجتماعاً جعلت من تحديد عبور الكرة لخط المرمى أمراً صعباً - كونها تتم في أجزاء من الثانية - وقد لاحظ الباحث ذلك أثناء أدائه لدور (الحكم المساعد) .

وقد نتج عن ذلك الإخفاق الكثير من الإشكاليات حتى على مستوى مباريات كأس العالم، وهو ما جعل الاتحاد الدولي لكرة القدم يُفكر بجدية في استخدام تقنيات آلية للتغلب على هذه المشكلة، ولكنه أحجم عن ذلك لأنَّ التقنيات قد تُفسد أجواء الرياضة كما أنها لن تتوفر في جميع ملاعب العالم خصوصاً بالدول الفقيرة منه، ولهذا كان الاقتراح الأنسب إضافة حكمين آخرين يتركزان إلى جوار المرميين وقد بدأ الاتحاد الأوروبي بتطبيقه في مختلف مسابقاته، وبعض الاتحادات الوطنية كالاتحاد القطري.

ولهذا الغرض قررت هيئة البورد (ايفاب) منح الضوء الأخضر أمام استخدام خمسة حكام خلال نهائيات كأس أوروبا (2012) المقررة في أوكرانيا وبولندا، كما أعلن الاتحاد الدولي (فيفا). وقررت الهيئة خلال اجتماعها السنوي في نيوبورت بالقرب من ويلز أن يقوم خمسة حكام بإدارة مباريات النهائيات الأوروبية على الشكل التالي: حكم (الساحة)، حكمين مساعدين (حامل الراية)، وحكمان إضافيان وراء كل خط مرمى، بالإضافة للحكم الاحتياطي (الرابع). وهي المرة الأولى التي سيطبق فيها هذا النظام في بطولة دولية كبرى، بعد اعتماده في دوري أبطال أوروبا ومسابقة يورو ليغ. (صحيفة الثورة، 2011، 18) .

وبطبيعة الحال يبدوا تطبيق الحكمين الإضافيين في الدوري اليمني مستبعداً على الأقل في السنوات القليلة القادمة، فإذا كانت لجنة الحكام ولا زالت في بعض المباريات تستعين ببعض الحكام الذين ينتمون لمدينة الفريق المحلي، أو الفريق الزائر في حالات اقل، بسبب قلة الموارد المالية، ولهذا فمن الصعوبة بمكان إضافة حكمين جديدين، إلا في حالة إجبار الاتحادات الوطنية من قبل الاتحاد الدولي.

ولم يتطرق الباحث للعنصر التحكيمي النسائي الذي أصبح عنصراً مهماً على اعتبار أن كرة القدم النسائية صار لها بطولات محلية وعالمية، ولكننا في الجمهورية اليمنية ما زلنا نحصر ممارسة كرة

القدم على الرجال فقط - بالرغم من أن الفتاة اليمينية تُمارس ألعاباً رياضية كثيرة - ولهذا فإن ما يمكن أن يُطلق عليهم بـ(الحكمات) ما زلن غير متواجداً في اليمن، وهذا الحال في اعتقاد الباحث لن يظل طويلاً، لاسيما إذا ما عرفنا بأن الاتحاد الدولي لكرة القدم بصدد ربط الدعم المالي للاتحادات الوطنية بضرورة تواجد الكرة النسائية، الأمر الذي سيجبر تلك الاتحادات على إدراجها ضمن مسابقاتها المحلية، للتنافس على خوض المسابقات الخارجية، وبالتالي ضرورة دخول العنصر النسائي لإدارة مبارياتها.

مع الإحاطة بأن المرأة اليمينية تزال معظم الأنشطة الرياضية ضمن الاتحاد العام لرياضة المرأة، والتي يقتصر حضور فعاليتها على النساء - وبعض الرجال في أضيق الحدود- وغالباً ما يكون تواجدهم لإدارة وتحكيم تلك الأنشطة نظراً لقلة الكادر النسائي المؤهل في هذا الجانب، وقد سعت اليمن للتغلب على هذه المشكلة بفتح أقسام نسائية في كليتي التربية البدنية والرياضية بجامعة صنعاء والحديدة لتخريج الفتيات المؤهلات في: التدريس والتدريب والتنظيم والتحكيم، وبطبيعة الحال فإن وجود (حكمات) مرهون بإقامة بطولة خاصة بكرة القدم النسائية.

3-8 الدرجات التحكيمية

يرى بأن المسميات تتباين وتختلف من دولة لأخرى بخصوص السلم التحكيمي الذي يجب على الحكام أن يتدرجوا فيه لكي يحصلوا على الشارة الدولية وهي أعلى فئة تحكيمية في العالم يتمنى احدهم الوصول إليها. ولكي يبلغ هذه المرتبة عليه المرور بالعديد من المراحل، واليمن كغيرها من الدول تولي ذلك أهمية كبيرة عبر اللجنة العليا للحكام وهو القطاع المسئول عن شؤون التحكيم في الاتحاد العام لكرة القدم .

ويُعَيّن رئيس وأعضاء اللجنة من قبل رئيس الاتحاد وهو الوحيد المخوّل بإقالتها، ويتبع اللجنة العليا للحكام لجان فرعية في المحافظات (14 من أصل 22) يجرى انتخابها من بين الحكام الموجودين في كل محافظة ومن المحافظات القريبة عليها والتي لا يتواجد بها لجنة مستقلة، وإذا كان عدد الحكام قليلون في محافظة ما أو تعذر إجراء الانتخابات لأعضائها فإن رئيس فرع الاتحاد العام لكرة القدم بالمحافظة هو الذي يختار أعضاء اللجنة الفرعية للحكام، واللجان الفرعية هي المسئولة أمام اللجنة

العليا عن كل ما يخص الحكام كل في محافظته، وهي التي تسهر عبر إشراف اللجنة العليا على عملية تدرج الحكام في السلم التحكيمي.

وفي الجزائر الشقيقة تحل الولايات بدلاً عن المحافظات، ويُطلق على الاتحاد بالاتحادية، فيما تسمى اللجنة العليا للحكام بالمديرية الوطنية للتحكيم، ويطلق على فروعها بالهيئات الجهوية والمحلية للتحكيم (الرابطات) والتي تنتشر في كامل الولايات الجزائرية والبالغ عددها (48) ولاية. (المنصوري، 2010، 87).

والباحث من خلال اشتغاله في هذا المجال كحكم في الميدان، ونائب في اللجنة الفرعية للحكام يرى بأن السلم التحكيمي اليميني يتكوّن من الدرجات التالية :-

3-8-1 الحكم المستجد :

وهو الحكم الذي يجتاز بنجاح الاختبارات البدنية والتحريرية في أول دورة له بسلك التحكيم، وتُسمى في اليمن بدورة (الحكام المستجدين) فيما تسمى بالجزائر (الحكام المتربصين) ولا يستطيع أي حكم الانتقال إلى المراحل الموالية ما لم يكن حاصلاً على شهادة (الحكم المستجد)، ويبقى الحكم في هذه الفئة لمدة عام واحد، يكون حينها تحت المراقبة المستمرة من اللجنة الفرعية بمحافظته وخلالها يُعطى الفرصة في تحكيم مباريات دوري الناشئين ليتم تقييمه ميدانياً قبل الرفع به للجنة العليا للحكام.

3-8-2 حكم درجة ثالثة :

هو كل حكم قادّ بنجاح المباريات التي مُنحت له من قبل اللجنة الفرعية بمحافظته، وتم الرفع به للجنة العليا ليتم منحه شهادة تحكيم (الدرجة الثالثة)، والتي على إثرها يمكنه المشاركة في تحكيم مباريات دوري الدرجة الثالثة على مستوى المحافظة ذاتها أو تجمع أبطال المحافظات على مستوى الجمهورية.

3-8-3 حكم درجة ثانية :

هو كل حكم اجتاز بنجاح الاختبارات البدنية والتحريرية والمباريات التقييمية، وعادة ما تعقد اللجنة العليا دورة تحكيمية ترفيعية لحكام الدرجة الثالثة والذين أمضوا على الأقل ما بين سنتين إلى ثلاث سنوات في الدرجة الثالثة، وتجرى هذه الدورة أما على مستوي مديريات نفس المحافظة أو تجمع لحكام

الدرجة الثالثة في المحافظات - المتجاورة جغرافياً - أو على مستوى الجمهورية ويُدعى إليها الحكام الذين تم ترشيحهم من قبل اللجان الفرعية بالمحافظات.

لا يحصل على شهادة الدرجة الثانية إلا الحكام الذين يحصلون على نسبة (70%) فما فوقها في الاختبارات التحريرية واجتياز كامل للاختبارات البدنية (الفتنس تست)، على أن يخضع الحكام لاختبارات تقييمية في الميدان عبر المباريات التي تُعطى لهم كاختبارات ميدانية، ويُديرون دوري (الدرجة الثانية)، ويشارك صفوة هذه الدرجة في إدارة مباريات دوري الدرجة الأولى وهو دوري النخبة نظراً لقلّة عدد حكام الدرجة الأولى مقارنة بحجم المسابقة .

3-8-4 حكام الدرجة الأولى:

هو كل حكم اجتاز الدورة الترفيعية من الدرجة الثانية للدرجة الأولى عبر نجاحه في الاختبارات البدنية والتحريرية والمباريات التقييمية، وهي أعلى درجة على المستوى الوطني والتي تتيح للحكم إدارة مباريات دوري الدرجة الأولى وهو (القسم الوطني) أو ما كان يسمى بـ(الدوري الممتاز أو دوري النخبة)، ويتم في نهاية كل عام ترشيح صفوة حكام الدرجة الأولى للدخول في اختبارات الحصول على الشارة الدولية.

ويتوجب على حكام الساحة رفع تقريرهم مباشرة عقب المباراة، وتسليمه للمراقب الإداري الذي بدوره يُسلمه للجنة المسابقات خلال (24) ساعة من نهايتها، ويرى الباحث أنّ إصرار المراقب الإداري على استلام تقريره مباشرة عقب انتهاء اللقاء يحدث ضغطاً قوياً على الحكم، لاسيما في المباريات التي تشهد أحداثاً عنيفة أو اعتداءات على طاقم التحكيم، مما يجعل التقرير غير معبر عن كل الأحداث التي جرت، وهو ما تستخدمه الصحافة الرياضة كورقة ضغط على الحكام، لأنّ العقوبات التي تصدر بحق المخالفين تكون ضعيفة لعدم تسجيل التقرير جميع التدابير التأديبية التي يجب اتخاذها بحق المخالفين نظراً لاستعجال المراقب الإداري على الحصول عليه، مع العلم بأنّ الاتحاد الدولي يُهمّل الحكم (48) ساعة لإرسال تقريره .

وتُعاني لجنة الحكام العليا في اليمن من النقص الكبير في عدد الحكام عموماً وحكام الدرجة الأولى تحديداً، وهذا ما يمكن ملاحظته من حجم العينة التي طبقت عليهم هذه الدراسة والبالغ عددهم

(62) حكماً بالإضافة لعينة التطبيق الاستطلاعية والبالغ عددهم (10) حكام، أي بإجمالي (72) حكماً، وهو عدد قليل لمسابقة الدوري اليمني الذي تُلعب فيه (240) مباراة ناهيك عن مسابقتي كأس الجمهورية والوحدة، وهو ما يشكل من جهة ضغطاً على لجنة الحكام في التعيين لهذا الكم الكبير من المباريات، كما يشكل من جهة أخرى ضغطاً على الحكام أنفسهم كونهم يتكثرون على نفس الفرق في أسابيع متتالية، ولعل هذا ما جعل تخصص الحكام غير مُفعّل في اليمن، فحكام الساحة يعملون كحكام مساعدين، وبعض الحكام المساعدين يعملون كحكام ساحة.

3-8-5 الحكام والحكام المساعدون (الدوليون)

هم الحاصلون على الدرجة الأولى والذين يجتازون بنجاح اختبارات نيل الشارة الدولية للفيفا، أي كل حكم ساحة أو حكم مساعد أو حكم رابع (احتياطي) يُعين لمباراة دولية لابد أن يكون منتتماً إلى اتحادٍ مُحايدٍ إلا إذا أُنفق على خلاف ذلك مسبقاً بواسطة الأعضاء المعنيين.

الحكام المختارون لإدارة مباراة دولية لابد أن يكونوا محصورين في قائمة الفيفا الرسمية للحكام والحكام المساعدين الدوليين. ويتوجب على الحكم في كل مباراة دولية إرسال تقريره في خلال (48) ساعة من المباراة إلى كل من الفيفا والعضو الذي أُقيمت المباراة على إقليمه، على أن يسجل التقرير جميع التدابير التأديبية المتخذة وسببها.

ومن شروط الحصول على الشارة الدولية التي تُحوّله ليصبح حكماً أو حكماً مساعداً دولياً أن يكون عمره حال دخوله القائمة الدولية لأول مرة أقل من (40) سنة، حتى يكون قادراً على مزاوله التحكيم الدولي على الأقل لمدة خمس سنوات، على اعتبار أن الحد الأقصى للحكام الدوليين (ساحة - مساعدين) هو (45) سنة فقط (مصطفى محمود و محمد حسام الدين، 1998م، 28).

وتتولى لجنة الحكام ومساعديهم في الاتحاد الدولي لكرة القدم بالمقام الأول بتطبيق وتفسير قانون الرياضة، ولها أن تقترح للجنة التنفيذية أية تعديلات على القانون، وهي صاحبة الحق بتكليف الحكام ومساعديهم لقيادة المباريات في المسابقات التي ينظمها الاتحاد الدولي. (لمادة 44 من النظام الأساسي للاتحاد الدولي لكرة القدم، أكتوبر 2006م).

3-8-6 احترام الحكام

يرى الباحث بأن لجنة الحكام في الاتحاد اليمني من اللجان التي يتم التركيز عليها باستمرار مع انطلاق كل موسم كروي، كون الدوري برمته لا يستقيم حاله إلا إذا كان الحكام في أحسن جاهزيتهم، ولهذا فلم تحظى أي لجنة أخرى باهتمام كما حظيت به، فالشغل الشاغل للجميع تطوير الحكام وكيفية الارتقاء بمستواهم، ففي نظر المهتمين بالشأن الكروي اليمني فإن الحكام لم يبلغوا بعد المستوى العالي، متأسين في ذات الوقت أن تطورهم مربوط بتطور المسابقة ذاتها وارتقاء مستوى الأندية والمنتخبات الوطنية بجميع فئاتها العمرية.

فاهتمام الاتحاد اليمني بحكامه لا يظهر إلا عند بداية الموسم ويقتصر على دورة إنعاشية تتخللها اختبارات بدنية، في حين لا يكون أمام الحكام طيلة الموسم سوى إدارة المباريات، ولا يخضعون لبرامج مكثفة في أي من الجوانب الفنية أو القانونية أو البدنية أو النفسية، وهذا يعود بالأساس لأنهم مازالوا يصنفون كهواة، فالاحتراف التحكيمي لم يدخل اليمن بعد، وكيف له أن يدخل إذا كانت الأندية ذاتها لم تطبق شروط الاحتراف المنصوص عليها في الاتحاد الآسيوي، وهو ما أرجأ انطلاق دوري المحترفين. إن تدشين الاتحاد اليمني لعهد الاحتراف خلال الموسم الكروي (2008/2009م) لم يغير من الأمر شيئاً فمن خلال البدء في تنفيذ عدد من المعايير الاحترافية التي تتطلبها شروط العهد الاحترافية المعتمدة من قبل الاتحاد الآسيوي لكرة القدم الذي أقر البدء في مرحلة جديدة تتطلب الانتقال التدريجي من عهد الهواية إلى العهد الاحترافي باعتباره الخيار الوحيد لتطور الكرة الآسيوية والوصول بها إلى مرحلة متقدمة، إلا أن الاحتراف لم يبدأ بعد في اليمن، بالرغم من أن كرة القدم أضحت كل شيء فيها احترافياً.

غير أن ربط مشاركة الأندية والمنتخبات في البطولات القارية بعملية الاحتراف ستجعل من المستحيل تأخيرها في اليمن وإلا ستعرض الكرة اليمنية لعدم المشاركة خارجياً، وسيتوقف الدعم الممنوح لها، والحكام يؤملون فيه خيراً عله ينتشلهم من الوضع الذي هم فيه الآن، وسيساعد على صفاء فكرهم للتحكيم فقط والعمل على محاولة كل منهم الرفع من مستواه لأنه سيكون متفرغاً تمام لمهنة التحكيم، وسيكون حينها مجبر على التجاوب مع التطوير والهدف الذي فُرض من أجله، مع التنبيه إلى أن عملية

الاحتراف هي مجموعة متكاملة، ولا تعني فقط إقامة مسابقة تسمى برابطة المحترفين ويديرها حكام يسمون بالمحترفين، وإلا حينها نكون قد أفرغنا الاحتراف من محتواه الحقيقي.

3-8-7 الحكام في الجزائر

تعتمد الاتحادية الجزائرية لكرة القدم من أجل دخول الفرد لسلك التحكيم ضرورة اجتيازه لمسابقة تضعها الرابطة الولائية ويتحصل إثرها على تكوين في القطاع، بحيث يتم إدماجه (كحكم متربص) يدير بعض اللقاءات للفئات الصغرى يتم تقييمه بعدها مع إجراء امتحان نظري وتطبيقي ليتم دمجهم رسمياً في سلك التحكيم، ثم بعد النجاح في الامتحانات السابقة يدخل كحكم مرسوم ضمن (الحكم الولائي) وهي أولى درجات التحكيم في الجزائر، وبعد مرور من (02) إلى (03) سنوات لإدارته في المستوى الولائي وإدارته لـ (10) مباريات على الأقل على ألا يتجاوز سنه (27) سنة يُقترح للرابطة ويتم بعد ذلك امتحانه نظرياً وبدنياً إثر نجاحه في تلك الاختبارات يُقبل (كحكم فيدرالي) حسب الدرجة الأولى أو الثانية، ومن خلال النتائج التي يتحصل عليها الحكم عند إدارته لمباريات البطولة الأولى والثانية، ومن خلال تقييمه تقترح الاتحادية للفيفا أفضل (10) حتى يكونوا حكماً دوليون يديرون المباريات الخارجية. (المنصوري، 2010، 89).

3-9 طريقة انتقاء الحكام

ما من شك بأن الوصول لنتائج مرضية في أي مجال من المجالات وليس التحكيم فحسب ينبغي أن يقوم على أسس سليمة في الإعداد والتهيئة، واعتمادها على الطرق العلمية حتى يمكن ملاحظتها وقياسها ومن ثم تقييمها، لمعرفة مدى تطابق النتائج مع الأهداف المرسومة سلفاً، وكون التحكيم هو المجال الذي نتحدث عنه في دراستنا هذه، فكان لزاماً أن يتم التطرق إلى السبل المتبعة في عملية إعداد الحكم ليصبح عنصراً فاعلاً في لعبة كرة القدم كونه ركيزة مهمة من ركائز الرياضة الأكثر شعبية في العالم.

ويشير المحاضر الأسبوي للحكام فهد بلان إلى: أن التطورات السريعة التي تعرفها رياضة كرة القدم في الوقت الحاضر قد أدخلت عالم التحكيم دائرة التنافس المفتوح على جميع الأصعدة لضمان الاستمرارية، ومواكبة التقدم العلمي الكبير المستثمر في تكوين اللاعبين والمدربين، وإقامة المنشآت

الرياضية، وهو ما وضع الحكام أمام تحديات تفوق أحياناً كل التصورات والتوقعات في وقت لا تؤمن فيه كرة القدم إلا بالجديد، والتحديث المستمر، وعلى أثر هذا وَجَدَت اللجان التحكيمية نفسها في سباق مضنٍ مع تراكم الانتقادات والاحتجاجات أسبوعاً تلو الآخر على مستوى أداء الحكام.

إنَّ هذا الواقع التحكيمي الموجود دفع بالعديد من الاتحادات المحلية والقارية إلى إعادة النظر في سياساتها التكوينية، وضبط خططها المستقبلية على اختلاف مداها بين الطويل والمتوسط والقصير، وإعداد مخططاتها بما يُظهر حنكتها في هذا المجال المختلف الأوجه، حيث دأبت لجان التحكيم المنضوية تحت لواء الاتحادات في الآونة الأخيرة إلى الانكباب الكلي على إعداد استراتيجيات عمل مهمة تهتم بتخطيط البرامج التكوينية والتأهيلية المستقبلية لتحقيق الرقي بالحكام إلى مصاف التنافس الدولي، ومستندة في ذلك على تحسين مؤشرات نتائج وإحصائيات البرامج التكوينية (البدينية، النظرية، النفسية، والعملية) المستقاة من مختلف الاختبارات والأهداف الإستراتيجية المركزة للجان والساهرين على الحكام، لتلبية حاجات الملاعب الرياضية بعدد من الحكام من ذوي النوعية الجيدة المتمرسنة المطلوبة لصنع المتعة والحفاظ على جمالية كرة القدم ذات القاعدة الجماهيرية العريضة التي تضمن استمرارية التحكيم في خدمة الشريحة الكروية.

ومادامت الاتحادات الكروية الدولية والقارية والمحلية منها قد تحولت في السنين الأخيرة إلى عقلية العمل الاستثماري التسويقي لكافة مكونات الرياضة المعتمد على والإحصائيات، وجمع المعطيات لأثر الرصيد المعلوماتي، ولخلق فضاء تنافسي فائق التطور في صنع العنصر البشري القادر على المواكبة، فإنَّ تلبية السير الموازي جاءت سريعة أيضاً من لدن لجان الحكام التي دأبت باختلاف إمكاناتها المادية والبشرية على تسطير استراتيجيات عمل مُراهنَةً في ذلك على الناشئة التي تملك ملكة الاستيعاب لضمان جيل جديد موجه للغد التحكيمي الكروي على مستوى عالٍ من الجودة لا ينظر إليه على أنه جزء من عملية التكوين فقط أو هدف من أهدافها، وإنما اعتباره مبدأً وخياراً استراتيجياً يرقى ليشمل مفهوم العالمية والرفع من قيمة التحكيم والساهرين عليه، ويكون بديلاً واعداً لجيل المتألقين الحاليين.

ونظراً لاعتبار لجان الحكام - بامتياز كبير - جهات اختصاص للعمل التكويني، فإنَّ إعداد الناشئة وتطوير مستوى المحليين والدوليين يتم بشكل أكيد وفقاً للسياسة التي ترسمها، وما يسطره الفاعلون بها والقائمون على شؤونها من أهداف وما يُسَخِّرون للتكوين من إمكانيات تعتبر أرصدة معرفية للتطبيق، حيث بات من المسلّم التنبؤ بنجاح العملية التدريبية والتكوينية، فيما الفشل مرتبط لا محالة بمدى عدم الاستمرارية بنفس التفكير والجهد، أو التخلي عن أصحابه المُكوِّنين لعناصر اللجنة المخططة للبرنامج، ومهما كان السبب ففي كلتا الحالتين يتبين في ظل الكم المعرفي الهائل أنه مهما اختلفت أنواع التكوين، ومهما تباينت آلياته وأهدافه وطرقه، والغاية منه تظل ممثلة في إعداد الحكم عبر تدريبه على ما يحقق له هذا الغرض في نهاية المسار، ولذلك وجب أن يكون قائماً على إستراتيجية ممنهجة تأخذ بالحسبان الزمان والمكان وظروف التكوين " .

(<http://www.ta7keem.com/article95.htm> موقع المحاضر الدولي هاني بلان 28 فبراير 2011) .

ولأنَّ الحكم هو إنسان له من المشاعر ما تجعله يتفاعل مع محيطه سلباً أو إيجاباً، ويصبح في بعض الأحيان عرضة للوقوع ضحية لمؤثرات اجتماعية وإعلامية وضغوط نفسية، من شأنها أن تُفقد السيطرة حتى على سلوكياته، وبحسب تجربته في التحكيم يرى الباحث بأنَّ القواعد المتبعة في عملية إعداد الحكم باليمن من خلال معاشته لها تتم على النحو التالي :-

3-9-1 مقومات انتقاء الحكام :-

يرى الباحث بكون عملية انتقاء الحكم تعد غاية في الأهمية، لأنها المرحلة الرئيسية التي على ضوئها يتم قبول الشخص المتقدم إلى سلك التحكيم، ولهذا فإنَّ عدد المتقدمين يكون قليلاً، وكون الصفات الواجب توفرها في المتقدم لا تنطبق على الجميع. وأولى الخطوات التي تتبعها لجان التحكيم اليمنية في عملية الانتقاء تتكون من جزئين رئيسيين الأول عبر الإعلان عنها في وسائل الإعلام المختلفة ومنها الصحف والملاحق الرياضية، والثاني عبر رسائل إلى فروع الاتحادات واللجان الفرعية والأندية الرياضية، بحيث لو أنَّ الدورة تُقيَّمُها اللجنة العليا ومقرها العاصمة صنعاء يتم الإعلان عنها في وسائل الإعلام ومخاطبة الاتحادات الفرعية وفروع اللجنة العليا للحكام بالمحافظات، ومخاطبة الأندية على مستوى الجمهورية.

وأما إذا كانت الدورة على مستوى محافظة بعينها أو على أساس تجمع جغرافي لمحافظات قريبة من بعضها البعض تُقام الدورة بإشراف فرع الاتحاد الذي يستضيف الدورة وتخطب الأندية في المحافظة ذاتها أو المحافظات التي تشترك معها في الدورة التحكيمية بحسب المحيط الجغرافي.

وفي السنوات الأخيرة ومع افتتاح كليات ومعاهد وأقسام للتربية الرياضية في محافظات صنعاء والحديدة وعدن والبيضاء وحضرموت، أصبحت توجه لبعضهم الدعوة للانخراط في هذه الدورات كون الدارسين فيها يتمتعون بمعلومات وافرة عن التحكيم، كما أنهم في الأغلب من الرياضيين المؤهلين علمياً وهو الأمر المطلوب، غير أنه من الأفضل توجيه الدعوة لكل تلك المعاهد والأقسام والكليات الرياضية، ويرى الباحث بأن عملية انتقاء الحكام يمكن أن تعتمد على العناصر التالية :-

3-1-1-9 العمر :-

لانتقاء الحكام صغار السن أهمية بالغة كون لها فوائد كبيرة من بينها أن المتقدم - صغير السن - يمكنه تعلم فنون ومهارات التحكيم في مدة زمنية أقل، فهذه الفئة العمرية تكون أكثر قابلية من غيرها على الفهم والتطبيق والاحتفاظ عبر ما تتلقاه في المباريات من نصح وتوجيه - فالتعليم في الصغر كالنقش على الحجر - كما أن الدخول لسلك التحكيم في سن مبكرة يقود إلى التدرج السريع في درجات التحكيم من مستجد إلى ثالثة وثانية وأولى، وصولاً للشارة الدولية - في وقت قياسي - وبالتالي فإن خدمته لمجال التحكيم تكون أطول من كبار السن .

حدد الفيفا عمر (45) عاماً لتقاعد الحكم على المستوى الدولي، وهو غالباً ما يسري على الحكام الوطنيين (المحليين) أيضاً، على اعتبار أن الحكام الذين يتقاعدون دولياً يفضلون كذلك ترك التحكيم على المستوى الوطني - لاعتبارات اجتماعية - والاتجاه بعدها للمراقبة الفنية. وإذا ما انخرط الفرد في سلك التحكيم وهو في سن متقدمة فقد لا يُحقق طموحاته كلها وطموحات لجنته فيه، على اعتبار أن فترة بقاءه حكماً وهو في أعلى مستوياته ستكون قليلة قياساً بمن هم اصغر سناً منه.

إن وصول بعض الحكام إلى نهائيات كأس العالم وهم ما زالوا في عمر صغير يؤكد بأنهم دخلوا إلى سلك التحكيم في بلدانهم في سن مبكرة، مما جعلهم يجتازون درجات التحكيم الوطنية بسرعة فائقة حتى تمكنوا من الوصول ليس فقط للحصول على الشارة الدولية على مستوى بلدانهم، بل للمشاركة في

تحكيم نهائيات كأس العالم وهي غاية وحلم كل حكم في العالم، وليس أدل على ذلك من نيل الحكم الأوزبكي (رافشان إيرماتوف) على جائزة أفضل حكم في القارة الآسيوية عام (2011) للمرة الرابعة على التوالي، بعدما نجح في قيادة العديد من المباريات المهمة على مستوى بطولات المنتخبات الوطنية والأندية وكأس العالم رغم أنه لم يتجاوز بعد الرابعة والثلاثون عاماً، بعكس الحكام العرب الذين لا يصلون إلى نهائيات كأس العالم إلا وقد اقتربوا من سن التقاعد الدولي.

3-9-1-2 اللياقة الصحية :-

من الضرورة بمكان أن يخضع المشاركون في دورات التحكيم الأولى للفحص الطبي الشامل خصوصاً فحص القلب والعظام والبصر، مع سلامته من التشوهات الخلقية. فسلامة الأجهزة الوظيفية تُساعد الحكم على أداء مهامه بفاعلية كبيرة، خاصة إذا ما عرفنا بأنه يجري في الملعب أكثر من اللاعبين، وهو مطالب بإصدار قرارات صائبة مما تستوجب عليه التواجد بالقرب من الأحداث حتى لا يتم مخادعته ولكي لا تتطلي عليه حيّل اللاعبين. وبالتوازي مع ذلك فسلامة الجسد الخارجي ضرورية أيضاً ويتجسد في المظهر اللائق الذي ينبغي للحكم أن يتميز فيه، ويعكس قدرته على أداء مهامه . إلا أن ما يُلاحظه الباحث تقصير اللجان التحكيمية اليمنية في هذا الجانب رغم أهميته الكبيرة، فالحكام المنخرطون حديثاً في التحكيم لا يتم إخضاعهم للفحوصات الطبية سواءً تلك التي تسبق دخول سلك التحكيم، أو تلك التي ينبغي إجراؤها قبل انطلاق الموسم، باستثناء الفحص الطبي الذي تم إقراره عام (2003)، وقد خضع الباحث مع بقية زملائه لذلك الفحص - الشكلي - والذي لم يعدو عن إعطاء الحكام مذكرات لإحدى المستشفيات التي يختارها الحكم نفسه - ويكون الفحص شكلياً وروتينياً لأبعد الحدود - بحسب إطلاع الباحث.

يتحتم على لجان التحكيم إذا ما كانت جادة في تطبيق الفحص الطبي أن تُوكل المهمة لجهاز طبي معتمد لديها، وتحت إشرافها المباشر ويتبع الاتحاد العام لكرة القدم، أو لمركز الطب الرياضي، فما لاحظته الباحث أن التقصير في التشخيص الطبي نتج عنه وجود حكام مصابين بالبرص والجذام وقصر النظر وضعف النطق، هذا على مستوى أجزاء الجسم الخارجية، أما على مستوى الأجهزة الوظيفية الداخلية فلا يمكن الحكم عليها بدقة إلا عبر الفحص الطبي الشامل والدقيق، والباحث لا

ينتقص من زملائه الحكام المصابين بتلك الأمراض - عافانا وعافاهم الله - أو يحتقرهم فلهم منه كل التقدير والاحترام، ولكنه تشخيص لما هو موجود على أرض الواقع، وحتى تتلافى لجنة الحكام هذه الأخطاء مستقبلاً عند عملية الانتقاء القادمة، للوصول بهذا القطاع الهام لأعلى مستوى.

3-1-9-3 المستوى الرياضي :-

يفضل أن يكون الشخص القادم إلى مجال التحكيم ممن سبق له ممارسة رياضة كرة القدم - بحدودها الدنيا على أقل تقدير - فبممارسته لها سابقاً تكون لديه فكرة واسعة ومسبقة عن القوانين التي كانت تُطبق عليه كلاعب، ويكون كذلك عارفاً بالحيّل التي يستخدمها اللاعبون ضد الحكام، وبسهل عليه بذلك تلقّي القوانين وتطبيقها كحكم، غير أنه من غير المحبذ انخراط لاعبين لعبوا للمنتخبات الوطنية لسنوات طويلة، كونهم يكونون حينها قد تقدموا في العمر، مما يُقلل من فرصة استمرارهم في التحكيم، وتكون فترة خدمتهم فيه قصيرة، نظراً لتفاجئ البعض منهم بأن قدراتهم البدنية والفسولوجية والنفسية لا تتوافق مع متطلبات الأداء التحكيمي التي تتطلب تمتع الحكم بمستوى عالٍ يتواءم ودوره الكبير أثناء قيادته للمباريات، أو خلال مشاركته في التدريبات الأسبوعية أو في فترة الاختبارات البدنية (الفتنس تست) .

3-1-9-4 الدافع :-

لا تقل أهمية الرغبة أو الدافع عن العناصر الأخرى، فكلما كان الشخص المتقدم للانخراط في سلك التحكيم راغباً ومولعاً به، ولم يُقدم على الالتحاق به بدافع من نادية أو بضغط من الجهة التي رشحته أو من أجل الكسب المادي، فكلما أعطى التحكيم اهتماماً أكبر برز المنخرطون فيه ووصلوا إلى مستويات متقدمة. أما إذا كان انخراطهم مبنياً على ضغط خارجي أو رغبة في الجانب المالي أو المعنوي فحسب، فإن ذلك سيحد من أن يُعمروا في التحكيم فترة طويلة، كما أن تشجيع المحيط الأسري والاجتماعي يعزز من رغبتهم في الإبداع ومواصلتهم التآلق، ولهذا فإن القليل فقط من الذين يشاركون في الدورات الأول يستمرون بممارسة التحكيم نظراً لانتفاء أو زوال بعض تلك الدوافع.

مما لاشك فيه أن التركيز على السمات الشخصية والإرادية يحقق الوصول للمستويات الرياضية العليا للحكم الذي يستخدم كل طاقته في الكفاح ولديه الإصرار والعزيمة على الوصول لأبعد نقطة في

التحكيم، لذا تؤدي الإرادة دوراً مهماً في ذلك. ولهذا يجب العمل على زيادة الدافعية نحو ممارسة التحكيم عن طريق المعرفة والاقتناع لإدراك الهدف، وللتغلب على ما يعترضه من صعوبات، إذ أن الدافع القوي يزيد من اليقظة وتركيز الانتباه ويؤخر ظهور التعب، ويُبعد ظاهرة الملل ويزيد من مثابرة الحكم وبذلك يسهم في نجاح عمليات التدريب وقيادة المباريات .

3-9-1-5 الشخصية:-

العوامل النفسية تعني قدرة الحكام في استثمار المميزات الجسدية والوظائفية والحركية حسب درجة الجهد الذي يحتاجه التدريب أو المباراة. فالحكام لهم متطلباتهم النفسية التي ينفردون بها عن غيرهم في الأنشطة الرياضية الأخرى سواء بالنسبة لطبيعة أو مكونات أو محتويات التحكيم، أو فيما يتعلق بطبيعة المهارات الحركية أو القدرات البدنية المطلوب منه تنفيذها، أو لما تتطلبه هذه المهنة من عمليات ذهنية ينبغي تميز أفرادها بالسمات النفسية المتعلقة بالتحكيم دون سواه من الأنشطة الرياضية. وتعد القدرات الذهنية مثل الانتباه والإدراك والذكاء والتوقع وردة الفعل والعوامل الوجدانية من أهم الموضوعات التي يجب توافر في الحكام، وذلك للدور الكبير الذي تؤديه في السلوك الحركي وفي انفعالاتهم، واستجاباتهم خلال اشتراكهم في تحكيم المباريات.

ولهذا فإن انتقاء العوامل النفسية يحتل أهمية واسعة في مراحل الاختيار المختلفة، فهي تمثل مقياساً ومؤشراً يمكن من خلالها التنبؤ بقدرة الحكم الموهوب وإمكانياته في المستقبل لتحقيق الانجاز العالي، للوصول لأبعد نقطة في التحكيم. ويؤدي التشخيص النفسي دوراً مهماً خلال مراحل الاختيار المختلفة للحكم خصوصاً عند انتقاله من درجة لأخرى بهدف تقويم الخصائص النفسية له لاسيما المستجد، ومدى استعداداته لإدارة المباريات.

وفي هذا الإطار يؤكد مصطفى كامل محمود و محمد حسام الدين : على أن لكل شخصيته التي تميزه عن زملائه بالرغم من اتفاقه معهم في بعض الجوانب، لكن عند تناول البنية الكلية لسمات وخصائص شخصية الموهوب نجده مختلفاً عن أقرانه بالشخصية، ويمكن تقسيم هذه السمات إلى:

أ - سمات عقلية ومعرفية والتي ترتبط بالذكاء والقدرات العقلية وإدراكه للعالم الخارجي (قدرات الإدراك البصري- السمعي- الحركي).

ب -سمات انفعالية ووجدانية تظهر في أساليب النشاط الانفعالي ودوافعه وميوله واتجاهاته وأسلوب مواجهته للمواقف الاجتماعية والتكيف معها سمات مزاجية، السمات الخلقية والإرادية (مثل الجرأة، التصميم، المثابرة، ضبط النفس..) والميول والاتجاهات (مصطفى و حسام الدين، 1998م، 28).

3-9-1-6 المستوى العلمي والثقافي :-

فالتحكيم من خلال ممارسة الباحث لم يعد مجرد إطلاق صافرة، أو رفع راية، أو تدوين معلومات في كشف المباراة، أو مجرد التمتع بلياقة بدنية عالية، صحيح أن تلك المتطلبات هي ضرورية بالنسبة للحكم، ولكن ما يتم التغافل عنه وللأسف الشديد عند انتقاء الحكم اليمني على وجه التحديد بحكم معاشية الباحث، هو قيمة المستوى العلمي والثقافي، مع أهميته القصوى، فوجود هذين العنصرين يستطيع أن يؤائم ما بين قدراته البدنية وسلوكه العملي أولاً تجاه اللاعبين والجهازين الفني والإداري للفرق المتنافسة، وثانياً مع وسائل الإعلام المختلفة، فيستطيع من خلال ما يتمتع به من مستوى علمي وثقافي من محاولة التغلب على المواقف الضاغطة التي يمكن تعرضه لها، ومعالجة آثارها وعواقبها مهما كانت تلك المواقف مهمة أو تافهة.

فإدراك أبعاد المواقف وتفسيرها، ومن ثم اختيار الحلول المناسبة لها، تختلف من حكم لآخر، وهي قد تأتي مع الخبرة ولكنها تتعزز قبل ذلك بوجود مستوى تعليمي وثقافي للحكم، ولهذا فقد تطرق الباحث إلى المستوى التعليمي للحكام اليمنيين في متغيرات الدراسة، للتأكد من علاقته بالضغوط النفسية المسلطة من قبل الصحافة الرياضية أثناء قيادتهم للمباريات.

ولهذا ينبغي تفعيل قرار ضرورة الحصول على الثانوية العامة على الأقل للمستجدين المنخرطين في أول دورة تحكيمية في اليمن، على أن يتم اختيار الأفراد الأكثر تعليماً في ظل تساويهم في الشروط الضرورية الأخرى، وألا يُكتفى بذلك بل يجب ترتيب هناك مقابلة شخصية مع محاضر الدورة ليتعرف من خلالها على ثقافة الحكم المتقدم.

فالملاحظ وجود نسبة كبيرة من الحكام اليمنيين في مستوى الثانوية العامة وما دونها، وأن النسبة تقل في الحاصلين على الشهادة الجامعية فما فوقها، حتى الحكام الدوليون فيهم نسبة كبيرة من

الحاصلين على الثانوية العامة فقط، مع أنَّ الاتحاد الدولي لكرة القدم بدأ يشترط إجادة الحكام الدوليين للغة الأجنبية* وأصبح من غير المنطقي في عالم التحكيم المتطور السماح على الأقل في المستوى الوطني بمن يحملون أقل من الثانوية، كون تدني المستوى التعليمي لا يتواءم مع المتغيرات الطارئة على سلك التحكيم، ولهذا ينبغي على اللجنة العليا للحكام في اليمن أن تعتبر الثانوية العامة الحد الأدنى عند اختيارها للحكام المستجدين.

وقياساً على ذلك يمكن للأفراد ترك هذا المجال في حالة عدم توافقهم مع الشروط الضرورية لانضمامهم، فعملية الانتقاء المبنية على أسس سليمة توفر الوقت والجهد والمال، بحيث يقتصر قبول الحكام الذين تتوافر لديهم الصلاحية ممن يتوقع منهم أن يكونوا حكماً ناجحين لتحقيق مستويات عالية خلال مشوارهم التحكيمي.

وتماشياً مع هذا يشير أسامة كامل راتب: بأنه يمكن تصنيف أسباب انسحاب النشء - ومن ضمنهم الحكام المستجدون - من المجال الرياضي إلى ضغوط شخصية وأخرى موقفية. وتصنف الضغوط الشخصية إلى ضغوط نفسية وضغوط بدنية، وتتمثل الضغوط النفسية التي تؤدي إلى الانسحاب من الرياضة في الميل نحو ممارسة أنشطة أخرى، وعدم الشعور بالمتعة، والإحساس بالملل، وعدم حب المدرب، والخوف من خشونة اللعب، وتوتر المنافسة، والاتجاهات السلبية نحو المكسب والخسارة (نجاح المباراة بالنسبة للحكم)، والاتجاهات السلبية نحو اللياقة والضغوط المرتبطة بالقدرة وبذل الجهد، وضعف المساندة الاجتماعية سواءً من الآباء أو الأشخاص أو استجابة الذين يمثلون أهمية بالنسبة له مثل الجمهور ووسائل الإعلام، وأخيراً الأسلوب غير الديمقراطي الذي يستخدمه المدرب (لجنة الحكام أو المراقب الفني بالنسبة للحكام). (راتب، 1995، 103) .

* - الإنجليزية والأسبانية والفرنسية والألمانية هي اللغات الرسمية للفيفا ، والإنجليزية هي اللغة الرسمية لمحاضر الاجتماعات والمراسلات والبيانات

3-10 طرق إعداد الحكام

3-10-1 اللياقة والاختبارات البدنية:-

اللياقة البدنية بحسب رؤية الباحث تعتبر جزء لا يتجزأ من شخصية الحكم، كونها عنصر من العناصر التي يمكن ملاحظتها من قبل الجميع عليه - متخصصين وجماهير - ويتجلى ذلك في ظاهره الجسدي وتحركاته ومدى قربه من مجريات اللعب. فمهما كان متمتعاً بالحزم والشجاعة والعدالة وغيرها من الصفات التي يجب تحليله بها، إلا أنها لا تُغني بأي حال من الأحوال عن اللياقة البدنية العالية التي ينبغي وجودها.

فالعدالة تقتضي منه الإنصاف في إصدار أحكامه عن جميع الأخطاء التي تحدث في الملعب، ولا فَرْق في ذلك بين منطقة الجزاء وغيرها من المناطق، ولا يمكن أن يكون منصفاً إلا إذا كان قريباً من موقع الحدث بما يمكنه من إصدار القرار المناسب، وغالباً ما يحظى قرار الحكم بالرضا كلما كان على مقربة من الخطأ المحتسب ولو لم يكن قراره صحيحاً، كما يواجه بعدم الرضا عن القرارات التي يصدرها وهو بعيد عن الحدث وإن كانت صحيحة، فالكل يعتبر تواجده قريباً من الحدث في صالح احتساب الأخطاء بدقة، وفي أسوأ الأحوال يقال هذا تقدير الحكم، إذا ما احتسب قراراً غير مُجمَع عليه ولو كان على مقربة منه.

كما لا يمكن للحكم أن يكون قريباً من الأحداث الواقعة إلا إذا كان متمتعاً بلياقة بدنية عالية، وهذا لن يحصل عليه سوى بالتحضير البدني الجيد طوال الموسم الكروي، عبر الانتظام في التدريبات الأسبوعية، وعدم الاكتفاء بالتدريب عند اقتراب الاختبارات البدنية، أو المباريات الهامة فحسب. فهو يحتاج إلى تحضير بدني عالٍ يستطيع بها مجاراة نسق المباراة لا سيما إذا كانت تتميز بمستوى فني وبدني مرتفع، فهو مجبرٌ حينئذٍ بأن يكون قريباً من مجريات اللعب، لذلك فهو يقطع ما بين (10 - 14) كليو متر.

وبطبيعة الحال فإنَّ على الحكم توزيع قدراته البدنية طوال أوقات المباراة وأن يجعل في حسابه ما إذا كانت المباراة ستتجه نحو شوتين إضافيين، مع انه في اليمن لا يعمل بالشوتين الإضافيين بل يتجه الفريقان مباشرة صوب الضربات الترجيحية، بحيث لا يستنزف كل طاقاته في أجزاء معينة من

اللقاء لِتُخَوَّى قواه ويصبح في أوقات أخرى غير قادر على مجاراة سير اللعب، ولهذا فعليه أن ينتهز فُرص التوقف البسيط للعب عندما تكون الكرة خارج اللعب باستعادة أنفاسه والعودة لحالاته الطبيعية. كذلك ينبغي على الحكم القراءة الجيدة للعب، فيعرف إلى أين ستتجه الكرة، مما يوفر عليه قطع عشرات الأمتار خصوصاً إذا ما اتبع الجري بصورة فُطْرِيَّة. ولكي يُسَهِّل على نفسه المهمة ينبغي منح مساعديه الكثير من الصلاحيات في احتساب الأخطاء القريبة منهم والتي توفر عليه ضرورة التواجد في تلك المناطق وتُشعر المتابعين بمدى ترابط طاقم التحكيم.

وعليه أيضاً التمتع بردة فعل سريعة تجعله قادراً على تغيير مساره فور انتقال الكرة إلى أقصى الجهة المعاكسة التي كان يتواجد فيها، وكل ذلك يتطلب مرونة ورشاقة وسرعة فائقة، فجميع تلك العناصر مجتمعة أو مفترقة لا يمكن توفرها في الحكم إلا إذا كان على مستوى مرتفع من التدريب. ولهذا فقد شرع الاتحاد الدولي لكرة القدم اجتياز الحكام لاختبارات اللياقة البدنية - الفيتنس تست - في شهر سبتمبر من كل عام، وقبل كل مشاركة تكون على هيئة بطولة أو تَجْمُع، كما تُجْرِي الاتحادات الوطنية نفس هذه الاختبارات قبل انطلاق الموسم الكروي لديها، ومن هذه الاختبارات ما يلي :

3-10-1-1 اختبارات (الفيتنس تست)

اعتمد الاتحاد الدولي لكرة القدم على الاختبار الحديث للياقة البدنية (الفيتنس تست)، وشدد على جميع الاتحادات الوطنية اعتمادها قبل انطلاق بطولاتها المحلية، وكذلك البطولات القارية، وفعلاً طُبِّقَت هذه الاختبارات في نهائيات كأس العالم للشباب في هولندا سبتمبر (2005) ونهائيات كأس العالم للناشئين في المكسيك في أكتوبر (2005). لقد حدد الاتحاد الدولي لكرة القدم الاختبارات البدنية التي يجب على الحكم اجتازها ليكون قادراً على إدارة مباريات كرة القدم الحديثة بصورة صحيحة وتختلف هذه الاختبارات كُلياً عن الاختبارات السابقة للحكام - الكوبر تست - التي اعتمدت منذ عام (1970م)، حيث تركز على اختبارين رئيسيين هما :- (نبيل ندا، 2009، 77-78)

أولاً: سباق السرعات :-

جدول رقم (2) مسافة (40 متر × 6 مرات)

م	الدرجة	الزمن المطلوب	عدد المرات
-1	الحكم الدولي	6.2 ثانية في المحاولة	6 مرات
-2	مساعد الحكم الدولي	6.0 ثانية في المحاولة	6 مرات
-3	حكم وطني	6.4 ثانية في المحاولة	6 مرات
-4	مساعد حكم وطني	6.2 ثانية في المحاولة	6 مرات
-5	مُحكِّمَة دولية (سيدات)	6.6 ثانية في المحاولة	6 مرات
-6	مساعد مُحكِّمَة دولية (سيدات)	6.4 ثانية في المحاولة	6 مرات
-7	مُحكِّمَة وطنية (سيدات)	6.8 ثانية في المحاولة	6 مرات
-8	مساعد مُحكِّمَة وطنية (سيدات)	6.6 ثانية في المحاولة	6 مرات

ثانياً / سباق المسافات :-

جدول رقم (3) مسافة (150 متر × 20 مرة)

م	الدرجة	الزمن المطلوب		
-1	الحكم الدولي	30 ثانية	ثم الراحة	35 ثانية
-2	مساعد الحكم الدولي	30 ثانية	ثم الراحة	40 ثانية
-3	حكم وطني	30 ثانية	ثم الراحة	40 ثانية
-4	مساعد حكم وطني	30 ثانية	ثم الراحة	45 ثانية
-5	مُحكِّمَة دولية (سيدات)	35 ثانية	ثم الراحة	40 ثانية
-6	مساعد مُحكِّمَة دولية (سيدات)	35 ثانية	ثم الراحة	45 ثانية
-7	مُحكِّمَة وطنية (سيدات)	35 ثانية	ثم الراحة	45 ثانية
-8	مساعد مُحكِّمَة وطنية (سيدات)	35 ثانية	ثم الراحة	50 ثانية

"فإدارة مباريات كرة القدم تستلزم من الحكام وتحتم عليهم أن يكونوا لائقين من الناحية البدنية ليتمكنوا من الحركة بسرعة داخل الملعب ليشغلوا أفضل الأماكن والأوضاع طوال المباراة، وليستطيعوا

متابعة اللعب وتنقل الكرة وتحركات اللاعبين والتغيرات والأحداث المفاجئة وغيرها حتى يكون الملعب تحت سيطرته ولتخرج المباراة على أحسن حال". (رشيدة الغربي، 2006، 8).

ويرجع الباحث تطبيق الاتحاد الدولي لاختبار (الفتس تست) المُعتمد على السرعات بأنه جاء مُواكباً للسرعة الكبيرة التي أصبحت تتميز بها المباريات، مما يتوجب على الحكم أن يرفع من سرعته ليواكب أجواء المباراة وألغى هذا الاختبار الجديد اختبار (الكوبر تست) السابق، والذي كان يتمثل في ثلاثة أجزاء الأول عبارة عن ركض مسافة (2700) متر بدون انقطاع لمدة لا تزيد عن (12) دقيقة، ويُقاس بالمسافة المقطوعة خلال هذا الزمن، والهادف لقياس التحمل الدوري التنفسي (المطاولة).

في حين يتكون الجزء الثاني بركض مسافة (50م)، ويُقاس بالزمن الذي يستغرقه لقطع هذه المسافة، ويهدف الاختبار إلى قياس (السرعة)، والجزء الثالث يتمثل بركض مسافة (200م)، ويُقاس بالزمن الذي يستغرقه الحكم في قطع هذه المسافة، ويهدف الاختبار لقياس (مطاولة السرعة)، على أن يُكرّر الجزئين (الثاني والثالث) مرة ثانية بعد فاصل من الراحة بين اختبار وآخر، بحيث لا يتجاوز الزمن الكلي لاختبار (الكوبر تست) أكثر من ساعة واحدة. كما ركزت الاختبارات على عنصر السرعة أكثر لدى الحكام المساعدين، كون مهامهم تتطلب ذلك من خلال المتابعة الدقيقة لآخر ثاني مدافع عند الإعلان عن التسلل، أو التواجد على خط المرمى للتأكد من أن الكرة قد تعدت أو لم تتعدى ذلك الخط.

فلو تمعنا في معطيات الاختبار الجديد (الفتس تست) لوجدناه قد راعى التطور الحاصل في عالم كرة القدم والتميز بالسرعة الفائقة، ولذا فقد أعطى خصوصية للنشاط الفعلي لحكم (الساحة) والذي هو مطالب بالتواجد على مقربة من جميع الأخطاء المرتكبة. ولهذا فمطلوب منه قطع مسافة (150م) في (30 ث) بالتساوي مع (الحكم المساعد)، غير أن الراحة التي تُمنح له هي أقل من تلك التي تتاح للحكم المساعد بـ(5ث)، على اعتبار أن فترة راحته مشياً هي (35 ث) فيما الحكم المساعد (40 ث).

إن صيغة الاختبار تُفسّر حاجة حكم الساحة للسرعة، ويتضح ذلك في قطع مسافة (150م) والتي تقترب من المسافة القطرية للملعب الواجب عليه الجري فيها. أما فيما يتعلق بقطع مسافة (40 م) فإنها موجهة للحكم المساعد بصورة أكبر، فهو مسئول عن العدو بجانب خط التماس الذي يقترب من هذه

المسافة ليستطيع ضبط عملية التسلل بدقة، أو تحديد تجاوز الكرة بكاملها خط المرمى، ولهذا فهو مُلزم بقطع تلك المسافة بأقل من الحكم المساعد بـ(2 ث) في كل محاولة من المحاولات (6)، أي بفرق إجمالي قدره (12 ث) مقابل محاولتين كاملتين لحكم الساحة .

ومع هذا فالاتحاد الدولي لن يتوقف عند اختبار (الفتنس تست) بل سيُدخل عليه مستقبلاً بعض التعديلات سواءً من خلال زيادة عدد الدورات أو التقليل من الزمن المقطوع فيها، ليصبح الحكم أكثر قدرة على متابعة مجريات المباريات التي أضحت تتميز بسرعة كبيرة، خاصة والاتحاد الدولي يرفض الاستعانة بالتقنيات الخارجية كالإعادة التلفزيونية على سبيل المثال : لإقرار اجتياز الكرة من عدمها خط المرمى، وللتغلب على هذه المشكلات فإنه يعمد إلى أن تصبح الاختبارات البدنية متواكبة مع سرعة اللعب لتفادي كل تلك المعوقات التي أصبحت تُثير جدلاً واسعاً أثناء المباريات لاسيما الحساسة منها .

كما يلاحظ الباحث أيضاً بأن تلك الاختبارات تُسبب ضغطاً نفسياً قوياً على الحكام كونها تحدد مصيرهم سواءً في الانتقال من درجة تحكيمية لأخرى، أو للحصول على الشارة الدولية، أو تلك الاختبارات التي تُقام قبل انطلاق الموسم - لجميع الحكام - أو قبل أي تجمع خارجي - للحكام الدوليين -، ولأنها تحدد مصيرهم فيعانون كثيراً منها لاسيما خشيتهم من الإخفاق وخوفهم من تعاطي الصحافة الرياضية، كون إظهار فشلهم في الصحف يصورهم على أنهم غير مؤهلين لإدارة المباريات، ويصعب تحسين صورتهم إذا ما نجحوا في المرات التالية، حتى أن بعض الحكام ابتعد عن التحكيم نهائياً جرّاء ما كُتب عنه بعد فشله في اجتياز تلك الاختبارات.

وقد رأى الباحث كيف يَهَابُها بعض الحكام، ويتجلى ذلك في الاضطرابات التي تحدث لهم قبلها وأثناءها وللذين اخفقوا بعدها، ومن الأخطاء التي تقع فيها لجنة الحكام في اليمن أنها لا تفصل بين الحكام الدوليين والأولى من جهة، وبين الحكام والمساعدين من جهة ثانية في كل درجة سواءً بالنسبة للمسافات أو الزمن، وفي هذا مخالفة واضحة لقواعد الاختبار، وفي ذلك إجحاف بحق الحكام الأدنى درجة أو في الفوارق بين الحكام والمساعدين.

إنَّ ذلك الأمر يُسبب ضغطاً على الحكام نظراً لعدم معرفة الصحفيين الرياضيين بالتفاصيل الدقيقة للاختبارات البدنية، فهم لا يعرفون سوى أنَّ الحكام فشلوا في الاختبار دون معرفتهم بإغفال العمل بفوارق التوقيت والمسافات. ولذا ينبغي على لجنة التحكيم تخفيف الضغوط النفسية المرافقة لتلك الاختبارات بدءاً من إخضاع كل فئة للاختبار الخاص بها، والأهم من ذلك طمأنتهم بأنهم قادرون على اجتيازها، وبأنَّ الذين لم يُحالفهم الحظ يمكنهم النجاح في الفرصة الثانية بعد (24) ساعة بحسب التعليمات الدولية، كما يجب تواجد أخصائي (إرشاد نفسي) للتعامل مع الحالة النفسية للحكام، ويُستحسن خلو الاختبارات من تواجد الصحافة الرياضية.

3-10-2 التحضير النفسي:-

كباقي الأنشطة الرياضية لم يعد التحكيم يُمارَس عشوائياً وبدون تخطيط أو دراسة وتدريب، فبالإضافة لتلك العوامل المهمة أصبح لتحضير الجانب النفسي دور مهم في تهيئة الحكم نفسياً، بواسطة برنامج يُشرف عليه أخصائيون نفسيون مهمتهم تتصب بمعرفة مصادر الضغوط التي تصيب الحكام، وتخفيفها للحد من انعكاساتها السلبية على أدائهم وصحتهم. " فالتحكيم يعتبر مهنة شاقة يتحمل فيها الحكام كل المسؤولية والصعوبات، لكن ورغم هذه الصعوبات والمشاكل والضغوطات الممارسة على الحكم في أداء مهنته النبيلة والشريفة، إلا أنه يُمارس هذا العمل بسعادة وبدون أن يشنكي منها، فهو يبذل كل ما في وسعة من مجهودات بدنية وفكرية وفنية لإدارة المقابلة في أحسن الأحوال، وهذا باعتباره المسئول الأول في اللقاء " (قانون كرة القدم والمرشد العالمي للحكام، 1999، 70) . ولأنَّ التأثير بالمحيط من شأنه جعل الحكم مضطرباً جرّاء ما يُصيبه من قلق وتوتر بسبب الاعتراضات المستمرة التي يتعرض لها من قبل (اللاعبين وال جماهير والأجهزة الفنية والإدارية) والواقعين تحت تأثير ما تقدمه لهم الصحافة الرياضية "ولكي يكون مردود الحكم جيداً ومقنعاً، ويصبح الجميع راضون على أدائه من فرق وجماهير، وجُب عليه أن لا يتأثر بالمحيط الخارجي، مع استعداده النفسي لأداء مهنته على أحسن حال، وامتيازه بطبيعته المرحّة لا بالقلق، فكلما كان القلق بادياً على وجهه فيكون مصيره الاستقراز وبالتالي عدم التحكم في سير المباراة واللاعبين. وبناءً على التطورات التي يشهدها العالم في مجالات شتى، والنتائج المترتبة عنها بما فيها الصراع النفسي الموجود بين

الفرد ومجموعة، ومنه فإنَّ التحضير النفسي في الميدان الرياضي بنفس المترتبة مع التحضير البدني لم يعد حِكراً على اللاعبين والمدربين والإداريين فقط، فحتى الحكام يستطيعون الاستفادة منه" (مسعود شريفي، 2002، 51) .

ولأهمية التحضير النفسي يشير عبد العزيز المصطفى: "بأنَّ اللجنة المنظمة لكأس الأمم الأوروبية عام (2008م) أقرَّت الاستعانة بخدمات الإعداد والعلاج النفسي للحكام، وذلك من خلال تواجد الطبيب النفسي طوال فترة البطولة، تأكيداً منها على أنَّ عملية التحكيم مهمة صعبة يتحمل فيها الحكم أعباء ثقيلة ومتاعب كثيرة تتمثل في حُسن إدارة المباراة من خلال اتخاذ القرارات السليمة وهذا بالتالي يتطلب جهداً بدنياً ونفسياً وفنياً عالياً. (http://prof-aziz.com/index.php/blog/post/88) المصطفى، حكمانا بحاجة إلى تأهيل نفسي).

إنَّ ذلك ينطبق أيضاً على الحكام اليمينيين إذ أنَّ طبيعة الضغوط النفسية التي يواجهونها في الدوري كثيرة تبدأ بالجمهور الرياضي المتأثر بالصحافة الرياضية ومروراً باللاعبين والمدربين وإداريي الأندية وانتهاءً بالمراقب الأول والأخير والمتمثل بلجنة التحكيم. ولذا وبناءً على كل ذلك فإنَّ الباحث لا يرى في التحضير النفسي جزءاً مُكَمِّلاً للتحضيرات التي يجب خضوع الحكم لها فحسب، بل يراه عنصراً أساسياً وغاية في الأهمية للتخفيف من الضغوط التي يتعرض لها وتؤثر على حالته النفسية، ويسير ذلك التحضير جنباً إلى جنب مع التحضيرات البدنية والفنية.

فلا يستطيع أي حكم السيطرة على المباراة، وما يحيط بها من أجواء مشحونة من : لاعبين ومدربين وإداريين و جماهير ووسائل إعلام، ما لم يكن متمتعاً بتهيئة نفسية تتلاءم وطبيعة المهام التي يؤديها قبل وأثناء وبعد المباريات، ومن طرق التحضير النفسي التي ينبغي للحكم أن يخضع لها ما يلي :-

3-10-2 طرق التحضير النفسي للحكم:

الحكام اليمينيون كغيرهم في الدول الأخرى - بحسب رؤية الباحث - يحتاجون للتحضير النفسي عبر أخصائي نفسي يُعِينُهُم على مواجهة الصعوبات ويُهيئُهُم نفسياً لاتخاذ القرارات التي تتطلب الجرأة والشجاعة، وذلك من خلال الجلوس معهم بهدف إزالة توترهم وقلقهم وخوفهم قبل المباراة وأثناءها

وبعدها، إلى جانب تهيئته وتنمية مهاراتهم السلوكية والمهارية كفن التعامل مع الانتقادات وقبولها بما ينسجم وطبيعة الأخطاء والقرارات التي يتخذونها خلال إدارتهم للمباريات.

فالحكم إنسان معرض للخطأ والصواب، وقد شاهدنا الأخطاء التحكيمية التي شهدتها بطولة كأس العالم (2010م) بجنوب أفريقيا بالرغم من الإمكانيات الفنية والمادية والتقنية المهيولة التي تم توفيرها للحكام. ويعزو الباحث ذلك لكون التركيبة البشرية للحكم تجعله يقع أسيراً لكثير من الضغوط والتي بدورها ينتج عنها المزيد من الأخطاء، فحسن إدارة المباريات لا يتطلب حكماً حافظاً لنص القانون، بل مُمارساً وقادراً على حُسن قيادة المباراة بروح القانون.

إنَّ الحكم الذي يهتم بإعداد ذاته وتحضيرها نفسياً يكون أقرب إلى النجاح من ذلك الذي يُهمل هذا الجانب المهم من الإعداد، كما أنَّ أول قاعدة في الراحة النفسية للحكم هي شعوره بالثقة في نفسه ولكي يكتسبها، يجب عليه الاهتمام بلياقته البدنية وإيصالها لأعلى مستوى، وتنظيم فترات العمل والراحة والنوم مبكراً، وعدم تعاطي الممنوعات التي تؤثر على سلوكه وتُعكس في تصرفاته، بالإضافة إلى تنظيم حياته الاجتماعية والعائلية وخاصة قبل المباريات، والاقتناع بذاته والثقة بقدراته ومستواه. وفي هذا الإطار يشير مصطفى كامل محمود و محمد حسام الدين بأنَّ اكتمال عملية التحضير النفسي للحكم يجب أن تأخذ في الحسبان المراحل التالية:-

أولاً / قبل المباراة:

تقادي مشاكل العمل وما شابه ذلك، وتجنب الخلافات العائلية أو حتى بحث جوانبها، مع إهمال المكالمات الهاتفية وخاصة ما يتعلق بالمباراة، وعدم الاتصال بأحد لاسيما من لهم علاقة بها، مع ضرورة التوجه مباشرة نحو الملعب قبل بدء المباراة بوقت كافٍ (لا يقل عن ساعتين)، ومراجعة مواد القانون ولائحته .

ثانياً / أثناء المباراة :

حُسن السلوك ودقة التصرفات وعدم الانفعال، وإحساس اللاعبين بعدالته مما يُكسِبُهُ ثقتهم، وعدم التعصب على اللاعبين حتى يَكُتَسَب احترامهم، والعمل على مناداة اللاعب باسمه الأمر الذي يُريحه نفسياً فيرضخ لأي قرار، وإنصاف اللاعب المُعْتَدَى عليه مباشرة يمنعه من رد الاعتداء، ويجنب الحكم

الدخول في تجاذب مع اللاعبين، فعدم التهاون مع اللاعب المُعْتَدِي يردعه وغيره من تكرار الخطأ، والتعامل النفسي مع اللاعبين أقوى من الكروت (الحمراء و الصفراء)، مع تطبيق روح القانون دون الإخلال بنصوصه.

ثالثاً / بعد المباراة:

تهنئة الفريق الفائز ومواساة الفريق الخاسر بروح رياضية، والعمل على حساب الذات ومراجعة التصرفات، وتقبل النقد الذاتي بروح رياضية، وتقديم الشكر إلى طاقم التحكيم المساعد له على حُسن تعاونهم، وعدم الغرور والكبرياء في حالة النجاح. (مصطفى كامل محمود و محمد حسام الدين، 1998، 64).

ويتفق الباحث مع ما تم ذكره من عناصر التحضير النفسي للحكام - قبل وأثناء وبعد المباراة - كون توافر تلك العناصر فيهم يجعلهم قادرين على إدارتها بالصورة المثلى، فكلما هيئوا حالتهم النفسية أصبحوا أكثر قدرة على اجتياز الضغوط وبالتالي يكونون أقرب للنجاح، ويمكن تشبيههم بالطبيب النفسي الذي يعرف كيف يُداوي الآخرين ويُقنعهم بما يريد.

كما أن تعاطي بعض الحكام اليمينيين للقات وما يترتب عليه من سهر خصوصاً ليلة المباراة وشرودهم الذهني إذا كان التعاطي قبلها بساعات قليلة، وما ينعكس إثر ذلك من هُزال جسدي كون القات يسبب سوء التغذية وهو ما يحرمهم من التغذية السليمة التي تمكنهم من تعويض ما تم حرقه من سعرات حرارية أثناء المباراة كونهم يجرون أكثر من اللاعبين في بعض الأوقات لضرورة تواجدهم قريباً من الكرة واللاعبين .

بالمقابل ينبغي عليهم تقبل النقد لاسيما ذلك الموجه إليهم من المراقب الفني بما يمكنهم من إصلاح أخطائهم في المباريات القادمة، وعليهم الاجتهاد في الالتقاء ببعضهم البعض (طاقم التحكيم) - بوقت كافٍ - خصوصاً إذا لم يكونوا جميعاً من منطقة واحدة، لأن ذلك اللقاء يُقَرِّب وجهات النظر، ويجعل الطاقم أكثر انسجاماً من حيث اللباس - في ظل تعدد الألوان - والأفكار - مع اختلاف المستوى الثقافي العلمي - ويجعلهم منسجمين عند اتخاذ القرارات داخل الملعب، ويعكس للاعبين وال جماهير ورجال الصحافة مدى التناغم الموجود بينهم .

كما يستطيع الحكم ومساعدوه من خلال ابتساماتهم المتكررة من تلطيف الأجواء وإزالة الشحن الذي لدى اللاعبين، والذين يعدون من أصعب مصادر الضغط على الحكم داخل الملعب، فكل لاعب يسعى للفوز، وبالتالي ترتفع وتيرة الحماس ودرجة الانفعال لديه، وما أكثر اللاعبين المغرورين الذين يتعمدون الإساءة للحكم أو لمساعديه، فعليهم (طاقم التحكيم) أن يخاطبوا جميع اللاعبين بنفس الأسلوب سواء في المصافحة أو المناداة بالاسم أو في الابتسامة أو التجهم إن اقتضى الأمر حتى يشعر اللاعبون بأنهم لا يفرقون بينهم في التعامل، وهكذا يستطيعون التحكم بالمباراة ويحس اللاعبون بعدالتهم ومن ثم يحترمون شخصيتهم وتطبيقهم للقانون بالتعاون فيما بينهم، فسيطرتهم على سلوكهم وتصرفاتهم يكون نتيجة إعداد ذاتهم وتهيئتها نفسياً، وبذلك يقتربون من النجاح وهي الغاية التي ينشدها كل الحكام ويسعون إلى تحقيقها بشتى الوسائل والطرق.

ويرى الباحث: بأن مسألة التحضير النفسي للحكام اليمنيين لا تلقى الاهتمام المطلوب من الاتحاد العام أو لجنة الحكام العليا أو فروعها بالمحافظات اليمنية. فالباحث ورغم حضوره للعديد من دورات الصقل والتأهيل - التي تجري تحت الإشراف المحلي والعربي والقاري - والتي تُقام قبل انطلاق كل موسم في اليمن لم يجد فيها حيزاً مُعتبراً لجوانب التحضير النفسي سواء عبر المحاضرات أو التطبيقات التدريبية رغم أهمية ذلك، كما أن الحكام يفتقدون لوجود مرشد أو أخصائي نفسي كما هو المعمول به في الأندية والمنتخبات رغم حاجتهم الماسة إليه نظير ما يتعرضون له من قبل اللاعبين وال جماهير الذين تهيجهم الصحافة الرياضية، بل وتحرضهم عليهم بقصد أو بدون قصد مما يسبب لهم ضغوطاً شديدة تؤثر على حالتهم النفسية.

3-11 الصفات الفنية والإنسانية التي يجب توافرها في الحكم

هناك العديد من الصفات الفنية والإنسانية التي ينبغي توافرها في الحكم من أجل إدارة المباريات على أكمل وجه ومن هذه الصفات ما يلي :-

أ سُلطة القرار : فالحكم له سلطات كبيرة، أعطته إياها القوانين الصادرة عن الاتحاد الدولي لكرة القدم، من خلال تطبيقه لها وبحسب المواد المشار والنصوص والتفاصيل الموضحة فيه، مع دخول عامل

آخر وهو معرفة روح القانون في اللعب، ونلاحظ من خلال القانون الدولي لكرة القدم أنَّ هناك فرعين أساسيين في تطبيق هذه القوانين .

فالفرع الأول يتضمن المواد (1-12) والتي تُعطي الحكم كامل الصلاحيات للتدخل عندما يرى أي مادة منافية وناقصة ومضمون القانون. أما الفرع الثاني فيتضمن المواد (13،14،،15،16،17)، حيث يتم تطبيق هذه القوانين حسب تصوره وتقديره القانوني، لكن بدون الإفراط في السلطة، فكل القرارات المتخذة لابد أن تكون مطابقة لقوانين اللعب، ولا تأخذ حسب تصور شخصي، فالإفراط في السلطة قد يُغيّر في النتيجة .

ب الشخصية : لا يمكن الحديث عن شخصية الحكم دون التحدث عن ثقافته، وهذا الارتباط جدّ معقد ومرتبطة بعدة أوجه، لا يمكن إدراكها باجتياز إطار القوانين، والملعب، فكسب احترام الناس يعد مقياساً، وهو من ثمار الاستعداد والتربية، وهذه الحقيقة تمنح للحكم نقطة الانطلاق لغرض تطبيق قانون اللعب واحترام الخصوم، هذا من جهة.

ولكن هناك محاور أخرى لابد للحكم أخذها بعين الاعتبار والتي تزيد مكانه واحتراماً لدى الجميع، ومنها التالي :-

1 اللباس : لم يعد يُطلق على الحكم صاحب السترة السوداء حيث أصبح يستعمل عدة ألوان في لباسه وهذا ضمن القانون، فاللباس المتجانس واللائق يُعيق احتقاره من طرف اللاعبين ومن الجمهور، فاللباس يعطيه بعض الثقة قد لا نجدها عند الآخرين .

2 المظهر : طاقم التحكيم بصفة عامة ومدير اللقاء - حكم الساحة - بصفة خاصة يجب أن يكونوا في هيئة ومظهر لائقين، وذلك من حلاقة الذقن والشعر، كما أن المظهر الخارجي قد يؤثر سلباً على عمله مثل السمعة والنحافة (المفرطتين).

3 +الاتصال مع الآخرين : الاتصال السهل واللطيف مع الآخرين من لاعبين ومدربين وحتى مسؤولين، وكذلك الإشارات الواضحة والموضحة للأخطاء في الميدان، تُسهّل على الحكام الكثير من الوقت والجهد في السيطرة على مجريات اللقاء .

4 -الحضور في الميدان : ويتجسد ذلك من خلال الجري في الميدان فعند دخول الحكم إلى الميدان يكون دخوله بجري خفيف، وليس سريع، وعليه أن يُزوّد جريه بالأناقة فهي ضرورية في ذلك، ويُفضّل دخول الحكم ومساعدوه سوياً بِعَدْوٍ منتظم سواءً عند أداء الإحماء الذي يسبق انطلاق المباراة، أو أثناء دخولهم لبدء الشوط الأول أو الثاني، وهو ما يعكس الحضور القوي للحكام عند المتابعين.

5 -الضمير المهني : التحضير الجيد للمقابلة وذلك بتجسيد روح القانون في الميدان للعب وذلك بكل نزاهة وراحة بال .

6 روح القرار : إنّ المشاكل وأحداث العنف فوق الميدان تأتي غالباً جرّاء ردود أفعال متأخرة للحكم، والتدخلات لصد الاحتجاجات، وهذا بعد ارتكابه للأخطاء المتواترة ومنه يمكن القول: بأنه يجب الدقة وأخذ القرار وتنفيذه في بضع ثوان .

7 -الهدوء : دون الوقوع في السلبية وهذا بالتدخلات الغير المنتظمة، فعليه البقاء هادئاً، وألا يغادره هدوءه أبداً أثناء إدارته للمباراة، فماذا يكون لو أنّ (22) لاعباً كلّهم يتميزون بالنرفزة ويُحرّضون على الحكم؟ فقد لا يُحافظ على هدوءه وعندها نتساءل ماذا سيحدث يا تُرى ؟ (مسعود شريقي، 2002م، 49-50).

8 -الشجاعة : إضافة لما ذُكر يرى الباحث بأنّ صفة الشجاعة مهم جداً توافرها لدى الحكام، ويبرز ذلك من خلال التدخلات العامة تجاه الفريق المحلي خاصة، ومن خلال مختلف الأخطاء المعلن عنها حسب خطورتها ووزنها مثال ذلك الأخطاء المتواجدة في منطقة الجزاء أو بالقرب منها، دليل كافٍ على شجاعة الحكم أو العكس، بمعنى أن يُطبق القانون بكل صرامة دون الوقوع في التظاهرات والاحتجاجات التي تصدر من بعض اللاعبين ذوي الذهنيات الضيقة، وهذا بتدخل مناسب ومن دون زيادة إثارتهم، أو اللعب على أعصابهم، ومثال ذلك الابتسامة، وبعض الملاحظات الصغيرة أثناء ارتكاب اللاعبين للأخطاء فيكون الحكم قد تواجد في الوقت المناسب وبطريقة مناسبة أيضاً.

9 -الحزم : كما يرى الباحث: بأنّ صفة الحزم تُعد كذلك من الصفات المهمة التي يجب توافرها في الحكم، لأنها تعبر عن شخصيته، وهي التي تجعله قادراً أو غير قادر في السيطرة على مجريات اللقاء، فكلما تدنى حزمه أصبح أقل صرامة في تطبيق القانون، ويفقد على أثرها احتواء الكثير من

المواقف فوق أرضية الميدان، عبر عدم منح كلا المتنافسين حقوقهما، أو منح طرف وتجاهل الطرف الآخر، والحكم غير الحازم يُطلق عليه أيضاً بالحكم المُتساهل (ضعيف الشخصية).

كما أنَّ تَسَاهُل الحكام وتغاضيهم عن احتساب الأخطاء يترتب عليه سوء الكثير، فقد تتحول ساحة الملعب إلى حلبة صراع، ويتجلى ذلك في كثرة الإصابات لعدم الإعلان الفوري عن المخالفات المستحقة أو عبر احتسابها فنياً مع عدم إرفاقها بالعقوبة الإدارية (الإنذار أو الطرد)، ويقود ذلك لا محالة إلى بروز الاعتراض اللفظي من قبل اللاعبين وربما يتطور لحد الاعتداء المباشر عليه.

ولذا ينبغي عليهم بالحزم منذ اللحظات الأولى للقاء حتى لا يدعون تلك الأخطاء تتراكم وتتحول إلى ضغوط تعيقهم عن أداء دورهم على أكمل وجه، وليتركوا الانطباع لدى جميع اللاعبين بأنهم لن يدعوا أي مخالفة تمر دون الإعلان عنها أو ترك اللعب مستمراً ليستفيد اللاعب المُرتكب ضده الخطأ، مع تطبيق العقوبة الإدارية المناسبة ضد اللاعب المخطئ عند أول توقف للعب. وهو ما يُبرهن على الحضور القوي لهم داخل الملعب .

12-3 الهيئات المشرفة على الحكام في اليمن :-

1-12-3 الاتحاد اليمني العام لكرة القدم - إدارياً:-

الاتحاد اليمني العام لكرة القدم ومقره العاصمة صنعاء والذي تأسس في 1990/5/22م بعد توحيد شطري اليمن سابقاً (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) مع (الجمهورية العربية اليمنية) ودُمج الاتحادان في اتحاد واحد والذي أصبح ممثلاً للجمهورية اليمنية لدى الاتحادات الخليجية والعربية والغرب آسيوية والآسيوية والاتحاد الدولي لكرة القدم، ويتبع الاتحاد العام (21) اتحاد فرعي في جميع المحافظات.

ويعود تأسيس أول اتحاد لكرة القدم في الشطر الجنوبي سابقاً لعام (1953)، أما في الشطر الشمالي فكان ذلك في (1962)، وتم الاعتراف بالاتحاد اليمني لكرة القدم من قبل الاتحاد الدولي الفيفا (FIFA) عام (1980) بسويسرا، ومن قَبْل الاتحاد الآسيوي عام (1969) بماليزيا وقبل ذلك الاتحاد العربي عام (1973) في ليبيا، ويعود تأريخ دخولها إلى اليمن للعام (1839)، أي قبل مائة وسبعين عاماً تقريباً، حينما احتل الانجليز عدن، وتم تأسيس نادي التلال عام (1905) كأول نادٍ في اليمن والجزيرة العربية (فؤاد حسن، 2009م، 62) .

ويبلغ عدد الأندية اليمنية (301) نادٍ موزعين على (21) محافظة حتى تاريخ (2003): أمانة العاصمة (9) صنعاء (13)، عدن (9)، تعز (15)، الحديدة (27)، لحج (12)، أبين (19)، ذمار (12) حضرموت و جزيرة سقطرى (38)، إب (22)، صعدة (9)، مأرب (12)، البيضاء (20)، المهرة (9)، شبوة (20)، المخويت (14)، الجوف (9)، عمران (8)، الضالع (8)، حجة (16)، ريمة (9). (محمد النظاري، 2009، 106).

ويرى الباحث: بأنه يتوجب على وزارة الشباب والرياضة الإسراع في دمج الأندية التي تقع في محيط جغرافي متقارب جداً، لأن ذلك يجمع إمكانات الأندية المالية والفنية والإدارية والبنية التحتية في قالب واحد، وهو ما يخلق قاعدة صحيحة للتنافس حقيقي، ويمكن اختزال (300) نادٍ في عدد أقل من ذلك بكثير لتُنَبَّى أندية رياضية وفق قواعد احترافية سليمة تقود لبعث تنافس كروي، ولإنشاء منتخبات وطنية قوية في جميع الفئات العمرية، وصولاً لمنتخب وطني قادر على الاشتراك في البطولات من أجل المنافسة لا بُغية المشاركة والتمثيل فقط كما هو حاصل الآن.

كما يجب على الاتحاد بواسطة اللجنة العليا للحكام توسيع رقعة القاعدة التحكيمية عبر استقطاب عدد كبير من الحكام - المتوافر فيهم الشروط - فعدد الحكام في اليمن يعتبر قليلاً إذا ما قارناه بعدد الأندية وبحجم النشاط في المسابقات الكروية المختلفة .

3-12-2 اللجنة العليا للحكام - فنياً:-

أ اللجنة العليا للحكام :-

وهي المختصة بتسيير شؤون التحكيم داخل الاتحاد العام، وتعد إحدى لجان الاتحاد اليمني لكرة القدم، واللجنة غير منتخبة فأعضائها يعيّنون من قبل رئيس الاتحاد العام وتتكوّن من: رئيس وسكرتير وأربعة أعضاء ويتبعها جميع حكام بمختلف درجاتهم والمحاضرين والمراقبين الفنيين، ومن خلال عمل الباحث كنائب لرئيس لجنة الحكام بمحافظة (الحديدة) واشتراكه في عمل اللجنة العليا للحكام فإنه يمكن تحديد اختصاصاتها بالمهام التالية:-

1 -تُعِين الحكام والمراقبين الفنيين في جميع المباريات التي يُقيمها الاتحاد العام على مستوى الجمهورية.

2 -تُقيم وتُشرف على دورات المستجدين والصقل والترفيه للحكام و المراقبين الفنيين .

- 3 -تُدير وتشرف على اختبارات اللياقة البدنية (الفتنس تست) قبل انطلاق مباريات الموسم - وكلما اقتضى الأمر - واختبارات منح الشارة الدولية وتجديدها .
- 4 -إقامة الدورات التي تسبق انطلاق الموسم الكروي والتنسيق مع الاتحاد العام لاستقدام محاضر عربي أو آسيوي أو دولي لإقامة محاضرات لحكام النخبة والدرجة الأولى.
- 5 -إقامة الدورات التي تسبق انطلاق الموسم الكروي لحكام الدرجتين الأولى والثانية، وإرسال محاضرين يمنيين من المعتمدين في الاتحادين العربي والآسيوي .
- 6 -حضور اجتماعات لجان التحكيم الخليجية والدول المطلة على البحر الأحمر والعربية والغرب آسيوية والآسيوية .
- 7 متابعة شؤون الحكام اليمنيين المسجلين على القائمة الدولية مع الجهات ذات العلاقة على المستوى الخارجي.

ب -اللجنة الفرعية للحكام :-

وهي اللجنة المختصة بتسيير شؤون التحكيم داخل المحافظة ومديرياتها، وهي إحدى لجان فرع الاتحاد اليمني لكرة القدم، ويتم انتخاب أعضائها من قبل الحكام العاملين في المحافظة وتتكون من رئيس وسكرتير وأربعة أعضاء وتُعنى بالآتي:-

- 1 تعيين الحكام والمراقبين الفنيين في جميع المباريات التي تُقام على مستوى المحافظة ومديرياتها لدوري الدرجة الثالثة والمباريات التي تتبع فرع الاتحاد بالمحافظة .
- 2 تُقيم وتُشرف على دورات المستجدين والترفيه للحكام تحت الإشراف المباشر من اللجنة العليا للحكام وفرع الاتحاد .
- 3 تُدير وتشرف على اختبارات اللياقة البدنية (الفتنس تست) قبل انطلاق مباريات الموسم لحكام الدرجتين الثانية والثالثة في المحافظة، وحكام الدرجة الأولى إذا تم تكليفها من قبل اللجنة العليا.
- 4 رفع التقارير بصورة أسبوعية للجنة العليا عن انضباط الحكام في التمارين، والتي على ضوءها يتم تعيين الحكام في الأسبوع الموالي، فيما يُحرم المتغيبون بدون عذر من التمارين عن التعيين (صالح جويان، 2007، 50-51).

ومن خلال تعامل الباحث مع مختلف اللجان التحكيمية التي تعاقبت طوال السنوات الماضية منذ عام (1994م) يلاحظ: بأنها تختزل عملها في تعيين القوائم التحكيمية الأسبوعية والمراقبين الفنيين، وإشرافها على الدورات، في حين يجد الحكام تقصيراً كبيراً من قبل تلك اللجان في عمليات متابعة المستحقات المالية التي لا يستلمونها إلا بعد أسابيع من المباريات.

وكذا توفير المستلزمات التحكيمية، فالباحث طوال (14) عاماً لم يتحصل كغيره من الحكام سوى على ثلاثة قمصان - تحكيمية وصافرة وكروت - فالحكام اليمينيون يقتنون مستلزماتهم من مالهم الخاص، ما عدى الحكام الدوليون الذين يستلم كل منهم - سنوياً - حقيبتين متكاملتين واحدة من الاتحاد الآسيوي وأخرى من الاتحاد الدولي .

إنّ هذا الأمر يؤثر على الحالة النفسية لبقية الحكام الذين يعتبرون أنهم محرومين من كل ذلك ويتجلى هذا التمايز وسط الملعب في عدم انسجام اللباس، ويخلق نوع من الفجوة بين الحكام الدوليين والدرجات الأقل منهم خصوصاً أولئك الذين يشتركون معهم في إطار حكام النخبة، ويُديرون سويّاً دوري الدرجة الأولى والكأس، ولا ينتهي التمييز عند حد المستلزمات فحسب، بل يجد بقية الحكام - من غير الدوليين - أنفسهم محرومون أيضاً من الدورات الخارجية التي تسبق الموسم، والتي عادة ما تقتصر على لاعبي المنتخبات والحكام الدوليين فقط.

ذلك الأمر يحُز في نفوس الحكام ويجعلهم يشعرون بالتهميش، فهم يرون أنهم يشتركون مع الدوليين في الواجبات، فيما لا يحصلون على نفس الحقوق والامتيازات، مما قد يؤثر على مردودهم داخل الملعب. ويمكن التغلب على هذه المشكلة في توفير الاتحاد لكافة المستلزمات التحكيمية وإشراك جميع حكام النخبة في دورة إعدادية خارجية تسبق الموسم كبقية حكام العالم .

الخلاصة

يتضح من خلال محتوى هذا الفصل أهمية التحكيم وما يحتله من مكانة كبيرة في رياضة كرة القدم، فهو يعد الركيزة الأساسية، بل والعمود الفقري للرياضة بأكملها، فلا يمكن إجراء أي مباراة من دون وجود حكم يُديرها، ونظراً لتلك الأهمية التي يحتلها التحكيم فهو محط أنظار الجميع من لاعبين وجماهير وأجهزة فنية وإدارية، بالإضافة إلى ذلك فهو الشغل الشاغل للصحافة الرياضية، والتي ترصد حركاته وسكناته، ولماذا أُصدر هذا القرار؟ وتغافل عن القرار الآخر؟ كل ذلك صَعَب من مهمته وجعله يُحس بالضغوط النفسية التي تفرضها عليه هذه المتابعة الدقيقة.

وتطرق الباحث من خلال هذا الفصل أيضاً لأسباب ودواعي حدوث تلك الضغوط، وبيّن بعض الوسائل التي يمكن بواسطتها علاج بعضاً من تلك المشاكل، عبر التحضير النفسي الذي ينبغي توافرها في السلك التحكيمي، والذي أصبح لا غنى لأعضائه عنه، إذا ما أردنا إيجاد حكام باستطاعتهم التغلب على مختلف الضغوط التي تواجههم أثناء مسيرتهم التحكيمية.

وخلص الفصل إلى أنّ الضغوط لا يمكن زوالها نهائياً لأنها مرتبطة بحياتنا كلها، ومرتبطة أساساً بالدور الذي يُمارسه الحكام والذي يفرض على الصحافة تسليط الضوء عليه، ولكن بالمقابل يمكن التحكم بها والسيطرة عليها، بحيث تصبح ايجابية لا سلبية، ولن يتأتى ذلك إلا عبر تفهم الصحافة الرياضية للدور الكبير الذي يؤديه الحكام في ظل صراع دائم داخل وخارج الملعب، فعليها إن هي أرادت التعاطي مع القضايا التحكيمية بإيجابية التطرق إليها من مبدأ الحياد المرتكز على النقد البناء، والبعيد عن تجريح الحكام والتشكيك بهم.

فكرة القدم لم تعد رياضة هواة، بل أضحت ميداناً للاحتراف، وأصبحت مجالاً للاستثمار تتفق فيه مليارات الدولارات، وبالتالي فإنّ الخطأ الناتج عن تهاون الحكام أو تقصيرهم، لن يكون تأثيره رياضياً فحسب بل واقتصادياً من خلال الخسارة التي قد تلحق بالأندية والمنتخبات، ناهيك عن الأزمات السياسية التي ارتبط وجودها ببعض المباريات.

ومن أجل ذلك ينبغي على الحكام تطوير مستوياتهم لمواكبة كل ما يطرأ على القانون، مع مزجهم بين النظري والتطبيقي لما فيه النهوض بحال التحكيم خاصة وبكرة القدم على وجه العموم. وحتى لا يقعوا فريسة سهلة لانتقادات الصحافة الرياضية، وبما يساهم في التقليل من الأخطاء ويساعد بإمتاع الجماهير .

الجانب التطبيقي

❖ الفصل الرابع: الإجراءات المنهجية للدراسة

❖ الفصل الخامس : عرض وتحليل ومناقشة نتائج

الدراسة الميدانية

الفصل الرابع:

الإجراءات المنهجية للدراسة

تمهيد:

ما من دراسة من الدراسات إلا وتحتاج إلى جانب ميداني يكون وسيلة لإعانة الباحثين بغية وصولهم للحقائق الموجودة في مجتمع البحث الذي تطرقوا إليه، والعينة التي أخذوا بها. فالدراسة لا يكون لها قيمة علمية إذا لم يقم الباحثون بإخضاع ظواهرها للقياس والتجريب، وإعادة الاختبارات مرات ومرات إذا اقتضى الأمر من أجل بلوغ النتائج الموثوق بها، ولكي يستفيد الباحثون منها وبينوا عليها أبحاثهم المستقبلية.

ولكونه أحد فصول الجانب التطبيقي فقد تناول الباحث من خلاله منهجية وإجراءات البحث الميدانية، حيث تطرق فيه للخطوات المنهجية التي اتبعت والمتمثلة بالمنهج الوصفي لملائمته للدراسة، ومن أجل ضبط الإجراءات الميدانية الخاصة بها، وأشتمل على شرح لأهم الطرق التي انتهجها في اختياره لعينة البحث (الحكام).

وكذا احتوى على الوسائل والأدوات التي استخدمها في جمعه للمعلومات (الاستبيان) وجعلها متسلسلة ومنظمة، لمعرفة أثر الصحافة الرياضية على الحالة النفسية لدى حكام كرة القدم، ولكي نصل للنتائج المبتغاة بطريقة علمية تعين على إيجاد حلول لمشكلة الدراسة، وحتى تُسهّل المهمة على المبحوثين والباحثين للإطلاع عليها.

وتطرق أيضاً للمعاملات العلمية التي تم بها قياس الصدق الظاهري والذاتي والثبات للمقياس، وكذا حساب الاتساق الداخلي بين درجات كل المحاور والدرجة الكلية للمقياس، وتضمن شرحاً للطريقة التي طُبّق فيها المقياس سواء للعينة الاستطلاعية أو العينة الرئيسية، والمجالات الزمانية والمكانية.

كما يحتوى الفصل كذلك على عرض مفصل لتلك الطرق والوسائل والأدوات الميدانية والإحصائية التي تم استخدامها، والكيفية التي وُظِّفَتْ بها، والظروف التي تمت فيها الدراسة والصعوبات التي واجهها الباحث أثناء سير تطبيقها، ومثّل مدخلاً للباب الخامس حيث هيئ الأرضية من خلال استخلاص النتائج ليتم عرضها وتحليلها ومناقشتها باستفاضة مع تدعيمها بما يساندها من دراسات سابقة.

1-4 الإجراءات المنهجية للدراسة

2-4 منهج الدراسة :

المنهج هو: الطريقة التي يعتمد عليها الباحث للوصول إلى هدفه المنشود. ووظيفته في العلوم الاجتماعية وغيرها من العلوم الأخرى: اكتشاف المبادئ التي تنظم الظواهر الاجتماعية والتربوية والإنسانية بصفة عامة وتؤدي إلى حدوثها حتى يتمكن على ضوءها من تفسيرها وضبط نتائجها والتحكم بها.

ولا يمكن لأي دراسة علمية مهما كانت أن تُجَزَّ دون الاعتماد على منهج علمي تسيير عليه، وتكون مبنية على أسس تتناسب وطبيعة الموضوع المراد دراسته وإتباع المنهج الملائم. " ولا يمكن للباحث الاستغناء عن المنهج، فتعديده يعتبر الخطوة الأكثر خطورة في البحث، إذ على أساسها يتم الحكم على مصداقية نتائج البحث. فإذا كان المنهج صحيحاً كانت النتائج صحيحة، أما إذا كان المنهج خاطئاً كانت النتائج خاطئة بالضرورة". (نسبية جعفري، 2006، 87).

وفي هذه الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي لملائمته حل مشكلة الدراسة، لأنه بحسب ما عرّفه بوداود عبد اليمين و عطا الله احمد: " هو الذي يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد عليه في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كيفياً أو تعبيراً كمياً ". (بوداود عبد اليمين و عطا الله احمد، 2009، 123). كما يقوم المنهج الوصفي كذلك " بكشف الحالة السابقة للظواهر وكيف وصلت إلى صورتها الحالية، ويحاول التنبؤ بما سيكون في المستقبل، فهو يهتم بماضي الظاهرة وحاضرها وكذا مستقبلها". (حلمي فودة و عبد الرحمن الصالح، 1992، 19).

3-4 عينة الدراسة

العينة هي: " النموذج الذي يُجري الباحث عمله عليها، لذا فإنَّ الباحث عند دراسته للأفراد والمجتمعات لا يستطيع أن يأخذ كافة الأفراد أو المجتمع لدراسته فهو أمر صعب جداً، لذا يختار عينة محددة من هذا المجتمع لدراسته ". (إيلي فرحات، 2001، 60). وعلى ضوء أهداف الدراسة اختار الباحث العينة بطريقة قصدية (عمدية). كونها: " التي يتعمد الباحث أن تكون من حالات أو وحدات

معينة لأنها تمثل المجتمع الأصل، وتستخدم في دراسة الاتجاهات نحو الموضوعات والمشكلات المحددة". (محمد رضوان، 2003، 33).

وتمثلت العينة المأخوذة في حكام النخبة المسجلين في الاتحاد اليمني العام لكرة القدم، والذين يُديرون مباريات الدوري العام (دوري الدرجة الأولى). وقام الباحث بتجزئتها إلى جزئين، تمثل الجزء الأول في عينة بناء المقياس، والجزء الثاني في عينة تطبيقه بصورته النهائية، وبذلك توزعت العينة كما يلي:

أ - عينة بناء المقياس واشتملت على عدد من الحكام (الدوليين والدرجة الأولى) الغير المشتركين في التطبيق النهائي والبالغ عددهم (10) حكام، وكما هو موضح في الجدول رقم (4).

جدول (4) توزيع الحكام حسب عينة بناء المقياس

تفاصيل العينة	الدرجة التحكيمية	التخصص		المجموع	النسبة من حكام النخبة
		مساعدون	ساحة		
عينة البناء	الدوليين	1	1	2	2.77%
	الدرجة الأولى	6	2	8	11.11%
الإجمالي	2	7	3	10	13.88%

ب عينة تطبيق المقياس واشتملت على (62) حكماً، وهم مع عينة البناء يُكوّنون إجمالي الحكام الذين يقودون مباريات الدوري العام لكرة القدم بالجمهورية اليمنية، وكما هو مبين في الجدول رقم (5).

جدول (5) توزيع الحكام حسب عينة تطبيق المقياس

تفاصيل العينة	الدرجة التحكيمية	التخصص		المجموع	النسبة من حكام النخبة*
		مساعدون	ساحة		
عينة تطبيق المقياس	الدوليين	7	5	12	16.66%
	الدرجة الأولى	33	17	50	69.44%
الإجمالي	2	40	22	62	86.11%

* تعذر الحصول على نسبة النخبة من إجمالي الحكام في اليمن لعدم وجود أرشفة لجميع المحافظات في اللجنة العليا، وذلك لعدم استقرارها وتغييرها المستمر.

4-4 مجالات الدراسة :

4-4-1 المجال الزمني :

بعد تشرفي بموافقة الأستاذ الدكتور بن عكي محند آكلي على أن يكون مشرفاً على هذه الدراسة بداية من العام الجامعي (2008 - 2009م)، وبعد إقرار المجلس العلمي بمعهد التربية البدنية والرياضية جامعة الجزائر 3 على خطة الدراسة، وإثر موافقة مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني C.R.S.T شرع الباحث بتطبيق الدراسة وفق المراحل الزمنية التالية:

الدراسة الاستطلاعية : من ديسمبر 2008 م - مايو (ماي) 2009 م .

الدراسة النظرية : من سبتمبر 2009 م - نوفمبر 2010 م .

الدراسة التطبيقية : من أكتوبر 2010 م - نوفمبر 2011 م .

4-4-2 المجال المكاني :

يعد المجال المكاني الموقع الذي يتم فيه انجاز الدراسة، وقد طبق الباحث مقياس الدراسة على حكام النخبة (دوليين-أولى) بالجمهورية اليمنية الذين يديرون مباريات الدوري العام لكرة القدم للموسم الكروي (2010-2011م)، وذلك في استاد الفقيد علي محسن المريسي بمدينة الثورة الرياضية بالعاصمة صنعاء، أثناء انعقاد دورة حكام النخبة في 2010/10/5م، وقد تواجد الباحث بنفسه في اليمن على عين المكان من أجل تطبيق المقياس على أفراد العينة، مما سهل شرحه للمبحوثين وهو ما مكّنه من استرجاع كافة الاستثمارات البالغ عددها (62) استثمارة .

4-5 أداة الدراسة

4-5-1 المقياس (الاستبيان)

يعتبر المقياس (الاستبيان): " أداة تستخدم في البحوث العلمية للحصول على البيانات المرتبطة بالموضوع " (بوداود عبد اليمين و عطا الله احمد، 2009، 77). وفي ضوء أهداف البحث وطبيعة الدراسة ولأجل اختبار فرضيات البحث، قام الباحث ببناء الاستبيان (مقياس) لمعرفة أثر الصحافة الرياضية على الحالة النفسية لدى حكام كرة القدم.

وفيما يلي استعراض لأهم الخطوات التي تم إتباعها في عملية البناء :

أ -المسح المكتبي ومراجعة الأدبيات والدراسات السابقة والمصادر العلمية ذات العلاقة بموضوع المقياس في مجال علم النفس عموماً وعلم النفس الرياضي على وجه التحديد، والتي تتعلق بالصحافة الرياضية والضغوط النفسية وتحكيم كرة القدم في الجامعات الجزائرية موقع دراسة الباحث، أو الجامعات اليمنية بلد الباحث وهي البيئة التي تم تطبيق البحث فيها.

ب -الإطلاع على العديد من المقاييس والقوائم المتعلقة بوسائل الإعلام الرياضي لاسيما الصحافة الرياضية والحالة النفسية للرياضيين وحكام كرة القدم على وجه الخصوص، ومنها المقياس الذي قام ببنائه حدادة محمد (2008) في مذكرة الماجستير، والذي استعمله لمعرفة مستويات ومصادر الضغوط النفسية لدى حكام النخبة الوطنية (الجزائرية) في كرة القدم. كذلك مقياس مصادر وأعراض الضغوط النفسية لدى الرياضيين الناشئين في الجمهورية الجزائرية (2005)، مذكرة ماجستير التي أعدها بن عبد الله عبد القادر.

كما استعان أيضاً بمقياس أطروحة الدكتوراه المعدة من قبل حسين يونس حسين والتي استخدم لقياس دور وسائل الاتصال الجماهيري في صنع القرار في المؤسسات الرياضية العراقية في (2002). وهذه الدراسة هدفت للتعرف على معرفة دور وسائل الاتصال الجماهيري (الصحافة والإذاعة والتلفزيون) في عملية صنع القرارات الرياضية في المؤسسات الرياضية العراقية (الأندية والاتحادات).

ت -اطلع الباحث كذلك على المقاييس التي أعدها محمد حسن علاوي بهذا المجال في علم النفس العام وعلم النفس الرياضي، من أجل معرفة القواعد المتبعة من حيث صياغة الفقرات بلغة مناسبة وواضحة لا لبس فيها، وعدم قابليتها لأكثر من تأويل .

ث -بناء العبارات وتوزيعها على محاور المقياس وفق إجابات الميسرين للسلوك الصحفي والتحكيمي والمتخصصين في علم النفس .

ج - عرض محاور وعبارات المقياس بصورته الأولية والبالغ عددها (70) عبارة انظر الملحق رقم (01) على السادة المحكمين انظر الملحق رقم (04) في مجال علم النفس وعلم النفس الرياضي من أجل التعرف على صحة العبارات.

وقد وضع الباحث نسبة (80%) من إجمالي المحكمين كما هو مبين الجدول رقم (06)، وذلك لاعتماد العبارات وتعديل بعضها إما بالزيادة أو بالنقصان، أو إعادة صياغتها أو نقلها من محور إلى

آخر حسب ما أوصى به السادة الخبراء، ليصبح المقياس في صورته النهائية يتكون من (50) عبارة ملحق رقم (03).

جدول (06) يوضح أعداد ونسب اتفاق الخبراء على صلاحية عبارات المقياس

م	مجالات المقياس	العبارات المقبولة	إجمالي المحكمين	المحكمين الموافقين	نسبة الاتفاق المئوية
1	الصحفيون الرياضيون	10،17،2،16،20	15	14	%93
		11،12،15،6،1	15	12	%80
		3،7،9،13،14،18،19	15	13	%87
		العبارات المرفوضة	إجمالي المحكمين	المحكمين الراضين	نسبة الرفض المئوية
		4،5،8	15	10	%67
م	مجالات المقياس	العبارات المقبولة	إجمالي المحكمين	المحكمين الموافقين	نسبة الاتفاق المئوية
2	أسلوب التغطية الصحفية	21،22،24،26،28	15	12	%80
		30،31،32،33،40،44،45	15	11	%73
		34،33،35،36،37،38،39،41	15	14	%93
		العبارات المرفوضة	إجمالي المحكمين	المحكمين الراضين	نسبة الرفض المئوية
		29،27،42،23،25	15	13	%87
م	مجالات المقياس	العبارات المقبولة	إجمالي المحكمين	المحكمين الموافقين	نسبة الاتفاق المئوية
3	زمن التغطية الصحفية	46،49،53،54،55،56	15	13	%87
		58،59،60،61،62،63،64،70	15	12	%80
		العبارات المرفوضة	إجمالي المحكمين	المحكمين الراضين	نسبة الرفض المئوية
		48،47،50،51،52	15	10	%67
		57،65،66،67،68،69	15	11	%73

أولاً / وصف المقياس :

بعد أخذ ملاحظات الأساتذة المحكمين بعين الاعتبار تكونت الصورة النهائية للمقياس من جزئين ملحق رقم (03) وهما كالتالي : (3) محاور و (50) عبارة.

أ - الجزء الأول : يحتوي على التعريف بالدراسة من حيث الموضوع والفئة المطبقة عليها كما أشتمل هذا الجزء أيضاً على البيانات الشخصية الخاصة بعينة الدراسة {حكام كرة القدم النخبة (دوليين - أولى) } وتحتوي على { السن - سنوات التحكيم - الدرجة التحكيمية - الاختصاص في التحكيم - المستوى الدراسي }.

ب - الجزء الثاني : تكون من (50) عبارة موزعة على (3) محاور، وتطلب من المفحوص قراءة كل عبارة ومن ثم الإجابة عليها بوضع علامة (✓) التي تُناسب حالته النفسية أمام واحدة من خمس بدائل هي: (موافق تماماً - موافق - غير متأكد - غير موافق - غير موافق إطلاقاً).

ثانياً / محاور المقياس :

تم تقسيم المقياس إلى (3) محاور تتضمن ما يلي :

أ - محور (الصحفيين الراضيين): ويحتوي على (17) عبارة بحثت في الجوانب المرتبطة بالصحفيين الرياضيين، وهم أولئك الذين تُوكل لهم صحفهم تحليل المباريات والتعليق عليها وإجراء المقابلات الصحفية مع الحكام، وتبحث أسئلة هذا المجال في معرفة الضغوط التي يسببها رجال الصحافة على الحكام في المواقف المختلفة وصولاً للتأثير على الحالة النفسية لهم.

ب - محور (أسلوب التغطية الصحفية): ويشمل (20) عبارة تتناول الجوانب التي ترتبط بفن وأسلوب التغطية الصحفية إضافة لما يحس به الحكام من أعراض نفسية نتيجة لنوعية الأسلوب الذي تتبعه الصحافة الرياضية أثناء تغطيتها لأنشطتهم وفعالياتهم، وكذلك الضغوط التي قد يخلفها تأثير الأسلوب على حالتهم النفسية.

ت - محور (زمن التغطية الصحفية): ويتضمن (13) عبارة واهتم بمعرفة تأثير زمن التغطية الصحفية وقياس ما يحس به الحكام من ضغوط نفسية تكون نتاجاً لتوقيت التغطيات (قبل وأثناء وبعد المباريات) ومعرفة ما ينتج عن ذلك من تأثير على الحالة النفسية للحكام .

وقد استخدم الباحث طريقة ليكرت لبناء فقرات مقياس (أثر الصحافة الرياضية على الحالة النفسية لدى حكام كرة القدم) في دراسته على حكام النخبة (دوليين-أولى) في الدوري اليمني بشكله النهائي وذلك لكونها تمتاز بالاتي:

- 1 - تُتيح للمستجيب التعبير عن اتجاهاته بعمق، نسبة إلى كل فقرة من فقرات المقياس، حيث يختار بدلاً من البدائل المتوافرة أمام كل فقرة. (إخلاص عبد الحافظ ومصطفى باهي، 2000، 147)، وفي مقياسنا توجد (5) بدائل للإجابة.
- 2 تُعطي معلومات اشمل من المستجيب، حيث عليه الاستجابة لكل فقرة ترتبط ارتباطاً عالياً مع المقياس كله، وتتناول جوانب عديدة من الموضوع المبحوث (عباس محمود عوض، 1981، 38) .
- 3 -تَعتمد طريقة ليكرت في اختيار الفقرات على معايير إحصائية بواسطة تحليل الفقرات، والتي بموجبها يضمن الباحث اختيار فقرات مميزة ذات علاقة بالظاهرة المقاسة. (عبد الرحمن عيسوي، 1973، 112).
- 4 تَمَاز بعدم التعقيد في تصحيح المقياس حيث تُعطي الدرجات من (1-5). (نجيب اسكندر وآخرون، 1961، 332).

ثالثاً / التطبيق الأولي لمعرفة وضوح فقرات المقياس

للتأكد من وضوح الفقرات ومناسبة لغتها* لعينة الدراسة، اختيرت عينة عشوائية من عينة بناء المقياس مكونة من (10) حكام، ويمثلون مختلف متغيرات البحث (دوليون - أولى، ساحة - مساعدون)، وطلب منهم توضيح رأيهم في وضوح الفقرات، ومدى فهمهم لمحتواها، راجع ملحق رقم (5)، وقد تأكد للباحث بأن جميع الفقرات واضحة ومفهومة بالنسبة للعينة.

رابعاً / تصحيح فقرات المقياس

إن تصحيح المقياس هو: تلك العملية التي يقوم بها الباحث لغرض الحصول على الدرجة النهائية لكل مستجيب من أفراد عينة التطبيق الأولي، وذلك عن طريق جمع درجاته التي تمثل الاستجابات على كل فقرة من فقرات المقياس جمعاً جبرياً، وبالتالي الحصول على الدرجة النهائية التي تمثل

* قام بالتأكد من السلامة اللغوية للمقياس د. عبد الله الهنادوة- رئيس قسم اللغة العربية بكلية التربية/ جامعة الحديدة (اليمن).

استجابة أفراد العينة على فقرات المقياس، ولقد كان ميزان المقياس خُماسياً وأوزان بدائل الاستجابة على المقياس هي (5، 4، 3، 2، 1) حيث كان إعطاء الدرجات لفقرات المقياس أو حسب الميزان والبدايل المعتمد يتم على النحو التالي :

جدول رقم (7) الدرجات المحتسبة لخيارات المقياس

الخيارات	موافق تماماً	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق إطلاقاً
الدرجة	5	4	3	2	1

وبذلك تكون الدرجة الكلية للمقياس قد تراوحت بين (250) درجة كحد أعلى و(50) درجة كحد أدنى، أما درجة الحياد أي حيادية التأثير (غير متأكد) فبلغت (150) درجة . وفي ضوء هذا يمكن تفسير درجة الحكم على المقياس، فيعتبر أثر الصحافة الرياضية على الحالة النفسية لدى حكام كرة القدم النخبة (دوليين-أولى) الذين يديرون مباريات الدوري اليمني كبيراً إذا حصل على درجة (150) باتجاه (250) درجة، في حين يعد التأثير قليلاً أو منعدماً إذا كانت درجة الحكم على المقياس أقل من (150) باتجاه (50) درجة، وبذلك يعد المدّ النظري للمقياس هو (150) درجة.

4-6 المعاملات العلمية للمقياس

4-6-1 الصدق الظاهري والذاتي

تشير أكثر المصادر التي اطلعنا عليها إلى أنّ صدق المقياس يقصد به قدرة المقياس على قياس الخاصية التي وُضع لقياسها، كما يُعرّف الصدق بأنه: "الدرجة التي يقيس بها الاختبار الشيء المراد قياسه " (ليلى فرحات، 2001، 67)، وهو هنا قياس أثر الصحافة الرياضية على الحالة النفسية لدى حكام كرة القدم، والصدق بهذا المعنى وفق هو: "الصفة الأساسية التي لا بد من توافرها حتى نطمئن إلى أنّه صالح ويقىس بالفعل للسمة المطلوبة قياسها" (فرج طه وآخرون، 1977م، 87).

فبالإضافة إلى الصدق الظاهري الذي اعتمد على رأي الخبراء، انظر الملحق (1) كذلك استخدم الباحث بعد إيجاد معامل الثبات قانون معامل الصدق الذاتي $\sqrt{\text{معامل الثبات}}$

4-6-2 ثبات المقياس

يشير الثبات إلى: مدى الدقة التي يتصف بها المقياس كلما استخدم. فهو: " إعطاء الاختبار نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة تحت نفس الظروف وعلى نفس الأفراد" (بوداود عبد اليمين و عطا الله احمد، 2009، 106). ويعني ذلك أن درجات الحكام على المقياس لا تتغير جوهرياً إذا ما استخدم أكثر من مرة في ظروف متشابهة، ولغرض حساب معامل الثبات للمقياس استخدم الباحث طريقة إعادة توزيع الاستبيان.

وقد طُبق المقياس المكون من (50) فقرة انظر الملحق (03) على عينة البناء وعددهم (10) حكام من الذين لم يتم إشراكهم في التطبيق النهائي للمقياس، بحيث تم تطبيق المقياس في المرة الأولى يوم 2010/4/5م وأعيد تطبيقه للمرة الثانية يوم 2010/4/20م وبفارق زمني مدته أسبوعان بين التطبيقين، وذلك في مدينة الحديدة التي يتوافر فيها نسبة كبيرة من حكام النخبة، وتم بعدها حساب معامل الارتباط البسيط لبيرسون حيث بلغ معدل الثبات بقيمة (0.88) وهو معامل مرتفع، وبديل على أن هناك انسجاماً وصدقاً داخل فقرات المقياس وجميعها تقيس ما وُضعت من أجل قياسه وجدول (8) يبين ذلك.

جدول (8) يبين معامل ثبات المقياس بطريقة إعادة الاختبار

التطبيق	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الثبات	الصدق الذاتي
الأول	161.71	9.53	0.88	0.93
الثاني	165	8.52		

4-6-3 حساب الاتساق الداخلي بين درجات كل المحاور والدرجة الكلية للمقياس

جدول رقم (9) يوضح الاتساق الداخلي بين درجات كل المحاور والدرجة الكلية للمقياس

م	المحاور	عدد العبارات	** المقياس ككل
1	الصحفيون الرياضيون	17	0.71(**)
2	أسلوب التغطية الصحفية	20	067(**)
3	زمن التغطية الصحفية	13	079(**)

**عند مستوى 0.01

يتضح من خلال الجدول رقم (9) أنَّ جميع قِيَم معاملات الارتباط الداخلي (الاتساق الداخلي) لكل محور من محاور المقياس مرتبطة ودالة إحصائياً عند مستوى (0.01)، حيث تراوحت قيمة معامل الارتباط بين (0.67-0.79)، مما يشير إلى التجانس (التناسق) الداخلي لقائمة العبارات، وأنَّ المحاور (الصحفيون الرياضيون - أسلوب التغطية الصحفية - زمن التغطية الصحفية) تقيس أثر الصحافة الرياضية على الحالة النفسية لدى حكام كرة القدم.

4-7 صعوبات الدراسة:

لا تخلو أي دراسة من الدراسات من الصعوبة التي يُلاقِيها الباحثون سواءً عند اختيارهم للموضوع أو عند تطبيقه ومعالجته، والباحث كغيره من الباحثين وجد بعض الصعوبات أثناء فترة انجاز الأطروحة وتمثل أهمها في التالي:-

أ شحة المراجع التي تتطرق إلى موضوع الضغوط النفسية التي تصيب حكام كرة القدم، سيما تلك التي تتعلق بانعكاس الأداء الصحفي عليهم، سواءً الرسائل الجامعية أو الكتب والمجلات الدورية.

ب صعوبة جمع عينة الدراسة (الحكام) في مكان واحد نظراً لانشغالاتهم التحكيمية، ورغم أنَّ الباحث ينتمي لهذا السلك (نائب رئيس جنة الحكام بمحافظة الحديدة) إلا أنه وجد صعوبة في اختيار التوقيت المناسب، ولم تسعفه إلا برمجة الاتحاد اليمني لإقامة دورة حكام النخبة التي تسبق بداية الموسم.

ت كون الباحث ينتمي أيضاً للمجال الصحفي فقد لاقى صعوبة في بداية الأمر في إقناع زملائه من أفراد العينة بالمشاركة في الإجابة على الاستبيان جراء خشيتهم من تسريب الإجابات إلى الصحافة، واقتنعوا بعد إخبارهم بأنه لا داعي لذكر الاسم وأنَّ الإجابات ستُحاط بالسرية التامة ولن تُستخدم إلا في إطار هذه الدراسة فقط، عندها وجدت تجاوباً كبيراً لدرجة أنَّ جميع الاستثمارات تم استرجاعها، غير أنَّ الباحث استشف من ذلك كيف ينظر الحكام للصحافة بالتوجس والريبة.

ث عدم جدية بعض المسؤولين في الاتحاد العام لكرة القدم، ولولا العلاقات الشخصية التي تجمع الباحث بهم وبزملائه الحكام لما استطاع الترتيب للتطبيقين الاستطلاعي والنهائي.

4-8 الأدوات الإحصائية :

تمت معالجة البيانات المتحصل عليها من خلال الدراسة الميدانية (تفريغ استمارات الاستبيان) بإدخال جميع القيم المتحصل عليها إلى جهاز الإعلام الآلي باستعمال منظومة أو حزمة تحليل البيانات الإحصائية في العلوم الاجتماعية (SPSS)، والتي بواسطتها تم استخراج كل أنواع الجداول

والدلائل الإحصائية لهذه الدراسة، بناءً على المعادلات الإحصائية والتي سيلي ذكرها، وهو ما جعلنا نخرج بمؤشرات رقمية قادتنا إلى تحليل وتفسير النتائج التي تحصلنا عليها وفق الفرضيات التي تم صياغتها على ضوء أسئلة الدراسة، ومن ثم عملية الحكم عليها. وقد اعتمد الباحث طريقة الإحصاء بالمعادلات الآتية :-

1. المتوسط الحسابي.
2. الانحراف المعياري.
3. اختبار T : للتعرف على دلالة الفروق في درجة تأثير محاور المقياس (الصحفيين الرياضيين - أسلوب التغطية الصحفية - زمن التغطية الصحفية) على الحكم وحسب متغيرات (الدرجة التحكيمية - التخصص التحكيمي)، وأيضاً للتعرف على دلالة الفروق في درجة تأثير الضغوط النفسية التي تسببها الصحافة الرياضية على الحكم وفق متغيرات (الدرجة التحكيمية - الاختصاص التحكيمي).
4. التكرارات والنسب المئوية.
5. اختبار 2k (الكيدو) : للتعرف على دلالة الفروق في درجة تأثير محاور المقياس (الصحفيين الرياضيين - أسلوب التغطية الصحفية - زمن التغطية الصحفية) على الحكم وحسب متغيرات (السن - العمر التحكيمي - الدرجة التحكيمية - التخصص التحكيمي - المستوى التعليمي). وكذلك للتعرف على دلالة الفروق في درجة تأثير الضغوط النفسية التي تسببها الصحافة الرياضية على الحكم وفق متغيرات (السن - العمر التحكيمي - الدرجة التحكيمية - التخصص التحكيمي - المستوى التعليمي).
6. تحليل التباين الأحادي (ANOVA): لتحديد دلالة الفروق في درجة تأثير محاور المقياس (الصحفيين الرياضيين - أسلوب التغطية الصحفية - زمن التغطية الصحفية) على الحكم وحسب متغيرات (السن - العمر التحكيمي - المستوى التعليمي)، ولتحديد دلالة الفروق في درجة تأثير الضغوط النفسية التي تسببها الصحافة الرياضية على الحكم وفق متغيرات (السن - العمر التحكيمي - المستوى التعليمي).
7. معامل الارتباط بيرسون لدراسة معاملات الارتباط في قنين وتحديد الخصائص السيكومترية لأداة البحث (الصدق - الثبات)).
8. معادلة ألفا كرونباخ لحساب الاتساق الداخلي للمقياس .

خلاصة:

من خلال ما تم انجازه في هذا الفصل الرابع والذي يعد هاماً باعتباره ركيزة البحث الرئيسية وقلبه النابض، لأنه يمثل البوابة الأولى للولوج للجانب التطبيقي، فمن خلاله يتم الوقوف على المعاملات العلمية التي يقاس بها الصدق الظاهري والذاتي والثبات للمقياس، وكذا حساب الاتساق الداخلي بين درجات كل المحاور والدرجة الكلية للمقياس، وجميعها عمليات مهمة أجراها الباحث في هذا الفصل للتأكد من ملائمة أداة الاختبار (المقياس) للعينة المطبق عليها سواء العينة الاستطلاعية أو الرئيسية. ولهذا فقد احتوى على عرض مفصل لتلك الطرق والوسائل والأدوات الميدانية والإحصائية، وتوضيح للكيفية التي وُظِفَتْ بها، والظروف التي تمت فيها الدراسة من مجالات زمانية ومكانية، كما تضمن كُلاً من مجتمع وعينة الدراسة، وتبيان الهدف منها، وعرض المعلومات وتبويبها في صورة حسنة، من خلال إدراج البيانات مع المعادلات المناسبة لها في الحقيبة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) لمعالجتها بعد أن قام بتفريغ البيانات وترميزها، ومن ثم شرع في استخراج القيم النهائية لمعرفة دلالتها أو عدم دلالتها، وهذا ما سيتم ملاحظته في الفصل الخامس من الدراسة والذي يحوي عرض وتحليل ومناقشة النتائج.

ومما ورد نلاحظ أهمية هذا الفصل، فهو يعد: ركيزة أساسية في المنهجية التي يعتمد عليها الباحثون، ويتبعونها لضبط الإجراءات الميدانية الخاصة بالدراسة، وإنشاء خطة واضحة المعالم والاتجاهات لتحديد الإطار المنهجي والعلمي لإعطاء المصادقية على الدراسة، ومن خلال هذا الإطار المنهجي يستطيع الباحثون انجاز بحوثهم، والخروج بنتائج علمية رصينة يمكن الاستناد إليها في المستقبل، بل ويمكن تعميمها على نفس العينة وفي ذات المناخ الذي طُبِّقَتْ فيه .

كما لا يمكن بأي حال من الأحوال تجاهل هذا الفصل أو تجاوزه والقفز عليه للمكانة التي يحتلها في منهجيات وأساسيات البحث العلمي، فهو كالأساس الذي تستند عليه أعمدة البنايات، وبياناته الدقيقة تمثل أرضية صلبة لنتائج أكثر دقة ومصادقية، ولهذا روعيت العناية به لأن ما بعده من عرض وتحليل ومناقشة للنتائج منبثقة مما تم انجازه فيه.

الفصل الخامس :

عرض وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية

تمهيد:

إنَّ عملية جمع النتائج وعرضها تعد من الخطوات المهمة واللازمة والتي لا غنى لأي دراسة عنها، ولا يمكن الباحثين إغفالها، أو إسقاطها من مفردات دراسته، فعن طريقها فقط لا غير يستطيع الآخرون التأكد من صحة الفرضيات المقدمة، أو عدم صحتها. ورغم ذلك فالعرض وحده ليس ذات قيمة، وهو غير كافٍ للخروج بنتيجة ذات دلالة علمية، ما لم يكن مقروناً بعملية تحليل ومشفوعاً بمناقشة مستفيضة لتلك النتائج، لكي يُصبح لها مدلول علمي يعود بالفائدة على الدراسة برمتها والدراسات المستقبلية.

ومن خلال هذا الفصل والمتمثل بعرض وتحليل ومناقشة النتائج التي قام الباحث بجمعها وتحصيلها من خلال الدراسة الميدانية، ومن خلاله فإنَّ الباحث سيدعم تلك النتائج بالعديد من التفسيرات والتعليقات سواءً التي هي من وجهة نظره هو، أو عن طريق الدراسات والمراجع المتعلقة بالدراسة الحالية، والتي تطرق إليها باحثون سابقون، ومقارنتها بالدراسات السابقة والمشابهة .

وقد حرص الباحث بعد تفريغه لبيانات عينة الدراسة (الحكام) أن يكون العرض والتحليل والمناقشة وفق السياق العلمي، وبصورة منظمة ومتطابقة مع تسلسل الفرضيات المصاغة وضمّنها فصلاً واحداً للعرض والتحليل والمناقشة مسبقاً بالجداول والأشكال المتضمنة كل الصيغ الرقمية.

ورُوعي في تنظيمها بحيث جعلت بجوار العرض والتحليل والمناقشة لتشكّل جميعها حلقة متصلة ببعضها البعض، بحيث تكون واضحة ولا لبس فيها أو غُموض، حتى يسهل قراءتها وفهمها، وهو الهدف الأساسي من صياغة النتائج الميدانية إلى نتائج ذات قيمة رقمية علمية، يمكن الاعتماد عليها في انجاز هذه الدراسة وبلوغ أهدافها.

كما تم وضع (العرض والتحليل والمناقشة) في فصل واحد لارتباطها ببعضها، ولكي يسهل عملية الربط فيما بينها، ولكي يتسنى معرفة أثر الصحافة الرياضية على الحالة النفسية لدى حكام كرة القدم بالجمهورية اليمنية على ضوء كل فرضية.

5- عرض وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية :

1-5 عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية:

1-1-5 عرض وتحليل للخصائص الشخصية والتنظيمية للحكام بحسب متغيرات الدراسة:

جدول رقم (10) الخصائص الشخصية و التنظيمية للحكام بحسب متغيرات الدراسة

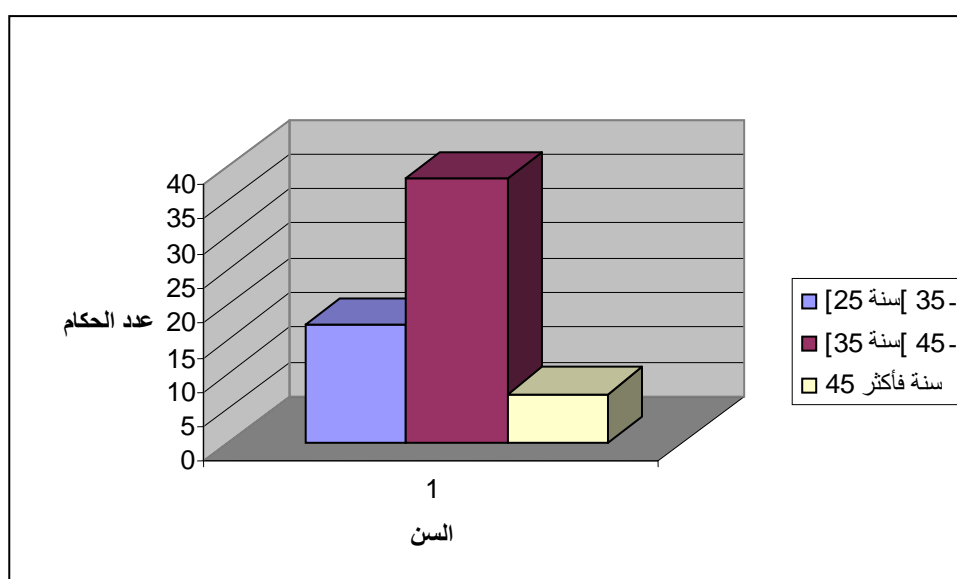
العمر التحكيمي			السن		
النسبة المئوية	التكرار	المتغيرات	النسبة المئوية	التكرار	المتغيرات
%8.10	5	5-10 سنوات	%27.42	17	25-35
%30.65	19	10-15 سنة	%61.3	38	35-45
%61.3	38	15 سنة فأكثر	%11.3	07	45 فأكثر
%100	62	المجموع	%100	62	المجموع
الاختصاص			الدرجة التحكيمية		
%35.48	22	حكم ساحة	%80.68	50	وطني
%64.52	40	حكم مساعد	%19.35	12	دولي
%100	62	المجموع	%100	62	المجموع
المستوى التعليمي					
%25.80			16		
%32.25			20		
%37.09			23		
%4.83			3		
%100			62		

يتضح من خلال الجدول رقم (10) بأن الدراسة الحالية تضمنت (05) متغيرات تتصف بها عينة الدراسة (الحكام)، ويفترض بأن لها دور بارز في أثر الصحافة الرياضية على الحالة النفسية لدى حكام

كرة القدم، وحدثت الضغوط النفسية التي تسببها الصحافة الرياضية عليهم بحسب افتراض الباحث، وفيما يلي استعراض وجيز لتوزيع أفراد العينة حسب الصفات الديموغرافية الواردة في الدراسة على النحو التالي:

بالنظر إلى الجدول رقم (10) يتضح بأن أعلى نسبة من الحكام تتراوح أعمارهم ما بين (35-45) سنة وشكّلوا (61.3%) من إجمالي أفراد العينة، تليها الفئة العمرية التي تقع ما بين (25-35) سنة، وبنسبة بلغت (27.42%) من مجموع الحكام، فيما لم يشكل الذين يقع عمرهم بين (45 سنة فأكثر) سوى (11.3%).

ويُرد الباحث ذلك لكون الحكام في العادة لا يبلغون مرحلة النخبة إلا بعد أن يكونوا قد أمضوا أكثر من (5) سنوات في التحكيم، إلا أن الأفضل لو كانت الفئة السنية التي تقع بين (25-35) سنة هي النسبة الأكبر، لأن معنى ذلك أنها وصلت للنخبة في سن مناسبة بما يُمكنها من مواصلة التحكيم لسنوات أكثر ممن هم أكثر منهم سناً، وهذا ما يوضحه الشكل رقم (1) .

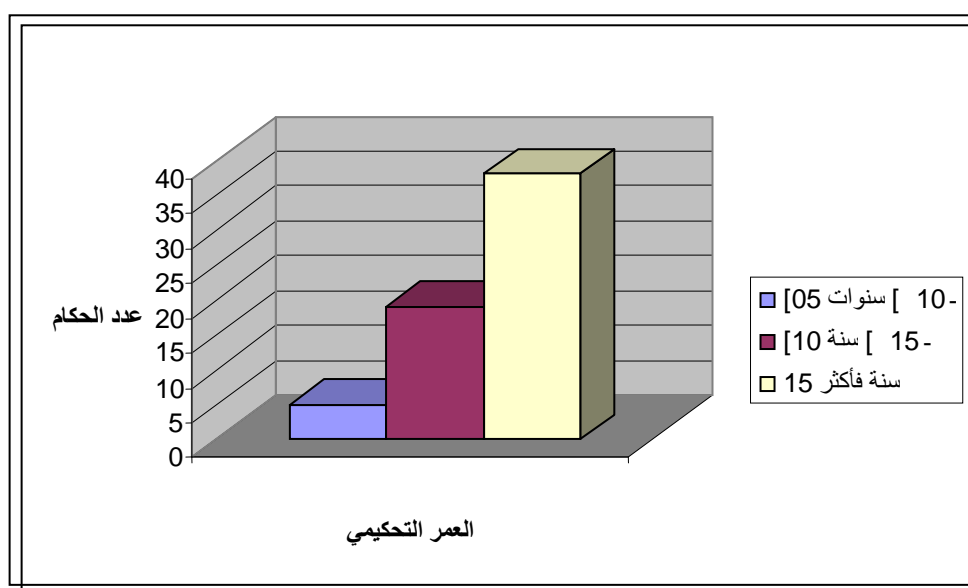


الشكل رقم (1) يوضح سن الحكام لعينة الدراسة

أما فيما يتعلق بمتغير العمر التحكيمي والذي يُقصد به: أقدمية أفراد العينة في حقل التحكيم، ومن خلال نفس الجدول يتبين بأن الذين تتراوح خبرتهم التحكيمية ما بين (15 سنة فأكثر) قد احتلوا المقدمة

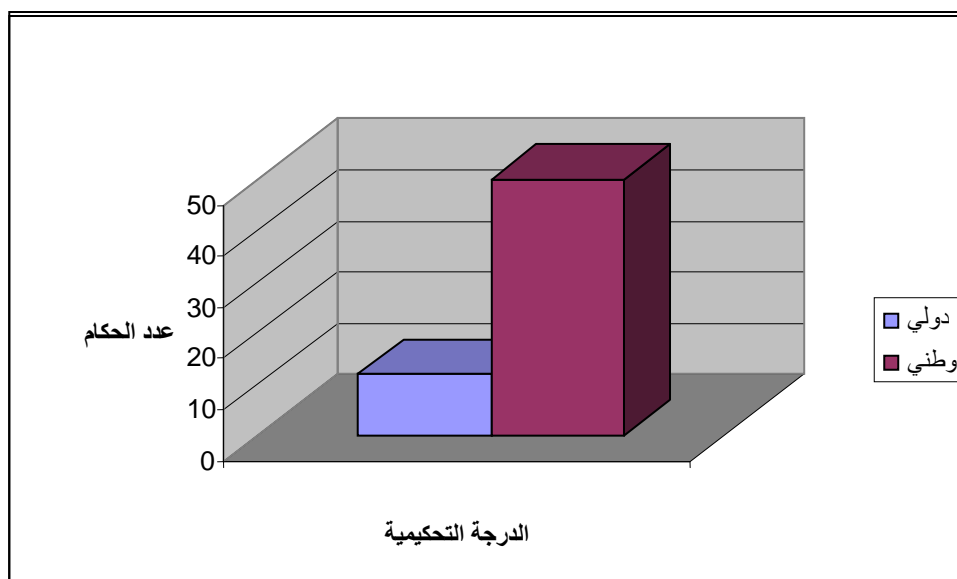
بنسبة (61.3%)، يليهم الذين امضوا في هذا الميدان ما بين (10-15) سنة، وبنسبة بالغة (30.65%)، في حين لم يتجاوز الحكام الذين لهم في هذا السلك بين (5-10) سنوات، ما نسبته (8.10%).

ويرى الباحث أنَّ ذلك يتماشى مع الواقع فالوصول للصفوة أو النخبة في سلك التحكيم يتطلب إلى جانب الكفاءة الممارسة الطويلة وهي التي تعطيهم عنصر الخبرة، إلا أنه من غير الطبيعي أن تكون نسبة الذين لهم في سلك التحكيم ما بين (5-10) سنوات ضئيلة، بحسب ما يوضحه الشكل رقم (2)، فهذا يعني أنَّ عنصر الشباب في حكام النخبة ليس بالقدر المطلوب، فعلى اللجنة العليا إعطاء الفرص للحكام الشباب من أجل امتلاكهم للخبرة في هذا الميدان.



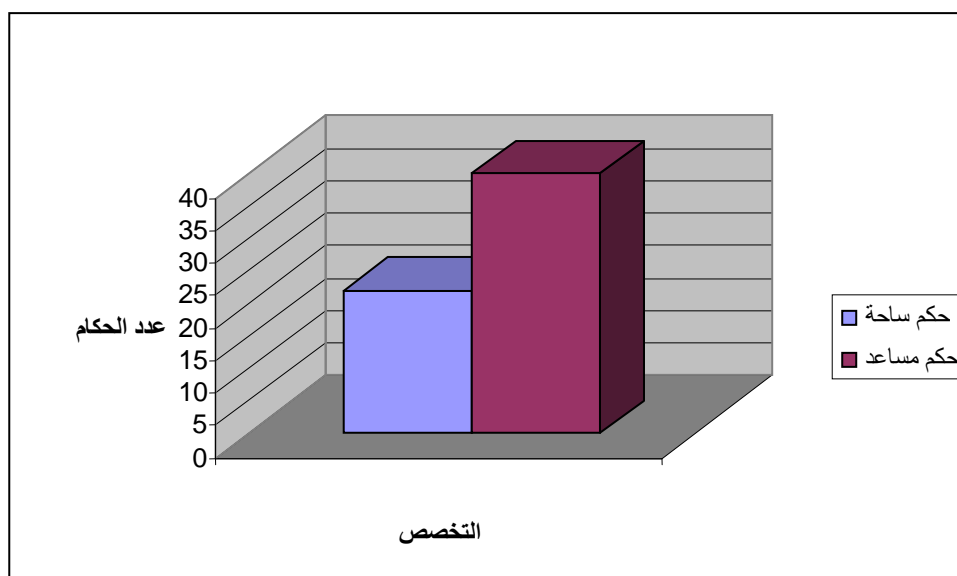
الشكل رقم (2) يوضح العمر التحكيمي لعينة الدراسة

أما فيما يخص الدرجة التحكيمية فقد بلغ عدد الواقعين ضمن التصنيف (الوطني) ما نسبته (80.68%)، تلاهم الدوليون بنسبة (19.35%) من إجمالي أفراد العينة. ويعزو الباحث ذلك إلى أنَّ الحكام الدوليون هم فقط المسجلون ضمن القائمة الدولية في سنة الموسم الكروي، ويتضح ذلك من خلال الشكل رقم (3).



الشكل رقم (3) يوضح الدرجة التحكيمية لعينة الدراسة

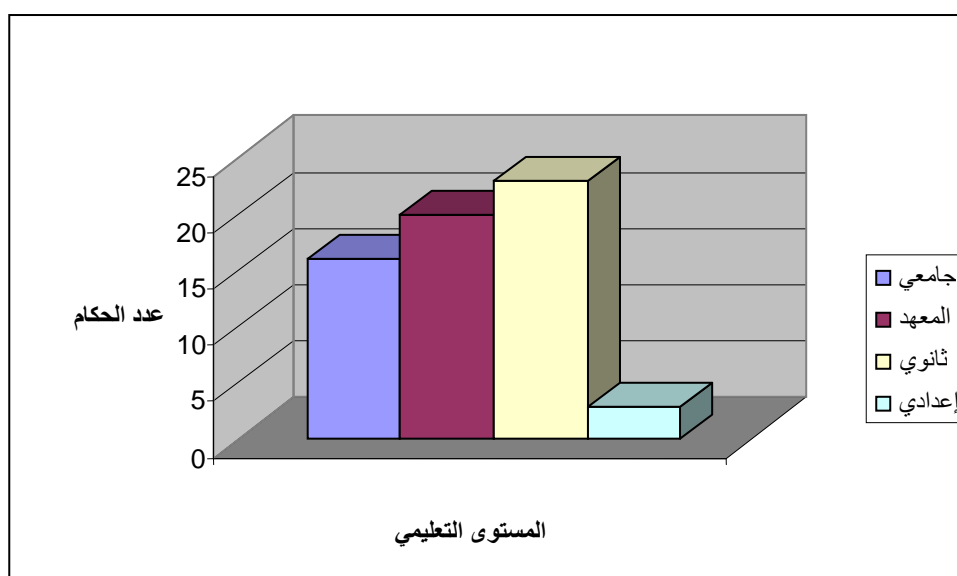
ومن خلال نفس الجدول نلاحظ بأنَّ الحكام المساعدين يمثلون نسبة (64.52%)، فيما لا يُكوّن الساحة سوى (35.48%) من إجمالي العام. ويفسر الباحث ذلك بكونه أمر منطقي وبدرجة كبيرة كون الحكام المساعدين ينبغي دائماً أن يكونوا على الأقل ضِعف حكام الساحة، ولو نظرنا في أي بطولة عالمية ككأس العالم أو القارات، أو البطولات القارية لو جدنا تلك النسبة تتطابق مع ما خرجت به هذه الدراسة.



الشكل رقم (4) يوضح التخصص لعينة الدراسة

أما فيما يتعلق بالمستوى التعليمي فقد احتل الحكام الحاصلون على الثانوية العامة (البكالوريا) صدارة الترتيب بنسبة (37.09%)، تلاهم المتخرجون من المعاهد التي تعقب الثانوية العامة بنسبة بلغت (32.25%)، فيما كَوّن الجامعيون (25.80%)، ولم يُمثّل الحاصلون على التعليم الإعدادي غير (4.83%) بحسب ما يشير إليه الشكل رقم (5).

ويرى الباحث أنّ قلة نسبة الجامعيين مؤشر يقود إلى وجود تدني تعليمي عند النخبة الذين يُمثّلون صَفوة الحكام، فكيف هو الحال ببقية الدرجات؟، ويُرجع ذلك إلى كون لجنة الحكام في اليمن كانت ومازالت لا تُطبق بصرامة شروط توفر مؤهل علمي أقلها أن يكون أعلى من الثانوية العامة، والدليل أنّ في النخبة من هم حاصلون على شهادة الإعدادية فقط، وقد يقود ذلك التباين في المستويات الدراسية للاختلاف في فهم القانون وروح القانون، وهذا يُبرز عدم توحيد القرارات، بل واختلاف حكام المباراة الواحدة في قرارات عدة، وهو ما يتوجب على المختصين تلافيه مستقبلاً من أجل رفع المستوى التعليمي وتقليل الفجوة الثقافية بين الحكام.



الشكل رقم (5) يوضح المستوى التعليمي لعينة الدراسة

2-5 عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية الخاصة بالمحاور

1-2-5 عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية الخاصة بمحور الصحفيين الرياضيين:

الجدول رقم (11): تأثير الصحفيين الرياضيين على الحالة النفسية لدى الحكام حسب السن.

السن		درجة التأثير		بدرجة ضعيفة		بدرجة متوسطة		بدرجة كبيرة		المجموع	
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
[35 . 25] سنة		02	11.8 %	13	76.5 %	02	11.8 %	17	100 %	17	100 %
[45 . 35] سنة		07	18.4 %	28	73.7 %	03	07.9 %	38	100 %	38	100 %
45 سنة فأكثر		02	28.6 %	04	57.1 %	01	14.3 %	07	100 %	07	100 %
المجموع		11	17.7 %	45	72.6 %	06	09.7 %	62	100 %	62	100 %

يُبيّن الجدول رقم (11) أنّ معظم الحكام يؤكدون ممارسة الصحفيين الرياضيين عليهم ضغوطاً نفسية متوسطة القوة وتقدر نسبتهم بـ (72.6 %) خاصة الذين يتراوح سنهم ما بين (25 - 35) سنة الذين تصل نسبتهم إلى (76.5 %). وتليها نسبة (17.7 %) ممن يؤكد على أنّ الصحفيين الرياضيين يُسبّبون ضغوطاً نفسية بدرجة ضعيفة خاصة الذين تفوق أعمارهم (45) سنة بنسبة (28.6 %).

أما الحكام الذين يرون الضغوطات النفسية التي يُسببها الصحفيون الرياضيون كبيرة عليهم فيمثلون نسبة (09.7 %) خاصة الذي تفوق أعمارهم (45) سنة بنسبة (14.3 %).

وعليه يمكن القول: أنّ أثر الصحافة الرياضية على الحالة النفسية لدى حكام كرة القدم، والتي يُسببها الصحفيون الرياضيون هي متوسطة القوة خاصة الذين يقعون بين الفئات العمرية (25-35-45) سنة.

الجدول رقم (12): قيمة الكيدوا لدرجة تأثير الصحفيين الرياضيين على الحكام حسب السن.

ك ² المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الخطأ	مستوى الدلالة	القرار
01.44	04	0.05	0.83	لا توجد دلالة

يُلاحظ من خلال هذا الجدول رقم (12) أنَّ قيمة χ^2 المحسوبة المقدرة بـ(01.44) غير دالة عند درجات الحرية (04) ومستوى الخطأ (0.05)، وبدلالة قدرها (0.83).

وهذا ما يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة أثر الصحافة الرياضية حسب متغير السن ووفق محور الصحفيين الرياضيين؛ أي أنَّ الحكام بمختلف أعمارهم يتأثرون بدرجة متوسطة بالضغوط النفسية التي يسببها الصحفيون الرياضيون عليهم.

جدول رقم (13): تحليل التباين الأحادي بشأن دلالة الفروق الإحصائية في درجة تأثير الصحفيين الرياضيين على الحكام حسب السن.

المتغير	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة (f)	مستوى الدلالة
السن	بين المجموعات	02	0.35	0.17	0.47	0.62 (غير دال)
	داخل المجموعات	59	22.03	0.37		
	المجموع	61	22.38	/		

يُبين الجدول رقم (13) أنَّ قيمة (f) لتأثير الصحافة الرياضية على الحالة النفسية لدى حكام كرة القدم حسب متغير السن ووفق محور الصحفيين الرياضيين تقدر بـ (0.47) وهي غير دالة عند درجات الحرية داخل المجموعات (59) وبين المجموعات (02) وبدلالة قدرها (0.62).

ومن خلاله نستدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير الصحافة الرياضية على الحالة النفسية لدى الحكام حسب متغير السن ووفق محور الصحفيين الرياضيين. أي أنهم بمختلف أعمارهم يتأثرون بدرجة متوسطة بالضغوط النفسية التي يسببها الصحفيون الرياضيون عليهم.

الجدول رقم (14): تأثير الصحفيين الرياضيين على الحالة النفسية لدى الحكام العمر التحكيمي.

درجة التأثير		بدرجة ضعيفة		بدرجة متوسطة		بدرجة كبيرة		المجموع
العمر التحكيمي	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
[05 - 10] سنوات	01	20 %	03	60 %	01	20 %	05	100 %
[10 - 15] سنة	02	10.5 %	15	78.9 %	02	10.5 %	19	100 %
15 سنة فأكثر	08	21.1 %	27	71.1 %	03	07.9 %	38	100 %
المجموع	11	17.7 %	45	72.6 %	06	09.7 %	62	100 %

يوضح الجدول رقم (14) أنَّ غالبية الحكام الذين يتراوح عمرهم التحكيمي من (05 - 10) سنوات يتعرضون لضغوط نفسية بدرجة متوسطة من قبل الصحفيين الرياضيين وتقدر نسبتهم بـ (60 %)، في حين تعرضت نسبة (20 %) منهم إلى ضغوط نفسية بدرجة ضعيفة وكبيرة.

ومن ذات الجدول نلاحظ أنَّ معظم الذين يتراوح عمرهم التحكيمي من (10 - 15) سنة قد تأثروا بالضغوط النفسية بدرجة متوسطة من طرف الصحفيين الرياضيين وتقدر نسبتهم بـ (78.9 %)، في حين تعرضت نسبة (10.5 %) منهم إلى ضغوط نفسية بدرجة كبيرة و بدرجة ضعيفة.

وحسب الجدول نفسه يتبين أنَّ غالبية الذين يفوق عمرهم التحكيمي (15) سنة تعرضوا لضغوط نفسية متوسطة الدرجة من لدن الصحفيين الرياضيين وتقدر نسبتهم بـ (71.1 %)، غير أنَّ ما نسبته (21.1 %) منهم تعرضت لضغوط نفسية بدرجة ضعيفة، في المقابل سجلت نسبة (07.9 %) ممن أثرت فيهم ضغوط الصحفيين الرياضيين بدرجة كبيرة.

ونستنتج من ذلك أنه كلما كان العمر التحكيمي للحكام كبيراً أصبح تأثير الصحافة الرياضية على حالتهم النفسية وفق محور الصحفيين الرياضيين أقل حدة؛ فطول العمر التحكيمي يمنح للحكام الخبرة الكافية للتعامل مع الضغوط النفسية التي يُسببها الصحفيون الرياضيون.

الجدول رقم (15): قيمة الكيدوا لدرجة تأثير الصحفيين الرياضيين على الحكام حسب العمر التحكيمي.

ك ² المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الخطأ	مستوى الدلالة	القرار
01.72	04	0.05	0.78	لا توجد دلالة

نجد في الجدول رقم (15) أنَّ قيمة ك² المحسوبة المقدرة بـ(01.72) غير دالة عند درجات الحرية (04) ومستوى الخطأ (0.05)، وبدلالة قدرها (0.78).

وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير الصحافة الرياضية على الحالة النفسية لدى الحكام حسب متغير العمر التحكيمي ووفق محور الصحفيين الرياضيين؛ أي أنَّ الحكام بمختلف أعمارهم التحكيمية يتأثرون بدرجة متوسطة بالضغوط النفسية التي يسببها عليهم الصحفيون الرياضيون.

جدول رقم (16): تحليل التباين الأحادي بشأن دلالة الفروق الإحصائية في درجة تأثير الصحفيين الرياضيين على الحكام حسب العمر التحكيمي.

المتغير	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة (f)	مستوى الدلالة
العمر التحكيمي	بين المجموعات	02	0.35	0.17	0.42	0.65 (غير دال)
	داخل المجموعات	59	25.07	0.42		
	المجموع	61	25.43	/		

يُبين الجدول رقم (16) أنَّ قيمة (f) لتأثير الضغوط النفسية التي يسببها الصحفيون الرياضيون لدى الحكام تقدر بـ (0.42) وهي غير دالة عند درجات الحرية داخل المجموعات (59) وبين المجموعات (02) وبدلالة قدره (0.65).

وهذا ما يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير الضغوط النفسية التي يُسببها الصحفيون الرياضيون على الحكام حسب العمر التحكيمي؛ أي أنَّ الحكام بمختلف أعمارهم التحكيمية يتأثرون بدرجة متوسطة بالضغوط النفسية التي يُسببها الصحفيون الرياضيون عليهم.

الجدول رقم (17): درجة تأثير الصحفيين الرياضيين على الحكام حسب الدرجة التحكيمية.

المجموع		بدرجة كبيرة		بدرجة متوسطة		بدرجة ضعيفة		درجة التأثير الدرجة التحكيمية
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
% 100	50	% 12	06	% 76	38	% 12	06	وطني
% 100	12	% 00	00	% 58.3	07	% 41.7	05	دولي
% 100	62	% 09.7	06	% 72.6	45	% 17.7	11	المجموع

نشاهد في الجدول رقم (17) أنَّ أغلبية الحكام الوطنيين يتعرضون لضغوط نفسية بدرجة متوسطة من طرف الصحفيين الرياضيين وتُقدر نسبتهم بـ (76 %)، في حين تعرضت نسبة (12 %) منهم إلى ضغوط نفسية بدرجة كبيرة وضعيفة.

أما معظم الدوليين فيُظهر الجدول أنهم تأثروا بضغوط الصحفيين الرياضيين بدرجة متوسطة وبنسبة (58.3 %)، في حين تعرضت نسبة (41.7 %) منهم إلى ضغوط نفسية بدرجة ضعيفة، في المقابل لم يُسجل تعرض أي حكم للضغوط النفسية من طرف الصحفيين الرياضيين بدرجة كبيرة.

وعليه يمكن القول: أنَّ الصحافة الرياضية تؤثر أكثر في الحالة النفسية لدى الحكام الوطنيين أكثر من الدوليين بحسب الدرجة التحكيمية ووفق محور الصحفيين الرياضيين. ويعزوا الباحث ذلك لكون عدد المباريات التي يخوضونها أكثر من الدوليين على المستوى المحلي المشحون بحملات الإعلامية التي تزيد من توتر المباريات خصوصاً في المباريات الحاسمة، وهو ما يُلقِي عبئاً على الحكم الوطني الذي يريد إثبات وجوده بغية الوصول للشارة الدولية، بعكس الحكم الدولي الذي يدخل المباريات مُرتكزاً على مشاركاته الخارجية.

الجدول رقم (18): قيمة الكيدوا لدرجة تأثير الصحفيين الرياضيين على الحكام حسب الدرجة التحكيمية.

القرار	مستوى الدلالة	مستوى الخطأ	درجات الحرية	كا ² المحسوبة
توجد دلالة	0.03	0.05	02	06.65

تقدر قيمة كا² المحسوبة بحسب الجدول رقم (18) بـ(06.65) وهي دالة عند درجات الحرية (02) ومستوى الخطأ (0.05)، وبدلالة قدرها (0.03)، وهذا ما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير الصحافة الرياضية على الحالة النفسية لدى الحكام بحسب الدرجة التحكيمية ووفق محور الصحفيين الرياضيين؛ أي أنَّ الحكام الوطنيين هم الأكثر عُرضة للضغوط النفسية من زملائهم الدوليين.

جدول رقم (19): قيمة t لدرجة تأثير الصحفيين الرياضيين على الحكام حسب الدرجة التحكيمية.

القرار	مستوى الدلالة	مستوى الخطأ	درجات الحرية	t المحسوبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	حجم العينة	الدرجة التحكيمية
توجد دلالة	0.01	0.05	60	02.60	0.49	02	12	دولي
					0.51	01.58	50	وطني

* المتوسط الفرضي يقدر بـ (51) لأنه توجد (17) عبارات ومتوسط كل عبارة هو (03) لكون التقييط يتراوح من (01) إلى (05).

نستدل من الجدول رقم (19) أن قيمة (t) المحسوبة تقدر بـ(02.60) وهي دالة عند درجات الحرية (60) ومستوى الخطأ (0.05) وبدلالة قدره (0.01)، مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير الصحافة الرياضية على الحالة النفسية لدى الحكام بحسب الدرجة التحكيمية ووفق محور الصحفيين الرياضيين لصالح الحكام الوطنيين؛ أي أنهم أكثر تَعَرُّضاً من الدوليين للضغوط النفسية التي يُسببها الصحفيون الرياضيون عليهم.

وما يدعم ذلك أيضاً أنَّ قيمة المتوسط الحسابي للحكام الوطنيين المقدر بـ (01.58) والانحراف المعياري البالغ (0.51) والذي هو أصغر بكثير من المتوسط الحسابي للدوليين والمقدر بـ(02) وبانحراف معياري قدرة (0.49)، مما يدل على أنَّ درجة الضغوط النفسية التي يُسببها الصحفيون الرياضيون لدى الحكام الوطنيين أكثر منه عند الدوليين.

الجدول رقم (20): درجة تأثير الصحفيين الرياضيين على الحكام حسب التخصص.

درجة التأثير التخصص	درجة ضعيفة		درجة متوسطة		درجة كبيرة		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
حكم ساحة	04	18.2 %	17	77.3 %	01	4.5 %	22	100 %
حكم مساعد	07	17.5 %	28	70 %	05	12.5 %	40	100 %
المجموع	11	17.7 %	45	72.6 %	06	9.7 %	62	100 %

غالبية حكام الساحة من خلال الجدول رقم (20) يتبين أنهم قد تأثروا بالضغط النفسية بدرجة متوسطة من قبل الصحفيين الرياضيين بنسبة بلغت بـ (77.3 %)، في حين تعرضت نسبة (18.2 %) منهم إلى ضغوط بدرجة ضعيفة، في المقابل سجلت نسبة (4.5 %) من الذين تعرضوا للضغوط بدرجة كبيرة.

أما معظم المساعدين فيبين ذات الجدول أن ضغوط الصحفيين الرياضيين أثرت فيهم بدرجة متوسطة بنسبة بلغت (70 %)، في حين تعرض (17.5 %) منهم لضغوط نفسية بدرجة ضعيفة، في المقابل تم تسجيل نسبة (12.5 %) من الذين تأثروا بدرجة كبيرة.

إذاً يمكن القول: أن تأثير الصحافة الرياضية على الحالة النفسية لدى حكام الساحة هي أكثر من أثرها على المساعدين حسب متغير التخصص ووفق محور الصحفيين الرياضيين، وإن كانت النسب متقاربة.

ويُرجع الباحث ذلك لكون عبئ المباراة وكل قراراتها تعود بالمقام الأول لحكام الساحة وكل المسؤولية تقع على عاتقهم، فيما يتبعهم المساعدون.

الجدول رقم (21): قيمة الكيدوا لدرجة تأثير الصحفيين الرياضيين على الحكام حسب التخصص.

ك ² المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الخطأ	مستوى الدلالة	القرار
01.03	02	0.05	0.59	توجد دلالة

نُلاحظ من خلال هذا الجدول رقم (21) أنَّ قيمة χ^2 المحسوبة المقدرة بـ(01.03) دالة عند درجات الحرية (02) ومستوى الخطأ (0.05)، وبدلالة قدرها (0.59) .

وهذا ما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير الصحافة الرياضية على الحالة النفسية لدى الحكام وفق محور الصحفيين الرياضيين وبحسب التخصص؛ أي أنَّ درجة تأثير الضغوط النفسية التي يُسببها الصحفيون الرياضيون هي أكثر لدى حكام الساحة منه لدى المساعدين، وإنَّ كان بنسب متقاربة.

جدول رقم (22): قيمة t لدرجة تأثير الصحفيين الرياضيين على الحكام حسب التخصص.

التخصص	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	t المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الخطأ	مستوى الدلالة	القرار
حكم ساحة	22	01.86	0.46	0.62	60	0.05	0.53	توجد دلالة
حكم مساعد	40	01.95	0.55					

* المتوسط الفرضي يقدر بـ (51) لأنه توجد (17) عبارات ومتوسط كل عبارة هو (03) لكون التנקيط يتراوح من (01) إلى (05).

يُبين الجدول رقم (22) أنَّ قيمة (t) المحسوبة تقدر بـ (0.62) وهي دالة عند درجات الحرية (60) ومستوى الخطأ (0.05) وبدلالة قدرها (0.53)، وهذا ما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير الصحافة الرياضية على الحالة النفسية لدى الحكام وفق محور الصحفيين الرياضيين وبحسب التخصص؛ أي أنَّ تأثير الضغوط النفسية التي يُسببها الصحفيون الرياضيون هو أكثر على حكام الساحة منه على المساعدين.

وما يدعم ذلك أيضاً هو قيمة المتوسط الحسابي لحكام الساحة المقدّر بـ (01.86) بالانحراف المعياري قدره (0.46) والذي هو قريب جداً من المتوسط الحسابي للحكام المساعدين المقدّر بـ (01.95) بانحراف معياري قدره (0.55)، وهو ما يدل على أنَّ درجة الضغوط النفسية وإنَّ كانت لدى حكام الساحة أكثر إلا أنها متقاربة الحدّة مع المساعدين.

الجدول رقم (23): درجة تأثير الصحفيين الرياضيين على الحكام حسب المستوى التعليمي.

درجة التأثير مستوى التعليم	درجة ضعيفة		درجة متوسطة		درجة كبيرة		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
جامعي	02	12.5 %	13	81.3 %	01	06.3 %	16	100 %
المعهد	02	10 %	14	70 %	04	20 %	20	100 %
ثانوي	07	30.4 %	15	65.2 %	01	04.3 %	23	100 %
إعدادي	00	00 %	3	100 %	00	00 %	03	100 %
المجموع	11	17.7 %	45	72.6 %	06	09.7 %	62	100 %

يتضح من خلال الجدول رقم (23) أنَّ معظم الحكام ذوي التعليم الجامعي تؤثر فيهم الضغوط النفسية من طرف الصحفيين الرياضيين بدرجة متوسطة وتقدر نسبتهم بـ (81.3 %)، في حين تعرض ما نسبته (12.5 %) منهم لضغوط نفسية بدرجة ضعيفة، بالمقابل سُجلت نسبة (06.3 %) ممن تعرضوا بدرجة كبيرة للضغوط النفسية.

وفي الجدول نفسه نجد أنَّ غالبية الحكام المتخرجين من المعاهد التي تلي التعليم الثانوي قد تأثروا بدرجة متوسطة وتقدر نسبتهم بـ (70 %)، في حين تعرضت نسبة (20 %) من الحكام إلى ضغوط نفسية بدرجة كبيرة، في المقابل سُجلت نسبة (10 %) من الذين تعرضوا بدرجة كبيرة للضغوط النفسية من قبل الصحفيين الرياضيين.

كما يتضح منه أيضاً أنَّ معظم الحكام الذين لديهم المستوى الثانوي من التعليم أثرت فيهم الضغوط بدرجة متوسطة بنسبة بلغت (65.2 %)، في حين تأثر (30.4 %) منهم لضغوط نفسية بدرجة ضعيفة، فيما سُجلت نسبة (04.3 %) ممن تعرض بدرجة كبيرة للضغوط النفسية من لدن الصحفيين الرياضيين. في المقابل نجد كل الحكام من ذوي التعليم الإعدادي قد تعرضوا لضغوط نفسية بدرجة متوسطة وبنسبة (100 %).

ونستنتج من ذلك أنه كلما كان المستوى التعليمي للحكم عالياً كلما شعر بالضغط النفسية التي يسببها الصحفيون الرياضيون، بعكس أولئك الحكام من ذوي المستوى التعليمي المنخفض الذي يكون تأثير تلك الضغوطات عليهم أقل حدة، نظراً لعدم إدراكهم ووعيهم بمدى خطورتها عليهم .

الجدول رقم (24): قيمة الكيدوا لدرجة تأثير الصحفيين الرياضيين على الحكام حسب المستوى التعليمي.

القرار	مستوى الدلالة	مستوى الخطأ	درجات الحرية	كا ² المحسوبة
لا توجد دلالة	0.27	0.05	06	07.57

يُلاحظ من خلال الجدول رقم (24) أنَّ قيمة كا² المحسوبة المقدرة بـ(07.57) غير دالة عند درجات الحرية (06) ومستوى الخطأ (0.05)، وبدلالة قدرها (0.27)، وهذا يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير الصحافة الرياضية على الحالة النفسية لدى الحكام بحسب المستوى التعليمي، ووفق محور الصحفيين الرياضيين؛ أي أنَّ تأثير الضغوط النفسية التي يسببها الصحفيون الرياضيون على الحكام باختلاف مستوياتهم التعليمية متوسط القوة.

جدول رقم (25): تحليل التباين الأحادي بشأن دلالة الفروق الإحصائية في درجة تأثير الصحفيين الرياضيين على الحكام حسب المستوى التعليمي.

المتغير	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة (f)	مستوى الدلالة
المستوى التعليمي	بين المجموعات	03	0.96	0.48	0.60	0.55 (غير دال)
	داخل المجموعات	58	47.30	0.80		
	المجموع	61	48.27	/		

يبين الجدول رقم (25) أنَّ قيمة (f) لتأثير الصحافة الرياضية على الحالة النفسية لدى الحكام بحسب المستوى التعليمي ووفق محور الصحفيين الرياضيين تقدر بـ (0.60) وهي غير دالة عند درجات الحرية داخل المجموعات (58) وبين المجموعات (03) وبدلالة قدرها (0.55).

وهذا ما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير الضغوط النفسية التي يسببها الصحفيون الرياضيون على الحكام حسب المستوى التعليمي؛ أي أنَّ درجة تأثير الحكام بالضغوط النفسية التي يسببها الصحفيون الرياضيون متقاربة جداً بينهم رغم اختلاف مستوياتهم التعليمية.

5-2-2 عرض وتحليل البيانات الخاصة بمحور أسلوب التغطية الصحفية:

الجدول رقم (26): درجة تأثير الحالة النفسية للحكام بأسلوب التغطية الصحفية حسب السن.

السن		درجة التأثير		بدرجة ضعيفة		بدرجة متوسطة		بدرجة كبيرة		المجموع	
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
[35 . 25] سنة		00	% 00	14	% 82.4	03	% 17.6	17	% 100	17	% 100
[45 . 35] سنة		06	% 15.8	24	% 63.2	08	% 21.1	38	% 100	38	% 100
45 سنة فأكثر		01	% 14.3	06	% 85.7	00	% 00	07	% 100	07	% 100
المجموع		07	% 11.3	44	% 71.0	11	% 17.7	62	% 100	62	% 100

يَتَبَيَّن من خلال الجدول رقم (26) بأنَّ معظم الحكام يؤكدون على أنَّ أسلوب التغطية الصحفية تمارس عليهم ضغوطاً نفسية متوسطة القوة وتقدر نسبتهم بـ (71.0 %) خاصة الذين يفوق سنهم (45) سنة الذين تصل نسبتهم إلى (85.7 %).

فيما يُظهِر الجدول ذاته أنَّ الذين تتراوح أعمارهم ما بين (25 - 35) سنة يرون كذلك بأنَّ أسلوب التغطية الصحفية تمارس عليهم ضغوطاً نفسية متوسطة القوة بنسبة (82.4 %)، وتليها نسبة (17.7 %) ممن يؤكدون على أنهم يتأثرون بدرجة كبيرة خاصة الذي تتراوح أعمارهم ما بين (35-45) سنة بنسبة (21.1 %)، أما الحكام الذين يرون أنَّ التأثير يقع عليهم بصورة ضعيفة فلا يمثلون إلا نسبة (11.3 %) خاصة الذي تفوق أعمارهم (45) سنة بنسبة (14.3 %).

وبذا يمكن القول: أنَّ تأثير الصحافة الرياضية على الحالة النفسية لدى الحكام بحسب السن ووفق محور أساليب التغطية الصحفية متوسطة القوة خاصة الذين تقل أعمارهم عن (45) سنة، فيما يكون تأثيرها ضعيف جداً كلما كان سن الحكام كبيراً.

الجدول رقم (27): قيمة الكيدوا لدرجة تأثير أسلوب التغطية الصحفية على الحكام حسب السن.

ك ² المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الخطأ	مستوى الدلالة	القرار
04.98	04	0.05	0.28	لا توجد دلالة

نلاحظ عبر الجدول رقم (27) أنَّ قيمة ك² المحسوبة المقدرة بـ(04.98) غير دالة عند درجات الحرية (04) ومستوى الخطأ (0.05)، وبدلالة قدرها (0.28). مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير الصحافة الرياضية على الحالة النفسية لدى الحكام بحسب السن ووفق محور أساليب التغطية الصحفية. أي أنَّ الحكام بمختلف أعمارهم يتأثرون بدرجة متوسطة بالضغوط النفسية التي تُسببها أساليب التغطية الصحفية عليهم.

جدول رقم (28): تحليل التباين الأحادي بشأن دلالة الفروق الإحصائية في درجة تأثير أسلوب التغطية الصحفية على الحكام حسب السن.

المتغير	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة (f)	مستوى الدلالة
السن	بين المجموعات	02	0.80	0.40	01.09	0.34 (غير دال)
	داخل المجموعات	59	21.58	0.36		
	المجموع	61	22.38	/		

يتضح من خلال الجدول رقم (28) أنَّ قيمة (f) لتأثير الضغوط النفسية التي تسببها أساليب التغطية الصحفية على أداء حكام تقدر بـ (01.09) وهي غير دالة عند درجات الحرية داخل المجموعات (59) وبين المجموعات (02) وبدلالة قدرها (0.34).

وهذا ما يعني أنَّه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير الصحافة الرياضية على الحالة النفسية لدى الحكام بحسب السن ووفق محور أساليب التغطية الصحفية؛ أي أنهم بمختلف أعمارهم يتأثرون بدرجة متوسطة بالضغوط النفسية التي تسببها أساليب التغطية الصحفية عليهم.

الجدول رقم (29): يوضح درجة تأثير أسلوب التغطية الصحفية على الحكام حسب العمر التحكيمي.

المجموع		درجة كبيرة		درجة متوسطة		درجة ضعيفة		درجة التأثير العمر التحكيمي
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
% 100	05	%40	02	%40	02	%20	01	[10 . 05] سنوات
% 100	19	%21.1	04	%68.4	13	%10.5	02	[15 . 10] سنة
% 100	38	%13.2	05	%76.3	29	%10.5	04	15 سنة فأكثر
% 100	62	%17.7	11	%71	44	%11.3	07	المجموع

يوضح الجدول رقم (29) بأنَّ غالبية الذين يتراوح عمرهم التحكيمي بين (05 - 10) سنوات قد تعرضوا لضغوط نفسية بدرجة متوسطة وكبيرة من طرف أساليب التغطية الصحفية وتقدر نسبة كلاً منها بـ (40%)، في حين تأثرت نسبة (20%) منهم بالضغوط النفسية بدرجة ضعيفة.

كما يشير الجدول ذاته إلى أنَّ معظم الذين يتراوح عمرهم التحكيمي بين (10 - 15) سنة قد أثرت الضغوط النفسية عليهم بدرجة متوسطة من خلال أساليب التغطية الصحفية وتقدر نسبتهم بـ (68.4%)، في حين تعرضت نسبة (21.1%) منهم إلى ضغوط نفسية بدرجة كبيرة، في المقابل سُجِّلَت نسبة (10.5%) ممن تأثروا بدرجة ضعيفة.

ومن خلاله أيضاً نلاحظ أنَّ أكثر الحكام الذين يفوق عمرهم التحكيمي (15) سنة تعرضوا من طرف أساليب التغطية الصحفية لضغوط نفسية بدرجة متوسطة وتقدر نسبتهم بـ (76.3%)، في حين تعرضت نسبة (13.2%) منهم لضغوط نفسية بدرجة كبيرة، في المقابل سجلت نسبة (10.5%) من الذين ظهر عليهم التأثير بدرجة ضعيفة.

ونستنتج أنَّه كلما كان العمر التحكيمي للحكام كبيراً كلما كانت الضغوط النفسية التي يتعرضون لها من طرف أساليب التغطية الصحفية أقل درجة ممن لهم عمر تحكيمي صغير؛ أي أنَّ طول العمر التحكيمي يمنح للحكام الخبرة الكافية للتعامل مع الضغوط النفسية التي تسببها أساليب التغطية الصحفية من خلال فهمهم للأسلوب الذي تنتهجه الصحافة الرياضية في طرح أساليبها، بحيث يخفف ذلك الفهم

من تأثيراته، وبالتالي الضغوط الممكن حدوثها عليهم، بعكس ذوي العمر التحكيمي الأقل، والذين لم يتعودوا على تلك الأساليب، وقد يؤثر عليهم أي خبر منشور، وإن كان غير ذات أهمية.

الجدول رقم (30): قيمة الكيدوا لدرجة تأثير أسلوب التغطية الصحفية على الحكام حسب العمر التحكيمي.

ك ² المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الخطأ	مستوى الدلالة	القرار
03.17	04	0.05	0.52	لا توجد دلالة

إنَّ قيمة ك² المحسوبة بحسب الجدول رقم (30) بلغت (03.17) وهي غير دالة عند درجات الحرية (04) ومستوى الخطأ (0.05)، وبدلالة قدرها (0.52). مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير الصحافة الرياضية على الحالة النفسية لدى الحكام وفق محور أساليب التغطية الصحفية وبحسب العمر التحكيمي؛ أي أنهم بمختلف أعمارهم التحكيمية يتأثرون بدرجة متوسطة بالضغوط النفسية التي تسببها أساليب التغطية الصحفية عليهم.

جدول رقم (31): تحليل التباين الأحادي بشأن دلالة الفروق الإحصائية في درجة تأثير أسلوب التغطية الصحفية على الحكام حسب العمر التحكيمي.

المتغير	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة (f)	مستوى الدلالة
العمر التحكيمي	بين المجموعات	02	01.10	0.55	01.34	0.26 (غير دال)
	داخل المجموعات	59	24.32	0.41		
	المجموع	61	25.43	/		

يتضح من خلال الجدول رقم (31) أنَّ قيمة (f) لتأثير الضغوط النفسية التي تسببها أساليب التغطية الصحفية الحكام تقدر بـ (01.34)، وهي غير دالة عند درجات الحرية داخل المجموعات (59) وبين المجموعات (02) وبدلالة قدرها (0.26).

وهذه دلالة على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير الصحافة الرياضية على الحالة النفسية لدى الحكام وفق محور أساليب التغطية الصحفية وبحسب العمر التحكيمي؛ فهم بمختلف أعمارهم التحكيمية يتأثرون بدرجة متوسطة بالضغوط النفسية التي تسببها أساليب التغطية الصحفية عليهم.

الجدول رقم (32): درجة تأثير أسلوب التغطية الصحفية على الحكام حسب الدرجة التحكيمية.

درجة التأثير درجة التحكيم	درجة ضعيفة		درجة متوسطة		درجة كبيرة		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
وطني	04	08%	37	74%	09	18%	50	100%
دولي	03	25%	07	58.3%	02	16.7%	12	100%
المجموع	07	11.3%	44	71%	11	17.7%	62	100%

يُشير الجدول رقم (32) إلى أنَّ معظم الحكام الوطنيين الذين تأثروا بالضغوط النفسية بدرجة متوسطة عبر أساليب التغطية الصحفية وقدرت نسبتهم بـ (74%)، في حين تعرضت نسبة (18%) منهم لضغوط نفسية بدرجة كبيرة، بالمقابل سُجلت نسبة (08%) ممن تعرضوا بدرجة ضعيفة. ويؤكد نفس الجدول أنَّ غالبية الحكام الدوليين الذين أثرت فيهم أساليب التغطية الصحفية وبدرجة متوسطة بلغت نسبتهم (58.3%)، فيما تعرضت نسبة (25%) منهم إلى ضغوط نفسية بدرجة ضعيفة، في المقابل سُجلت نسبة (16.7%) من الذين تعرضوا بدرجة كبيرة للضغوط النفسية.

وعليه يمكن القول: بأنَّ الحكام الوطنيين هم الذين يتعرضون للضغوط النفسية التي تسببها أساليب التغطية الصحفية أكثر من زملائهم الدوليين، ولكن بدرجة ضئيلة حسب ما وضحه اختبار (t)، والذي بيَّن التقارب الكبير بين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للحكام الدوليين والوطنيين، وإنَّ كان لصالح الوطنيين، ويعزوا الباحث ذلك لما تجده هذه الفئة من لوم الصحافة الرياضية لهم وتحميلهم مسؤولية الأخطاء المرتكبة، في حين أنها تُعامل الدوليين بصورة أقل حدة، لأنَّهم من وجهة نظر الصحافة الرياضية قد اكتسبوا الخبرة من خلال مشاركاتهم الخارجية مما يُمكنهم من تلافي الأخطاء .

الجدول رقم (33): قيمة الكيدوا لدرجة تأثير أسلوب التغطية الصحفية على الحكام حسب الدرجة التحكيمية.

كا ² المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الخطأ	مستوى الدلالة	القرار
02.82	02	0.05	0.24	لا توجد دلالة

يُبين الجدول رقم (33) أنَّ قيمة كا² المحسوبة المقدرة بـ(02.82) وهي غير دالة عند درجات الحرية (02) ومستوى الخطأ (0.05)، وبدلالة قدره (0.24)، مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير الضغوط النفسية التي تسببها أساليب التغطية الصحفية على الحكام حسب الدرجة التحكيمية؛ أي أنَّ الحكام بمختلف أعمارهم التحكيمية يتأثرون بدرجة متوسطة بالضغوط النفسية التي تسببها أساليب التغطية الصحفية عليهم.

جدول رقم (34): قيمة t لدرجة تأثير أسلوب التغطية الصحفية على الحكام حسب الدرجة التحكيمية.

الدرجة التحكيمية	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	t المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الخطأ	مستوى الدلالة	القرار
وطني	50	02.10	0.50	01.05	60	0.05	0.29	توجد دلالة
دولي	12	01.91	0.66					

* المتوسط الفرضي يقدر بـ (60) لأنه توجد (20) عبارات ومتوسط كل عبارة هو (03) لكون التفتيط يتراوح من (01) إلى (05).

يُلاحظ من خلال الجدول رقم (34) أنَّ قيمة (t) المحسوبة تقدر بـ(01.05) وهي دالة عند درجات الحرية (60) ومستوى الخطأ (0.05)، وبدلالة قدره (0.29)، وهذا ما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير الصحافة الرياضية على الحالة النفسية لدى الحكام وفق محور أساليب التغطية الصحفية، وبحسب الدرجة التحكيمية؛ أي أنَّ الحكام الوطنيين يتعرضون للضغوط التي تسببها أساليب التغطية الصحفية أكثر من أقرانهم الدوليين وإنَّ بنسب متقاربة.

وما يدعم ذلك أنَّ قيمة المتوسط الحسابي للحكام الدوليين البالغ (01.91) وبانحراف معياري قدره (0.66) والذي هو قريب جداً من المتوسط الحسابي لزملائهم الوطنيين والمقدر بـ(02.10) بانحراف

معياري مقداره (0.50)، وهو ما يدل على أنَّ درجة الضغوط النفسية لدى الحكام الوطنيين أكثر منها لدى الدوليين، وإنَّ كانت قريبة من بعضها البعض.

الجدول رقم (35): درجة تأثير أسلوب التغطية الصحفية على الحكام حسب التخصص.

درجة التأثير التخصص		درجة ضعيفة		درجة متوسطة		درجة كبيرة		المجموع	
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
حكم ساحة		02	%09.1	17	%77.3	03	%13.6	22	% 100
حكم مساعد		05	%12.5	27	%67.5	08	%20	40	% 100
المجموع		07	%11.3	44	%71	11	%17.7	62	% 100

معظم حكام الساحة تعرضوا من قبل أساليب التغطية الصحفية لضغوط نفسية بدرجة متوسطة بحسب ما بينه الجدول رقم (35) وتقدر نسبتهم بـ (77.3%)، في حين تأثرت نسبة (13.6%) منهم لضغوط نفسية بدرجة كبيرة، بالمقابل سُجلت نسبة (09.1%) ممن تعرضوا للضغوط النفسية بدرجة ضعيفة.

ويشير الجدول نفسه إلى أنَّ غالبية الحكام المساعدين الذين أثرت فيهم أساليب التغطية الصحفية بدرجة متوسطة بلغت نسبتهم بـ (67.5%)، فيما لم يتعرَّض منهم لضغوط نفسية كبيرة سوى (20%)، بينما سُجلت نسبة (12.5%) ممن تعرضوا للضغوط النفسية بدرجة ضعيفة.

وبهذا يمكن القول: أنَّ حكام الساحة هم الذين يتعرضون لتأثير الصحافة الرياضية على حالتهم النفسية وفق محور أساليب التغطية الصحفية أكثر من المساعدين، ويُرجع الباحث ذلك لكون عبء المباراة وكل قراراتها تعود بالدرجة الأولى لحكم الساحة وكل المسؤولية تقع على عاتقه بموجب المادة الخامسة من القانون.

غير أنَّ الفارق يضل ضئيلاً جداً بحسب اختبار (t)، والذي يُبين تقارب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لحكام الساحة ونظرائهم المساعدين، كون الحكام المساعدون أيضاً عليهم واجبات وفق المادة السادسة من القانون تجعلهم يُحسُّون بالضغوط.

الجدول رقم (36): قيمة الكيدوا لدرجة تأثير أسلوب التغطية الصحفية على الحكام حسب التخصص.

القرار	مستوى الدلالة	مستوى الخطأ	درجات الحرية	كا ² المحسوبة
لا توجد دلالة	0.71	0.05	02	0.66

يتضح من خلال الجدول رقم (36) أنَّ قيمة كا² المحسوبة المقدرة بـ(0.66) غير دالة عند درجات الحرية (02) ومستوى الخطأ (0.05)، وبدلالة قدرها (0.71)، مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير الصحافة الرياضية على الحالة النفسية لدى الحكام وفق محور أساليب التغطية الصحفية وحسب التخصص؛ أي أنَّ درجة تأثر الضغوط النفسية التي تسببها أساليب التغطية الصحفية متقاربة جداً بين حكام الساحة والمساعدين.

جدول رقم (37): قيمة t لدرجة تأثير أسلوب التغطية الصحفية على الحكام حسب التخصص.

التخصص	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	t المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الخطأ	مستوى الدلالة	القرار
حكم ساحة	22	02.04	0.48	0.20	60	0.05	0.83	لا توجد دلالة
حكم مساعد	40	02.07	0.57					

* المتوسط الفرضي يقدر بـ (60) لأنه توجد (20) عبارات ومتوسط كل عبارة هو (03) لكون التقيط يتراوح من (01) إلى (05).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (37) أنَّ قيمة (t) المحسوبة تقدر بـ(0.20) وهي غير دالة عند درجات الحرية (60) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره (0.83)، وهذا يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير الضغوط النفسية التي تسببها أساليب التغطية الصحفية على الحكام حسب التخصص؛ أي أنَّ تأثير الضغوط النفسية التي تسببها أساليب التغطية الصحفية هو نفسه على حكام الساحة والمساعدين.

وما يدعم ذلك أيضاً أنَّ قيمة المتوسط الحسابي لحكام الساحة المقدر بـ (02.04) بالانحراف المعياري البالغ (0.48) والذي هو قريب جداً من المتوسط الحسابي للحكام المساعدین والمقدر بـ(02.07)

وبالانحراف المعياري البالغ (0.57)، وهو ما يدل على أنّ درجة الضغوط النفسية لدى الساحة والمساعدين متقاربة الحدّة بدرجة كبيرة نظراً للواجبات التي يشتركون فيها عند إدارتهم للمباريات.

الجدول رقم (38): درجة تأثير أسلوب التغطية الصحفية على الحكام حسب المستوى التعليمي.

درجة التأثير مستوى التعليم	درجة ضعيفة		درجة متوسطة		درجة كبيرة		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
جامعي	01	06.3%	11	68.8%	04	25%	16	100%
المعهد	01	05%	16	80%	03	15%	20	100%
ثانوي	05	21.7%	16	69.6%	02	08.7%	23	100%
إعدادي	00	00%	1	33.3%	02	66.7%	03	100%
المجموع	07	11.3%	44	71.0%	11	17.7%	62	100%

يبيّن الجدول رقم (38) أنّ معظم الحكام الذين أثرت فيهم أساليب التغطية الصحفية من ذوي مستوى التعليم الجامعي كانوا بدرجة متوسطة من خلال بنسبة قدرها (68.8%)، في حين تعرضت نسبة (25%) منهم لضغوط نفسية بدرجة كبيرة، في المقابل سُجِلَت نسبة (06.3%) ممن تعرّض بدرجة ضعيفة للضغوط النفسية من طرف أساليب التغطية الصحفية.

ويؤكد الجدول نفسه أنّ غالبية الذين تخرجوا من المعاهد قد تعرضوا لضغوط نفسية بدرجة متوسطة وتقدر نسبتهم بـ (80%)، في حين تأثر (15%) من المبحوثين بدرجة كبيرة، فيما سُجِلَت نسبة (05%) ممن تعرّض بدرجة ضعيفة للضغوط النفسية من طرف أساليب التغطية الصحفية.

أما الحكام الحاصلون على التعليم الثانوي فنرى من خلال الجدول ذاته أنّ معظمهم تأثر بدرجة متوسطة بالضغوط من طرف أساليب التغطية الصحفية بنسبة قدرها (69.6%)، في حين تعرضت نسبة (21.7%) منهم لضغوط نفسية بدرجة ضعيفة، في المقابل سجلت نسبة (08.7%) ممن تعرضوا بدرجة كبيرة للضغوط النفسية من طرف أساليب التغطية الصحفية.

وبين نفس الجدول أنَّ معظم الحكام في التعليم الإعدادي قد أثرت فيهم أساليب التغطية الصحفية بدرجة كبيرة ونسبة بلغت (66.7%)، في حين تعرضت نسبة (33.3%) منهم لضغوط نفسية بدرجة متوسطة.

ونستنتج أنه كلما كان المستوى التعليمي للحكام مرتفعاً كلما شعروا بالضغوط النفسية التي تسببها أساليب التغطية الصحفية عكس الحكام من ذوي المستوى التعليمي المنخفض الذي يكون تأثير تلك الضغوط عليهم أقل حدة.

ويعود ذلك إلى استئثار أصحاب التعليم المرتفع بمسؤولية المهام الموكلة إليهم، ولخوفهم من نقص تقدير الآخرين لهم في حالة الإخفاق، بعكس الحكام الذين لا يتمتعون بذلك النوع من التعليم، والذين لا يُعطون في الغالب أهمية كبيرة لهذا الجانب.

الجدول رقم (39): قيمة الكيدوا لدرجة تأثير أسلوب التغطية الصحفية على الحكام حسب المستوى التعليمي.

القرار	مستوى الدلالة	مستوى الخطأ	درجات الحرية	كا ² المحسوبة
لا توجد دلالة	0.11	0.05	06	10.13

يُلاحظ من خلال الجدول رقم (39) أنَّ قيمة كا² المحسوبة المقدرة بـ (10.13) غير دالة عند درجات الحرية (06) ومستوى الخطأ (0.05)، وبدلالة قدرها (0.11).

وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير الصحافة الرياضية على الحالة النفسية لدى الحكام وفق محور أساليب التغطية الصحفية، وحسب المستوى التعليمي؛ أي أنَّ تأثير الضغوط النفسية التي تسببها أساليب التغطية الصحفية على الحكام بمختلف مستوياتهم التعليمية متوسطة القوة.

جدول رقم (40): تحليل التباين الأحادي بشأن دلالة الفروق الإحصائية في درجة تأثير أسلوب التغطية الصحفية على الحكام حسب المستوى التعليمي.

المتغير	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة (f)	مستوى الدلالة
المستوى التعليمي	بين المجموعات	03	01.03	0.51	0.64	0.52 (غير دال)
	داخل المجموعات	58	47.23	0.80		
	المجموع	61	48.27	/		

من خلال الجدول رقم (40) يتبين أنَّ قيمة (f) لتأثير الصحافة الرياضية على الحالة النفسية لدى الحكام وفق محور أساليب التغطية الصحفية، وحسب المستوى التعليمي تقدر بـ (0.80)، وهي غير دالة عند درجات الحرية داخل المجموعات (59) وبين المجموعات (03) بمستوى دلالة قدرها (0.52). وهذا ما يؤكد عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير الصحافة الرياضية على الحالة النفسية لدى الحكام وفق محور أساليب التغطية الصحفية، وحسب المستوى التعليمي؛ أي أنَّ درجة تأثير الضغوط النفسية التي تسببها أساليب التغطية الصحفية على الحكام متقاربة بينهم رغم اختلاف مستوياتهم التعليمية.

3-2-5 عرض وتحليل البيانات الخاصة بمحور زمن التغطية الصحفية:

الجدول رقم (41): درجة تأثير زمن التغطية الصحفية على الحكام حسب السن.

درجة التأثير السن		بدرجة ضعيفة		بدرجة متوسطة		بدرجة كبيرة		المجموع	
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
[25 . 35] سنة		01	%05.9	11	%64.7	05	%29.4	17	% 100
[35 . 45] سنة		05	%13.2	24	%63.2	09	%23.7	38	% 100
45 سنة فأكثر		00	%00	4	%57.1	03	%42.9	07	% 100
المجموع		06	%09.7	39	%62.9	17	27.4%	62	% 100

يتضح من الجدول رقم (41) أنَّ معظم الحكام يؤكدون ممارسة زمن التغطية الصحفية عليهم ضغوطاً نفسية متوسطة القوة وتقدر نسبتهم بـ(62.9%) خاصة الذين يتراوح سنهم ما بين (25-35) سنة، والذين تصل نسبتهم إلى (64.7%). وتليها نسبة (27.4%) ممن يؤكدون على أنَّ زمن التغطية الصحفية يؤثر فيهم بدرجة كبيرة خاصة الذي تفوق أعمارهم على (45) سنة، وبنسبة قدرها (42.9%). ومن ذات الجدول نشاهد الحكام الذين يرون بأنَّ الضغوط النفسية التي يسببها زمن التغطية الصحفية عليهم ضعيفة لا يمثلون إلا ما نسبته (9.7%) خاصة الذي تتراوح أعمارهم من (35-45) سنة بنسبة بلغت (13.2%). إذاً يمكن القول: أنَّ الضغوط النفسية التي يسببها زمن التغطية الصحفية على الحكام متوسطة القوة خاصة الذين تقل أعمارهم عن (35) سنة، والذين تفوق أعمارهم على (45) سنة.

الجدول رقم (42): قيمة الكيدوا لدرجة تأثير زمن التغطية الصحفية على الحكام حسب السن.

كا ² المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الخطأ	مستوى الدلالة	القرار
02.27	04	0.05	0.68	لا توجد دلالة

من خلال الجدول رقم (42) نلاحظ أنَّ قيمة كا² المحسوبة المقدرة بـ(02.27) غير دالة عند درجات الحرية (04) ومستوى الخطأ (0.05)، وبدلالة قدرها (0.68)، وهذا يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة

إحصائية في درجة تأثير الصحافة الرياضية على الحالة النفسية لدى الحكام وفق محور زمن التغطية الصحفية وحسب السن؛ أي أنهم بمختلف أعمارهم يتأثرون بدرجة متوسطة بالضغط النفسية التي يسببها زمن التغطية الصحفية عليهم.

جدول رقم (43): تحليل التباين الأحادي بشأن دلالة الفروق الإحصائية في درجة تأثير زمن التغطية الصحفية على الحكام حسب السن.

المتغير	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة (f)	مستوى الدلالة
السن	بين المجموعات	02	04.54	02.27	0.06	0.94 (غير دال)
	داخل المجموعات	59	22.34	0.37		
	المجموع	61	22.38	/		

يبين الجدول رقم (43) أنَّ قيمة (f) لتأثير الصحافة الرياضية على الحالة النفسية لدى الحكام وفق محور زمن التغطية الصحفية، وبحسب العمر التحكيمي تقدر بـ (0.06) وهي غير دالة عند درجات الحرية داخل المجموعات (59) وبين المجموعات (02) بدلالة قدرها (0.94).

وهذا ما يوضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير الضغوط النفسية التي يسببها زمن التغطية الصحفية على الحكام بحسب السن؛ أي أنَّ الحكام بمختلف أعمارهم يتأثرون بدرجة متوسطة بالضغط النفسية التي يسببها زمن التغطية الصحفية عليهم.

الجدول رقم (44): درجة تأثير زمن التغطية الصحفية على الحكام حسب العمر التحكيمي.

درجة التأثير		بدرجة ضعيفة		بدرجة متوسطة		بدرجة كبيرة		المجموع	
العمر التحكيمي	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت
05 - 10 سنوات	00	00%	03	60%	02	40%	05	100%	
10 - 15 سنة	01	05.3%	15	78.9%	03	15.8%	19	100%	
15 سنة فأكثر	05	13.2%	21	55.3%	12	31.6%	38	100%	
المجموع	06	09.7%	39	62.9%	17	27.4%	62	100%	

الجدول رقم (44) يُشير إلى أنَّ معظم الذين يتراوح عمرهم التحكيمي بين (05-10) سنوات تعرضوا لضغوط نفسية بدرجة متوسطة من خلال زمن التغطية الصحفية وتقدر نسبتهم بـ (60%)، في حين تعرضت نسبة (40%) من المبحوثين إلى ضغوط نفسية بدرجة كبيرة.

ومن الجدول نفسه يتضح أنَّ غالبية الذين يتراوح عمرهم التحكيمي بين (10-15) سنة قد تأثروا بضغوط زمن التغطية الصحفية بدرجة متوسطة من وبلغت نسبتهم بـ (78.9%)، في حين تعرضت نسبة (15.8%) منهم لضغوط نفسية بدرجة كبيرة، في المقابل سُجلت نسبة (05.3%) ممن تعرضوا بدرجة ضعيفة للضغوط النفسية من زمن التغطية الصحفية.

كما يتبين منه أيضاً أنَّ معظم الحكام الذين يفوق عمرهم التحكيمي على (15) سنة قد تعرضوا لضغوط نفسية بدرجة متوسطة من زمن التغطية الصحفية بنسبة قدرها (55.3%)، في حين تأثرت نسبة (31.6%) منهم بدرجة كبيرة، بالمقابل لم تُسَجَل سوى (13.2%) من الذين تعرضوا بدرجة ضعيفة.

ونستنتج من خلال ذلك أنه كلما كان العمر التحكيمي للحكام كبيراً أصبحت ضغوط زمن التغطية الصحفية التي تؤثر فيهم أقل درجة ممن لهم عمر تحكيمي أصغر، وإنَّ كان الجميع يتعرضون للضغوط بنسب متفاوتة؛ أي أنَّ طول العمر التحكيمي يَمُنح الحكام الخبرة الكافية للتعامل مع الضغوط النفسية التي يسببها زمن التغطية الصحفية.

الجدول رقم (45): قيمة الكيدوا لدرجة تأثير زمن التغطية الصحفية على الحكام حسب العمر التحكيمي.

القرار	مستوى الدلالة	مستوى الخطأ	درجات الحرية	كا ² المحسوبة
لا توجد دلالة	0.41	0.05	04	03.94

نشاهد عبر الجدول رقم (45) أنَّ قيمة كا² المحسوبة المقدرة بـ (03.94) غير دالة عند درجات الحرية (04)، ومستوى الخطأ (0.05)، بدلالة قدرها (0.41).

مما يبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير الضغوط النفسية التي يسببها زمن التغطية الصحفية على الحكام بحسب العمر التحكيمي؛ أي أنهم بمختلف أعمارهم التحكيمية يتأثرون بدرجة متوسطة بالضغوط النفسية التي يسببها زمن التغطية الصحفية عليهم.

جدول رقم (46): تحليل التباين الأحادي بشأن دلالة الفروق الإحصائية في درجة تأثير زمن التغطية الصحفية على الحكام حسب العمر التحكيمي.

المتغير	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة (f)	مستوى الدلالة
العمر التحكيمي	بين المجموعات	02	0.79	0.39	0.94	0.39 (غير دال)
	داخل المجموعات	59	24.64	0.41		
	المجموع	61	25.43	/		

يُبين الجدول رقم (46) أنَّ قيمة (f) لتأثير الضغوط النفسية التي يسببها زمن التغطية الصحفية على الحكام وحسب السن، تُقدَّر بـ(0.94) وهي غير دالة عند درجات الحرية داخل المجموعات (59) وبين المجموعات (02) بدلالة قدرها (0.39).

وهذا ما يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير الضغوط النفسية التي يسببها زمن التغطية الصحفية على الحكام حسب العمر التحكيمي؛ أي أنَّ الحكام بمختلف أعمارهم التحكيمية يتأثرون بدرجة متوسطة بالضغوط النفسية التي يسببها زمن التغطية الصحفية عليهم.

الجدول رقم (47): درجة تأثير زمن التغطية الصحفية على الحكام حسب الدرجة التحكيمية.

درجة التأثير درجة التحكيم	بدرجة ضعيفة		بدرجة متوسطة		بدرجة كبيرة		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
وطني	04	08%	30	60%	16	32%	50	100%
دولي	02	16.7%	09	75%	01	8.3%	12	100%
المجموع	06	9.7%	39	62.9%	17	27.4%	62	100%

يوضح الجدول رقم (47) أنَّ غالبية الحكام الوطنيين ونسبتهم بـ (60%) قد تعرضوا لضغوط نفسية بدرجة متوسطة عبر زمن التغطية الصحفية، في حين تأثرت نسبة (32%) منهم بدرجة كبيرة، فيما لم يتعرض لضغوط بدرجة ضعيفة سوى ما نسبته (8%).

ومن نفس الجدول نلاحظ أنَّ معظم الدوليين والمقدرة نسبتهم (75%) قد تعرضوا لضغوط نفسية بدرجة متوسطة من خلال زمن التغطية الصحفية، في حين لم يتعرض لضغوط النفسية بدرجة ضعيفة غير (16.7%)، أما الذين تعرضوا بدرجة كبيرة فلم يبلغوا غير (8.3%).

وعليه يمكن القول: أنَّ الحكام الوطنيين هم الذين يتعرضون للضغوط النفسية التي يسببها زمن التغطية الصحفية أكثر من الدوليين، ويردُّ الباحث ذلك لكونهم لا يتحكَّمون جيداً بعنصر الزمن مقارنة مع نظرائهم الدوليين، والذين اكتسبوا خبرة أكثر منهم في فن إدارة الوقت وهذا التعامل معه بحكم التجربة والخبرة.

ومع فإنَّ الفَرْق وإنَّ ظهر إلا أنه ليس كبيراً بحسب اختبار (t)، والذي يوضح أنَّ المتوسطين الحسابيين والانحرافين المعياريين متقاربان بشدة، مما يعني أنَّ الفروق وإنَّ بينت تُعرض الوطنيين للضغوط غير أنَّ ذلك ليس بنسبة كبيرة عن زملائهم الدوليين .

الجدول رقم (48): قيمة الكيدوا لدرجة تأثير زمن التغطية الصحفية على الحكام حسب الدرجة التحكيمية.

القرار	مستوى الدلالة	مستوى الخطأ	درجات الحرية	كا ² المحسوبة
لا توجد دلالة	0.21	0.05	02	03.07

نلاحظ من خلال الجدول رقم (48) أنَّ قيمة كا² المحسوبة المقدرة بـ (03.07) غير دالة عند درجات الحرية (02) ومستوى الخطأ (0.05)، وبدلالة قدرها (0.21)، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير الصحافة الرياضية على الحالة النفسية لدى الحكام وفق محور زمن التغطية الصحفية، وحسب الدرجة التحكيمية؛ أي أنَّ الحكام بمختلف أعمارهم التحكيمية يتأثرون بدرجة متوسطة بالضغوط النفسية التي يسببها زمن التغطية الصحفية عليهم.

جدول رقم (49): قيمة t لدرجة تأثير زمن التغطية الصحفية على الحكام حسب الدرجة التحكيمية.

الدرجة التحكيمية	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	t المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الخطأ	مستوى الدلالة	القرار
وطني	12	01.91	0.51	01.74	60	0.05	0.08	توجد دلالة
دولي	50	02.24	0.59					

* المتوسط الفرضي يقدر بـ (39) لأنه توجد (13) عبارات ومتوسط كل عبارة هو (03) لكون التقييط يتراوح من (01) إلى (05).

نشاهد من خلال هذا الجدول رقم (49) أنَّ قيمة (t) المحسوبة تقدر بـ (01.74) وهي دالة عند درجات الحرية (60) ومستوى الخطأ (0.05) بدلالة قدرها (0.08)، وهذا يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير الصحافة الرياضية على الحالة النفسية لدى الحكام بحسب الدرجة التحكيمية ووفق محور زمن التغطية الصحفية لصالح الحكام الوطنيين؛ أي أنَّ الحكام الوطنيين هم أكثر تعرضاً من زملائهم الدوليين.

وما يدل على ذلك أنَّ قيمة المتوسط الحسابي للحكام الدوليين بلغت (01.91) وبانحراف معياري قدره (0.51) وهو قريب من المتوسط الحسابي للوطنيين والبالغ (02.24) بانحراف معياري مقداره (0.59)، وهو ما يدل على أنَّ درجة الضغوط النفسية التي يسببها الصحفيون الرياضيون لدى الحكام الوطنيين أكثر منه لدى الدوليين، رغم التقارب الكبير في نسب تلك الضغوط.

الجدول رقم (50): درجة تأثير زمن التغطية الصحفية على الحكام حسب التخصص.

درجة التأثير التخصص	درجة ضعيفة		درجة متوسطة		بدرجة كبيرة		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
حكم ساحة	03	13.6%	14	63.6%	05	22.7%	22	100%
حكم مساعد	03	07.5%	25	62.5%	12	30%	40	100%
المجموع	06	09.7%	39	62.9%	17	27.4%	62	100%

يُبين الجدول رقم (50) أنَّ معظم حكام الساحة والبالغة نسبتهم ب (63.6%) تعرضوا لضغوط نفسية بدرجة متوسطة من خلال زمن التغطية الصحفية، في حين تعرضت نسبة (22.7%) منهم لضغوط نفسية بدرجة كبيرة، فيما بلغت نسبة (13.6%) من المتأثرين بدرجة ضعيفة.

فيما نلاحظ من الجدول ذاته أنَّ معظم المساعدين الذين تعرضوا لضغوط نفسية بدرجة متوسطة من زمن التغطية الصحفية وصلت نسبتهم لـ (62.5%)، في حين تعرضت نسبة (30%) منهم لضغوط بدرجة كبيرة، أما الذين تعرضوا بدرجة ضعيفة وفق محور زمن التغطية الصحفية وحسب التخصص فلم تبلغ نسبتهم سوى (07.5%) .

إذاً يمكن القول: أنَّ حكام الساحة هم الذين يتعرضون للضغوط النفسية التي يسببها زمن التغطية الصحفية أكثر من المساعدين، ويُعزى ذلك لكون عبء المباراة وكل قراراتها تعود بالمرتبة الأولى لحكام الساحة وكل المسؤولية تقع على عاتقهم، بحسب المادة الخامسة من القانون، غير أنَّ المتوسطين الحسابيين والانحرافين المعياريين بموجب اختبار (t) متقاربان جداً من بعضهما، مما يشير إلى أنه وإن كان حكام الساحة يتعرضون لضغوط أكبر، إلا أنها بدرجة متقاربة مع زملائهم المساعدين كون الجميع يشتركون في إدارة المباراة ويشكلون فريقاً واحداً في قيادتها.

الجدول رقم (51): قيمة الكيدوا لدرجة تأثير زمن التغطية الصحفية على الحكام حسب التخصص.

القرار	مستوى الدلالة	مستوى الخطأ	درجات الحرية	كا ² المحسوبة
لا توجد دلالة	0.66	0.05	02	0.82

من خلال الجدول رقم (51) يتبين أنَّ قيمة كا² المحسوبة المقدرة بـ (0.82) غير دالة عند درجات الحرية (02) ومستوى الخطأ (0.05)، بدلالة قدرها (0.66).

مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير الصحافة الرياضية على الحالة النفسية لدى الحكام وفق محور زمن التغطية الصحفية، وحسب التخصص؛ أي أنَّ درجة تأثر الضغوط النفسية التي يسببها زمن التغطية الصحفية متقاربة بين حكام الساحة والمساعدين.

جدول رقم (52): قيمة t لدرجة تأثير زمن التغطية الصحفية على الحكام حسب التخصص

التخصص	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	t المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الخطأ	مستوى الدلالة	القرار
حكم ساحة	22	02.09	0.61	0.85	60	0.05	0.39	توجد دلالة
حكم مساعد	40	02.22	0.57					

* المتوسط الفرضي يقدر بـ (39) لأنه توجد (13) عبارات ومتوسط كل عبارة هو (03) لكون التنقيط يتراوح من (01) إلى (05).

نلاحظ من خلال هذا الجدول رقم (52) أن قيمة (t) المحسوبة تقدر بـ (0.85) وهي دالة عند درجات الحرية (60) ومستوى الخطأ (0.05) بدلالة قدرها (0.39)، مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير الصحافة الرياضية على الحالة النفسية لدى الحكام وفق محور زمن التغطية الصحفية وبحسب التخصص؛ أي أن تأثير الضغوط النفسية التي يسببها الصحفيون الرياضيون هو أكثر عند حكام الساحة منه عند أقرانهم المساعدين.

وما يدعم هذا أن قيمة المتوسط الحسابي لحكام الساحة والمقدر (02.09) وبانحراف معياري قدره (0.61) والذي هو قريب جداً من المتوسط الحسابي للحكام المساعدين البالغ (02.22) وبانحراف معياري مقداره (0.57)، الأمر الذي يدل على أن درجة الضغوط النفسية وإن كانت لدى حكام الساحة أكثر إلا أنها متقاربة الحدّة مع نظرائهم المساعدين.

الجدول رقم (53): درجة تأثير زمن التغطية الصحفية على الحكام حسب المستوى التعليمي.

درجة التأثير	بدرجة ضعيفة		بدرجة متوسطة		بدرجة كبيرة		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
جامعي	00	%00	11	%68.8	05	%31.3	16	%100
المعهد	01	%05	13	%65	06	%30	20	%100
ثانوي	05	%21.7	13	%56.5	05	%21.7	23	%100
إعدادي	00	%00	02	%66.7	01	%33.3	03	%100
المجموع	06	%09.7	39	%62.9	17	%27.4	62	%100

يوضح الجدول رقم (53) أنَّ معظم الحكام من ذوي التعليم الجامعي قد تعرضوا لضغوط نفسية بدرجة متوسطة من خلال زمن التغطية الصحفية وتقدر نسبتهم بـ (68.8%)، في حين تعرضت نسبة (31.3%) منهم لضغوط نفسية بدرجة كبيرة.

أما غالبية الذين تخرجوا من المعاهد التي تلي التعليم الثانوي فقد تعرضوا لضغوط نفسية بدرجة متوسطة من زمن التغطية الصحفية وتقدر نسبتهم بـ (65%)، في حين تعرضت نسبة (30%) منهم إلى ضغوط نفسية بدرجة كبيرة، في المقابل سجلت نسبة (05%) ممن تعرضوا بدرجة ضعيفة للضغوط النفسية عبر زمن التغطية الصحفية.

كما نشاهد من خلال نفس الجدول أنَّ معظم الحكام من ذوي التعليم الثانوي تعرضوا لضغوط نفسية بدرجة متوسطة بواسطة زمن التغطية الصحفية وقدرت نسبتهم بـ (56.5%)، في حين تعرضت نسبة (21.7%) منهم لضغوط نفسية بدرجة ضعيفة ومثلها بدرجة كبيرة.

في المقابل نجد غالبية الحاصلين على التعليم الإعدادي قد تأثروا بضغوط زمن التغطية الصحفية بدرجة متوسطة بنسبة بلغت (66.7%)، في حين تعرضت نسبة (33.3%) منهم لضغوط نفسية بدرجة كبيرة.

ومن خلال ذلك نستنتج أنه كلما كان المستوى التعليمي للحكام منخفضاً كلما شعروا بالضغوط النفسية التي يسببها زمن التغطية الصحفية عليهم عكس زملائهم من ذوي المستوى التعليمي العالي حيث يكون تأثير تلك الضغوطات أقل حدة.

الجدول رقم (54): قيمة الكيدوا لدرجة تأثير زمن التغطية الصحفية على الحكام حسب المستوى التعليمي.

القرار	مستوى الدلالة	مستوى الخطأ	درجات الحرية	كا ² المحسوبة
لا توجد دلالة	0.37	0.05	06	06.44

نجد في الجدول رقم (54) أنَّ قيمة χ^2 المحسوبة المقدرة بـ(06.44) غير دالة عند درجات الحرية (06) ومستوى الخطأ (0.05)، بدلالة قدرها (0.37)، وهذا ما يبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير الصحافة الرياضية على الحالة النفسية لدى الحكام وفق محور زمن التغطية الصحفية، وحسب المستوى التعليمي.

أي أنَّ تأثر الضغوط النفسية التي يسببها زمن التغطية الصحفية على أداء الحكام بمختلف مستوياتهم التعليمية متوسط القوة.

جدول رقم (55): تحليل التباين الأحادي بشأن دلالة الفروق الإحصائية في درجة تأثير زمن التغطية الصحفية على الحكام حسب المستوى التعليمي.

المتغير	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة (f)	مستوى الدلالة
المستوى التعليمي	بين المجموعات	03	02.59	01.30	01.67	0.19 (غير دال)
	داخل المجموعات	58	45.67	0.77		
	المجموع	61	48.27	/		

الجدول رقم (55) يبين أنَّ قيمة (f) لتأثير الضغوط النفسية التي يسببها زمن التغطية الصحفية على الحكام قدرت بـ(01.67) وهي غير دالة عند درجات الحرية داخل المجموعات (59) وبين المجموعات (02) بدلالة قدرها (0.19).

وهذا ما يوضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير الصحافة الرياضية على الحالة النفسية لدى الحكام وفق محور زمن التغطية الصحفية، وحسب المستوى التعليمي؛ أي أنَّ درجة تأثير الضغوط النفسية التي يسببها زمن التغطية الصحفية على الحكام متقارب بينهم رغم اختلاف مستوياتهم التعليمية.

3-5 عرض و تحليل ومناقشة بيانات الدراسة الميدانية الخاصة بالفرضيات

3-5-1 عرض وتحليل نتائج الفرضية الأولى والتي مفادها " توجد فروق في درجة تأثير الضغوط النفسية التي تسببها الصحافة الرياضية بين حكام كرة القدم النخبة حسب سنهم " .

الجدول رقم (56): درجة تأثير الضغوط النفسية التي تسببها الصحافة على الحكام حسب السن.

المجموع		بدرجة كبيرة		بدرجة متوسطة		بدرجة ضعيفة		درجة التأثير
								السن
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
% 100	17	%17.6	03	%82.4	14	%00	00	[35 . 25] سنة
% 100	38	%15.8	06	%76.3	29	%07.9	03	[45 . 35] سنة
% 100	07	%14.3	01	%71.4	05	%14.3	01	45 سنة فأكثر
% 100	62	%16.1	10	%77.4	48	%06.5	04	المجموع

الجدول رقم (56) يُشير إلى أنَّ معظم الحكام يؤكدون بأنَّ الصحافة الرياضية تمارس عليهم ضغوط نفسية متوسطة القوة وتقدر نسبتهم بـ (77.4%) خاصة الذين يتراوح سنهم ما بين (25 - 35) سنة، والذين تصل نسبتهم إلى (82.4%).

وتليها نسبة (16.1%) ممن يؤكدون على أنَّ الصحافة الرياضية تسبب ضغوطاً نفسية بدرجة كبيرة خاصة الذي تتراوح أعمارهم ما بين (25-35) سنة بنسبة تقدر بـ(17.6%).

ويظهر من خلال الجدول نفسه أنَّ الحكام الذين يرون أنَّ الضغوطات النفسية التي تسببها الصحافة الرياضية عليهم ضعيفة لا يمثلون سوى نسبة (06.5%) خاصة الذي تفوق أعمارهم على (45) سنة بنسبة (14.3%) أما الذين تتراوح أعمارهم ما بين (35-45) سنة فتبلغ نسبتهم (07.9%).

وعليه يمكن القول: أنَّ الضغوط النفسية التي تسببها الصحافة الرياضية على الحكام متوسطة القوة خاصة الذين تقل أعمارهم عن (35) سنة، في حين يكون تأثيرها ضعيف جداً كلما كان سنهم كبيراً بما يفوق (45) سنة.

الجدول رقم (57): يوضح قيمة الكيدوا لدرجة تأثير الضغوط النفسية التي تسببها الصحافة

على الحكام حسب السن.

ك ² المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الخطأ	مستوى الدلالة	القرار
02.02	04	0.05	0.73	لا توجد دلالة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (57) أنَّ قيمة ك² المحسوبة المقدرة بـ(02.02) غير دالة عند درجات الحرية (04) ومستوى الخطأ (0.05) وبدلالة قدره (0.73).

وهذا ما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير الصحافة الرياضية على الحالة النفسية لدى الحكام حسب السن؛ أي أنَّ الحكام بمختلف أعمارهم يتأثرون بدرجة متوسطة بالضغوط النفسية التي تسببها الصحافة الرياضية عليهم.

جدول رقم (58): تحليل التباين الأحادي بشأن دلالة الفروق الإحصائية في درجة تأثير الضغوط النفسية التي تسببها الصحافة على الحكام حسب السن.

المتغير	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة (f)	مستوى الدلالة
السن	بين المجموعات	02	587.42	293.71	0.77	0.47 (غير دال)
	داخل المجموعات	59	22540.79	382.05		
	المجموع	61	23128.21	/		

يُبين الجدول رقم (58) أنَّ قيمة (f) لتأثير الضغوط النفسية التي تسببها الصحافة الرياضية على الحكام تقدر بـ(0.77) وهي غير دالة عند درجات الحرية داخل المجموعات (59) وبين المجموعات (02) بدلالة قدرها (0.47).

مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير الصحافة الرياضية على الحالة النفسية لدى الحكام حسب السن؛ أي أنَّ الحكام بمختلف أعمارهم يتأثرون بدرجة متوسطة بالضغط النفسية التي تسببها الصحافة الرياضية عليهم.

5-3-2 مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الأولى والتي مفادها: " توجد فروق في درجة تأثير الضغوط النفسية التي تسببها الصحافة الرياضية على الحكام حسب سنهم "

تُشير نتائج الدراسة الميدانية إلى أنَّ الضغوط النفسية التي تُحدثها الصحافة الرياضية في حكام النخبة بالجمهورية اليمنية متوسطة القوة خاصة الذين تقل أعمارهم عن (35) سنة. في حين يكون تأثيرها ضعيف جداً كلما كان سنهم كبيراً بما يفوق (45) سنة.

أي أنه كلما كان سن الحكام كبيراً كلما كانت الضغوط النفسية التي يتعرضون لها من طرف الصحافة الرياضية أقل حدة. وهو ما تبينه قِيم كل من مقياس الكيدوا وفيشر، والليزان يؤكدان: عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير الصحافة الرياضية على الحالة النفسية لدى الحكام حسب متغير السن، ووفق محاور (الصحفيون الرياضيون- أسلوب التغطية الصحفية - زمن التغطية الصحفية)؛ أي أنَّ الحكام باختلاف فئاتهم السنية يتأثرون بدرجة متوسطة بالضغوط النفسية التي تسببها عليهم الصحافة الرياضية.

وبالبحث يرى بأنَّ أولئك الحكام الذين اقترب عمرهم من (45) سنة وهو سن التقاعد الذي يحدده الاتحاد الدولي لكرة القدم قد أصبح لديهم خبرة كافية، فأقلهم يكون قد عمل في سلك التحكيم ما لا يقل عن (25) عاماً، مما يعني أنه وصل لسن النضج التحكيمي. وهذه الفترة كافية لأنَّ يتأقلم فيها مع أفكار الصحفيين الرياضيين وما يدور بخلداهم، مما يجعله قادراً على مواجهتها.

وهذا ما يوضح أنَّ التأثيرات ضعيفة جداً لهذه الفئة السنية من الحكام، إلا أنَّ من يقل سنهم عن (35) سنة فقد بينت النتائج بأنَّ غالبيتهم يقعون تحت تأثيرها، مما يبين أنهم جميعاً يشتركون في التأثير ولو بنسبة متوسطة، وهذا يدل على أنَّ للصحفي تأثير كونه الذي يقوم بصياغة الخبر وقد يعتمد في

صياغته على تحيزه لإحدى الفرق أو لأحد اللاعبين وهو ما يعتبره الحكام موجهاً ضدهم، كونه يبتعد في ذلك الطرح عن الموضوعية .

ويرى الباحث: إلى أنَّ "من بين العوامل التي تؤثر على التحضير النفسي لدى الحكام في المباريات، تعاطي رجال الصحافة الرياضية مع الحكام عبر تهويل الأخطاء رغم وجودها، مع عدم الإشادة بالحكام الجيدين، وعليه يجب أن تسود حالة من الود بين قضاة الملاعب ورجال الصحافة". (محمد النظاري، 2010، 22).

فالصحفيون ينبغي أن لا يُحابوا بعض الحكام على البعض الآخر، أو يميزوا بعض اللاعبين على بعض الحكام، أو أن يهابوا البعض فيمتنعون عن قول الحق فيهم، فيما يُحتقر الآخرون فيقال فيهم ما أُحجم عن قوله في الآخرين. وقد حث ديننا الحنيف على أن لا تمنع رهبة الناس قول الحق إذا رآه أو شاهده، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: { أَلَا لَا يَمْنَعَنَّ أَحَدَكُمْ رَهْبَةُ النَّاسِ أَنْ يَقُولَ بِحَقِّ إِذَا رَأَهُ أَوْ شَهِدَهُ، فَإِنَّهُ لَا يَقْرَبُ مِنْ أَجَلٍ، وَلَا يُبَاعِدُ مِنْ رِزْقٍ أَنْ يَقُولَ بِحَقِّ، أَوْ يُذَكَّرَ بِعَظِيمٍ } . (رواه أحمد في (المسند) 11494).

"والصحفي بصماته في الصحافة المكتوبة أكثر وضوحاً وإثارة، وهذا اعتقاداً منه أنه يُمثل جمهوره ويحاول عكس انشغالاتهم وفقاً لما يراه مناسباً، ومركزاً على الأحداث التي تشد انتباه الرأي العام. كما أن الوظائف التي تؤديها وسائل الإعلام، والصحافة المكتوبة بصفة خاصة تبقى مرتبطة بعوامل محيطية بالفرد، وتتأثر بدوافع ومؤثرات ذات علاقة بالقائم بعملية الإعلام، ومن هنا تظهر مختلف العوامل التي تُحدد وظائف وسائل الإعلام وتؤثر على المتفاعل مع هذه الوسائل". (عيسام حسيني، 2005، 322) .

ويرى الباحث أيضاً: أنَّ الخوض في الحكام بغير واقعية أو طرح موضوعي عبر الاستخفاف بهم وإظهارهم وكأنهم غير محترمين يُعد انتقاصاً من قدرهم، ويجعلهم في الموضع الذي يزدريهم الجمهور فيه، مما يؤثر بشدة على حالتهم النفسية خصوصاً الحكام صغار السن، وبمقابل ذلك فإنَّ الكلام الجميل والقول الحسن من قبل الصحفيين يوطد علاقتهم بالآخرين ومنهم الحكام، وهم مأمورون بهذا امتثالاً لقوله

تعالى: { وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا } (سورة البقرة، الآية 83)، ومصدقاً له عزَّ من قائل: { وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ } (سورة الإسراء، الآية 53).

ويجب أن تسود حالة من الود بين كل من الصحفي والمصدر الذي ينقل عنه أو يُحاوره أو ينقده " فمن الضروري وجود علاقة جيدة بين الصحفيين الرياضيين والمصدر الذي يكتبون عنه، واستخدام الحرية الصحفية بالشكل اللائق وغير المسيء والمخرج، فلا بد من أن يكون التفاعل موضوعي ومنطقي في مجال الصحافة الرياضية، ومبني على التدريب فهو مهم للعاملين في مجال الصحافة الرياضية" (فتحي سند، 2009).

غير أن الإثارة بحسب رأي الباحث هي غاية ما يبحث عنه الصحفي إما لجلب الانتباه إليه، أو لزيادة مبيعات صحيفته، أو لاستقصاء شخص (حكم) بذاته "إن مشكلة الصحفي الرياضي العربي تكمن في البحث والتقصي عن الإثارة والمجاملة لأشخاص بذاتهم أو لأندية بعينها على حساب الغير، وهو ما يُعيق من عملية تقدم الصحافة الرياضية نظراً لضعف أداء الصحفيين الرياضيين ". (فايز وهبي، 2009) . "ولهذا فمن الواجب اختفاء ذاتية الصحفي أو الجهاز الإعلامي عند صياغة الخبر، أو اختيار الصور، فالخبر ينبغي أن يكون مجرداً يذكر الحقائق، دون تشويه أو تحريف أو تلوين. فيمكن لزاوية الالتقاط، أو نوعية الأشخاص المستجوبين، أو التركيز على تفاصيل دون أخرى، يمكن أن تؤدي إلى فهم خاطئ لحقيقة الحدث". (المنصف العياري (وآخرون)، 2006، 5) .

وقد أكدت نتائج دراسة سخرية عقيلة: "وجود بعض الصحفيين الذين لا يدركون دور الصحفي الملم بمهامه النبيلة عند نقل المعلومات والمعارف المتعلقة بالرياضة نظراً لأهمية هذا الجانب، وأبعد من خطورة نقل المعلومة أن لا تكون في مكانها المناسب، حيث نجد من يَظْهَر عليه الانحياز أو التطرف في بعض الأحيان عند نقل المعلومة، وخاصة عند التعليق على أحداث المباريات مما يدفع إلى الغضب تارة، وإلى العنف في الكثير من الأحيان ". (سخرية عقيلة، 2008، 152) .

وكون الحكام هم من يشعرون بما يكتب عنهم أكثر من الآخرين فإنَّ بعضهم ومنهم الحكم اليمني علي المبيض يرون: " بأن الرياضة اليمنية تُعاني من مشكلة كبيرة، تتمثل في وجود إعلاميين يتعصبون

لفرقهم ويعملون على إثارة جماهيرهم ضد الحكام، بحيث لا تسمع صوت أي إعلامي متعصب لناديه إلا عند الخسارة فقط، فينبغي على هؤلاء تسخير أعلامهم لصالح الرياضة اليمنية عامة وليس لمصلحة ناديه". (بندر الأحمدى، 2010، 152). وكون ذلك لا يتم إلا من خلال قدرة الصحفي على تمثيل الواقع عند نقله للآخرين خاصة أولئك الذين لم يكونوا حاضرين في موقع الحدث.

ويشير محمد رفعت : "بأن الصحفي ينبغي عليه التمتع بالقدرة على تصوير الواقع تصويراً صادقاً، وتجريد نفسه من الهوى والتحيز، فليس من النزاهة في رواية الأخبار التحيز لطرف دون آخر، وعليه التصرف كما يتصرف القضاة ". (محمد عزت، 1993، 21). " ولذا ينبغي ضرورة وجود التزام ذاتي من جانب رجال الصحافة لمجموعة من المواثيق الأخلاقية التي تستهدف إقامة التوازن بين حرية الفرد من ناحية، وحرية المجتمع من ناحية أخرى، وبمعنى آخر لابد من وجود الحرية المسئولة، ويتحقق ذلك بالخضوع لرقابة الرأي العام في المجتمع عن طريق مواثيق الشرف الصحفية". (حافظ أبو عيَّاش، 2008، 126).

ويرى الباحث: بأن الصحفيين لا يؤلون أهمية لمسألة تخفيف ظاهرة العنف خصوصاً المسلطة على الحكام والتي تؤثر على حالتهم النفسية، بالرغم أن ذلك من صميم عملهم ويتوافق مع نظرية (التأثير على المدى الطويل والتراكمي) فهم لا يتناولون أحداث العنف كظاهرة مُقلقة طوال الموسم الكروي، بل يتعرضون إليها فقط عند حدوث حالة عنف معينة في لقاء ما، وكأنها شأن عابر، وهو ما يجعل القارئ غير مطلع على الدوافع التي قادت إلى حدوث تلك الحالة.

كما أن التغطية لا تكون عند مستوى الحدث وخطورته، بحيث لا تعقد الندوات ولا المحاضرات ولا المؤتمرات التي تبين الخطر الفادح المترتب على ظاهرة العنف، خاصة الموجه نحو حكام كرة القدم، وبالتالي فإن ذلك لا يساعد على إحداث تغيير في المواقف أو المعتقدات العالقة بذهن اللاعبين والجماهير.

وللتخصص دور مهم في قدرة العاملين في الميدان الصحفي على الإبداع وتخفيف ضغوطهم على الآخرين. وذلك ما تُشير إليه نتائج دراسة حازم عبد المحسن والتي ترى: " وجود اختلاف في المؤهلات

العلمية للصحفيين العاملين بالأقسام الرياضية، فبعضها بعيد عن التخصص، بالإضافة إلى عدم وجود دورات تدريبية، أو دورات صقل للصحفيين الرياضيين بتلك الأقسام، مما يفقد العاملين الإطلاع على آخر التطورات التي تطرأ على مهنتهم ". (حازم عبد المحسن، 1993، 190).

وفي ذات الشأن خلصت دراسة معيجل الرومي: "إلى عدم توافر المعايير المهنية في العاملين في مجال الصحافة الرياضية، وعدم انطباق المواصفات اللازمة للمحرر الرياضي والتي من أهمها عدم التفرغ للعمل الصحفي، ومحدودية الخبرة في (70%) منهم، وافتقارهم للمؤهلات المتخصصة في المجال الإعلامي ". (معيجل الرومي، 1984، 177).

وتأثر الحكام لا يقتصر بالصحفيين فحسب، بل بأسلوب التغطية الصحفية أيضاً والتي لها دور بارز وينبغي ألا يُغفل عنه لأنه الأداة التي يستعملها الصحفي في نقل أفكاره من خلال مشاهدته للوقائع والأحداث داخل الملعب. " كذلك فإنه من الضروري أن يكون أسلوب التغطية الصحفية متوازناً ونزيهاً، وأساليب التحرير في التغطية الرياضية يجب أن لا تتضمن الإشارة التي تتطوي عليها الأحداث الرياضية، ولغة الصحافة الرياضية الجميلة تُساعد على التطور الرياضي ". (حمدي حسن، 2006).

من جهتها أشارت نتائج دراسة فوزي خلاف: " إلى أن الصفحة الأولى من أهم صفحات الجريدة على الإطلاق في التأثير، ففيها يتم توافق الشكل مع المضمون وهو ما يؤثر في الجمهور، كما أن لأسلوب العنوان العريض الممتد بعرض الصفحة تأثير كبير، واستخدام الجريدة للصور يزيد من نسبة قراءتها وتوزيعها ". (خلاف، 2000، 26). ولأنها كذلك فهي تشد انتباه الفئة العمرية (25-40) سنة.

وذلك ما تؤكدته نتائج دراسة أسامة عبد الرحيم والتي ترى: " تفوق الفئة العمرية (25-40) سنة على متوسطي الفئة العمرية (40-60) سنة في الانتباه للفنون والأساليب الصحفية المختلفة، وفي إدراكهم لما تحتويه هذه الفنون، كما يحتل الخبر الصحفي المرتبة الأولى في تذكر الجمهور مقارنة ببقية الأساليب الصحفية الأخرى ". (أحمد زكريا، 2008، 23). وتقترب تلك الفئة السنّية مع العينة التي استهدفها الباحث، مما يدل على تأثرها بأسلوب التغطية الصحفية.

ولأهمية الأسلوب الصحفي في التأثير أكدت نتائج دراسة صابر حارص إلى: " أن الأسلوب باعتباره أحد عناصر الاتصال الصحفي يلعب دوراً مساعداً ضمن العناصر الأخرى في التأثير على الرأي العام

سواءً في مجال إمداد الجمهور بالمعلومات، أو في مجال التأثير على آرائه إزاء القضايا التي تهمه". (صابر حارص، 1989، 151). ويُضيف صابر حارص: " بأنّ المقال يُعد من الأساليب الصحفية التي يجب اعتمادها على الأسلوب العلمي في الإقناع من حيث: الوقائع والتسلسل المنطقي والأرقام الصحيحة وتفسيراتها السليمة، وابتعادها كل البعد عن أدوات الأسلوب غير العلمي في الإقناع وخاصة: اعتماد التحيز، والمبالغة، والتعميم، واستثارة المواقف لأهداف غير مشروعة، وينبغي أن يركز كُتّاب المقال العمودي على عرض وجهتي النظر كأدوات إقناعية ضمن الأسلوب العلمي". (صابر حارص، 1993، 253). بمعنى عدم التركيز على انتقاد الحكام دون تدوين وجهة نظرهم أو اللجان التابعة لهم بما يُصحح من المعلومات الواردة بالمقال.

فيما تُظهر نتائج دراسة عماد الدين عثمان: " أنّ مساحة المقال التحليلي ضرورية ضمن أساليب التغطية الصحفية، بما يتفق مع كافة الأساليب التي تساعد على زيادة الثقة في الصحيفة، باعتبارها الأساس في الإقناع والتأثير، مع الاهتمام بالمعالجات الإضافية المزودة بالأدلة والإحصائيات والشواهد المختلفة التي تساعد المقال التحليلي على تحقيق الإقناع المطلوب". (عماد الدين أبو زيد، 1992، 246).

ويرى الباحث: أنه وبالرغم من عدم حدوث فروق في درجة تأثير الصحافة الرياضية على الحالة النفسية لدى الحكام حسب سنهم، على ضوء قِيَم كل من مقياس الكيدوا، إلا أنّ تلك الضغوط هي متوسطة القوة، خاصة لدى الحكام الذين تزيد أعمارهم عن (45) سنة.

وقد يرجع ذلك لكون هذه الفئة من الحكام قد امتلكت الخبرة الكافية للتعامل مع الصحفيين الرياضيين، والذين يتولون تغطية الأخبار الخاصة بالتحكيم منذ سنوات طويلة، وعلى اعتبار أنّ الحكم ما وصل لسن (45) سنة إلا وله باع طويل في هذا السلك، وقد مرّ بتجارب عديدة، من خلال التقائه أو جلوسه أو محادثته مع العاملين في هذا المجال، وهو ما مكّنه من التكيف مع آرائهم، ولهذا فتأثير ضغوط الصحفيين الرياضيين يكون أقل كلما تقدم الحكام في السن، وإنّ كان الجميع متقاربون في التأثير بحيث لم تظهر الفروق الجلية بين جميع أفراد العينة بحسب متغير السن، ووفق محاور الصحفيين الرياضيين وأسلوب وزمن التغطية الصحفية.

وهذا ما يؤكده احمد قائد* والذي يرى : " أنه كلما تقدم الحكم في السن اكتسب الخبرة والثقة وروح التعامل مع اللاعبين والأندية والإداريين، أما الحكام الشباب فهناك قلق لديهم بحيث يريدون النجاح في المباريات والتميز بسرعة حتى يثبتون أنفسهم لوسائل الإعلام ". (صحيفة الثورة ، 2009، 25) .

وما توصلنا إليه من نتائج بوجود تأثير مع عدم ظهور فروق فيه تتفق مع ما خلصت إليه دراسة حدادة محمد، والتي أكدت على: "عدم اعتبار السن عامل مؤثر على مستويات الضغوط النفسية لدى حكام النخبة الوطنية في كرة القدم ". (حدادة محمد، 2008، 124). وقد يرجع ذلك لكون عينة حدادة محمد تقترب من عينة دراستنا خصوصاً أنها تستهدف حكام النخبة.

كما تُشير لذلك نتائج دراسة بن عبد الله عبد القادر: إلى " ارتفاع مستويات الضغط النفسي للرياضيين صغار السن، حيث وصلت مستويات الضغط لديهم إلى (66.02%)، أي واقعة في المجال المرتفع للضغط النفسي، وهذا على الدرجة الكلية لقائمة مصادر الضغوط النفسية" (بن عبد الله عبد القادر، 2005، 60). ويتضح حسب هاتين الدراستين أنَّ للسن دور مؤثر في ظهور الضغوط النفسية، وأنَّ الأصغر سناً هم أكثر شعوراً بها، وذلك يتفق مع ما توصلت إليه دراستنا بكون الفئة العمرية التي نقل عن (35) سنة هي التي تتأثر أكثر من غيرها بالضغوط النفسية للصحافة الرياضية.

وتتفق نتائج دراستنا مع ما خلصت إليه نتائج دراسة محمد فقيهي والتي أكدت " أنَّ المدربين أصحاب الخبرة التي تقل عن (5) سنوات يتعرضون للاحتراق جزاء ضغط وسائل الإعلام عليهم أكثر من أولئك الذين يقعون بين فئة (5-9) سنوات أو (10) سنوات أو أكثر ". (محمد فقيهي، 2008، 115). فيرى الباحث أنه كلما تأثر المدربون بضغوط الصحافة بغية تحقيق نتائج جيدة كلما اسقطوا تأثرهم (إخفاقاتهم) على الحكام تبريراً لإدارات أنديةهم ولجماهير فرقهم.

غير أنَّ النتائج التي خرجنا بها تتعارض مع ما توصلت إليه دراسة زياد الطحاينة والتي أوضحت " وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الاحتراق النفسي لدى حكام الألعاب الرياضية تعزى لمتغير

* - حكم دولي مساعد ومن أكثر الحكام اليمنيين مشاركة في الخارج وسيحال للتقاعد الدولي عام 2013 لبلوغه 45 عاماً.

العمر " (زياد الطحاينة، 2006، 55). ويعزو الباحث ذلك التعارض إلى كون دراسة الطحاينة أخذت عينتها من حكام رياضات عدة ولم تقتصر فقط على حكام رياضة كرة القدم كما هو الحال بدراستنا الحالية، فمتطلبات الرياضات الأخرى تختلف عن متطلبات رياضة كرة القدم، ناهيك عن أنَّ التغطية الإعلامية تتركز على كرة القدم أكثر من الرياضات الأخرى بسبب شعبيتها وجماهيرتها، وهذا ينعكس بدوره على حكام هذه الرياضات.

وفي ختام ما رصده الباحث في تحليله لنتائج الدراسة الخاصة بالفرضية الأولى وما عَضَّدها من تفسيرات وآراء عبر الدراسات السابقة، خلص إلى: عدم وجود فروق في درجة تأثير الصحافة الرياضية على الحالة النفسية لدى الحكام حسب سنهم ووفق محاور الصحفيين الرياضيين وأسلوب وزمن التغطية الصحفية. وبهذا يمكن القول أنَّ الفرضية الأولى غير محققة وبدرجة عالية، وبالتالي رفضها.

3-3-5 عرض وتحليل نتائج الفرضية الثانية والتي مفادها " توجد فروق في درجة تأثير الضغوط النفسية التي تسببها الصحافة الرياضية بين حكام النخبة حسب العمر التحكيمي " .

الجدول رقم (59): درجة تأثير الضغوط النفسية التي تسببها الصحافة على الحكام حسب العمر التحكيمي.

درجة التأثير		بدرجة ضعيفة		بدرجة متوسطة		بدرجة كبيرة		المجموع	
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
العمر التحكيمي									
[05 . 10] سنوات		00	%00	03	%60	02	%40	05	% 100
[10 . 15] سنة		01	%05.3	14	%73	04	%21.1	19	% 100
15 سنة فأكثر		03	%07.9	31	%81.6	04	%10.5	38	% 100
المجموع		04	%06.5	48	%77.4	10	%16.1	62	% 100

يَظهر من قراءة الجدول رقم (59) أنَّ معظم الذين يتراوح عمرهم التحكيمي من (05-10) سنوات قد تأثروا بالضغوط النفسية من طرف الصحافة الرياضية بدرجة متوسطة وقدرت نسبتهم بـ (60%)، في حين تعرضت نسبة (40%) منهم لضغوط نفسية بدرجة كبيرة.

أما غالبية الذين يتراوح عمرهم التحكيمي بين (10-15) سنة، والذين تعرضوا لضغوط نفسية بدرجة متوسطة من طرف الصحافة بلغت نسبتهم ب (73%)، في حين بلغت نسبة الذين تعرضوا لضغوط نفسية كبيرة (21.1%)، بالمقابل لم تُسجل سوى نسبة (05.3%) ممن تعرضوا للضغوط بدرجة ضعيفة. كما يبين الجدول ذاته أنَّ معظم الذين يفوق عمرهم التحكيمي على (15) سنة، والبالغة نسبتهم (81.6%) قد أثرت فيهم الصحافة الرياضية بدرجة متوسطة، فيما تعرضت نسبة (10.5%) من المبحوثين إلى ضغوط نفسية بدرجة كبيرة، في حين بلغ نسبة من الذين تأثروا بدرجة ضعيفة للضغوط النفسية من طرف الصحافة الرياضية (7.90%).

ونستنتج من هذا أنه كلما كان العمر التحكيمي للحكام كبيراً كلما كانت الضغوط النفسية التي يتعرضون لها من طرف الصحافة الرياضية أقل درجة ممن لهم عمر تحكيمي أصغر؛ أي أنَّ طول العمر التحكيمي يمنح الحكام الخبرة الكافية للتعامل مع الضغوط النفسية التي تسببها الصحافة الرياضية.

الجدول رقم (60): قيمة الكيدوا لدرجة تأثير الضغوط النفسية التي تسببها الصحافة الرياضية على الحكام حسب العمر التحكيمي.

القرار	مستوى الدلالة	مستوى الخطأ	درجات الحرية	كا ² المحسوبة
لا توجد دلالة	0.46	0.05	04	03.59

يُشير الجدول رقم (60) إلى أنَّ قيمة كا² المحسوبة المقدرة بـ(03.59) غير دالة عند درجات الحرية (04) ومستوى الخطأ (0.05)، وهذا ما يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير الضغوط النفسية التي تسببها الصحافة الرياضية على الحكام حسب العمر التحكيمي بمستوى دلالة قدره (0.46)، أي أنَّ الحكام بمختلف أعمارهم التحكيمية يتأثرون بدرجة متوسطة بالضغوط النفسية التي تسببها الصحافة الرياضية عليهم.

جدول رقم (61): تحليل التباين الأحادي بشأن دلالة الفروق الإحصائية في درجة تأثير الضغوط النفسية التي تسببها الصحافة الرياضية على الحكام حسب العمر التحكيمي.

المتغير	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة (f)	مستوى الدلالة
العمر التحكيمي	بين المجموعات	02	402.17	201.08	0.52	0.60 (غير دال)
	داخل المجموعات	59	22726.04	385.19		
	المجموع	61	23128.21	/		

يظهر لنا من خلال الجدول رقم (61) أنَّ قيمة (f) لتأثير الضغوط النفسية التي تسببها الصحافة الرياضية على الحكام تقدر بـ (0.52) وهي غير دالة عند درجات الحرية داخل المجموعات (59) وبين المجموعات (02) بدلالة قدرها (0.60).

وهذا ما يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير الصحافة الرياضية على الحالة النفسية لدى الحكام حسب العمر التحكيمي؛ أي أنَّ الحكام بمختلف أعمارهم التحكيمية يتأثرون بدرجة متوسطة بالضغوط النفسية التي تسببها الصحافة الرياضية عليهم.

4-3-5 مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الثانية والتي مفادها: " توجد فروق في درجة تأثير الضغوط النفسية التي تسببها الصحافة الرياضية على الحكام حسب العمر التحكيمي " .

تُشير نتائج الفرضية الثانية إلى أنَّ غالبية الحكام الذين يتراوح عمرهم التحكيمي بين (05-10) سنوات، و(10-15) سنة يتعرضون لضغوط نفسية بدرجة متوسطة، أما الذين يفوق عمرهم التحكيمي على (15) سنة فإنهم يتعرضون لضغوط نفسية ولكن بدرجة أقل منها؛ أي أنه كلما كان العمر التحكيمي للحكام كبيراً كانت الضغوط النفسية التي يتعرضون لها من طرف الصحافة الرياضية أقل حدة، وهو ما تُبينه قِيَم كل من مقياس الكيدوا وفيشر، والذان يؤكدان: على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير الصحافة الرياضية على الحالة النفسية لدى الحكام حسب متغير العمر التحكيمي ووفق محاور (الصحفيون الرياضيون- أسلوب التغطية الصحفية - زمن التغطية الصحفية)؛ أي أنَّ الحكام

بمختلف أعمارهم التحكيمية يتأثرون بدرجة متوسطة بالضغط النفسية التي تسببها عليهم الصحافة الرياضية.

ويرى الباحث: بأن ذلك قد يعود للخبرة التحكيمية والمتمثلة في العمر التحكيمي وهي تختلف عن سن الحكم، والذي يعني عمره (الطبيعي) منذ ولادته، بينما يؤثر العمر التحكيمي إلى فترة الممارسة الفعلية التي قضاها الحكم مزاولاً للتحكيم، وكلما طالت هذه المدة تولدت لديه الخبرة الكافية التي تجعله قادراً على تقييم ما يصدر عن الصحافة الرياضية، سواءً من رجال الصحافة أنفسهم، أو من خلال تغطية الخبر ذاته أو فترة تلقي الخبر (قبل أو أثناء أو بعد المباراة)، كل ذلك يُعطي الحكم الأكثر تمرساً في عالم التحكيم القدرة على تخفيف تلك الضغوط ومحاولة التعاطي الايجابي معها في أغلب الأوقات، بالرغم من حدوثها فعلاً، بعكس الحكام محدودي الخبرة فيكون تأثيره أكثر وضوحاً نظراً لنقص عامل الخبرة والمتمثل في العمر التحكيمي.

إلا أن الجميع بمختلف أعمارهم التحكيمية يتأثرون بدرجة متوسطة بتلك الضغوط النفسية، ولهذا فالباحث يحث لجنة الحكام العليا في الجمهورية اليمنية على انتقاء الحكام صغار السن، ممن يتمتعون بمقومات الحكم الناجح حتى يمزج بين عاملي السن والخبرة معاً فيكون عمره التحكيمي كبيراً ومتقارباً مع سنّه .

وهذا ما تؤكدته نتائج دراسة نبيل منصوري والتي تبين بأن لعامل الخبرة الطويلة في سلك التحكيم مساعدة كبيرة في تنمية مفهوم الذات الايجابي وتوجيهه، وهي التي تساعد على مسايرة الضغوط النفسية والتوترات خلال تدرجهم في سلك التحكيم. (نبيل منصوري، 2010، 146) .

وشخصية الصحفي تلعب دوراً محورياً في التأثير على الحكام سيما ذو الخبرة القليلة أي الذين يتراوح عمرهم التحكيمي بين (05-10)، لما يمتلكه بعض الصحفيين من خبرة طويلة في هذا المجال فيستطيع من خلالها قراءة شخصيتهم والدخول إليهم من بعض مكامن ضعفهم، وربما استطاع تغيير قرار كانوا سيتخذونه أو يخفف منه بناءً على قدر التأثير الذي يكون قد لحق بهم أو بقدر التأثير الذي يُمارس على الصحفي نفسه من محيطه فيعكسه عليه.

وتأكيداً لدور الصحفيين في التأثير على قرارات الآخرين خلصت دراسة مبروك براهيمى إلى " أن الدور الذي يلعبه الصحفيون يؤثر على صانعي القرار، كما أن درجة التأثير على صنع القرار داخل الأندية الرياضية تختلف باختلاف طبيعتها، فالتركيز يكون على القضايا والمواضيع المهمة". (مبروك براهيمى، 2008، 108). ويرى الباحث بأنه ليس ثمة أهم من النتيجة في عالم كرة القدم والتي في حالة فقدانها يُرجع الفريق الخاسر ومن يناصره من الصحفيين الأسباب إلى الحكام.

وفي ذات السياق يرى خليل صابات: " أن شخصية الصحفي هي التي تجعله إنساناً مختلفاً عن هذه الآلة المسجلة في قاعات التحرير، فهو معرض لمختلف التأثيرات التي ينتج عنها ردود أفعال معينة، فمزاجه - ذلك العامل الشخصي العام - يُمارس تأثيره على الطريقة أو الأسلوب الذي يكتب به. ولهذا فعليه الاقتراب ما أمكن من الموضوعية وأن يكون حسن النية، ولا يمكنه تحقيق ذلك إلا عبر التدريب، والصحفي الجدير بالثقة هو الذي يعرف كيف يسيطر على شعوره أمام الحدث، حتى يتمكن من سرد الوقائع كما هي من دون أن يخلط بين الحقيقة والتحيز الشخصي". (خليل صابات، 1997، 28).

ولقلة خبرة الصحفي وبُعده عن النقد المبني على الموضوعية دور سلبي في التأثير على الحكام، وهذا ما أظهرته نتائج دراسة أحمد فاروق أبو عابد والتي بينت: " أن بعض الصحفيين الرياضيين لا توجد لديهم الخبرة العلمية (الأكاديمية) أو العملية لكي يقوموا بالنقد الرياضي بطريقة سليمة وموضوعية، ولهذا فإنهم غالباً ما يقومون بعملية النقد السلبي". (حسن الشافعي، 2003، 404).

كما يرى الباحث أن تأثر بعض الحكام قليلي الخبرة قد يكون ناتجاً عن الخوف من بعض الصحفيين - الدخلاء على المهنة - الذين يُمارسون دور الابتزاز وهو على صورة تهديد مبطن، وبما أن السمعة الطيبة هي سلعة الحكام الغالية، وهي رأس مالهم فإنهم يخافون أكثر ما يخافون على تشويهها أمام الآخرين من قبل بعض الصحفيين تحت مسمى الحرية، فنجد الخوف يُهيمن عليهم ويجعلهم تحت سيطرتهم.

وهذا ما يؤكد رئيس اللجنة المؤقتة للإعلام الرياضي في اليمن محمد سعيد سالم: " إن الوضع المتردي الذي يعيشه الإعلام الرياضي في اليمن، يعود إلى ولوج دخلاء عليه بدون ضوابط، ويكسبون أرزاقهم من خلال ابتزاز الآخرين وإيهامهم بأنهم صحفيون رياضيون، مما يضطر الآخرين للرضوخ

لمطالبهم تحاشياً لعدم الدخول في مهاترات مع رجال الصحافة الرياضية خوفاً من تشويه السمعة الذي يطالهم منهم". (محمد سالم، 2005، 10).

تتعرض سمعة الحكام للتشويه أحياناً باسم الحرية الصحفية التي لا يُراعى عند استخدامها الضوابط المقيدة لها " فحرية الصحفية في اليمن مفتوحة على مصراعيها، وهو ما تسبب في وقوع الكثير من الإشكاليات، وأعاق التطور الرياضي، وذلك بسبب عدم استخدام هذه الحرية بالشكل الصحيح، وغياب الرؤية الواضحة لدى عدد من الصحفيين الرياضيين، وغياب الرقابة عليهم، والتي تؤدي إلى أن يعمل الصحفي في جانب عدم تطور الرياضة اليمنية بدوافع شخصية". (رائد عابد، 2009). و يؤكد ذلك أيضاً عبد الحميد عبد العزيز (أمين عام حكام البحرين) والذي يرى: " أن حرية النشر في الصحف والملاحق الرياضية ، تجعل كل مسئول يتحدث عن التحكيم من دون معرفة حقيقية بقانون كرة القدم وبالتالي يحد من تطور الحكام جراء ما يكتب عنهم من دون معرفة " (هادي الدوسري، 2009، 12) .

إنَّ ما توصلنا إليه من نتائج في هذه الدراسة يتفق مع نتائج دراسة فهد محمد القحيز والتي أظهرت: " وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الأداء الفني للحكم خلال المباراة ومستوى القلق الذي يشعر به قبل بدءها، وسنوات الخبرة". (فهد القحيز، 2003، 95).

ويتفق ذلك أيضاً مع النتائج التي خلصت إليها دراسة منصور ذياب والتي أوضحت: " يكون المدرب الرياضي الأقل خبرة هو الأكثر إحساساً بدرجة ضغوط مهنة التدريب الرياضي، ووجد بأنَّ هناك علاقة ارتباطيه سالبة بين درجة الضغوط المهنية ومتغير الخبرة، مما يقود إلى نقص الانجاز، وبروز الإنهاك الانفعالي، وظهور التذمر الشخصي. وأظهرت نتائج الدراسة وجود فروق دالة إحصائية بين المدربين الأقل خبرة وعوامل الاحتراق النفسي لصالح المدربين الأكثر خبرة ". (منصور ذياب، 2007، 27). ويرى الباحث بأنَّ ما يشعر به المدرب الرياضي موجود كذلك لدى الحكام أيضاً فكلاهما مطالب بالانجاز، فالمدربون مطالبون بالفوز، وينعكس ذلك على الحكام الذين بدورهم مطالبون أيضاً من اللجنة المشرفة عليهم بأقل قدر من الأخطاء، ومن أنصار كل فريق بأن يكون الفوز حليفهم، ولهذا فإنَّ قليلي الخبرة منهم دائماً ما يقعون تحت تأثير هذه الضغوط.

كما تتفق أيضاً مع نتائج دراسة نبيل منصوري والتي بيّنت " أنَّ حكام الدرجة الاحترافية يكتسبون خبرة طويلة قبل الوصول لهذه الفئة، وهو ما يجعلهم يتحكمون في ضبط النفس، وفي المباريات التي يديرونها، تحت التأثيرات الخارجية التي تُولد عليهم ضغوطاً شديدة " (نبيل منصوري، 2010، 140).

ويرى الباحث: أنَّ الصحافة الرياضية تُمارس تأثيراً ولو متوسطاً على الحكام خصوصاً على الشباب ومحدودي الخبرة، وذلك من خلال عنصرين: إما التأثير المباشر في الحكام أنفسهم، أو من خلال التأثير في العناصر المحيطة بسلك التحكيم. إلا أنَّ ذلك التأثير وإن بدا متوسطاً غير أنَّ له انعكاسات كثيرة، وتبقى الخبرة هي المعيار في استطاعته التغلب على ذلك التأثير .

وكما أنَّ لشخصية الصحفي الرياضي تأثير على بعض الحكام، فلأسلوب وزمن التغطية الصحفية في اليمن تأثير مماثل على أداءهم وتصرفاتهم قبل وأثناء وبعد المباريات المكلفون بإدارتها خصوصاً الشباب منهم، وقد يتعدى انعكاس ذلك لأن يترك بعضهم التحكيم نهائياً، ويؤكد ذلك مختار صالح* والذي يرى: " بأنَّ الأخطاء تحدث من الحكام حتى في نهائيات كأس العالم رغم أنهم أكثر خبرة وعمراً تحكيمياً، إلا أنَّ في اليمن يوجد التضخيم الإعلامي الذي يجعل موقف الحكام مُحرجاً جداً، وإذا لم نستطع الحفاظ على الحكام الموجودين ونحاول كسب الحكام الشباب، فلن نجد من يقبل أن يدخل سلك التحكيم بسبب الصحافة الرياضية ". (صحيفة الثورة، 2009 ، 25).

ويتفق معه الحكم الجزائري محمد صنديد والذي يرى: " أنَّ الضغط الكبير الممارس على الحكام من قبل وسائل الإعلام هو ما يجعلهم يرتكبون الأخطاء حتى على مستوى كأس العالم، رغم أنهم يُنتَقَوْنَ بصفة دقيقة في الكنفدراليات (الاتحادات) القارية، ففي بعض الحالات يعرض الإعلام لقطات تحدد مصير فريق في البطولة، ويجب على الحكم اتخاذ القرار في وقت قصير جداً ". (يزيد، 2010، 24).

وذلك مع ما توصلت إليه دراسة علي حسانين حسب الله والتي أظهرت: " وجود شحن من قبل وسائل الصحافة الرياضية قبل المباريات وبعدها للجمهور واللاعبين مما يؤثر في عمل الحكام ". (المجلة العلمية، جامعة حلوان، 1989، 70).

* - من أفضل الحكام اليمنيين والنخبة الآسيوية، وصنف ضمن أفضل 100 حكم عالمي حسب رابطة الحكام العالمية ، للفترة من (يناير - مارس 2011م) ..

وتؤكد ذلك نتائج دراسة أحمد فاروق أبو عابد والتي ترى بأن: " الصحافة الرياضية تتسبب في إثارة الرأي العام ضد الأجهزة الفنية للمنتخب المصري مما يؤدي لإقالتها، كما تؤثر من خلال ما تكتبه بصفة عامة على قرارات الاتحاد المصري، وترى الأجهزة الفنية أن ما تكتبه الصحافة الرياضية يؤثر عليهم من خلال إقالتهم، ويرون بأن الصحفيين لا يقومون إلا بالنقد السلبي دائماً، ويعتبرون أن خسارة بطولة أو مباراة هامة هي إحدى أسباب نقد الصحافة الرياضية (السلبي) لهم ". (حسن الشافعي، 2003، 404).

ويرى الباحث أن الطرق المتبعة في التغطية الصحفية سواء من حيث الأسلوب أو الزمن من قبل بعض الصحفيين أو بعض الصحف يكون له تأثير بالغ على الحكام، خصوصاً أولئك الذين لا يمتلكون الخبرة الكافية للتعامل مع تلك المواقف، بل وتحدث سمة القلق لديهم من خلال تسببهم في خلق ظاهرة العنف، فعدم الإسهاب في محاربة هذه الظاهرة لما تمثله من سلوك غير رياضي في الملاعب اليمينية يقود إلى انتشارها، وهذا يتنافى مع العمل بنظرية (التطعيم أو التلقيح) التي تؤدي إلى أن يعرف المجتمع بخطورتها ونتائجها الوخيمة ليس على الحكام فقط أو الرياضية فحسب بل على النسيج الاجتماعي كله. ولذا ينبغي على الصحافة اليمينية التعمق في محاربة هذه الظاهرة، والتي إن تركت على حالها فسوف يستفحل أمرها، وعندها يصعب القضاء عليها أو الحد منها لأنها ستكون حينئذ داءً مُزمنًا.

وتؤيد نتائج دراسة حسن أبو عبده ما خلصنا إليه حيث أظهرت: " بأن اعتماد أسلوب النقد السلبي يؤدي لزيادة سمة القلق لدى اللاعب، ومن ثم زيادة مصادر الضغوط النفسية لديه ". (حسن أبو عبده، 1993، 109) .

من جهتها اتفقت نتائج دراسة صابر حارص محمد (1989) مع نتائج دراستنا الحالية في كون "الصحافة تُمارس من خلال المضمون الصحفي الذي تقدمه تأثيراً في الرأي العام المحلي، وهو ما يفوق تأثير أي وسيلة اتصال أخرى، سواء كان هذا في مجال تزويد الأفراد بالمعلومات، أو في مجال التأثير على أرائهم".

كما أظهرت الدراسة ذاتها أيضاً أن " التحرير الصحفي باعتباره أحد عناصر الاتصال الصحفي يلعب دوراً هاماً ضمن العناصر الأخرى في التأثير على أرائه إزاء القضايا التي تُهمه، وأن فن الكاريكاتير الصحفي باعتباره أحد جوانب المحتوى الصحفي الذي يلعب دوراً هاماً ضمن عناصر الاتصال الصحفي

الأخرى في التأثير على الرأي العام المحلي، سواءً في مجال إمداد الجمهور بالمعلومات أو في مجال التأثير على أرائه إزاء القضايا التي تهمة". (سحر وهبي، 1996، ص 155) .

ومن خلال ما رصده الباحث في تحليله لنتائج الدراسة الخاصة بالفرضية الثانية يخلص إلى: عدم وجود فروق في درجة تأثير الصحافة الرياضية على الحالة النفسية لدى الحكام حسب العمر التحكيمي، ووفق محاور الصحفيين الرياضيين وأسلوب وزمن التغطية الصحفية. وقد دعمه بالتفسير الملائم، مُستشهداً بما سبق من دراسات مماثلة، وبذا يمكن القول: أنَّ الفرضية الثانية غير محققة وبدرجة عالية، وبالتالي رفضها.

5-3-5 عرض وتحليل نتائج الفرضية الثالثة والتي مفادها " توجد فروق في درجة تأثير الضغوط النفسية التي تسببها الصحافة الرياضية على الحكام النخبة حسب الدرجة التحكيمية " .

الجدول رقم (62): درجة تأثير الضغوط النفسية التي تسببها الصحافة الرياضية على الحكام حسب الدرجة التحكيمية.

المجموع		بدرجة كبيرة		بدرجة متوسطة		بدرجة ضعيفة		درجة التأثير الدرجة التحكيمية
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
% 100	50	%18	09	%78	39	%04	02	وطني
% 100	12	%08.3	01	%75	09	%16.7	02	دولي
% 100	62	%16.1	10	%77.4	48	%06.5	04	المجموع

يَتَبَيَّن من خلال الجدول رقم (62) أنَّ معظم الحكام الوطنيين الذين تعرضوا لضغوط نفسية بدرجة متوسطة عبر الصحافة الرياضية قدرت نسبتهم بـ (78%)، في حين تعرضت نسبة (18%) منهم إلى ضغوط نفسية بدرجة كبيرة، بالمقابل تم تسجيل نسبة (04%) ممن تعرضوا بدرجة ضعيفة للضغوط النفسية من قبل الصحافة.

كما نلاحظ من نفس الجدول أنَّ غالبية الحكام الدوليين الذين تعرضوا لضغوط نفسية بدرجة متوسطة من طرف الصحافة الرياضية وصلت نسبتهم لـ(75%)، في حين تعرضت نسبة (16.7%) منهم لضغوط نفسية بدرجة ضعيفة، في حين سجلت نسبة (8.30%) ممن تعرضوا للضغوط بدرجة كبيرة.

وعليه يمكن القول: أنَّ الحكام الوطنيين هم الأكثر تعرضاً من الحكام الدوليين للضغوط النفسية التي تسببها الصحافة الرياضية.

الجدول رقم (63): يوضح قيمة الكيدوا لدرجة تأثير الضغوط النفسية التي تسببها الصحافة الرياضية على الحكام حسب الدرجة التحكيمية.

القرار	مستوى الدلالة	مستوى الخطأ	درجات الحرية	كا ² المحسوبة
لا توجد دلالة	0.23	0.05	02	02.98

نلاحظ من خلال هذا الجدول رقم (63) أنَّ قيمة كا² المحسوبة المقدرة بـ(02.98) غير دالة عند درجات الحرية (02) ومستوى الخطأ (0.05) وبدلالة قدرها (0.23)/

وهذا ما يبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير الصحافة الرياضية على الحالة النفسية لدى الحكام حسب الدرجة التحكيمية؛ أي أنهم بمختلف أعمارهم التحكيمية يتأثرون بدرجة متوسطة بالضغوط النفسية التي تسببها الصحافة الرياضية عليهم.

جدول رقم (64): يوضح قيمة t لدرجة تأثير الضغوط النفسية التي تسببها الصحافة الرياضية على الحكام حسب الدرجة التحكيمية.

الدرجة التحكيمية	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	t المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الخطأ	مستوى الدلالة	القرار
وطني	12	121.25	22.12	02	60	0.05	0.05	توجد دلالة
دولي	50	133.48	18.24					

* المتوسط الفرضي يقدر بـ (150) لأنه توجد (50) عبارات ومتوسط كل عبارة هو (03) لكون التوقيط يتراوح من (01) إلى (05).

الجدول رقم (64) يبين أن قيمة t المحسوبة تقدر بـ (02) وهي دالة عند درجات الحرية (60) ومستوى الخطأ (0.05) بدلالة قدرها (0.05)، وهذا يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير الضغوط النفسية التي تسببها الصحافة الرياضية على الحكام حسب الدرجة التحكيمية لصالح الحكام الدوليين؛ أي أن الحكام الوطنيين هم أكثر من زملائهم الدوليين تعرضاً للضغوط النفسية التي تسببها الصحافة الرياضية.

وما يؤكد ذلك أن قيمة المتوسط الحسابي للحكام الوطنيين بلغ (121.25) في حين بلغ الانحراف المعياري (22.12) والذي هو أصغر من المتوسط الحسابي للحكام الدوليين والمقدر (133.48) وبانحراف معياري قدره (18.24)، مما يدل على أن درجة الضغوط النفسية لدى الحكام الوطنيين أكثر منه لدى أقرانهم الدوليين.

5-3-6 مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الثالثة والتي مفادها: " توجد فروق في درجة تأثير الضغوط النفسية التي تسببها الصحافة الرياضية على الحكام النخبة حسب الدرجة التحكيمية ".

تشير نتائج الفرضية الثالثة إلى أن الحكام الوطنيين هم الذين يتعرضون للضغوط النفسية التي يسببها الصحفيون الرياضيون أكثر من زملائهم الدوليين، وما يؤكد ذلك هو وجود فروق ذات دلالة إحصائية حسب قيم كل من مقياس الكيدوا و ت ستيودنت (t اختبار) في درجة تأثير الصحافة الرياضية على الحالة النفسية لدى الحكام حسب متغير الدرجة التحكيمية، ووفق محوري الصحفيين الرياضيين

وزمن التغطية الصحفية وهي لصالح الحكام الوطنيين؛ أي أنهم يتعرضون أكثر من الحكام الدوليين للضغوطات النفسية التي يُسببها الصحفيون الرياضيون وزمن التغطية الصحفية، رغم التقارب الكبير في نسب تلك الضغوط.

كما تُظهر النتائج كذلك أنَّ الحكام الوطنيين والدوليين معاً يتعرضون بدرجة متوسطة للضغوط النفسية التي تُسببها أساليب التغطية الصحفية، وقِيم كل من مقياس الكيدوا و ت ستيودنت (t اختبار) يؤكدان: على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير الصحافة الرياضية على الحالة النفسية لدى الحكام حسب متغير الدرجة التحكيمية، ووفق محور أساليب التغطية الصحفية؛ أي أنهم جميعاً يتعرضون للضغوطات النفسية التي تُسببها أساليب التغطية الصحفية عليهم وبدرجة متوسطة.

ويرى الباحث: بأنَّ لحجم المباراة ومسؤولياتها دور في ظهور النتائج التي تشير إلى أنَّ الحكام الوطنيين هم الذين يتعرضون للضغوط النفسية التي تسببها الصحافة الرياضية أكثر من الحكام الدوليين حسب متغير الدرجة التحكيمية، ووفق محوري الصحفيين الرياضيين وزمن التغطية الصحفية، والتي تكون أكبر عليهم عندما يتعلق الأمر بالمباريات الهامة والحاسمة في الدوري المحلي (اليمني).

وإضافة لكون هذه الفئة هي الأكثر تحسناً وأكثر إصابة بالقلق من جراء إدارتهم للمباريات المتكررة، وما قد يصدر عن الصحافة الرياضية خصوصاً الصحفيين الرياضيين، والزمن الذي يختارون فيه تغطيتهم للأخبار بما يؤثر في الحكام، فالحكم الوطني والذي هو في الدرجة الأولى يسعى جاهداً إلى أن يصل إلى ما وصل إليه الحكم الدولي من الحصول على الشارة الدولية، وبهذا فإنه يجد أنَّ التعاطي السلبي من قبل الصحفيين الرياضيين قد يحد من تطلعاته.

كما يبرز ذلك في أسلوب التغطية أو زمنها، فطريقة إظهار الحكم الوطني بأنه أقل شأناً من نظيره الدولي من خلال استعمال مصطلحات جارحة بحقه، أو عبر استهدافه في التغطيات التي تسبق المباريات بيوم واحد أو تلك التي تصدر يوم المباراة، والتي تحمل في طياتها حُكماً مُسبقاً على عدم جدارة الحكم وقدرته لقيادة المباراة، أو تلك التي تعقبها مباشرة والتي تحمل إحياءات وفي بعض الأحيان

تصريحات عن كونه المتسبب في خسارة أحد الفريقين، وهو ما يُقلل من فرص ظهور الحكم بالمظهر الجيد الذي يليق به أن يكون حَكماً دولياً.

ولهذا فإن الحكم الوطني يكون أكثر تأثراً من زميله الدولي الذي لا يُنتقد كثيراً إلا في أضيق الحدود، لاعتقاد الصحفيين أنه قد وصل إلى قمة الهرم التحكيمي، وهو ما يُعطيه بعض المناعة من التعاطي السلبي من قِبَلِهِمْ، في حدد تعاطي الصحفيين أنفسهم أو زمن تغطيتهم، ولقدرة الحكم الدولي بحكم خبرته من التعامل مع الصحفيين وحُسن إدارته للوقت بحيث يستطيع معرفة الزمن المناسب لقراءة الأخبار التي لا تؤثر عليه، أما فيما يتعلق بمحتوى التغطية فإنه يشكل ضغطاً على الوطنيين والدوليين على حد سواء، وإن بدا ذلك في الحدود الوسطى.

غير أن الصحافة الرياضية تكون في الغالب أقل حدة في انتقادها للحكام الدوليين على اعتبار أنهم من وجهة نظرهم يقودون لقاءات دولية صعبة تجعل من المباريات المحلية أكثر سهولة لديهم. والباحث يختلف هنا مع أصحاب هذا التوجه فبعض المباريات المحلية هي أكثر حساسية وإثارة، نظراً لتفاعل جماهيرها معها، ولهذا تحمل في طياتها ضغوطاً نفسية على الحكام أكثر بكثير من بعض المباريات الدولية، خصوصاً عندما تكون المباريات في الأدوار النهائية للكأس، أو في المراحل الحاسمة للدوري، والتي يُلاقى فيها تعصب رجال الصحافة الرياضية مع بعض الفرق مما يجعلهم غير محايدين.

وقد أكد ذلك للباحث بعض زملائه من الحكام الدوليين الذين يرون سهولة المباريات الخارجية عند مقارنتها بالدوري المحلي، بل إن بعض الحكام الدوليين يعتذرون للجنة عن مباريات محلية كثيرة بسبب حساسيتها ولأنها في نظرهم لن تعود عليهم سوى بالإزعاج! لأنهم يرونها باباً من أبواب الاتهامات الموجهة إليهم من طرف الصحافة الرياضية قد تقلل من شأنهم. وهو ما تشير نتائج دراسة محمد سالم ونبيل ندا والتي تؤكد: " اتسام حكام كرة القدم على المستوى الدولي بالقدرة على التحكم أكثر من الذين أقل منهم درجة بعوامل سنوات الخبرة والممارسة والتمرس، وهو ما يُظهر الفروق في مستوى الحكام الدوليين وحكام الدرجة الأولى". (نبيل ندا، 2009، 88).

ولأن الإثارة هي الشغل الشاغل للصحفيين فإنهم لا بد وأن تتطوي تحليلاتهم على اتهامات موجهة للحكام للفت انتباه الجماهير واستفزازهم متجاهلين بأن ذلك يعود بالأثر السيئ على الحالة النفسية للحكام،

وتُسبب لهم ضغوطاً شديدة، وهو ما لا ينبغي حدوثه. " فلا يجوز للصحفيين الرياضيين توجيه الاتهامات غير الرسمية التي تمس سمعة بعض الأفراد في المجال الرياضي دون إعطاء الفرصة للمتهم من إبداء دفاعه، كخبر رشوة بعض الحكام، كما لا يجوز للصحافة الرياضية مهاجمة المشاعر الشخصية للأفراد، بدون التأكد من أن هذا منها، والواجب عليها تصحيح أخطاءها فوراً مهما كان مصدرها أو نوعها ". (خير الدين عويس و عطا عبد الرحيم، 1998، 121).

وفي هذا الجانب يرى الباحث أن الصحافة الرياضية اليمنية تتعاطى مع نظرية (التأثر على مرحلتين) إلا أنها تعمل كثيراً وفق المرحلة الأولى منها، والمتمثلة في بث ونشر الأخبار وما يتعلق بها من تحليلات، ومقالات، وحوارات، واستطلاعات. أما المرحلة الثانية والتي لا تقل أهمية عن المرحلة الأولى والمرتكزة حول أخذ آراء الخبراء والمُبرزين من المختصين - كونهم يقرؤون ما بين السطور - في القضايا المثارة والمطروحة للنقاش والبحث. فهذا الحيز تكاد تكون مساحته ضئيلة جداً في اليمن، فيقتصر تناول الموضوعات بناءً على آراء ومقالات وتحليلات الصحفيين أنفسهم، مما قد يجعل الآراء المطروحة أكثر تحيزاً من قبلهم وبعيدة عن الحيادية. ولهذا يتوجب أن تفتح الصحافة اليمنية على المرحلة الثانية من هذه النظرية لِتُكْمِلَ المرحلة الأولى منها، وليخرج القارئ بالاستفادة المثلى .

فكلما افتقد الصحفي عنصر الحياد، أو ساهم في تضخيم المنافسات كلما أصبح خصماً للحكام في المباريات شعر أو لم يشعر بذلك. وقد خلص مسعد عويس في دراسته إلى: " أن أغلب المواد الصحفية الرياضية تدور حول وصف المباريات الرياضية ذات الطابع التنافسي على المستوى المحلي أو الدولي، كما وجد مشاركة بعض القادة الصحفيين كطرف في القضايا الصحفية الأمر الذي يُبعدهم عن الحياد المرجو من رجال الصحافة ". (مسعد عويس، 1984، 60) .

إذاً فوسائل الإعلام الرياضي لا تُمدنا فقط بالمواد الإعلامية ولكنها قد تؤثر في تحديد ما الذي ستُتاح له فرصة جيدة ليصير موضوعاً للمناقشات الرياضية بطريقة تضخيم الخبر أو التركيز على جانب منه دون بقيته، فالمبالغة هي اللغة التي أصبحت تُصاغ بها الجمل الخبرية والصور التعبيرية للاعتقاد بأنها

هي من تعطي شهرة وجماهيرية للصحيفة فقد دأب عليها بعض الصحفيين بغية زيادة انتشارها وكثرة مبيعاتها.

وفي هذا الإطار تشير دراسة ساعد الحارثي بأن: " الأساليب والمعالجة التحريرية وصيغ التعليق والتحليل تعتمد على أسلوب المبالغة والتضخيم وتغليب المصالح الذاتية حيث أنها أصبحت عُرفاً وتقليداً صحفياً مما يترتب عليه ضعف في الصفات التي يجب توافرها في الصحفي الممارس". (ساعد الحارثي، 1996، 23).

كذلك فإن لفن وأسلوب الكاريكاتير الصحفي تأثير كما تشير نتائج دراسة صابر حارص باعتباره: " أحد جوانب المحتوى الصحفي، والذي يلعب دوراً هاماً ضمن العناصر الأخرى في التأثير على الرأي العام، سواء في مجال إمداد الجمهور بالمعلومات، أو في مجال التأثير على آرائه إزاء القضايا التي تهمه " (سحر وهبي، 1996، 152).

وبما أن الحكام الوطنيين والدوليين على حد سواء يتعرضون بدرجة متوسطة للضغوط النفسية التي تسببها أساليب التغطية الصحفية، ولعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة التأثير حسب متغير الدرجة التحكيمية، بناءً على قيم كل من مقياس الكيدوا و ت ستيودنت (اختبار t)، فإن ذلك يتفق مع نتائج دراسة وليد ذنون يونس و يحيى محمد علي والتي خلصت إلى: " أنه لم تظهر فروق ذات دلالة معنوية في ظاهرة الاحتراق النفسي بين حكام كرة القدم على وفق متغير الدرجة التحكيمية " (وليد يونس و يحيى علي، 2004، 43).

وفي نفس الشأن أشارت دراسة عامر سعيد الخيكاتي إلى: " أن حكام الدرجة الأولى بكرة القدم يتميزون بمستوى منخفض في قلق الحالة كما وجدت علاقة حقيقية (إيجابية) بين الكفاءة البدنية للحكام ومستوى أداءهم، كما وجدت علاقة حقيقية (سلبية) بين قلق الحالة للحكام ومستوى أداءهم". (عامر الخيكاتي، 2005، 55).

ويتفق ذلك أيضاً مع نتائج دراسة عبد الرحمن الزهراني والتي أظهرت: " وجود فروق دالة إحصائية بين حكام الدرجة (الأولى، الثانية، الثالثة) وبين الحكام المستجدين ولصالح المستجدين في حالة القلق،

وجود فروق دالة إحصائية بين حكام الدرجة (الأولى، الثانية، الثالثة) وبين الحكام المستجدين ولصالح حكام الدرجة (الأولى، الثانية، الثالثة) في متغير حالة الثقة بالنفس، مما يُوجب الاهتمام بالحالة النفسية للحكام وخاصة الضغوط النفسية المؤثرة سلباً على الأداء ". (عبد الرحمن الزهراني، 2003، 20).

كما تشير دراسة سميرة عرابي و(آخرون): "بأن مستوى الاحتراق النفسي لدى مدربي كرة القدم بالأردن كان ضمن المستوى المتوسط، كما خلصت الدراسة لكون درجة المدربين (دولي - أ - ب - ج) لها تأثير على مستوى الاحتراق، فكلما ارتفعت درجة المدرب انخفضت درجة الاحتراق النفسي لديه ". (سميرة عرابي و(آخرون)، 2007، 26) .

فعلى الصحافة الرياضية أن تَعَيَّ جيداً بأن ارتفاع الرياضة وتطورها لا يكون إلا بتطور الحكام أنفسهم، ومستوى التحكيم لن يسير للأمام بغير عونها للعاملين فيه، فهي ترفع من معنوياتهم وتزيد من ثقة الآخرين بهم، وبالتالي يقل انتقادهم، ويختفي التعصب ضدهم. " فارتفاع مستوى التحكيم من شأنه ترك الأثر الإيجابي لدى اللاعبين والمدربين والإداريين والجمهور، وهو ما يبعث لكل عنصر من هؤلاء الطمأنينة ويؤدي إلى قيام كل منهم بدوره".

ويرى سير ستانلي : " أن حيادية الحكام وارتفاع مستوى أدائهم من شأنه زيادة متعة اللاعبين والجمهور، وكذلك يُسهم في رفع مستوى الرياضة وخفض مستوى تعصب الجمهور، ويقلل من الشغب، فمهنه التحكيم في كرة القدم لم تعد بالمهنة السهلة، التي يتمكن كل شخص أن يقوم بها بمجرد إطلاعه على القانون الدولي، وتميزه بلياقة بدنية عالية، وشعوره أنه قادر على اتخاذ القرارات بنزاهة وعدم تحيز ". (سعادة الزبيدي، 2008، 172) .

وتتعارض نتائج الدراسة مع دراسة صالح لخضر والتي بيّنت " عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين حكام الأنشطة الجماعية في مستوى تقدير الذات ووفق متغير الدرجة التحكيمية، ومستوى التقدير المرتفع يقود إلى تحقيق التوافق النفسي لدى الحكام، فالأداء التحكيمي الجيد يعزز الثقة بالنفس وبالتالي الوصول إلى تحقيق وتقدير الذات". (صالح لخضر، 2009، 136).

وقد يرجع ذلك بحسب تفسير الباحث لكون عينة تلك الدراسة تطرقت لأكثر من رياضة، والرياضات الجماعية لا تتساوى في تعاطي الآخرين معها مثل كرة القدم، والتي تكون بؤرة الاهتمام من قبل الجميع خصوصاً الصحافة الرياضية، بعكس لو كانت الدراسة على حكام كرة القدم بمفردهم.

ومن خلال تحليل الباحث لنتائج الدراسة الخاصة بالفرضية الثالثة يخلص إلى وجود فروق في درجة تأثير الصحافة الرياضية على الحالة النفسية لدى الحكام حسب الدرجة التحكيمية ولصالح الحكام الوطنيين، وفق محوري الصحفيين الرياضيين وزمن التغطية الصحفية، فيما لم تظهر فروق داله وفق محور أسلوب التغطية الصحفية رغم تأثرهما معاً بالضغوط. وقد دعم ذلك بالتفسيرات اللازمة ووثقها بنتائج الدراسات السابقة والمثابرة، وبذا يمكن القول: أنَّ الفرضية الثالثة محققة جزئياً، وبالتالي قبولها.

5-3-7 عرض وتحليل نتائج الفرضية الرابعة والتي مفادها " توجد فروق في درجة تأثير الضغوط النفسية التي تسببها الصحافة الرياضية بين حكام النخبة حسب التخصص " .

الجدول رقم (65): يوضح درجة تأثير الضغوط النفسية التي تسببها الصحافة على الحكام حسب التخصص.

المجموع		بدرجة كبيرة		بدرجة متوسطة		بدرجة ضعيفة		درجة التأثير
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	التخصص
% 100	22	%13.6	03	%86.4	19	%00	00	حكم ساحة
% 100	40	%17.5	07	%72.5	29	%10	04	حكم مساعد
% 100	62	%16.1	10	%77.4	48	%6.5	04	المجموع

يُظهر الجدول رقم (65) أنَّ غالبية حكام الساحة الذين تعرضوا لضغوط نفسية بدرجة متوسطة عبر الصحافة الرياضية بلغت نسبتهم (86.4%)، في حين تعرضت نسبة (13.6%) منهم لضغوط نفسية بدرجة كبيرة.

فيما تبين من خلال ذات الجدول أنَّ معظم المساعدين الذين تعرضوا لضغوط نفسية بدرجة متوسطة من طرف الصحافة قُدرت نسبتهم بـ (72.5%)، في حين تعرضت نسبة (17.5%) منهم إلى ضغوط نفسية بدرجة كبيرة، بالمقابل تم تسجيل نسبة (10%) ممن تأثروا بدرجة ضعيفة للضغوط النفسية من طرف الصحافة الرياضية.

إذاً يمكن القول: أنَّ حكام الساحة هم الذين يتعرضون للضغوط النفسية التي تسببها الصحافة الرياضية أكثر من زملائهم المساعدين، وذلك لكون عبئ المباراة وكل قراراتها تعود بالدرجة الأولى لحكام الساحة وكل المسؤولية تقع على عاتقهم، بموجب الصلاحيات التي أعطاها لهم القانون من خلال المادة الخامسة.

الجدول رقم (66): يوضح قيمة الكيدوا لدرجة تأثير الضغوط النفسية التي تسببها الصحافة الرياضية على الحكام حسب التخصص.

القرار	مستوى الدلالة	مستوى الخطأ	درجات الحرية	كا ² المحسوبة
لا توجد دلالة	0.26	0.05	02	02.68

نلاحظ من الجدول رقم (66) أنَّ قيمة كا² المحسوبة المقدرة بـ(02.68) غير دالة عند درجات الحرية (02) ومستوى الخطأ (0.05) بدلالة قدرها (0.26)، وهذا ما يعني انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير الضغوط النفسية التي تسببها الصحافة الرياضية على الحكام حسب التخصص؛ أي أنَّ درجة تأثير الضغوط النفسية التي تسببها الصحافة الرياضية مقارنة بين حكام الساحة وزملائهم المساعدين.

جدول رقم (67): يوضح قيمة t لدرجة تأثير الضغوط النفسية التي تسببها الصحافة الرياضية على الحكام حسب التخصص.

التخصص	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	t المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الخطأ	مستوى الدلالة	القرار
حكم ساحة	22	129.73	19.93	0.41	60	0.05	0.68	لا توجد دلالة
حكم مساعد	40	131.88	19.43					

* المتوسط الفرضي يقدر بـ (150) لأنه توجد (50) عبارات ومتوسط كل عبارة هو (03) لكون التقييط يتراوح من (01) إلى (05).

يوضح الجدول رقم (67) أنَّ قيمة (t) المحسوبة والمقدرة بـ(0.41) وهي غير دالة عند درجات الحرية (60) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدرها (0.68)، وهو ما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة

إحصائية في درجة تأثير الضغوط النفسية التي تسببها الصحافة الرياضية على الحكام حسب التخصص؛ أي أنّ تأثير الضغوط النفسية التي تسببها الصحافة الرياضية هو نفسه على حكام الساحة والمساعدين.

وما يدعم ذلك أيضاً أنّ قيمة المتوسط الحسابي لحكام الساحة حسب ذات الجدول بلغت (129.73) وبانحراف معياري قدره (19.93) والذي هو قريب جداً من المتوسط الحسابي للحكام المساعدين المقدر بـ (131.88) وبانحراف المعياري البالغ (19.43)، وهو ما يدل على أنّ درجة الضغوط النفسية لدى حكام الساحة والحكام المساعدين متقاربة الحدّة.

5-3-8 مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الرابعة والتي مفادها: " توجد فروق في درجة تأثير الضغوط النفسية التي تسببها الصحافة الرياضية على الحكام النخبة حسب الاختصاص "

تؤكد نتائج الدراسة الميدانية على أنّ حكام الساحة والمساعدين يتعرضون بدرجة متوسطة للضغوط النفسية التي تسببها عليهم الصحافة الرياضية بحسب متغير التخصص التحكيمي وفق محور (أسلوب التغطية الصحفية)، وهو ما توضحه قيم كل من مقياس الكيدوا وت ستيودنت (اختبار t) واللذان يؤكدان: على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة التأثير؛ أي أنّ تأثير الضغوط النفسية هو نفسه على حكام الساحة ومساعديهم.

كما تؤكد النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير الصحافة الرياضية على الحالة النفسية لدى الحكام بحسب التخصص؛ ووفق محوري (الصحفيون الرياضيون - زمن التغطية الصحفية)، حيث يظهر أنّ تأثير الضغوط النفسية التي يسببها المحوران هو أكثر عند حكام الساحة منه عند أقرانهم المساعدين رغم التقارب في القيم المتحصل عليها على مستوى المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.

إذاً يمكن القول: أنّ تأثير الصحافة الرياضية على الحالة النفسية لدى حكام الساحة هي أكثر من أثرها على المساعدين حسب متغير التخصص ووفق محور الصحفيين الرياضيين، وإن كانت النسب متقاربة، ويرجع الباحث ذلك لكون عبء المباراة وكل قراراتها تعود بالدرجة الأولى لحكام الساحة بحسب المادة الخامسة من القانون، وكل المسؤولية تقع على عاتقهم، فيما يتبعهم المساعدين بحسب المادة

السادسة، إلا أنَّ المتوسطين الحسابيين والانحرافين المعياريين بموجب اختبار (t) ظهرا متقاربان جداً من بعضهما البعض، مما يشير إلى أنه وإن كان حكام الساحة يتعرضون لضغوط أكبر، إلا أنها بدرجة متقاربة مع زملائهم المساعدين كون الجميع يشتركون في إدارة المباراة. بمعنى أنه لا توجد فروق كبيرة في درجة تأثير الضغوط النفسية التي تسببها الصحافة الرياضية على الحكام حسب الاختصاص التحكيمي.

ويرى الباحث: بأنَّ التقارب في درجة تأثير الضغوط النفسية التي تسببها الصحافة الرياضية بين حكام الساحة ونظرائهم المساعدين، وإن كانت النسبة الضئيلة لحكام الساحة، قد يعود ذلك بحسب وجهة نظر الباحث إلى المعضلة الكبيرة التي مازال يُعاني منها الدوري اليمني، والمتمثلة في اشتراك حكام الساحة كحكام مساعدين والمساعدون كحكام ساحة بين مباراة وأخرى، ويتساوى في ذلك الدوليون والدرجة الأولى، نظراً لقلّة عدد الحكام في اليمن عموماً وقلّة النخبة منهم على وجه التحديد، مما جعل أمر فرز الحكام حسب تخصصهم لا يُعمل به في الدوري اليمني لحد الآن، وهذا ما أدى إلى عدم وجود فروق كبيرة بينهم، وجعلهم متقاربون في التأثير بالضغوط النفسية التي تسببها الصحافة الرياضية نظراً لاشتراكهم في جانب الاختصاص التحكيمي.

وقد نادى الباحث عبر الكثير من المقالات الصحفية ومداخلاته في الدورات التي تقيمها اللجنة العليا للحكام قبل انطلاق الموسم إلى ضرورة العمل بنظام الاختصاص كما هو معمول به في الاتحادات العربية والقارية والدولية، لاسيما أنَّ تأخر البدء بتطبيق هذا النظام يقود إلى عدم إتقان تخصص معين بدرجة عالية، كون الواجبات تختلف من تخصص لآخر بموجب المادتين الخامسة والسادسة من قانون كرة القدم .

كما أنَّ المشكلة الأكبر تبرز عند ترشيح الحكام للشارة الدولية على أساس الاختصاص (حكم ساحة - حكم مساعد)، على اعتبار أنَّ المسؤوليات الواجبة على حكام الساحة في إدارة المباريات وفق المادة الخامسة من القانون هي أكبر من تلك التي تحددها المادة السادسة على زملائهم المساعدين، مما يعني أنَّ وظيفة الساحة هي وظيفة حساسة - مع عدم التقليل من دور المساعد - والخطأ فيها يؤدي إلى مشاكل كثيرة، فهو المسئول عن كل شاردة وواردة قبل المباراة وأثناءها وبعدها، مع عدم التقليل من المهام

الجسيمة للحكم المساعد خصوصاً في مسألة ضبط التسلل، وتحديد اجتياز أو عدم اجتياز الكرة بكامل محيطها لخط المرمى، والتي تستدعي الانتباه الشديد من قبله.

وهذا ما أشارت إليه نتائج دراسة سمير مهنا والتي أكدت: " وجود فروق ذات دلالة معنوية في شدة الانتباه بين حكام الساحة والمساعدين ولصالح المساعدین أثناء المباراة وبعدها، في حين لم تظهر أية فروق بينهما قبلها، كما شكّلت شدة الانتباه لحكام الساحة والحكام المساعدین خطأً تصاعدياً تدريجياً قبل وأثناء وبعد المباراة، كما وجدت علاقة ارتباط بين شدة الانتباه ومستوى أداء الحكام (الساحة والمساعدین)". (سمير مهنا، 2000، 30).

وتتفق نتائج دراستنا الحالية مع دراسة حدادة محمد والتي بيّنت نتائجها: " عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الحكام حسب متغير الاختصاص في التحكيم (حكم ساحة - حكم مساعد)، مما يعني أنّ حكام النخبة الوطنية لكرة القدم بمختلف اختصاصاتهم يعانون من نفس مستويات الضغط، بينما هناك دلالة إحصائية على محور ضغوط تحكيم المباريات لصالح الحكام الرئيسيين ". (حدادة محمد، 2008، 125). وهو ما ذهب إليه الباحث.

وللإعلام قُدرة لا يمكن التغاضي عنها والمتمثلة في استطاعته تهييج الجماهير ضد الحكام من خلال مخاطبة مشاعرهم المتقدة وحماسهم الزائد مع الفرق التي يشجعونها، " فالإعلام يتمتع بقدرة فائقة في التأثير على العواطف الإنسانية من خلال استخدامه لأساليب العرض بما تملكه من إمكانيات تُخاطب الفكر والوجدان.

فعلى سبيل المثال يستطيع الإعلام الرياضي أن يجعلنا نتعاطف مع الضحية بل ونبكي معها حينما تُعرض لنا مشاهد المعاناة والألم التي تعرضت لها كاعتداء الجمهور على حكم إحدى المباريات، وقد يقدم لنا مبررات لهزيمة فريقنا القومي وخروجه من بطولة ما نتيجة ظلم الحكام على الرغم من أنّ هذه المبررات قد لا تقوم على سند صحيح. كما أننا في الوقت نفسه وبناءً على تلك المعلومات والمبررات الخاطئة قد نكره حكام هذه المباراة ولا نحزن للأذى الذي قد يتعرضون له من الجماهير وتجاهله لإدانة أو شجب هذا السلوك غير الرياضي من جانب هذه الجماهير بحجة أنهم هم السبب في هزيمة هذا الفريق

وخروجه من البطولة، وكل ذلك يرجع لاستخدام أساليب التغطية في التأثير على الأفراد. (محمد الحضيف، 1994، 35) .

إنَّ بعض الصحف الرياضية اليمنية تستغل غالباً قضية إشباع حاجة الجماهير من خلال تفرغ الشحنات المكبوتة لديهم وتستعمل بذلك نظرية (الاستخدام والإشباع) استعمالاً سيئاً، فالملاحظ في اليمن أنها تتميز بالتنوع فمنها الرسمي، والحزبي، والمستقل، ومنها ما يتبع بعض الأندية أو من يناصرها، كل ذلك التنوع في الإصدار أشبع لحد ما رغبات الجمهور اليمني، والذي أضحى ينتقي الصحيفة التي تقف إلى جوار الفريق الذي يشجعه أو تمثل وجهة نظره بغض النظر عن صوابها أو خطأها .

فعلى سبيل المثال عند إخفاق فريق معين فإنَّ مناصريه يستخدمون الصحف التي تصوره على أنه مظلوم ووقع ضحية الحكام، وعلى أنهم كانوا مستهدفين له، في حين أنَّ ذات الصحيفة تغفل عن ذكر الأسباب الحقيقية للخسارة، والتي قد تكون ناتجة عن خطة سيئة من المدرب أو لتساهل اللاعبين في أداء واجبهم فوق أرضية الميدان أو لتقصير إداري في البرمجة والتحضير، وتركز فقط على إشباع حاجاتهم بما يُسيء للحكام.

كما يرى الباحث: إلى أنَّ عدم التعامل بمصادقية من قبل بعض الصحف الرياضية مع تغطيتهم للمباريات التي يديرها الحكام، سواء بانحيازهم لفرق بعينها أو من خلال تسليط الضوء على حكام بعينهم من (ساحة أو مساعدين) وهو ما يؤدي إلى شعور بعض الحكام بالتهميش وعدم تقدير دورهم الذي يؤدونه، مما قد يخلق لديهم نوعاً من الإحباط والملل، ويجعلهم غير متفاعلين ايجابياً مع المباريات التي يقودونها بعد ذلك لإحساسهم بالاستهداف، وإنَّ قدموا الأداء الجيد، لاسيما بأنَّ التعاطي السيئ من قبل الصحافة الرياضية يُهَيِّج اللاعبين والجماهير وقيادات الأندية ضدهم بسبب نظرتهم السلبية إليهم.

ومن هذا المنطلق ينبغي أن يظل التعاطي الإعلامي بطريقة النصح لا بطريقة التوبيخ والتجريح. فالمؤمن مأمور بنصح أخيه وأعتبر ذلك من الإيمان. فَعَنْ أَبِي رُقَيْةَ تَمِيمِ بْنِ أَوْسٍ الدَّارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

أَنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قَالَ: {الدِّينُ النَّصِيحَةُ قُلْنَا: لِمَنْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: لله، ولكتابه، ولِرَسُولِهِ، وَلِأَيِّمَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَعَامَّتِهِمْ} (الأربعون النووية، الحديث السابع، رواه مسلم).

فللكلمة المكتوبة في الصحف تأثير كبير، فهي التي يتلقفها الجمهور ويرددها ضد الحكام في الملاعب، وتؤكد ذلك نتائج دراسة رمزي جابر والتي بيّنت " أَنَّ الاحتراق النفسي لدى حكام الرياضات الجماعية يتحدد من خلال النظرة السلبية لهم، وعبر الإهانات اللفظية من قبل الجمهور واللاعبين والمدربين، وكل من هو موجود في الملعب " (رمزي جابر، 2007، 31).

ولأنَّ الخسارة قاسية فيتبرأ منها الجميع سواءً في الفريق الخاسر من: مدربين، ولاعبين، وإداريين، وجمهور، ولا يجدون أحداً يعلقون عليه شماعة خسارتهم غير الحكام، ويعينهم على ذلك بعض الصحفيين الموالون لهم مما يُحدث ضغوطاً على الحكام لأنهم يشعرون أنهم متهمون بعدم العدل.

" فالتحكيم يُعد أحد الأنشطة ذات الارتباط الدائم بالضغوط النفسية، فالحكم غالباً ما يكون عُرضةً للتشكيك في نزاهته أو تعرض أمانته للمسائلة من قبل الرياضيين بشكل عام (مدربين، ولاعبين، وإداريين، وجمهور، وإعلام). ففي الوسط الرياضي غالباً ما تكون النظرة للحكم سلبية، حيث يعلق أفراد الفريق الخاسر أخطائهم عليه، ونادراً ما يُذكر من قبل الفريق الفائز، ناهيك عن النقد والهجوم الغير مبرر أحيانا الذي يتعرض له الحكم في وسائل الصحافة الرياضية المختلفة من قبل المدربين واللاعبين والإداريين". (السيد مصطفى، 2001، 11) .

ولكي يُغيّر الحكم النظرة السلبية التي صوّرها بعض الصحفيين عنه وجعلها مرسومة في أذهان اللاعبين وال جماهير، عليه امتلاك السمات النفسية: (الاتزان الانفعالي - رباطة الجأش - حيوية الضمير - الانتباه والتركيز - الشجاعة في اتخاذ القرار العادل) والتي تلعب دوراً مهماً في التغلب على تلك الضغوط الصادرة عن الصحافة، فهي بمثابة المصل الذي يَحُد من انتشاره في نفسية الحكم. " فينبغي على الحكم أن تكون لديه سمة الاتزان الانفعالي بحيث تكون ردة فعله على أحداث المباراة مناسبة - رغم أنها تظل تحت سيادة الجهاز العصبي والغُدّي وبعض الهرمونات المرتبطة بسرعة الاستثارة، ويصعب تعديلها لأنها متعلقة بالوراثة - وذات الأمر يتعلق بسمة رباطة الجأش والتي تعني: الثبات عند الشدائد، كذلك يُفترض بالحكم أن يتمتع بحيوية الضمير، أي العدل عند تنفيذ القانون، مع عنصري الانتباه

والتركيز والالذان يتحسنان بالتدريب المتواصل، إلى جانب الشجاعة في اتخاذ القرار العادل لأنها تجعل الانتقاد أقل وبالتالي تُخفف نسبة الضغوط "(نبيل ندا 2009 16).

ولأهمية هذا الجانب فينبغي على الصحافة الرياضية أن يكون دورها تربوي وتنقيفي، وأن تُنمي روح الوطنية خصوصاً في صفوف النشء والمراهقين لأنهم يمثلون نسبة كبيرة من قرائها ومن الذين يرتادون الملاعب لاحتوائها على الصور الجذابة والمواضيع المثيرة لهم، وعليها ألا يقتصر تركيزها على الجانب التنافسي والترويجي فحسب.

وفي هذا الإطار تبين دراسة سخرية عقيلة إلى: " أن مضمون وسائل الإعلام الرياضي ليس له دور فعال لتوجيه المراهقين نحو الممارسة الرياضية ذات الأبعاد التربوية والبرامج الرياضية لا تتماشى مع الأبعاد الثقافية للمجتمع والشباب الجزائري، كما أن الرسالة الصحفية لا تؤثر بطريقة ايجابية على سلوك المراهقين، وظهر أن أغلب الشباب يتوجهون أكثر للحصول على المعلومات والأخبار التنافسية والاستعراضية، وذلك من خلال ما يجدونه في الوسائل الصحف الأرضية والمحلية التي تهتم أكثر بالوظائف الإخبارية والترويحية" (سخرية عقيلة، 2008، 120).

وفي ذات الإطار خلصت دراسة عبد المنعم القعر إلى " أن التزام الصدق عند النقل والمساندة بين جميع الأندية بالتشجيع والنقد البناء، هو من الأساسيات التي تؤدي إلى تجنب المهادنات والمصادمات بين مشجعيها، كما بينت أن إطلاع القارئ الرياضي في الصحف المتخصصة على أحداث الوطن وإجباره تزيد من تفاعل الشباب معه وتجعله في بؤرة الاهتمام، وأن الصحافة الرياضية يجب أن تقوم بدور مهم في توحيد مشاعر الشباب وأفكارهم إذا أحسن اختيار موجهيه". (عبد المنعم القعر، 2006، 55).

إنّ تسليط الصحافة الرياضية اليمنية على ظاهرة معينة أو لاعب محدد أو نادٍ دون غيره من الأندية الأخرى، يُرسل إشارة للقارئ بأن هؤلاء هم الأكثر أهمية في الوسط الرياضي، وهذا ما ترتكز عليه نظرية (تحديد الأوليات) والتي تعتمد على أن الأشخاص والمواضيع الأكثر حضوراً في صفحاتها هم الأكثر أهمية، وعليه فإنّ ظهور المدربين واللاعبين والإداريين باستمرار عبر لقاءات مكثفة وتسليط الضوء عليهم بصورة ملفتة، يجعلهم محط أنظار واهتمام الجماهير.

بالمقابل فإنَّ الحكم اليمني يظل غائباً عن دائرة الأضواء الايجابية إلا في أوقات قليلة جداً، وهو ما يجعله غير معروف سوى في حالة الإساءة إليه أو التشهير به عند حدوث اعتداء عليه، أو في حالة عدم توفقه في إحدى المباريات. عندها فقط تُكتب بحقه العناوين البارزة، وتُفرد له المساحات الواسعة، ويُصوّر وكأنه المخطئ الوحيد، ويُجعل شماعة لكل الأخطاء، مع أنَّ وقوعه في الخطأ وارد لكونه بشر يُخطأ ويُصيب مثله مثل بقية عناصر كرة القدم. وعلى النقيض من ذلك فإنَّ بُروز الحكام وتألقهم في قيادة المباريات لا يُشار إليه إلا في ثنايا السطور . وهذا أبرز ما يتعرض إليه الحكام من قبل الصحافة الرياضية في اليمن.

وبعد التحليل لنتائج الدراسة الخاصة بالفرضية الرابعة والتي خلصت إلى عدم وجود فروق في درجة تأثير الصحافة الرياضية على الحالة النفسية لدى الحكام حسب الاختصاص التحكيمي، ووفق محاور الصحفيين الرياضيين وأسلوب وزمن التغطية الصحفية. وبعد تدعيم ذلك بالتفسيرات والمناقشات على حسب رأي الباحث، ومن خلال الاستشهاد بنتائج ما سبق من دراسات في هذا الميدان، فإنه يمكن القول: أنَّ الفرضية الرابعة غير محققة وبدرجة عالية جداً، وبالتالي رفضها.

9-3-5 عرض وتحليل نتائج الفرضية الخامسة والتي مفادها " توجد فروق في درجة تأثير الضغوط النفسية التي تسببها الصحافة الرياضية بين حكام النخبة حسب المستوى التعليمي " .

الجدول رقم (68): يوضح درجة تأثير الضغوط النفسية التي تسببها الصحافة على الحكام حسب المستوى التعليمي.

المجموع		بدرجة كبيرة جدا		بدرجة كبيرة		بدرجة متوسطة		بدرجة ضعيفة		درجة التأثير / مستوى التعليم
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
% 100	16	%00	00	%25	04	%68.8	11	%06.3	01	جامعي
% 100	20	%00	00	%15	03	%85	17	%00	00	المعهد
% 100	23	%00	00	%08.7	02	%78.3	18	%13	03	ثانوي
% 100	03	%00	00	%33.3	01	%66.7	02	%00	00	إعدادي
% 100	62	%00	00	%16.1	10	%77.4	48	%06.5	04	المجموع

يُبين الجدول رقم (68) أنَّ معظم الحكام من ذوي التعليم الجامعي الذين تعرضوا لضغوط نفسية بدرجة متوسطة بواسطة الصحافة الرياضية بلغت نسبتهم (68.8%)، في حين تعرضت نسبة (25%) منهم لضغوط نفسية بدرجة كبيرة، بالمقابل سجلت نسبة (06.3%) ممن تعرضوا بدرجة ضعيفة للضغوط النفسية من طرف الصحافة.

أما معظم المتخرجين من المعاهد التي تلي إتمام الشهادة الثانوية حسب ما أظهره ذات الجدول فقد تعرضوا لضغوط نفسية بدرجة متوسطة من طرف الصحافة بنسبة وصلت لـ (85%)، في حين تعرضت نسبة (15%) منهم إلى ضغوط نفسية بدرجة كبيرة.

فيما نلاحظ من الجدول نفسه أنَّ معظم الحكام من ذوي التعليم الثانوي، والذين تعرضوا لضغوط نفسية بدرجة متوسطة عبر الصحافة وصلت نسبتهم لـ (78.3%)، في حين تعرضت نسبة (13%) منهم إلى ضغوط نفسية بدرجة ضعيفة، بالمقابل لم تسجل سوى (08.7%) ممن تعرضوا بدرجة كبيرة للضغوط النفسية من طرف الصحافة.

وفيه نجد أيضاً أنَّ معظم الحكام من ذوي التعليم الإعدادي تعرضوا لضغوط نفسية بدرجة متوسطة من خلال الصحافة وتقدر نسبتهم بـ (66.7%)، في حين تعرضت نسبة (33.3%) منهم لضغوط نفسية بدرجة كبيرة.

ونستنتج من ذلك أنه كلما كان المستوى التعليمي للحكام منخفضاً كلما شعروا بالضغوط النفسية التي تسببها الصحافة الرياضية عليهم، بعكس الحكام من ذوي المستوى التعليمي العالي الذي يكون تأثير تلك الضغوطات أقل حدة، ويعود ذلك لقدرة الحكام المتعلمين أكثر على تحمل ما تكتبه عنهم الصحافة الرياضية، من خلال امتلاكهم للثقافة التي تمكنهم من التعامل الجيد مع ما تكتبه الصحافة عنهم .

الجدول رقم (69): يوضح قيمة الكيدوا لدرجة تأثير الضغوط النفسية التي تسببها الصحافة الرياضية على الحكام حسب المستوى التعليمي.

القرار	مستوى الدلالة	مستوى الخطأ	درجات الحرية	كا ² المحسوبة
لا توجد دلالة	0.48	0.05	06	05.52

عبر الجدول رقم (69) نلاحظ أنَّ قيمة كا² المحسوبة المقدرة بـ (05.52) غير دالة عند درجات الحرية (06) ومستوى الخطأ (0.05) وبدلالة قدرها (0.48)، وهذا ما يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير الضغوط النفسية التي تسببها الصحافة الرياضية على الحكام حسب المستوى التعليمي؛ أي أنَّ تأثر الضغوط النفسية التي تسببها الصحافة الرياضية على الحكام بمختلف مستوياتهم التعليمية متوسط القوة.

جدول رقم (70): تحليل التباين الأحادي بشأن دلالة الفروق الإحصائية في درجة تأثير الضغوط النفسية التي تسببها الصحافة الرياضية على الحكام حسب المستوى التعليمي.

المتغير	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة (f)	مستوى الدلالة
المستوى التعليمي	بين المجموعات	03	4382.93	1460.98	04.52	0.06 (غير دال)
	داخل المجموعات	58	18745.28	323.19		
	المجموع	61	23128.21	/		

يُظهر الجدول رقم (70) قيمة (f) لتأثير الضغوط النفسية التي تسببها الصحافة الرياضية على الحكام والبالغة (04.52) وهي غير دالة عند درجات الحرية داخل المجموعات (59) وبين المجموعات (02) بمستوى دلالة قدرها (0.06).

وهذا يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير الضغوط النفسية التي تسببها الصحافة الرياضية على الحكام حسب المستوى التعليمي؛ أي أنّ درجة تأثير الضغوط النفسية التي تسببها الصحافة الرياضية على الحكام متقارب بين الحكام رغم اختلاف مستوياتهم التعليمية.

5-3-10 مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الخامسة والتي مفادها: " توجد فروق في درجة تأثير الضغوط النفسية التي تسببها الصحافة الرياضية على الحكام النخبة حسب المستوى التعليمي ".

تشير نتائج الدراسة الميدانية المتعلقة بالفرضية الخامسة إلى أنه كلما كان المستوى التعليمي للحكام عالياً كلما شعروا بالضغوط التي تسببها الصحافة الرياضية على حالتهم النفسية، بحسب متغير المستوى التعليمي ووفق محاور (الصحفيون الرياضيون - أسلوب التغطية الصحفية - زمن التغطية الصحفية) بعكس الحكام من ذوي المستوى التعليمي المنخفض، والذي يكون تأثير تلك الضغوطات عليهم أقل حدة.

إلا أن قيّم كل من مقياس الكيدوا وفيشر يؤكدان على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير الصحافة الرياضية على الحالة النفسية لدى الحكام؛ أي أنّ درجة تأثير الضغوط النفسية التي تسببها الصحافة الرياضية على الحكام متوسطة القوة، وهي متقاربة رغم اختلاف مستوياتهم التعليمية.

ويرى الباحث: بأنَّ للمستوى التعليمي للحكام دور في فهم ما يريد رجال الصحافة الرياضية إيصاله للجمهور، عبر ما يكتبونه وأسلوب تغطيتهم للأحداث خارج وداخل الملعب، ويستطيعون من خلال ثقافتهم التي اكتسبوها عبر تعليمهم المرتفع تحديد خطورة ذلك الأمر، وهو ما يجعل الحكام الأرفع تعليمياً هم الأكثر شعوراً بالضغط النفسية التي يُسببها الصحفيون الرياضيون، عكس زملائهم من ذوي المستوى التعليمي المنخفض الذي يكون تأثير تلك الضغوطات أقل وطأة عليهم.

ويُردُّ الباحث ذلك لعدم تمكنهم من قراءة شخصية الصحفيين، نظراً لمحدودية تعليمهم، وهو ما يقودهم لعدم التفريق بين أطروحات الإثارة التي ينتهجها بعضهم، وتصديقهم لكل ما يُكتب، وعدم إخضاعه للتحليل الموضوعي المبني على أسس علمية، غير أنَّ ذلك لا يُلغي أنهم يشاركون زملائهم الأعلى تعليمياً الشعور بتلك الضغوط، ولكن بنسب أدنى وإن كانت متقاربة، ويتجلى ذلك بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية رغم اختلاف مستوياتهم التعليمية.

فتأثيرات الصحافة الرياضية في الجمهور اليمني تأتي من خلال ما تتناوله من أخبار وتعليقات، وتحقيقات، ولقاءات، واستطلاعات، وتحليلات، ومقالات، فعلى ضوء ذلك يمكن لهذه الصحيفة أو تلك من تغيير مواقف أولئك الجماهير تجاه القضايا الرياضية المختلفة التي يهتمون بها، فعلى سبيل المثال: تستطيع صحيفة ما أو عدة صحف من تسليط الضوء على عدم توفيق حكم معين في مباراة أو أكثر - من وجهة نظرها - وجعلها قضية تشغل الرأي الرياضي. حينها ستكون نظرة تلك الجماهير لذلك الحكم نظرة ازدراء واحتقار، ويجعله غير مرحب به لإدارة مباريات أخرى.

ومن شأن ذلك التأثير على الحالة النفسية للحكم، عبر أسلوب التغطية الموجه، وهو ما قد يقوده لترك التحكيم وقتياً أو نهائياً بحسب أسلوب الهجوم الإعلامي ومحتواه. ولهذا ينبغي على القارئ النافذ إلى الدواعي التي جعلت تلك الصحف تشن هجومها على الحكم، فقد يكون ذلك لمصلحة فريق خسر إحدى المباريات التي كان يديرها.

ويرى الباحث أيضاً: بأن الصحافة الرياضية قادرة بواسطة أسلوب متزن ومحايد على لعب دور مهم في تغيير المعرفة الرياضية، عبر تثقيف الجمهور وتعليمه بقوانين الرياضات وتاريخها وفوائدها. كما تُقوّي علاقة الشباب بوطنهم من خلال التنشئة الاجتماعية السليمة، عبر الوقوف خلف الأندية والمنتخبات الوطنية التي تمثل البلاد مهما كانت النتائج، وكذلك الحكام الذين يمثلون البلد خارجياً.

بالمقابل عليها ألا تستخدم أسلوب الشحن والتعبئة التي تُصوّر المباريات وكأنها ساحة قتال، وتُظهر المتنافسين وكأنهم أعداء. فهذا ما يقود الجماهير في حالة الخسارة للخروج على الحكام والابتعاد عن الروح الرياضية، لأنها وجدت في الملعب عكس ما طرحته الصحافة عن الفوز العريض والهزيمة الساحقة للخصوم. وذلك يتناقض تماماً مع ما يجب أن تؤديه الصحافة بما يتماشى مع نظرية (صياغة الواقع).

وهذا ما لمسّه الباحث عند تحضير المنتخب اليمني لبطولة الخليج العشرين لكرة القدم التي استضافتها اليمن بعد طول انتظار للفترة من 12/15 - 2011/1/5م، فقد بالغت الصحافة في الإشادة بالمنتخب وبناتجيه في اللقاءات الودية، وجعلت منه نداً ومنافساً للمنتخبات الخليجية، ولم تُراعي ظروف المباريات الودية ونوعية المنتخبات التي لعب معها. والنتيجة أنّ الجماهير التي منّت نفسها بنتائج مبهرة - وفق وصف الصحافة قبل البطولة - وجدت منتخباً مغايراً مما جعلها تصاب بخيبة أمل كبيرة جعلها تُساند المنتخبات الأخرى.

كما لم تُساند تلك الصحف الحكام اليمنيين الذين تواجدوا في البطولة، خصوصاً حكم الساحة الوحيد الذي لم يُقدّ سوى مباراة واحدة بين العراق والبحرين، ولقي انتقادات كبيرة من الصحف البحرينية، لم يقابلها أي رد من الصحافة الرياضية اليمنية، وليس صدفة أن يتم استبعاد الحكم - خلف اللبني - الذي أدار ذلك اللقاء من قائمة حكام النخبة الآسيوية فور انتهاء البطولة وبعد ما لحق به هجوم غير مبرر من الصحافة البحرينية مما يدل على قدرة الصحافة في التأثير على متخذي القرار، رغم تأكيد رئيس لجنة حكام البطولة - جمال الغندور - على توفيق الحكم في إدارة المباراة، وهنا يتضح جلياً كيف تلعب الصحافة دوراً سلبياً في التأثير ليس فقط على الحكام، بل وتؤثر في تقييم اللجان القارية لهم، فما بالنا باللجان المحلية التي تكون تحت وطأتها ليلاً نهاراً، والنتيجة أنّ الحكم يكون هو الضحية.

ويرجع الباحث حدوث العكس في محور زمن التغطية الصحفية، أي كلما كان المستوى التعليمي للحكم منخفضاً كلما شعر بالضغوط النفسية التي يسببها زمن التغطية الصحفية عكس ذوي المستوى التعليمي العالي الذي يكون تأثير تلك الضغوط أقل حدة، بسبب عدم قدرة الحكم الأقل تعليمياً على السيطرة على انفعالاته، والتحكم بسلوكه في إطار الزمن الذي يُرافق التغطية الصحفية، فهي تحتاج لفن إدارة الوقت والتكيف مع ما يحدث فيه.

فقراءة الحكام من ذوي التعليم المنخفض لأي خبر قبل انطلاق المباراة يزيدهم توتراً ويُسعرهم بالقلق مما قد يفقداهم التركيز عند إدارتهم للمباراة، نظراً لقلّة فهمهم لجوانب الموضوع المنشور وأبعاده المختلفة، ولعدم إدراكهم لأهمية التوقيت في الإطلاع على ما يتم نشره، بعكس الحكم الأكثر تعليماً، والذي إما أن يتجنب الإطلاع على كل ما قد يفقده تركيزه، ويجعل حالته النفسية غير مستقرة قبل المباراة، أو أن يفهم المغزى من الموضوع ودوافعه، وبالتالي يستطيع السيطرة على ردة فعله. وعموماً ووفق جميع محاور المقياس الثلاثة يكون الحكم الأقل تعليمياً أكثر نسبة للتعرض للضغوط النفسية التي تسببها الصحافة الرياضية، إلا أنه في الإجمال يتأثر الحكم بالضغوط النفسية التي تُسببها الصحافة رغم اختلاف مستوياتهم التعليمية بصورة متوسطة القوة.

ويتفق مع نتائج دراستنا ما أشارت إليه دراسة وليد ذنون و يحيى محمد بتأكيدهما على: " عدم ظهور فروق ذات دلالة معنوية في ظاهرة الاحتراق النفسي بين حكام كرة القدم وفق متغير التحصيل الدراسي " (وليد يونس و يحيى علي، 2004، 30) . كما يؤكد احمد زكريا على : " وجود علاقة دالة بين متغيري التعليم والعمر وتعرضهم للنصوص الإخبارية ومستوى المعرفة لديهم " . (احمد زكريا، 2008، 17) .

إنَّ لأسلوب التغطية دور بارز في تهيج الجماهير ضد الحكام لدرجة الاعتداء الجسدي عبر الأعمدة الصحفية التي تزيد من استنارتهم، والتي تُصور الحكام غريماً وخصماً وحيداً لهم، وهو ما يُشير إليه محمد دحماني في نتائج دراسته : " إنَّ وسائل الإعلام المتخصصة تعتمد على الإثارة بغرض الترويج لها وزيادة مبيعاتها، وأنَّ الآراء والمواقف والتصريحات المنشورة في أعمدة الصحف تكون دافعاً لانتهاج

سلوكيات انتقامية ضد الأنصار واللاعبين والجمهور، كما أنَّ بعض الكتابات الصحفية لا يتحرى أصحابها المهنية والموضوعية في نقل التصريحات والتصريحات القابلة ". (محمد دحماني، 2006، 38) .

وقد يؤدي ما تكتبه الصحافة لإقالة الحكام واستبعادهم عن إدارة المباريات وفقاً لما أظهرت نتائج دراسة احمد فاروق أبو عابد والتي بينت أنَّ: "فن (الخبر الصحفي) يحتل المرتبة الأولى بين فنون التحرير الصحفي التي تناولت إقالة الأجهزة الفنية (المدرّبين)، كما احتل فن (المقال الصحفي) المرتبة الثانية وجاء (التقرير الصحفي) المرتبة الثالثة. وأكدت أنَّ أخبار الإقالات تحتل الصحف الأولى (نوع من التشهير)، فيما تنوعت وسائل إبراز تلك الأخبار ما بين (عناوين رئيسية - عناوين فرعية- صور شخصية - رسوم كاريكاتورية)". (حسن الشافعي، 2003، 407) .

" إنَّ الحقيقة المؤسفة هو ما نقرؤه في بعض الصحف من تجاوزات وممارسات سلبية تؤثر بالتأكيد حتى على ثقافة النشء، وعلى العقلاء في الإعلام وضع حد لهذه الممارسات التي قد تُهدد ثقافة المجتمع، فالإعلام الرياضي يُسهم بوعي في تشكيل الرأي العام وصياغة توجهاته، كما يُسهم في نشر الأخلاق والثقافة الرياضية، وعليهم نبذ التعصب وإرساء مناخ رياضي سليم بمصادقية وموضوعية، ولعل من الحلول الناجعة لصناعة إعلام هادف بناء إقامة دورات تدريبية للمشتغلين بالإعلام الرياضي من أجل تثقيفهم وتوعيتهم بأخطار هذه التجاوزات، وكذلك إقامة دورات في آداب وسلوكيات الحوار وكيفية التحاور بعيداً عن مصادرة آراء الآخرين ". (صلاح السقا، 2008، 70) .

وللزم تأثير لا يقل عن المضمون والمحتوى، فزمن قراءة الموضوع هي التي تُحدد درجة الاستثارة، فالحكام الذين يُتابعون الصحف ليلة المباراة أو قبلها بساعات تظل الأفكار الواردة فيها مطبوعة في أذهانهم خصوصاً إذا كانت تنطوي على تصريحات تمس سُمعتهم أو تُحقر من شأنهم، بالمقابل فإنَّ الصورة السيئة المرسومة عنهم تظل عالقة في أذهان الجماهير لاسيما يوم المباراة ويُسقطونها على هتافاتهم ضدهم داخل الملعب مما يسبب إرباكاً للحكام خاصة في المباريات ذات الكثافة الجماهيرية.

" فلإعلام الرياضي القدرة من خلال ما يبثه من معلومات رياضية في فترات زمنية معينة على تغيير النظرة الضيقة من جانب البعض للرياضة حيث يعتبرونها مضيعة للوقت، بواسطة قدرته على تغيير

مواقفهم تجاه بعض الأشخاص الرياضيين والقضايا الرياضية المعاصرة فيتغير بالتالي حكمهم على هؤلاء الأشخاص وتلك القضايا فمثلاً عندما يمدنا الإعلام الرياضي بعشرات الأحداث حول فريق يعترض على الحكام أو يعتدي عليهم. تكون النتيجة أنَّ القارئ قد يُغير موقفه من هذا الفريق ويصبح هذا الفريق له سمعة غير طيبة ويقترن اسمه بكل أحداث العنف أو الشغب داخل الملاعب، ولذا فمن الضروري ألا يستقي الفرد معلوماته من مصدر واحد حتى لا يرى الأمور من وجهة نظر واحدة والتي قد تكون ناقصة أو منحازة لطرف على حساب الآخر". (محمد الحضيف، 1994، 34).

ولهذا ينبغي أن يكون طرح الصحافة الرياضية اليمنية منطقياً، ومتزناً، ومبنياً على أسس علمية، وبعيداً عن المبالغات والمزايدات واستثارة عواطف الجماهير، لأنَّ ذلك لا يخدم الرياضة بقدر ما تكون نتائجه سلبية، وهو ما لا تستطيع الصحافة معالجته أو إصلاحه على المدى القريب. فقد ينتج عن ذلك شغب وعنف ابتداءً من الاعتداء على الحكام واللاعبين والأجهزة الفنية والإدارية، ومروراً بتدمير الملاعب والمنشآت الرياضية وانتهاءً بإقلاق السكينة العامة في المدن التي تستضيف المنافسات الرياضية.

وتتعارض نتائج دراستنا مع ما خلصت إليه دراسة محمد بن سعد الدوسري والتي بيَّنت " أنَّ المستوى العلمي لحكام كرة القدم لا يؤثر في درجة الاستجابة أو الرفض لشدة الضغوط النفسية " (محمد الدوسري، 2006، 131).

ومن خلال تحليل الباحث لنتائج الدراسة الخاصة بالفرضية الخامسة والتي انتهت إلى: عدم وجود فروق في درجة تأثير الصحافة الرياضية على الحالة النفسية لدى الحكام حسب المستوى التعليمي ووفق محاور الصحفيين الرياضيين وأسلوب وزمن التغطية الصحفية. وبعد تدعيمه بالتفسيرات والمناقشات، واستشهاده بنتائج الدراسات السابقة في هذا المجال، فإنه يمكن القول: أنَّ الفرضية الخامسة غير محققة، وبالتالي رفضها.

4-5 مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضية العامة والتي مفادها: " تتسبب الصحافة الرياضية في ظهور الضغوط النفسية لدى حكام كرة القدم النخبة (دوليين - أولى) بالجمهورية اليمنية".

تشير نتائج الدراسة الميدانية التي تم عرضها في مناقشة الفرضيات الجزئية إلى:-

- ❖ عدم وجود فروق في درجة تأثير الضغوط النفسية التي تُسببها الصحافة الرياضية على حكام النخبة (دوليين - أولى) حسب سنهم.
- ❖ عدم وجود فروق في درجة تأثير الضغوط النفسية التي تُسببها الصحافة الرياضية على حكام النخبة (دوليين - أولى) حسب عمرهم التحكيمي.
- ❖ وجود فروق في درجة تأثير الضغوط النفسية التي تُسببها الصحافة الرياضية على حكام النخبة (دوليين - أولى) حسب درجتهم التحكيمية لصالح الحكام الوطنيين.
- ❖ عدم وجود فروق في درجة تأثير الضغوط النفسية التي تُسببها الصحافة الرياضية على حكام النخبة (دوليين - أولى) حسب اختصاصهم التحكيمي.
- ❖ عدم وجود فروق في درجة تأثير الضغوط النفسية التي تُسببها الصحافة الرياضية على حكام النخبة (دوليين - أولى) حسب مستواهم التعليمي.

مما سبق نستنتج أنَّ الضغوط النفسية التي تُسببها الصحافة الرياضية تؤثر بدرجة متوسطة على حكام النخبة (دوليين - أولى) الذين يديرون مباريات الدوري اليمني لكرة القدم بمختلف خصائصهم السوسيو. مهنية.

ويرى الباحث: بأنَّ الصحافة الرياضية تلعب دوراً كبيراً في تسليط الضغوط على الحكام عبر تحميلهم كامل المسؤولية عن خسارة إحدى الفِرَق تارة، وفشل إتمام المباريات تارة أخرى، وبين هذا وذاك يقع الحكم فريسة سهلة عند بعض الصحفيين الذين تنقصهم الحيادية والمصادقية ويغلب عليهم طابع التعصب الأعمى القائم على الانتماء فقط وليس على الموضوعية في طرح الانتقادات، متناسين بأنَّ القول في الحكام بما ليس فيهم كما في غيرهم يتنافى مع قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: {أَلَا أُنبِّئُكُمْ بِأكْبَرِ الْكَبَائِرِ ثَلَاثًا قَالُوا بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ وَجَلَسَ وَكَانَ مُتَكِنًا فَقَالَ أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ قَالَ فَمَا زَالَ يُكْرِّرُهَا حَتَّى قُلْنَا لَيْتَهُ سَكَتَ} (رواه البخاري) .

وقد نتج عن ذلك التشكيك في جدارة الحكام نفور الفرق منهم، مما أجبر الاتحادات الوطنية على استقدام حكام أجنبى يكونون بعيدين عن الضغوط، وإن كان ذلك لا يتم في اليمن نظراً للتكلفة المالية الباهظة. فالتشكيك بنزاهة الحكام قاد بعضهم للإصابة بالاحتراق النفسى وتركه مجال التحكيم أما وقتياً أو بصورة نهائية.

إن الحكام في الدورى اليمنى يعيشون تحت ضغط وخوف وتأثير أثناء إدارة اللقاءات الكروية خصوصاً مع الأندية ذات السمعة الجماهيرية الكبيرة، أو التى يترأسها كبار الشخصيات السياسية والاجتماعية وشيوخ القبائل، مما يعرضهم للضغوط النفسية والتوتر والقلق، وهو ما يفقداهم التركيز ويشنت الانتباه لديهم ويعرضهم للوقوع في الأخطاء التى قد تكون في نظر البعض بسيطة، إلا أن اقترانها بالشحن الإعلامى يجعلهم يقعون فيها.

كما أن بعض الحكام اليمنيين لا يتقبلون النقد ولديهم حساسية مفرطة حول تقبل أى قرار عقوبة، خصوصاً وأن بعضهم ينحدرون من قبائل مما يعتبرون أى مساس بهم تجريح للقبيلة، والبعض الآخر له مستوى تعليمى عالٍ أو من منصب رفيع وبالتالي يسبب ذلك عبئاً نفسياً إضافياً عليهم. ولهذا ينبغي على الحكام الاعتراف أيضاً بتقصيرهم وتسبب بعضهم في خسارة بعض الفرق نتيجة عدم تطبيقه لقانون، وأن أخطائهم فادحة ولا يمكن التقليل منها، ورغم هذا فالاتحاد اليمنى لا يستعين بحكام أجنبى لتخفيف الضغوط على حكامه إلا في أضيق الحدود، ويكونون عادة من دول الجوار.

ولا يرجع الباحث ذلك لتقته في الحكام اليمنيين بل لعجزه عن سداد التكلفة المالية الكبيرة التى تترتب على استقدام حكام أجنبى وهو ما لا يستطيع الاتحاد أو الأندية تحمله، ويتذكر الباحث جيداً كيف تم تعيينه ضمن طاقم التحكيم الذى كُلف في إدارة أول مباراة فاصلة في الدورى اليمنى منذ انطلاقه من أجل تحديد هوية أحد الهابطين (وحدة صنعاء - اليرموك) في 2005/8/19م، وتم ذلك في اللحظات الأخيرة بعد أن كان هناك توجه كبير لاستقدام حكام أجنبى، وتم الاستقرار على الحكام الوطنيين ومن بينهم الباحث في ليلة المباراة، وقد تكرر الأمر بعد موسمين عندما تم الاستعانة بالباحث وزملائه لإدارة المباراة

الفاصلة لتحديد الهبوط بين التلال أول نادٍ تأسس في الجزيرة العربية ووحدة صنعاء في 2007/8/3، فقد تم إلغاء استقدام الحكام الأجانب قبل يوم واحد من اللقاء.

ولا يختلف الحال كثيراً في الدول الأخرى ففي السعودية - جارة اليمن - يؤكد صلاح السقا بأن ذلك ما يحدث فيها أيضاً، فالحكم السعودي يواجه ضغوطاً أثناء المباراة من وسائل الإعلام، في ظل التغافل بأنه يحكم بما يرى، ويُطلق صافرته في جزء من الثانية، وقد أنشأ هذا ثقافة جديدة لدى المنتمين للرياضة، وبدأت تُطلق الأحكام على قضاة الملاعب ويشكك في إمكاناتهم ونزاهتهم وهذه مشكلة يعانون منها، ولتخفيف الضغوط عليهم تم الاستعانة بحكام أجانب، مع أن المفترض أن تُغير الصحافة الرياضية من هذه الثقافة وتعيد الثقة في الحكام الوطنيين وفي قدراتهم، مع التأكيد أن الخطأ جزء من كرة القدم، فالحكام الأوروبيين يقعون في أخطاء، وكم ضربة جزاء صحيحة من وجهة نظرنا ولم تحتسب، وهذا لا يعني أننا نشكك في أمانة الحكم، فمن الممكن أن يخطئ فالخطأ وارد أحياناً، إذاً لا بد أن نُغير ثقافتنا ونظرتنا وقناعتنا عن الحكم السعودي ونضع الأندية أمام الأمر الواقع بأن الأخطاء هي جزء من الرياضة فمتى ما أبعد الحكم عن الضغوط الإعلامية حتماً سينجح . (صلاح السقا، 2008، 72) .

ويرى الباحث: بأن تأثر الحكام بالضغوط النفسية التي تسببها الصحافة الرياضية بدرجة متوسطة قد يعود إلى أن ممارسة الرياضة بحد ذاتها عامل مهم من العوامل التي تُخفف من آثار الضغوط، وهذا يظهر جلياً إذا ما قارنا بين الرياضيين وغيرهم ممن لا يمارسون النشاط البدني، فيتأثر المخ الذي يُصدر أوامره وتعليماته إلى جميع أجزاء الجسم للقيام بالتعديل والضبط الملائم والمناسب لنوع وشدة المشكلة المسببة، وهنا تظهر الأعراض التي منها: الصداع - صعوبة الهضم - آلام العضلات - الأرق - الشعور بالإحباط - فقدان التركيز - زيادة التدخين (إذا كان من المدخنين أو التدخين لأول مرة)، وفي بعض الأحيان اللجوء لتناول كميات أكبر من الطعام ثم تحدث المضاعفات السيئة، ولا يمكن التخفيف من ذلك إلا بممارسة الرياضة، وهذا ما يفعله حكام كرة القدم من خلال عملية المشي والعدو التي يقومون بها أثناء قيادة المباريات وخلال فترات التدريب، وذلك ما يجعل نسب التعرض للضغوط في حدودها المتوسطة .

إنَّ الصحفي الرياضي يشكل مصدراً من مصادر الضغط النفسي على الحكم من خلال إفراغ أسلوبه المستقز في الطريقة التي يتناول بها الموضوع، فهو يوظف الأحداث السيئة التي تخدم توجهه عبر نظرية (حارس البوابة)، لكي يستطيع توجيه القارئ إلى أنَّ هذا الحكم أو ذاك هو المتسبب الوحيد في الخسارة. فالإعلام يشكل مصدراً من مصادر الضغط على الحكم، خاصة عبر أسلوب الكلمة المكتوبة يوم المباراة أو في اليوم التالي لها من خلال إحساسه بتأثيرات النقد معنوياً عليه، لأنه يرى فيها تشكيلاً لاتجاهات الجماهير نحوهم، كما يرونها كشفاً لأخطائهم أمام الجماهير. مما قد يؤثر على ثقة الحكام بأنفسهم وتَصْعُبُ مهمتهم في المباريات التالية" (نبيل ندا، 2009، 28).

فتأثير الصحفي الرياضي وفق نظرية حارس البوابة يأتي من عمل الحارس الذي يقف عند البوابة فيدخل من يشاء ويمنع من يشاء. وغالباً ما تتحكم الاعتبارات الشخصية في قرار هذا الحارس. والنظرية من حيث استخدامها في الحديث عن تأثير الإعلام الرياضي تنطلق من أنَّ الأشخاص العاملين فيه يتحكمون فيما يصل إلى الناس من مواد إعلامية. فالتحكم في تدفق تلك المواد للجماهير يقوم به رجل الإعلام كحارس يقف على بوابة الجماهير ويسمح بتمرير مواد إعلامية معينة لهم، ومن خلال هذا الدور فهو يحدد للجماهير ما يجب أنْ قراءته أو مشاهدته أو سماعه.

فمثلاً رئيس تحرير صحيفة رياضية ما هو الذي يُقرر نشر خبر عن اعتداء لاعبي إحدى الفرق على الحكم في مباراة لكرة القدم، وفي نفس الوقت يحجب خبر امتثال نفس لاعبي هذا الفريق في مباراة أخرى لقرارات الحكم على الرغم من عدم صحة بعض هذه القرارات. إذاً فدور حارس البوابة الإعلامي مؤثر في الجماهير من خلال سماحه بمرور رسائل إعلامية معينة، وبالمقابل منعه عنهم رسائل أخرى قد يكونوا في حاجة إليها أكثر من التي عُرضت عليهم، وهناك مقولة إعلامية تقول: الأكثر أهمية ليس الذي تم عرضه على الجماهير بل ذلك الذي لم يتم عرضه عليهم. (محمد الحضيف، 1994، 26).

وهذا ما أكدته نتائج دراسة علاء طلعت والتي رأت: "بأنَّ للرسالة الإعلامية تأثير مباشر وغير مباشر في صناعة القرار سلباً أو إيجاباً، ويتأثر جميع الأفراد في أي مجتمع بالصحافة الرياضية، فلا تخلو أسرة من فرد أو أكثر يُتابع الأخبار الرياضية ويتفاعل معها، ومن هنا يظهر لنا تأثير الصحافة الرياضية على القرارات التي تُصدرها أي هيئة رياضية". (مبروك براهيم، 2008، 141).

وكذا نتائج دراسة مبروك براهيمى التي أشارت إلى: " أن معظم رؤساء الأندية الرياضية يتابعون وسائل الإعلام، وأظهرت النتائج اختلافاً في تأثير تلك الوسائل على صناعة القرار لصالح الصحافة المكتوبة وبدرجة كبيرة من خلال ما تقدمه من معالجاتها لمختلف الأخبار الرياضية". (مبروك براهيمى، 2008، 139). " كما أن الرياضيين يواجهون العديد من الضغوط التي لا يعرفها الآخرون في مجال أعمالهم ومن ذلك ما يترتب على تناولات الصحافة من ضغط الجمهور لكي يكسب ويحقق الفوز وأحياناً من الإداريين بأشكال مختلفة ". (أحمد نوري وطارق محمد، 2001، 109) .

" كما أن الصحافة لا يمكن أن تكون موضوعية، ليس فقط لأن مفهوم الحقيقة هو مفهوم نسبي، ولكن لأن هناك سبب آخر، هو اختيار الأخبار وتأويل الوقائع، وإظهار بعض المواضيع، وذاتية الأدلة التي يقدمها الصحفيون، كل ذلك لا يسمح مطلقاً بأن يُرادنا أي أمل بوجود صحافة مُطابقة للحقيقة. فللصحافة تأثير كذلك على الحالة النفسية والعقلية للقارئ عبر استغلالها الدائم للجرائم، والفضائح، والتطفل على نجوم العصر، ونشر الصور المثيرة ". (بيير البيير، 1987، 37) .

فتوجه الصحافة يظهر بواسطة شخصية صحفيها والذين يركزون دائماً على حاجة القارئ، ويحاولون إشباع رغباته عبر التحرير في المضمون بما يزيد من نسبة الإثارة، وينتج عنه المزيد من العنف خصوصاً على الحكام بناءً على نظرية (التأثير المباشر وقصير المدى) وهي التي ترى: " بأن هناك علاقة بين الفرد ومضمون المواد الإعلامية للإعلام الرياضي، وهي علاقة تأثير مباشر وتلقائي فلإنسان الذي يتعرض لأي مادة إعلامية في الإعلام الرياضي سواء كانت صحفية أو تلفزيونية أو إذاعية فإنه يتأثر بمضمونها مباشرة وخلال فترة قصيرة. بحيث أن مشاهدته لبعض مظاهر العنف في إحدى المباريات من خلال التلفزيون أو عند قراءته عنها في الصحافة الرياضية فإنه بالضرورة وبناءً على هذه النظرية فإنه سوف يحاكيها ويحاول تطبيقها في واقع حياته ويُسمى هذا بالمنحنى في دراسة تأثير مضمون الإعلام الرياضي بنظرية الحقنة أو الرصاصة، ومُلخص هذه النظرية أن الرسائل الإعلامية مهما كان نوعها والتي تَبَثها وسائل الإعلام تُؤثر في الإنسان المتلقي لها تأثيراً مباشراً كما لو أنه حُقن بإبرة مُخَدرة أو أُطلقت عليه رصاصة " (محمد الحضيف، 1994، 19).

ومن هنا يجب التنبيه على ضرورة أن تتناسب الأسلوب الإعلامي مع طبيعة المجتمع ومراعاة خصائصه النفسية، من أجل درأ الفتنة وتقديماً للاضطرابات النفسية، وعدم الاستقرار النفسي والاجتماعي. فالتنافس الإعلامي والمساومات تظهر خلال مضمون الرسالة، والتي تكون آثارها سلبية على أفراد المجتمع، ولذا ينبغي أن نخلق إعلاماً متوازناً يُعنى بنشر المعلومات بعد جمعها وانتقائها. (إبراهيم إمام، 1969، 12) .

وهذا ما يراه كذلك علاء الدين احمد طلعت والذي تشير نتائج دراسته إلى: " وجود علاقة قوية بين شخصية الصحيفة وبين كل من درجة اهتماماتها بفن وأساليب الخبر الصحفي، والقيم والفائدة أو المصلحة العامة، والصراع والمنافسة والشهرة والتضخيم والتشويق والإثارة، وذلك في تأثير الشخصية الصحفية على الخصائص التحريرية لمضمون صفحتها الرياضية" (علاء الدين طلعت، 1987، 41) . ولعل ذلك ما يقود بالجمهور المتلقي لتلك الرسائل الصحفية إلى انتهاج أسلوب عدائي ضد الحكام ناتج عن قلة تقديرهم للدور الذي يقومون به، وهو ما أشارت إليه نتائج دراسة محمد عبد العاطي والتي بيّنت : "بأن الضغوط المرتبطة بنقص التقدير والمساندة الاجتماعية من الآخرين تُعد من بين أهم الضغوط النفسية التي تواجه الرياضيين وتؤثر على مستوى أدائهم، وقد يؤدي ذلك إلى حدوث الاحتراق الرياضي (أسامة الأصفر، 1999، 126) .

وذلك ما أكدته أيضاً نتائج دراسة دانيال ولايث و تايلور وبروك والتي أظهرت: "وجود علاقة دالة إحصائياً بين الاحتراق الرياضي والضغوط النفسية، ووجود علاقة دالة إحصائياً بين الشعور بعدم تقدير الآخرين كضغط يؤدي للاحتراق والانسحاب من الرياضة" (رمزي جابر رسمي، 2008، ص28). بمعنى أن التردد في اتخاذ القرار أو إصدار القرار الخاطئ يُعبر عن ضغوط داخلية في الحكام ناتجة عن تلك الضغوط الخارجية. " فوجود الضغوط الداخلية ينتج عن الضغوط الخارجية والتي تجعل مُتخذ القرار مُتردداً، وإذا ما اتخذ قراره فإنه غالباً ما يصدر تلبية لهذه الضغوط" (إبراهيم عبد العزيز، 1983، ص36) . ولهذا فإن الصحافة الرياضية مطالبة بتحري الدقة وانتهاج المصادقية في تعاطيها مع الأحداث من دون تعصب بل بواسطة العمل المحايد الذي يخدم الرياضة حتى لا تكون مصدراً للضغوط على الحكام. وهذا ما دعت إليه دراسة لاوسين سليمان والتي رأت: "ضرورة أن تقدم وسائل الإعلام الرياضي الكثير من

الأدوار ليس فقط على مستوى الموسم الكروي فحسب، بل للرياضة بشكل عام من خلال الأمانة الصحفية والتغطية بحيادية مع أبراز مكامن القوة في الدوري، ووضع الحلول المناسبة للقضايا والمشاكل المصاحبة له، ومن تلك المشاكل نجد شغب الملاعب، وإصابات اللاعبين، والاعتراض على التحكيم، وكل القضايا والأحداث المصاحبة للبطولة، والتي تحتاج من الإعلام وقفة جادة أمامها ومعالجتها والابتعاد عن التعصب للألوان والمناطق". (لاوسين سليمان، 2009، 47) .

ولكي يتغلب الحكام على تلك الضغوط ينبغي عليهم إلى جانب ممارسة التدريبات الأسبوعية الإلمام أيضاً بقواعد الاسترخاء لما لها من أهمية بالغة في التخفيف من الضغوط التي تسببها الصحافة الرياضية عليهم، ولكن يجب عليهم أولاً فهم طبيعة تلك الضغوط، لأنَّ عدم الفهم يقود إلى صعوبات في الأداء، مما يوقعهم في الخطأ فتتلقفه الصحافة وتقوم بتضخيمه. " إنَّ بعض الصعوبات تكون ناتجة عن التوتر الزائد أو الفهم الخاطئ قبل المباراة. فالأداء لا يمكن أن يكون جيداً إلا إذا كان الفرد متحكماً في المستوى المرتفع للتوتر والاستثارة والالذان يؤديان إلى الشعور بالاختناق وعدم التركيز ". (محمود عنان، 2004، 133) .

ولهذا فإنَّ العديد من علماء النفس يلجئون إلى استخدام تدريبات الاسترخاء، وهذا في الواقع لا يكفي، فقد تبين أنَّ أفضل طريقة لإقفال الطريق أمام هرمونات الضغط النفسي، هو من خلال مادة الاندروفين التي تُفرز أثناء التمرينات البدنية. وتعد ممارسة أنشطة التربية البدنية والرياضة من أهم العوامل التي تُستخدم لمقاومة ومعالجة الضغوط النفسية، كما أنها وسيلة للاسترخاء، وخاصة الأنشطة البدنية الأكسوجينية مثل: المشي، السباحة، ركوب الدراجات.

فهي تُقلل من درجة القلق والحزن والهبوط والشد العضلي والتوتر، ويمثل النشاط البدني عبئاً على الجسم، ومقاومة هذا العبء من قبل الجهاز العصبي تؤدي إلى رفع كفاءة الجهاز العصبي في مواجهة ضغوط الحياة المختلفة، وللتعامل مع الضغوط النفسية من خلال برنامج منتظم للنشاط البدني، ولذا يُوصى بالرياضة المشي التي تُعتبر في متناول الجميع، ولا تحتاج إلى تجهيزات أو ملاعب أو أدوات خاصة. (عمرو بدران، 2002، 70).

ومن خلال تحليل الباحث لنتائج الدراسة الخاصة بالفرضية العامة والتي أبرزت تتسبب الصحافة الرياضية في ظهور الضغوط النفسية لدى حكام كرة القدم النخبة (دوليين - أولى) الذين يقودون الدوري العام بالجمهورية اليمنية. وبعد تدعيمه بالتفسيرات والمناقشات، واستشهاده بنتائج الدراسات التي سبقت في هذا المجال، وبناءً على ذلك يمكن القول: أنَّ الفرضية العامة محققة بدرجة عالية جداً، وبالتالي قبولها.

خلاصة:

تطرق هذا الفصل لعرض وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية لدراستنا الموسومة بـ (أثر الصحافة الرياضية على الحالة النفسية لدى حكام كرة القدم بالجمهورية اليمنية)، ولكي يكون للنتائج التي تحصلنا عليها قيمة علمية، فقد قمنا بتحليل نتائج الاستمارة الخاصة بالدراسة (المقياس) والمتعلقة بخصائص العينة، وتقديمها على هيئة جداول وأشكال توضح ذلك، وتُساعد على فهم عميق لتلك النتائج المتحصل عليها بعد تصحيح مقياس الدراسة (الاستبيان)، وتفرغ نتائجه، استناداً للمعادلات الإحصائية الملائمة لكل فرضية وبواسطة الحقيبة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS 9.0).

ومن خلال هذا الفصل اجتهدنا على إضفاء القيمة العلمية لنتائج الحكام المسجلة في مقياس الدراسة الذي قام الباحث ببناء وتحكيمه والتأكد من تطابقه مع الموصفات العلمية لمقاييس البحوث النفسية من صدق وثبات وموضوعية، وكذا مناقشتها وتفسيرها، بما يُظهر الضغوط النفسية التي تسببها الصحافة الرياضية على الحالة النفسية للحكام، وجعل العرض والتحليل والمناقشة منفردة على مستوى كل فرضية حتى يسهل متابعتها وفهمها من غير فاصل بينها.

وقد خلص الفصل بعد عرض وتحليل بياناتها الميدانية ومناقشتها في ضوء الفرضيات إلى جملة من الحقائق المتعلقة بأثر الصحافة الرياضية على الحالة النفسية لدى حكام كرة القدم بالجمهورية اليمنية، ووفق محاور الدراسة (الصحفيون الرياضيون - أسلوب التغطية الصحفية - زمن التغطية الصحفية) والتي أظهرت عدم وجود فروق في درجة تأثير الضغوط النفسية التي تسببها الصحافة الرياضية على حكام النخبة (دوليين - أولى) في اليمن بحسب متغيرات (السن - العمر التحكيمي - الاختصاص التحكيمي - المستوى التعليمي)، في حين وُجدت فروق بحسب درجتهم التحكيمية، ولو نسب ضئيلة.

ومن نتائج هذا الفصل اتضح وجود ضغوط نفسية لدى الحكام سببها الصحافة الرياضية، على مستوى نتائج الفرضيات المصاغة ولكن بنسب متوسطة، وإن لم توجد الفروق إلا على مستوى الفرضية الثالثة بحسب الدرجة التحكيمية، وهذا ما تبيّن من خلال قبول الفرضية العامة وبدرجة عالية والتي مفادها: تتسبب الصحافة الرياضية في ظهور الضغوط النفسية لدى حكام النخبة (دوليين - أولى) بالجمهورية اليمنية، وبالتالي تؤثر في الكل وإن لم تظهر تلك الفروق في بعض المتغيرات الجزئية .

الاستنتاجات

5-5 الاستنتاج العام للدراسة:

تعد الضغوط النفسية من المواضيع المهمة ولذلك فهي تُشكل مجالاً واسعاً للبحث والتحليل، ونظراً لكونها كذلك فإنَّ التعامل معها يعتبر غاية في التعقيد، ويعود هذا لاختلاف الكيفية التي تستجيب بها العينة، وللأساليب التي تستعملها مع هذه الضغوط، بالمقابل فإنَّ مواضيع الصحافة الرياضية لا تقل شأنًا ولا مكانة، فهي المرآة العاكسة لما يدور في الحقل الرياضي، وهي عين المتابع الرياضي لما يدور في رياضة كرة القدم وخصوصاً في الشؤون المتعلقة بالتحكيم الذي يدور حوله جدل كبير، ونظراً لهذا الأهمية وذلك الجدل فإنها تخلق ضغوطاً متعددة على العاملين فيه.

وبناءً على أهمية ذلك كله فقد صُمِّمت هذه الدراسة لمعرفة أثر الصحافة الرياضية على الحالة النفسية لدى حكام كرة القدم النخبة (دوليين - أولى) بالجمهورية اليمنية. وهي تعد إحدى الدراسات النادرة في اليمن - لكونها لتطرق لمشكلة لم تحظى بالاهتمام ولم يتطرق إليها الباحثون اليمنيون من قبل بحدود علم الباحث - والتي سعت لمعرفة الضغوط النفسية التي تُسببها الصحافة الرياضية على (حكام النخبة) في الدوري اليمني، ومعرفة تفاوت درجات تأثيرها على الحالة النفسية لديهم، وكذا التعريف بأهمية الصحافة الرياضية ومدى الانعكاسات الخطيرة لتأثيرها السلبي على الحكام مما قد يؤدِّد العنف داخل الملاعب الرياضية، ويُخرج المباريات عن إطارها الرياضي والمتمثل في الروح الرياضية، كما أرادت تحديد رؤية مناسبة لمواجهة تلك الضغوط النفسية والخروج معها بحلول ملائمة.

وبعد تطبيق المقياس الذي صمَّمه الباحث وإثر جمع النتائج ومعالجتها إحصائياً بناءً على محاور المقياس (الصحفيين الرياضيين - أسلوب التغطية الصحفية - زمن التغطية الصحفية) والمتغيرات المرتبطة بعينة الدراسة (السن - العمر التحكيمي - الدرجة التحكيمية - الاختصاص التحكيمي - المستوى العلمي) وهي التي تُحدد مستوى استجابة الحكام للضغوط الناشئة عن الصحافة الرياضية، وعقب كل تلك المسائل العلمية التي رُوِّعيت في انجاز الدراسة تبيَّن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير الضغوط النفسية التي تُسببها الصحافة الرياضية بين الحكام حسب سنهم، وبالتالي لم تتحقق الفرضية الأولى وبدرجة عالية، والتي ترى: وجود فروق في درجة تأثير الضغوط النفسية لدى الحكام بناءً على متغير السن، ومن ثم رفضها. بمعنى أنَّ جميع الحكام يتأثرون بالضغوط النفسية بحسب سنهم، غير أنه لا توجد فروق دالة إحصائية في ذلك التأثير .

أما بالنسبة للفرضية الثانية والتي مفادها: وجود فروق في درجة تأثير الضغوط النفسية التي تسببها الصحافة الرياضية بين الحكام حسب متغير العمر التحكيمي، فقد أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية مما يعني عدم تحققها وبدرجة عالية، وبالتالي رفضها كسابقاتها. بمعنى أن جميع الحكام يتأثرون بالضغوط النفسية بحسب عمرهم التحكيمي، غير أنه لا توجد فروق دالة إحصائية في ذلك التأثير .

أما فيما يتعلق بالفرضية الثالثة فقد تم تحقيقها، والتي تقول: بوجود فروق في درجة تأثير الضغوط النفسية التي تسببها الصحافة الرياضية بين الحكام حسب درجتهم التحكيمية. فقد أوضحت نتائج الدراسة وجود تلك الفروق وبدلالة إحصائية مما يقود إلى قبولها. بمعنى أن الحكام الوطنيين يتأثرون بالضغوط النفسية بحسب درجتهم التحكيمية أكثر من نظرائهم الدوليين.

في حين لم يتم قبول الفرضية الرابعة ورُفُضت لعدم تحققها وبدرجة عالية، والتي كانت تقضي: بوجود فروق في درجة تأثير الضغوط النفسية التي تسببها الصحافة الرياضية بين الحكام حسب اختصاصهم التحكيمي. مما يعني أن جميع الحكام يتأثرون بالضغوط النفسية بحسب اختصاصهم التحكيمي، غير أنه لا توجد فروق دالة إحصائية في ذلك التأثير .

كما توصلت النتائج كذلك لرفض الفرضية الخامسة لعدم تحققها، والتي كانت ترى: بوجود فروق في درجة تأثير الضغوط النفسية التي تسببها الصحافة الرياضية بين الحكام حسب مستواهم التعليمي. أما على مستوى الفرضية العامة والقاضية: بكون الصحافة الرياضية تتسبب في ظهور الضغوط النفسية لدى حكام كرة القدم النخبة (دوليين - أولى) بالجمهورية اليمنية، فقد كشفت النتائج تحققها وبدرجة عالية، وبالتالي قبولها وهو ما يشير إلى أن الصحافة الرياضية تؤثر على الحالة النفسية لدى الحكام. بمعنى تأثر الحكام بالضغوط النفسية التي تسببها الصحافة الرياضية عليهم .

ومن خلال هذه الدراسة أيضاً خرجنا بجملة من الاستنتاجات منها ما يلي :-

- أن النسبة الأعلى في حكام النخبة اليمنيين تتراوح أعمارهم ما بين (35-45) سنة وشكلوا (61.3%) من إجمالي أفراد العينة، تليها الفئة العمرية التي تتراوح ما بين (25-35) سنة، ونسبة بلغت (27.42%) من مجموع الحكام، فيما لم يُشكّل الذين يتراوح عمرهم بين (45 سنة فأكثر) سوى (11.3%)، ويؤكد الباحث ذلك لكون الحكام في العادة لا يبلغون مرحلة النخبة إلا بعد أن يكونوا قد أمضوا أكثر من (5) سنوات في التحكيم، إلا أن الأفضل لو كانت الفئة السنية التي تقع بين (25-

(35) سنة هي النسبة الأكبر، لأنَّ معنى ذلك أنها وصلت للنخبة في سن مناسبة بما يُمكنها من مواصلة التحكيم لسنوات أطول ممن يكبرونهم سنًا .

■ أنَّ الحكام الذين يتراوح عمرهم التحكيمي (خبرتهم) ما بين (15 سنة فأكثر) قد احتلت المقدمة بنسبة (61.3%)، يليهم الحكام الذين أمضوا في هذا الميدان ما بين (10 - 15) سنة، ونسبة بالغة (30.65%)، في حين لم يتجاوز الذين لهم في هذا السلك بين (5 - 10) سنوات، ما نسبته (8.10%)، ويرى الباحث أنَّ ذلك شيء طبيعي فالوصول للصفوة أو النخبة في سلك التحكيم يتطلب إلى جانب الكفاءة الممارسة الطويلة وهي التي تُعطي الحكام عنصر الخبرة، إلا أنَّ من غير الطبيعي أنَّ تكون نسبة الذين لهم في سلك التحكيم ما بين (5-10) سنوات ضئيلة، فهذا يعني أنَّ عنصر الشباب في حكام النخبة ليس بالقدر المطلوب، فعلى لجنة الحكام منح الفرصة للحكام الشباب من أجل امتلاكهم للخبرة في هذا الميدان.

■ أنَّ نسبة الحكام الواقعين ضمن التصنيف (الوطني) بلغت (80.68%)، تلاهم الدوليون بنسبة (19.35%) من إجمالي أفراد العينة. ويعزو الباحث ذلك إلى أنَّ الدوليين هم فقط المسجلون ضمن القائمة الدولية في سنة الموسم الكروي 2010-2011م، وهي ذات النسبة الثابتة الممنوحة لليمن من قبل الاتحاد الدولي والمقدرة ب(12) حكماً منهم (7) مساعدون.

■ أنَّ نسبة الحكام المساعدين تُمثِّل (64.52%)، فيما لا يُمثِّل الساحة سوى (35.48%) من كُلِّ حكام النخبة، ويفسر الباحث ذلك بكونه أمر منطقي وبدرجة كبيرة كون المساعدين ينبغي دائماً أن يكونوا على الأقلَّ ضعف عدد الساحة. ولو نظرنا في أي بطولة عالمية ككأس العالم أو القارات، أو البطولات القارية لوجدنا تلك النسبة تتطابق مع ما خرجت به هذه الدراسة.

■ ممثِّل الحكام الحاصلون على شهادة الثانوية العامة (البكالوريا) صدارة الترتيب بنسبة (37.09%)، تلاهم المتخرجون من المعاهد التي بعد الثانوية العامة بنسبة بلغت ، فيما ممثِّل الجامعيون ما نسبته ، ولم يُمثِّل الحاصلون على التعليم الإعدادي غير (4.83%).

ويرى الباحث بأنَّ قلة نسبة الجامعيين مؤشر لوجود تدني تعليمي عند النخبة الذين يُمثِّلون صفوة الحكام، وهو ما يقودنا إلى التساؤل عن حال بقية الدرجات؟ ويُرجع الباحث ذلك إلى كون لجنة الحكام في اليمن كانت ومازالت لا تطبق بصرامة شروط توافر مؤهل علمي أقلها أن يكون أعلى من الثانوية، والدليل أنه يوجد في حكام النخبة من هم حاصلون على شهادة الإعدادية فقط!، وقد يقود ذلك التباين في المستويات الدراسية للاختلاف في فهم القانون وروح القانون وهنا يبرز عدم توحيد القرارات، بل

واختلاف حكام المباراة الواحدة، وهو ما يتوجب على المختصين تلافيه مستقبلاً لكي يتسنى رفع المستوى التعليمي وتقليل الفجوة الثقافية بين الحكام.

■ يلاحظ أنَّ الحكام اليمنيين هم من يديرون مباريات منتخبات بلادهم (الودية) مع المنتخبات الأخرى والتي تُقام في اليمن، وهذا يُسبب عليهم ضغطاً نفسياً لأنه يجعلهم في موقف المعادي لبلدهم عند الجمهور في حالة الخسارة، بالمقابل يحرمهم من إدارة مباريات ودية خارجية لعدم وجود اتفاقيات تبادل للحكام بين اليمن والدول الأخرى .

■ تدني المستوى التعليمي للمشتغلين في الصحف والملاحق الرياضية، فقد وجد الباحث أنَّ قلة قليلة فحسب من أولئك العاملين هم حاصلون على مؤهلات جامعية من كليتي الإعلام والتربية البدنية والرياضية. ويُفسر الباحث ذلك بعدم توفر قسم خاص في الكليتين بالإعلام والصحافة الرياضية رغم أهميته وعلاقته المباشرة بهما، ولعل ذلك ما جعل بعض الصحافة عبر صحفييها أو أسلوب وزمن تغطيتها بعيدة عن المهنية والحياد مما سبَّب ضغوطاً نفسية على الحكام. ويرى الباحث وجوب قيام تلك المؤسسات العلمية بتخريج دفع حاصلة على مؤهلات علمية في الإعلام الرياضي.

■ عدم وجود كيان خاص بالإعلاميين والصحفيين الرياضيين اليمنيين، نظراً لحل الاتحاد الخاص بهم منذ عام (2004)، ورفض نقابة الصحفيين ضمهم إليها لعدم حصولهم على الشهادة الجامعية، مما جعل الصحافة الرياضية مهنة من لا مهنة له، لانتفاء الرقابة والمحاسبة، ولعل هذا يعزز ما دعا إليه الباحث من ضرورة أن يكون الصحفيون الرياضيون دارسون في الكليات الخاصة بمجالهم، وفي نفس الوقت دعوة الجهات المختصة لعقد دورات تدريبية للصحفيين، والعمل على إجراء انتخابات للاتحاد العام للإعلام الرياضي في أقرب وقت.

■ افتقار كليات التربية البدنية والرياضية في اليمن لمجلة علمية رياضية محكمة - رغم مرور (20) عاماً على إنشائها - والتي من شأنها المساعدة في تطوير الرياضة اليمنية استناداً لنتائجها العلمية، عبر الأبحاث المنشورة فيها، خصوصاً المتعلقة بالصحافة الرياضية وحكام كرة القدم.

الاقتراحات

إنَّ للصحافة الرياضية أهمية لا يمكن إغفالها، فهي البوابة العريضة التي يلج من خلالها المتابعون للشأن الرياضي إلى عالم تلك الرياضات وما يدور بها، ومنها كرة القدم التي تضم الحكام الذين يُمثّلون ركيزة أساسية من ركائز الرياضة هذا إذا لم يكونوا أهمها على الإطلاق، على اعتبار أنه لا يمكن انطلاق أي مباراة بدونهم، أو استمرارها من غيرهم، فهم يمثلون رمانة ميزان العدالة بين المتنافسين.

ولهذا فللقطاعين (الصحافة - التحكيم) مكانة بالغة الأهمية في كل الرياضات وكرة القدم على وجه التحديد باعتبارها الرياضة الأكثر شعبية وجماهيرية ليس في اليمن فحسب بل على مستوى العالم، ولأنهما تتمتعان بهذه المكانة الرفيعة فالتأثير على أحد منهما ينعكس على الرياضة بكاملها، ومن ذلك ما قد يتعرض له الحكام من ضغوط نفسية تتسبب فيه الصحافة الرياضية، وتؤثر على حالتهم النفسية. وانطلاقاً مما سلف ذكره وبناءً على النتائج المتحصل عليها والاستنتاجات التي تم استخلاصها من خلال هذه الدراسة فإنَّ الباحث يتوجه إلى القائمين على الإعلام الرياضي والسلك التحكيمي في اليمن بالمقترحات التالية:

أولاً/ الجانب الصحفي:

- ✓ إجراء المزيد من الدراسات والبحوث عن الصحافة الرياضية، وبما يعزز من الروح الرياضية عبر محاربة كل ظواهر العنف والشغب داخل الملاعب سيما التي تمس الحكام.
- ✓ نشر القيم الخُلقية والسلوك الرياضي الواعي المتبني لاحترام كل مكونات الرياضة ومن ضمنهم الحكام بواسطة إشباع ميول الجميع بتغطية مختلف المباريات بروح مسئولة .
- ✓ ضرورة الاهتمام بالإعلام الرياضي والصحافة الرياضية على وجه التحديد من الناحية الأكاديمية عبر فتح كليات وأقسام ومعاهد علمية في هذا التخصص، إما في كليات الأعلام أو كليات التربية البدنية والرياضية، لخلق كوادر مؤهلة وقريبة من الرياضة.

- ✓ تسخير صفحة كاملة في الصحف الرياضية والملاحق الأسبوعية، ومساحة مناسبة في صفحات الإصدارات اليومية، تتحدث عن التحكيم وقوانينه وتنقيف اللاعبين والأطر والجماهير الرياضية بكيفية التعامل مع الحكام، وتسليط الضوء على المبرزين منهم.
- ✓ نشر قانون كرة القدم في الصحف الرياضية بصورة دورية وإشباع كل مادة منه بالشرح والتحليل عبر المحاضرين المختصين.
- ✓ العمل على وضع الصحفيين ذات التخصص الرياضي في الأقسام ذات الشأن خصوصاً خريجي كليات الإعلام، وتحسين أوضاعهم المهنية والمادية، حتى لا يقعوا فريسة في يد من يريد الإخلال بواجبات الحكام.
- ✓ ضرورة عقد حلقات نقاشية في كليات التربية البدنية والرياضية والمؤسسات الصحفية لإبراز الضوء على دور الصحافة الرياضية في الرفع من شأن كرة القدم والحكام على وجه الخصوص.
- ✓ تحلي الصحفيين الرياضيين بروح التعاون مع الحكام وتعزيز العلاقات الاجتماعية فيما بينهم البين من أجل نجاح الرياضة، والإطلاع على قوانينها، مع عدم الاجتهاد في تفسيرها، والعمل بحيادية بعيداً عن التحيز لنادٍ معين أو لاعب محدد، حتى لا يكونون سبباً في إثارة التفاعلات السلبية في نفوس الحكام.
- ✓ استخدام المفردات الصحفية اللائقة والغير مستفزة في أسلوب التغطية، والتي تكون بعيدة كل البعد عن سب الحكام والقذح فيهم، والابتعاد عن نشر كل ما يشوه صورتهم أو يشكك بنزاهتهم، سواءً أكانت كلمة أو صورة أو رسماً كاريكاتورياً.
- ✓ عدم استخدام الزمن كعامل ضغط على الحكام، وأن تكون التغطية متوازنة قبل وأثناء وبعد المباريات، ومبنية على نقد بناء مرتكز على الموضوعية والمصادقية في نقل الأحداث.
- ✓ تسخير الصحافة الرياضية لكل إمكانياتها من أجل محاصرة ظاهرة (العنف ضد الحكام) وتضييق الخناق عليها باعتبارها كارثة حقيقية، عبر حملات التوعية التي تستهدف اللاعبين والمدربين والمسيرين والجماهير الرياضية، بما يحفظ للحكام هيبته، وبما يجعل المباريات تسير وفق أطر الروح الرياضية.

✓ فرض رقابة ضد الصحف الرياضية من اجل الحيلولة بأن يقوم صحفيوها بالتمادي على الحكام، من خلال التغطية المتوازنة والغير متحيزة، وذلك بالتقليل قدر الإمكان إن لم نقل نهائياً من الأخبار والمقالات والتحليلات والتحقيقات والتقارير الصحفية المستفزة و التي تصورهم وكأنهم سبب كل خسارة.

✓ تأهيل الصحفيين الرياضيين نفسياً خصوصاً فيما يتعلق بالضغط ليشعروا بخطورة ما يصدر عنهم تجاه الآخرين، وتوفير الوسائل التكنولوجية الحديثة للصحفيين من أجل الحصول على المعلومات من مكانها ونقلها للقارئ بصورة دقيقة وصحيحة.

ثانياً/ الحكام:

✓ إجراء المزيد من الدراسات والبحوث عن تحكيم كرة القدم، وإدخال مفردة الضغوط النفسية في إعداد الحكام من حيث الأسباب وطرق التغلب عليها.

✓ استقطاب عناصر شابة وذات تعليم عالي، لرفد سلك التحكيم اليمني الذي يُعاني من قلة الحكام المنخرطين فيه، وحتى يُتيح ذلك العمل بمبدأ التخصص التحكيمي (ساحة - مساعد) الذي مازال غير مُفعّل في اليمن، مع أنه معمول به في الاتحادات العربية والقارية والدولية.

✓ التركيز على الجوانب النفسية للحكام إلى جوار الجوانب البدنية والفنية بالذات عند اختيار الحكام المستجدين، أو الترفيع أو في دورات الصقل، وتدريبهم على استخدام الوسائل الملائمة والمناسبة لمقاومة الضغوط خصوصاً تلك المتعلقة بالصحافة الرياضية .

✓ توفير كاميرات تصوير تكون تابعة للجنة العليا للحكام، بحيث يتم تصوير المباريات ليتعرّف الحكام على أخطائهم من جهة، ومن جهة أخرى ليكون شاهد إثبات على صحة القرارات التي تُشكك بها الصحافة الرياضية في ظل غياب النقل التلفزيوني لجميع المباريات.

✓ توفير أخصائي ومرشد نفسي للحكام، وتكون مهمته الاهتمام بمواضيع الجانب النفسي خاصة الضغوط، ووضع آليات وبرامج نفسية معالجة لما يعانونه في هذا الشأن، مع توفير مدرب متخصص في اللياقة لهم من بين الحاصلين على دورات متخصصة في هذا الجانب، حتى يتمكن من مراعاة الفروق الفردية بينهم وبما يحسن من لياقتهم.

✓ مَدَّ الحكام بكتب متخصصة في التهيئة والإعداد النفسي خاصة تلك التي تتحدث عن الضغوط، إلى جانب آخر إصدار من كتاب قانون كرة القدم، فالملاحظ أنَّ الحكام لا يمتلكون أي مرجع عن الإعداد النفسي فحسب، بل لا يوجد لدى معظمهم إصدار حديث عن القانون، باستثناء الحكام الدوليين الذين يتحصلون عليه سنوياً من الاتحاد الدولي لكرة القدم.

✓ خلق الأجواء الملائمة من قبل لجنة الحكام تجاه منسوبيها وإبعادهم عن كل مصادر الضغوط ليتفرغوا لأداء مهامهم في ظروف حسنة، واستخدام أساليب التشجيع، وتجنب الإعلان عن العقوبات أو التوبيخ عبر الصحف، وأن تكون المفاضلة بين الحكام بحسب الكفاءة بحيث يوضع الواحد منهم في المباراة تناسب مستواه.

✓ الارتقاء بقطاع التحكيم من خلال مَدَّه بالدورات التأهيلية وبالإمكانيات المادية والمستلزمات الأساسية للتحكيم، ويكفي أن نعرف بأنَّ الحكام اليمينيون يوفرون ملابسهم وجميع الأدوات التحكيمية من مالهم الخاص، باستثناء الحكام الدوليين الذين يتحصلون عليها سنوياً من الاتحاد الدولي لكرة القدم، ولكي يُشجَّع غيرهم في الإقبال على التحكيم خصوصاً فئة الشباب.

✓ الاستقرار على لجان التحكيم حتى يتم رسم الخطط بعيدة المدى، ومتابعة تنفيذها، والعمل على انتخاب اللجان من بين الكفاءات المشهود لها من المعتزلين للتحكيم بدلاً من تعيينها من قبل الاتحاد العام أو فروعه في بعض المحافظات، فخلال المواسم الماضية عُيِّنَتْ أكثر من لجنة في موسم واحد مما أثر على طريقة عملها وتعاملها مع الحكام والجهات الخارجية ذات العلاقة، خصوصاً أن بعض رؤساء تلك اللجان لم يكن لهم علاقة بالتحكيم.

✓ توقيع اتفاقيات مع لجان التحكيم في الدول الشقيقة والصديقة، لتبادل الحكام في المباريات الدولية الودية، فالملاحظ أنَّ جميع مباريات منتخب اليمن الدولية التي تُقام في اليمن يُديرها الحكام اليمنيون، مما أفقدهم فرصة إدارة مباريات ودية خارجية تُساعد في الرفع من مستواهم، خاصة في ظل قلة الفرص التي تُعطى لهم في المباريات الدولية الرسمية.

✓ إجراء المزيد من الدراسات المعمقة المتعلقة بالضغوط النفسية لبقية الحكام في الدرجات الأخرى، ممن لم يشملهم الباحث في دراسته، بهدف وضع برنامج إرشادي عام يُحدد معالجات علمية لهذه المشكلة، بما يعزز من ثقة الحكام بأنفسهم، وإبعادهم عن مسببات القلق والخوف من الإخفاق، وتدعيم قدرات الانتباه والتركيز والشجاعة، حتى تُسهم كل تلك المعالجات في التخفيف من حدّة

الضغوط النفسية وبالتالي التقليل من الاحتراق النفسي الذي يُصيب بعض الحكام، ويجعلهم يتركون التحكيم مبكراً.

✓ العمل على إعطاء الحكام مباريات كثيرة لإدارتها شريطة ألا يتكرر فيها نفس الفرق، وذلك لخفض حالة الضغوط النفسية لديهم لأدنى درجة نظراً للارتباط العكسي بين الضغوط النفسية ومستوى الأداء.

✓ إجراء دراسات مشابهة على حكام الرياضات الأخرى تأخذ بعين الاعتبار متغيرات هذه الدراسة.

البحوث المقترحة مستقبلاً

نظراً لافتقار المكتبة الرياضية اليمنية للعديد من الدراسات بالذات تلك التي تتعلق بالإعداد النفسي للحكام، فإنّ الباحث يقترح عدداً من البحوث المستقبلية في اليمن، والتي من شأنها كشف مواقع الخلل في كثير من الجوانب ومن تلك الدراسات ما يلي:

- الضغوط التي تحد من التحاق اللاعبين المعتزلين بسلك التحكيم.
- مصادر الاحتراق النفسي لدى الحكام اليمنيين.
- تأثير ضغوط المراقب الفني في اتخاذ القرار لدى الحكام.
- أثر الضغوط النفسية على بعض المتغيرات الفسيولوجية لدى حكام النخبة بكرة القدم.
- الكفاءة البدنية وبعض المتغيرات النفسية للحكام المستجدين في اليمن وعلاقتها بمستوى أدائهم.
- تأثير الضغوط النفسية على تركيز الانتباه وسرعة رد الفعل لدى حكام كرة القدم اليمنيين.
- دراسة تعتمد على تحليل المضمون لتناول الحكام في الصحافة الرياضية.
- تأثير عدم نقل المباريات تلفزيونياً على حكام كرة القدم .

الخاتمة

الخاتمة:

لقد انطلق الباحث بتوفيق من الله تعالى في هذه الدراسة من خلال شعوره بجوانبها المختلفة جزاء اشتغاله كحكم وصحفي في الوقت ذاته، وحاول عبرها الكشف عن مشكلة الضغوط النفسية التي تسببها الصحافة الرياضية على حكام النخبة (دوليين - أولى) في الجمهورية اليمنية عبر الدراسة التي تكتسب أهميتها لكونها من بين الدراسات الأولى في حدود علم الباحث باليمن والموسومة بـ) أثر الصحافة الرياضية على الحالة النفسية لدى حكام كرة القدم)، وكذا معرفة درجة تأثير الخصائص الشخصية والتخصصية لأفراد العينة (الحكام) بتلك الضغوط النفسية، وأيها أكثر تأثراً بها ونسبة التفاوت إن وجدت.

فتحكي كرة القدم يُعد من الأنشطة ذات الارتباط الدائم بالضغوط النفسية الكبيرة. فالحكم وبواسطة الصحافة الرياضية يكون عرضة للتشكيك ليس في قراراته فحسب بل وفي أمانته أيضاً، وذلك ما يؤلّد نظرة سلبية عنه لدى لاعبي ومسيري وجماهير كرة القدم، فالخاسر يُعلق عليه أخطائه فيما الفائز لا يُعيره أدنى اهتمام.

إنّ ظاهرة الضغوط النفسية في الرياضة ولاسيما عند حكام كرة القدم على وجه التحديد يمكن أن تبدأ بالموقف الضاغط أثناء المباراة سواء من قبل اللاعبين أو الإداريين أو الجمهور، وذلك بسبب التعبئة الخاطئة للصحافة الرياضية إما للمباراة ذاتها أو تجاه الحكام أنفسهم، مما يعني زيادة متطلبات الفرق الرياضية أو إداريها أو مشجعيها عن قدرات الحكم أو مساعديه، وكلما استمرت تلك المتطلبات لفترة طويلة بسبب الشحن الإعلامي المبالغ فيه، كلما أضحى الحكم ومساعدوه أكثر عرضة للضغوط النفسية.

وعندما تبلغ الضغوط النفسية التي تُصيب الحكام ذروتها يفقدون عنصري التركيز والانتباه، ويقل لديهم الحزم والصرامة، حتى إذا ما استفحل شأن تلك الضغوط وصعّب عليهم مسايرتها تخرج حينها المباريات عن سيطرتهم بسبب الهيجان الذي يبدأ يشتعل في صفوف اللاعبين والجماهير إثر التغطية اللامسؤلة الصادرة عن بعض الصحف، والتي تكون في مجملها سيفاً مُسلطاً على رقاب الحكام.

إنَّ التطور التقني الذي رافق الإعلام بمختلف وسائله في الآونة الأخيرة، جعل الصحف في متناول الأفراد من مختلف دول العالم في لحظات معدودة إما على مواقعها في الشبكة العنكبوتية (الانترنت) التي جعلت الكون قرية صغيرة رغم اتساعه أو من خلال تناقل الأشخاص لها عبر مواقعها الاجتماعية (الفيسبوك - تويتر - اليوتيوب)، أو عبر ما يُقرأ من مقتطفاتها في النشرات والبرامج التلفزيونية والإذاعية، كما مَكَّن ذلك الأمر أيضاً من الاحتفاظ بنسخ الصحف وتبادلها إلكترونياً بصيغة (pdf).

وبهذا فإنَّ الأخبار التي تَمَس الحُكَّام وتَضُر بهم سرعان ما تُنتشر عبر تلك الوسائل انتشار النار في الهشيم، ومَحِيَّها أو إخفائها يظل أمراً مستحيلاً في ظل التقنيات الحديثة، وبهذا يقع الحُكَّام ضحية بعض الصحف الرياضية، ويترتب على ذلك كله جملة من الضغوط النفسية، والتي بلا ريب لا تؤثر في الحُكَّام فقط، بل يكون الحُكَّام أنفسهم بداية لتدهور الرياضة بكاملها.

ومن هذا المنطلق ونظراً لإحساس الباحث بخطورة تلك الضغوط التي تسببها الصحافة الرياضية على الحالة النفسية لدى الحُكَّام، فقد حَدَّدَها كمشكلة ينبغي دراستها مستخدماً الطرق العلمية لكافة جوانب الدراسة من أجل تحليلها، وإثراء متغيراتها بالمراجع النظرية، وقام بتطبيق أداة (المقياس) الذي صممه بعد عرضه على مجموعة من الخبراء، وعقب تأكده من ملائمتة وفهمه من قبل أفراد العينة بواسطة تطبيقه على عينة استطلاعيه قوامها (10) حُكَّام، ثم شرع في جمع البيانات بعد تطبيقه بصورته النهائية على عينة مكونة من (62) حُكَّاماً، هم حُكَّام النخبة (دوليين - أولى) بواقع (12) حُكَّاماً دولياً و(40) حُكَّاماً من الدرجة الأولى، وجميعهم مسجلون في قوائم الاتحاد العام لكرة القدم بالجمهورية اليمنية للموسم الكروي 2010-2011م، وهم الذين يُديرون مباريات دوري الدرجة الأولى وكأس الرئيس، وهما أرفع مسابقتين تنظم في اليمن.

وبداية قام الباحث بصياغة الفروض بناءً على تجربته الشخصية في هذا الميدان، ثم انطلق في عملية جمع البيانات وتفريغها ومعالجتها إحصائياً وفق المعادلات المناسبة عبر إدخالها في الحقيبة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS 9.0)، ومن ثم عرضها وتحليلها وتفسيرها، ومناقشتها بالاستناد على ما تم جمعه في الجانب النظري والمكون من ثلاثة فصول (الإعلام الرياضي - الضغوط

النفسية - التحكيم)، وما توفر من دراسات مشابهة. واعتمد الباحث في مناقشة أكثر جوانب الإطار النظري والنتائج المتوصل إليها على عمله في سلك التحكيم والتي امتدت (14) عاماً وصل خلالها لدخول اختبارات نيل الشارة الدولية في عام (2008) ومازال ينشط في تحكيم دوري الدرجة الأولى ضمن حكام النخبة، وكذا من خلال اشتغاله أيضاً في المجال الصحفي بفترة تزيد عن (12) عاماً ومازال يكتب في العديد من الصحف المتخصصة بالرياضية.

لقد استفاد الباحث من اشتغاله في المجالين موضع الدراسة، ومكّنه ذلك حسب اعتقاده من مناقشة أغلبية ما ورد في الجانبين النظري والتطبيقي سواءً من ناحية التوضيح أو التفسير أو الشرح بما يعد بالفائدة على الدراسة وبما يعضد النتائج المتحصل عليها من الواقع الميداني.

وقد خلصت الدراسة بعد عرض وتحليل بياناتها الميدانية ومناقشتها في ضوء الفرضيات التي أجابت على التساؤلات إلى جملة من الحقائق المتعلقة بأثر الصحافة الرياضية على الحالة النفسية لدى حكام كرة القدم بالجمهورية اليمنية، ووفق محاور الدراسة (الصحفيون الرياضيون - أسلوب التغطية الصحفية - زمن التغطية الصحفية) والتي بيّنت عدم وجود فروق في درجة تأثير الضغوط النفسية التي تسببها الصحافة الرياضية على حكام النخبة (دوليين - أولى) في اليمن بحسب متغيرات (السن - العمر التحكيمي - الاختصاص التحكيمي - المستوى التعليمي)، في حين وُجدت فروق بحسب درجتهم التحكيمية، ولو نسب ضئيلة.

وإثر استعراضنا للنتائج المتحصل عليها بعد أن أتمّ الباحث للدراسة بحمد الله ونعمته وتوفيقه يمكن القول: بأنّ الضغوط النفسية التي تُسببها الصحافة الرياضية تؤثر بدرجة متوسطة على أداء حكام الدوري اليمني لكرة القدم بمختلف خصائصهم السوسيو. مهنية، غير أنّ متغير الدرجة التحكيمية يضل هو المتغير الوحيد في دراستنا الذي ظهرت فيه بجلاء وجود تلك الفروق. بمعنى أنّ الحكام الوطنيين يتأثرون بالضغوط النفسية بحسب درجتهم التحكيمية أكثر من نظرائهم الدوليين.

كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق بحسب متغيرات (السن - العمر التحكيمي - الاختصاص التحكيمي - المستوى التعليمي) وبالتالي تم رفض الفرضيات الخاصة بها لعدم تحققها بدرجة عالية،

وإن كانت الفرضية الخامسة والمتعلقة بالمستوى التعليمي لم تتحقق أيضاً ولكن بدرجة جزئية. في حين تم قبول الفرضية الثالثة المتعلقة بالدرجة التحكيمية والتي تحققت بصورة جزئية لا سيما على محور الصحفيين الرياضيين والتي بينت وجود فروق دالة إحصائية بحيث أنَّ الحكام الوطنيين هم أكثر تأثراً بالضغوط النفسية من نظرائهم الدوليين. غير أنَّ الواضح من نتائج جميع الفرضيات أنه توجد ضغوط نفسية لدى الحكام سببها الصحافة الرياضية، ولكن بنسب متوسطة، وهذا ما تبيّن من خلال قبول الفرضية العامة وبدرجة عالية والتي مفادها: تتسبب الصحافة الرياضية في ظهور الضغوط النفسية لدى حكام النخبة (دوليين - أولى) بالجمهورية اليمنية، وبالتالي تؤثر في الكل وإن لم تظهر تلك الفروق في بعض المتغيرات الجزئية .

وبناءً على النتائج المتحصل عليها من خلال هذه الدراسة فإنه يتضح لنا وجود ضغوط نفسية لدى حكام كرة القدم النخبة (دوليين - أولى) الذين يديرون مسابقة الدوري العام بالجمهورية اليمنية مرّده تأثير الصحافة الرياضية على حالتهم النفسية، وذلك جزاء تعرض تلك الصحف الدائم للحكام عبر صحفيها وبواسطة أسلوب وزمن تغطيتها، ومؤشرات ذلك الضغط تبدوا واضحة عليهم وتبرز في الأخطاء التي يرتكبونها، حيث تكون نتيجة التغطية المتحيزة، والنقد الغير منطقي من قبل الصحافة الرياضية على أدائهم.

إنّ ذلك الأسلوب يخلق حالة من التوتر لدى الحكم ومساعديه، سواءً عبر كاتبه أو من حيث مضمونه أو توقيت نشره، مما ينتج عنه سرعة غضبهم وانفعالهم ويسهل استنثارهم من قبل بعض اللاعبين، أو الأجهزة الفنية والإدارية، أو من قبل الجماهير، والذين بدورهم يكونون واقعين تحت ذلك الشحن الإعلامي الكبير الموجه ضد الحكام بعد قراءتهم للصحف التي تتناول المباراة، خصوصاً إذا كانت تلك المباراة مهمة للصعود أو تفادي الهبوط أو من أجل التتويج بالبطولة، فتُضخّم حينها الأخطاء البسيطة التي تطرأ أثناء سير المباراة.

ولأسف فإنّ تأثير تلك الضغوط لا تقتصر سلبياتها على الحكام داخل الملعب فحسب بل تنسحب عليهم ضمن محيطهم الأسري والمهني والاجتماعي، بمعنى أنها تحيط بهم أينما اتجهوا وهو

ما يزيد من معاناتهم، بسبب شعورهم بتدني وضعهم الاجتماعي نتيجة تلك الإهانة التي يشعرون أنها قد لحقت بهم. واستجابة الحكام اليمنيين للضغوط النفسية تعتمد بدرجة كبيرة على ما يتمتعون به من خصائص شخصية وعلى حالتهم النفسية عند مواجهتها خصوصاً داخل الملعب، وعلى التحضير النفسي الذي يجب أن يخضعوا له.

ولذا وبناءً على ما توصل إليه الباحث من نتائج فإنه لا يرى في التحضير النفسي جزءاً مكملًا للتحضيرات التي يجب خضوع الحكام لها، بل يراه جزءاً أساسياً وغاية في الأهمية للتخفيف من الضغوط التي يتعرض لها وتؤثر على حالته النفسية، فينبغي أن يسير ذلك التحضير جنباً إلى جنب مع التحضيرات البدنية والفنية، فلا يستطيع أي حكم السيطرة على المباراة، وما يحيط بها من أجواء مشحونة من : لاعبين ومدربين وإداريين وجماهير ووسائل إعلام، ما لم يكن متمتعاً بتهيئة نفسية تتلاءم وطبيعة المهام التي يؤديها قبل وأثناء وبعد المباريات.

فالحكام اليمنيون كغيرهم من حكام الدول الأخرى بحاجة ماسة للتحضير النفسي عبر أخصائي يعينهم على مواجهة الصعوبات، ويهيئهم نفسياً لاتخاذ القرارات التي تتطلب الجرأة والشجاعة، وذلك من خلال الجلوس معهم بهدف إزالة التوتر والقلق والخوف، إلى جانب تهيئته وتنمية مهاراتهم السلوكية والمهارية كفن التعامل مع الانتقادات وقبول النقد بما ينسجم وطبيعة الأخطاء والقرارات التي يتخذونها خلال إدارتهم للمباريات.

فالحكم إنسان معرض للخطأ والصواب، وقد شاهدنا الأخطاء التحكيمية التي شهدتها بطولة كأس العالم 2010 بجنوب إفريقيا بالرغم من الإمكانيات والمادية والتقنية المهيولة التي تم توفيرها للحكام، ويعزو الباحث ذلك لكون التركيبة البشرية للحكم تجعله يقع أسيراً لكثير من الضغوط والتي بدورها تُنتج المزيد من الأخطاء. فحسن إدارة المباريات لا يتطلب حكماً حافظاً للقانون، بل حكماً ممارساً قادراً على إدارة المباراة بروح القانون، فالحكم الذي يهتم بإعداد ذاته وتحضيرها نفسياً يكون أقرب إلى النجاح من الحكم الذي يهمل هذا الجانب المهم من الإعداد، وقد استشعر الاتحاد الأوروبي أهمية التحضير النفسي فأقر الاستعانة بخدمات الإعداد والعلاج في عام 2008م.

كما أنَّ للصحافة الرياضية دور فعال في تخفيف الضغوط المسلطة على الحكام من خلال تعاملها بمهنية وحيادية، فكلما ابتعدت عن استقصاء مهاجمة الحكام، واستعداء بقية أطراف الرياضة عليهم، وتوظيف الأكفأ من الصحفيين الحاصلين على مؤهلات علمية في هذا التخصص، وإزاحة الدُخلاء ممن لا ينتمون للمهنة إلا بالاسم فقط، وتحري الأخبار الصحيحة والابتعاد عن الشائعات الهدامة، فرب كلمة لا يُلقى لها الصحفي بالاً تكون كالسيف القاطع لرقاب الحكام، فإما أن تؤثر على مردودهم، أو تجعلهم يبتعدون نهائياً عن التحكيم، وفي الحالتين تكون قد أصابتهم في مقتل، وشوهت جمالية كرة القدم.

وبهذا نكون قد أجبنا على التساؤلات التي أثارته الدراسة مُسَبِّقاً وُبُنِيَت عليها الأسس النظرية، والتي أسفرت عن تحقيق الفرضية الثالثة من الفرضيات الخمس، فيما لم تتحقق بقية الفرضيات، ونخلص في الأخير إلى أنَّ الفرضية العامة والتي مفادها: تتسبب الصحافة الرياضية في ظهور الضغوط النفسية لدى حكام كرة القدم النخبة (دوليين - أولى) بالجمهورية اليمنية محققة وبصورة عالية، أي أنَّ الصحافة الرياضية تؤثر على الحالة النفسية لدى الحكام كرة القدم النخبة بالجمهورية اليمنية. ورغم هذا تبقى هذه الدراسة مفتوحة للبحث فيها والتعمق بدراستها من جوانب أخرى لم يتطرق إليها الباحث الذي يسأل الله أن ينفع بنتائج دراسته قطاعي الصحافة الرياضية والتحكيم، لما فيه مصلحة الكرة اليمنية.

فموضوع الضغوط النفسية يُشكل مجالاً واسعاً للبحث والتحليل، فالدراسات العلمية هي امتداد في عالم من البحث لا ينتهي، فالحمد لله الذي هدانا لإتمام هذه الدراسة وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، فله الحمد وله الشكر، وإنْ وفقت فمن الله، ثم بجهود من ساعدوني بمشورتهم العلمية، وإنْ أخطأت فمن نفسي والشيطان، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

المصادر والمراجع

المصادر:

- القرآن الكريم .
- الإمام أحمد بن حنبل (1416 هـ - 1996 م): المسند، ط1، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت.
- الإمام محمد بن أبي بكر الرازي (1999): مختار الصحاح، دار العلم بيروت.
- الإمام محمد بن إسماعيل البخاري: صحيح البخاري.
- الإمام محي الدين النووي (1404هـ): الأحاديث الأربعون النووية، دار الرائد العربي للطباعة، بيروت.

المراجع:

1. إبراهيم إمام (1969): الإعلام والاتصال بال جماهير، ط1، المكتبة الانجلو مصرية، القاهرة.
2. إبراهيم عبد الستار، إبراهيم رضوي (2003): علم النفس أسسه وعالم داسته، دار العلوم الرياض، السعودية.
3. إبراهيم عبد العزيز شيحا (1983): الإدارة العامة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت.
4. أحمد أمين نوري وطارق محمد (2001): سيكولوجية الفرق الرياضية، ط1، القاهرة، دار الفكر العربي للنشر، القاهرة.
5. أحمد بدر (1974): الاتصال بال جماهير والدعاية الدولية، ط1، دار القلم، الكويت.
6. أحمد زكريا احمد (2008): الكتابة الصحفية الإخبارية وتأثيراتها، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة.
7. أحمد محمد عبد الخالق (1998): الصدمة النفسية، مطبوعات جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، الكويت.
8. إخلص محمد عبد الحفيظ ومصطفى حسين باهى (2000): طرق البحث العلمي والتحليل الإحصائي في المجالات التربوية والنفسية والرياضية، مركز الكتاب للنشر، القاهرة.
9. أديب خصور (2003): أزمة إعلام أم أزمة أنظمة، ط1، المكتبة العامة، دمشق.
10. أسامة عبد الظاهر الأصفر (1999): الإعداد النفسي للناشئين في المجال الرياضي، دليل الإرشاد والتوجيه للمدربين وأولياء الأمور، دار الفكر، القاهرة .
11. إسامة كامل راتب (1995). علم نفس الرياضة، دار الفكر العربي، القاهرة .

12. أسامة كامل راتب (1997): قلق المنافسة ضغوط التدريب واحتراق الرياضي، دار الفكر العربي، القاهرة.
13. أسامة كامل راتب (1997): الإعداد النفسي لتدريب الناشئين دليل المدربين وأولياء الأمور، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة .
14. إسماعيل إبراهيم (2001): الصحفي المتميز، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة.
15. أكرم مصباح عثمان (2001): الخطوات المثيرة لإدارة الضغوط النفسية، دار بن حزم للنشر، بيروت.
16. أمة العليم السوسوه و إسكندر الاصبحي (1998): الصحافة اليمنية بناء وتحديث، ط1، وزارة الإعلام، صنعاء.
17. بوداود عبد اليمين وعطا الله احمد (2009): المرشد في البحث العلمي لطلبة التربية البدنية والرياضية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
18. ببير الببير (1987): الصحافة، ترجمة: فاطمة عبد الله محمود، ط1، الهيئة العربية للكتاب، القاهرة.
19. حسن احمد الشافعي (2003): الإعلام في التربية البدنية والرياضية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية.
20. حسن معوض (وآخرون) (1979): الألعاب للصغار والرابع والخامس لدور المعلمين والمعلمات، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، مصر.
21. حلمي محمد فودة و عبد الرحمن الصالح (1992): المرشد في كتابة الأبحاث الاجتماعية، ط4، دار الشروق للطباعة والنشر، جدة، السعودية.
22. حنان عبد الحميد العناني (2000): الصحة النفسية، ط1، دار الفكر العربي، بيروت.
23. خليل صابات (1997): الصحافة رسالة واستعداد وفن، ط2. دار المعارف، مصر .
24. خير الدين علي عويس و عطا حسن عبد الرحيم (1998): الإعلام الرياضي، الجزء 1، مركز الكتاب للنشر، القاهرة .
25. رشيدة محمد الغربي (2006): المتغيرات الفسيولوجية لحكام كرة السلة أثناء المباريات، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر.
26. زهير احداث (1993): مدخل لعلوم الإعلام والاتصال، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر.

27. زهير احداان (2007): مدخل لعلوم الإعلام والاتصال، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
28. زهير إحداان(1986): الصحافة الإسلامية الجزائرية من بدايتها إلى 1930، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.
29. سحر محمد وهبي (1996):بحوث جامعية في الصحافة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة.
30. السرطاوي والشخص (1999) : الضغوط النفسية وأساليب المواجهة والاحتياجات لأولياء أمور المعاقين، دار الكتاب الجامعي، العين.
31. سعادة الزبيدي (2008): علم النفس التربوي الرياضي، جامعة قار يونس، ليبيا.
32. صالح دياب هندي (1990): أثر وسائل الإعلام على الطفل، ط1، جمعية المطابع التعاونية الأردنية، عمان .
33. صالح علي جويان (2007): المبادئ الأساسية للتحكيم والمراقبة، حصرموت للطباعة، اليمن.
34. طلعت همام (1988): موسوعة الإعلام والصحافة - مائة سؤال عن الصحافة، ط2، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمّان.
35. عباس محمود عوض (1981): دراسات في علم النفس الصناعي والمهني، الهيئة المصرية العامة، الإسكندرية.
36. عبد الحميد سلامة (1997): كرة القدم (القانون وفن التحكيم)، ط3، مطبعة دار الشباب، تونس .
37. عبد الرحمن عيسوي (1973): علم النفس والحياة المعاصرة، دار المعارف، القاهرة .
38. عبد اللطيف حمزة (1965): الصحافة تاريخه ومذاهبه، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة.
39. علي عسكر (2000) : ضغوط الحياة .. وأساليب مواجهتها، دار الكتاب الحديث، الكويت.
40. عمرو حسن بدران (2002) : الأسس النفسية للتربية البدنية والرياضة، جامعة المنصورة، مصر.
41. فاخر عاقل (1971) : معجم علم النفس، دار العلم للملايين، بيروت.
42. فاروق أبو زيد (1987): مدخل إلى عالم الصحافة، عالم الكتب النشر، القاهرة .
43. فاروق السيد عثمان (2001): القلق وإدارة الضغوط النفسية، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة.
44. فرج عبد القادر طه (وآخرون) (1977):الصور الغربية لمقياس وكسلر بلفيو لذكاء الراشدين والمراهقين، مطبعة كوثر، الرباط .
45. فريزر بوند (1964): مدخل إلى الصحافة ،ترجمة: راجي جيهون، مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر، بيروت.

46. فيولا الببلاوي (1989): مقياس الضغوط الوالدية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.
47. ليلي السيد فرحات (2001): القياس المعرفي الرياضي، ط1، مركز الكتاب للنشر، القاهرة.
48. محسن أحمد الخضير (1991): الضغوط الإدارية: الظاهرة، الأسباب، العلاج، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة .
49. محفوظ احمد جودة (1999): العلاقات مفاهيم وممارسات، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن.
50. محمد السيد عبد الرحمن (2000): علم الأمراض العقلية والنفسية، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة .
51. محمد جميل حمامي (2008) : نشر الكلمات في أساليب تأثير وسائل الصحافة على المجتمعات، القدس.
52. محمد حسن علاوي (1998): سيكولوجية الاحتراق للاعب والمدرّب الرياضي، طبعة 1، دار الكتاب والنشر، القاهرة.
53. محمد حسين النظاري (2009) : الشباب الطامح في وجدان الرئيس الصالح، الفرسان للطباعة والنشر، صنعاء .
54. محمد عبد الرحمن الحضيف (1994): تأثير وسائل الإعلام - دراسة في النظريات والأساليب، مكتبة العبيكان، الرياض.
55. محمد عبد القادر حاتم (1989) الرأي العام وتأثره بالصحافة والدعاية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت .
56. محمد فريد محمد عزت (1993): مدخل إلى الصحافة، القاهرة .
57. محمد قاسم عبد الله (2001): مدخل إلى الصحة النفسية، دار الفكر للطباعة والنشر، القاهرة .
58. محمد منير حجاب (2000): أساسيات الرأي العام ، ط2، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة .
59. محمد موفق الغلاييني (1985): وسائل الصحافة وأثرها في وحدة الأمة، ط1، دار المنارة للنشر والتوزيع، جدة، السعودية.
60. محمد نصر الدين رضوان (2003): الإحصاء الاستدلالي في علوم التربية البدنية والرياضية، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة .
61. محمود علم الدين (1991): الصحافة - المداخل الأساسية، كلية الإعلام، جامعة القاهرة .

62. محمود عنان (2004) : أولياء الأمور والأدوار النفس اجتماعية في منظومة التدريب والمنافسة الرياضية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.
63. مختار التهامي، إبراهيم الداوقي (1980): مبادئ العلاقات العامة في البلدان النامية، ط1، المعرفة للطباعة والنشر، بغداد .
64. مختار سالم (1994): كرة القدم لعبة الملايين، ط3، مؤسسة المعارف للطباعة والنشر، بيروت .
65. مصطفى كامل محمود، محمد حسام الدين (1998): الحكم العربي وقوانين كرة القدم وكرة القدم الخماسية، مركز الكتاب للنشر، القاهرة .
66. المنصف العياري (وآخرون) (2006) : المعالجات الخيرية التلفزيونية العربية بين متطلبات المهنية والتوجهات السياسية . سلسلة بحوث ودراسات إذاعية 58، تونس .
67. نبيل ندا (2009): الإعداد النفسي لحكم كرة القدم، ط1، دار الكتاب الحديث، القاهرة.
68. نجيب احمد عبد الله (2004): التحكيم في القانون اليمني، منشورات مركز صادق، اليمن.
69. نجيب اسكندر إبراهيم (وآخرون) (1961): الدراسات العلمية للسلوك الاجتماعي، ط2، مؤسسة المطبوعات الحديثة، القاهرة.
70. نسيبة ربيعة جعفري (2006): الدليل المنهجي للطالب في إعداد البحث العلمي، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر.
71. نواف كنعان (1998): اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، ط5، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
72. هارون توفيق الرشيد (1999): الضغوط النفسية طبيعتها - نظرياتها، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.
73. هلال محمد (2000): مهارات إدارة الضغوط، الانجلو المصرية، القاهرة.
74. يخلف عثمان (2001): علم النفس الصحة والأسس النفسية والسلوكية للصحة، ط1، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، الدوحة.

الأطروحات والرسائل

أطروحات الدكتوراه:

75. حسين يونس حسين (2002): دور وسائل الاتصال الجماهيري في صنع القرار في المؤسسات الرياضية العراقية، أطروحة دكتوراه جامعة بغداد - كلية التربية الرياضية.
76. دلال الزعبي (2003): ضغوط العمل وعلاقتها بالدافعية نحو العمل لدى رؤساء الأقسام الأكاديمية في الجامعات الأردنية، أطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.
77. السيد عبد المنعم محمد مصطفى (2001): عوامل الضغط النفسي وعلاقته باتخاذ القرار، أطروحة دكتوراه، جامعة حلوان، القاهرة.
78. صابر حارص محمد (1994): المقال العمودي في الصحافة المصرية، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة القاهرة.
79. عبد اللطيف المشنة (2010): الحالة النفسية الجسمية لأستاذ التربية البدنية والرياضية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد التربية البدنية، جامعة الجزائر.
80. علي حمدان محمد (2002): الضغوط النفسية وعلاقتها بتقدير الذات ووجهة الضبط لدى عينة من معلمي ومعلمات مدارس التربية الخاصة، أطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس، القاهرة.
81. عماد الدين عثمان أبو زيد (1992) : المقال التحليلي -دراسة وصفية على صحيفتي الأهرام والوفد، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة.
82. فؤاد حسن (2010): تحديد الوجهة المورفولوجية وعلاقتها بمستوى الصفات البدنية لدى لاعبي كرة القدم اليمنية، أطروحة دكتوراه منشورة، معهد التربية البدنية والرياضية، جامعة الجزائر .
83. مديحة محمد الإمام (1979): دور الصحافة في نشر الثقافة الرياضية عامة وألعاب القوى خاصة، أطروحة دكتوراه، جامعة الإسكندرية ، بكلية التربية الرياضية للبنات .

رسائل الماجستير

84. إبراهيم عيسى (2007): دور وأهمية الصحف الرياضية في تنمية الثقافة البدنية والرياضية لدى تلاميذ المرحلة الثانوية، مذكرة ماجستير غير منشورة، معهد التربية البدنية، جامعة الجزائر .
85. أسامة عبد الظاهر (1999): مصادر الضغوط النفسية لدى الرياضيين الناشئين، مذكرة ماجستير منشورة جامعة حلوان، القاهرة.

86. أمل سليمان العنزي (2004): _أساليب مواجهة الضغوط عند الصحاحات والمصابات بالاضطرابات النفسجسمية السيکوسوماتية دراسة مقارنة، مذكرة ماجستير ، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض.
87. بغيجة لياس (2006): استراتيجيات التعامل مع الضغوط النفسية الكوبيين وعلاقتها بمستوى القلق والاكتئاب لدى المعاقين حركيا، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر.
88. بن عبد الله عبد القادر (2005): الضغوط النفسية لدى الرياضيين الناشئين مصادرها وأعراضها، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر .
89. جاسم عباس (2002): السمات الشخصية وعلاقتها بمستوى أداء حكام كرة القدم، مذكرة ماجستير، كلية التربية الرياضية، جامعة بغداد.
90. جميلة غالب الحيفي (2000): الضغوط النفسية لدى ملاحي الخطوط الجوية اليمنية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة صنعاء.
91. جوادي إبراهيم (2008): دور الإعلام الرياضي في تنمية الجوانب الاجتماعية لدى الرياضيين الأواسط، مذكرة ماجستير غير منشورة، معهد الرياضة، جامعة الجزائر .
92. حازم عبد المحسن إبراهيم (1993): الصحافة الرياضية في مصر بين عامي 1982-1990م، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة حلوان.
93. حافظ على حافظ أبو عيَّاش (2008): دور الصحافة المحلية المطبوعة في التحول الديمقراطي في الضفة الغربية، مذكرة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين .
94. حدادة محمد (2008): الضغوط النفسية لدى حكام النخبة الوطنية في كرة القدم مستوياتها ومصادرها، مذكرة ماجستير غير منشورة، معهد التربية البدنية والرياضية، جامعة الجزائر .
95. داودان يمينه (2004): الاتصال والصحافة الرياضية، مذكرة ماجستير غير منشورة، معهد التربية البدنية والرياضية، بجامعة الجزائر .
96. سخرية عقيلة (2008): دور الإعلام الرياضي في نشر الثقافة البدنية والرياضية عند المراهقين، مذكرة ماجستير غير منشورة، معهد التربية البدنية والرياضية بجامعة الجزائر .
97. سمير مهنا (2000): بعض مظاهر الانتباه وعلاقتها بمستوى أداء حكام كرة القدم، مذكرة ماجستير منشورة، كلية التربية الرياضية - جامعة بابل .

98. صالح لخضر (2009): تقدير الذات عند حكام الأنشطة الجماعية دراسة تتمحور حول البعد النفسي، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر .
99. عبد الرحمن الزهراني (2003): تأثير حالة القلق والثقة على تركيز الانتباه وسرعة رد الفعل لدى حكام الكرة الطائرة السعودي، مذكرة ماجستير، قسم التربية البدنية والرياضية، جامعة الملك سعود الرياض.
100. عبد الرحمن سايح (2008): الضغط النفسي لدى رياضيي كرة القدم النخبة، مذكرة ماجستير غير منشورة، معهد التربية البدنية والرياضية، جامعة الجزائر .
101. عبد الله غرم عبد الله الشهري (2007): التعصب الرياضي ومدى علاقته ببعض نظم التنشئة الاجتماعية لدى الجماهير السعودية في مدينة الرياض، قسم التربية البدنية وعلوم الحركة بكلية التربية بجامعة الملك سعود، مذكرة ماجستير غير منشورة، الرياض.
102. عبد المنعم محمد القعر (2006): ملامح الصحافة الرياضية المرتبطة بدعم الحس الوطني كما يراها الطلاب الجامعيون في محافظة الإحساء بالمنطقة الشرقية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك فيصل.
103. علاء الدين احمد طلعت (1987): الأسس العلمية التحريرية للصفحات الرياضية اليومية بالصحف اليومية الصباحية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة .
104. فهد القحيز (2003): دراسة العناصر البدنية و السمات الشخصية لحكم كرة القدم السعودي، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم التربية البدنية، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض .
105. فوزي عبد الغني خلاف (2000): العلاقة بين شكل الصحيفة ومضمونها، مذكرة ماجستير غير منشورة.
106. لاوسين سليمان (2009): الإعلام والتغطية الرياضية السمعية والبصرية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر .
107. لونس عبد الله (2008): دور الإعلام الرياضي المكتوب اتجاه ظاهرة العنف الرياضي لدى فئة الشباب الجامعي، مذكرة ماجستير غير منشورة، معهد التربية الرياضية جامعة الجزائر .
108. مبروك براهمي (2008) دور الصحافة الرياضية الرياضي في التأثير على اتخاذ القرارات داخل أندية كرة القدم الجزائرية، مذكرة ماجستير غير منشورة، معهد التربية الرياضية جامعة الجزائر .
109. محمد العدوان (1992): مستوى ومصادر ضغوط العمل لدى مديري المدارس الثانوية في محافظة البلقاء، مذكرة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

110. محمد دحماني (2006): تأثير الصحافة الرياضية في انتشار ظاهرة العنف في ملاعب كرة القدم الجزائرية، مذكرة ماجستير غير منشورة ، معهد التربية البدنية، جامعة الجزائر .
111. محمد فقيهي (2008): الاحتراق النفسي لدى مدربي كرة القدم في المملكة العربية السعودية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود الرياض.
112. مسعود شريف (2002): دراسة تحليلية حول التحكيم وعلاقته بالعنف في رياضة كرة القدم الجزائرية، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم التربية الرياضية، جامعة الجزائر.
113. معاذ محمد العوض (1998): إستراتيجية تكيف المعلمين مع الضغوط النفسية التي تواجههم في مدارس نابلس الثانوية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين .
114. معجل الرومي (1984): تأثير الصفحات الرياضية على بقية المواد الإعلامية في الصحافة السعودية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بن سعود ، الرياض.
115. نبيل منصوري (2010): مفهوم الذات وعلاقته بظاهرة الاحتراق النفسي لحكام كرة القدم، مذكرة ماجستير غير منشورة، معهد التربية الرياضية، جامعة الجزائر 3 .
116. نجاه جميل نصر الله البدور (2006): مستوى الضغوط النفسية وعلاقته بمستوى الدافعية لمديري مدارس الأمانة العامة للمؤسسات التربوية المسيحية في الأردن، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان.
117. نعمت رمضان (1991): الضغوط النفسية والرضا الوظيفي لدى معلمي ومعلمات المرحلة الثانوية في مديرية عمان الأولى، مذكرة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن .

المجلات العلمية

118. إبراهيم إمام (1977): بحوث تحليل المضمون وتطبيقاتها في الإعلام، مجلة الإذاعات العربية، العدد 70، ابريل.
119. حامد زهران (1993): الإعلام والشباب بين التربية وعلم النفس، ندوة الإعلام والشباب، كلية الإعلام، القاهرة .
120. حسن أبو عبده (1993): دراسة العلاقة بين سمة القلق التنافسي الرياضي وبعض مصادر الضغط النفسي لدى ناشئ كرة القدم، المجلة العلمية للتربية البدنية والرياضية، جامعة حلوان .
121. حمدي حسن (2006): المؤتمر العربي للصحافة الرياضية، الصحافة الرياضية بين الصحافة العامة والمتخصصة، الجلسة 4، مسقط .

122. رائد عابد (2009): الملتقى الإعلامي العربي الثالث، 10 - 12 مايو، دمشق.
123. رمزي جابر (2007): دراسة تقويمية لظاهرة الاحتراق النفسي للمدرب، المجلد 1، مجلة علوم التربية الرياضية، العدد 07، جامعة بابل، العراق .
124. زياد الطحاينة (2006): مصادر الضغوط التي يتعرض لها حكام الألعاب الرياضية في الأردن ونيتهم لترك التحكيم، المجلة التربوية، جامعة الكويت، الكويت.
125. ساعد الحارثي (1996): الصحافة الرياضية بين الكمال والواقع، العدد 46، المجلة العربية، الرياض .
126. سميرة عرابي وآخرون (2007) : الاحتراق النفسي لدى مدربي كرة القدم في الأردن، المؤتمر العلمي الدولي الثاني، جامعة اليرموك .
127. شيماء على خميس (2007): السمات الشخصية وعلاقتها بالضغوط المهنية لمدربي الألعاب في جامعتي بابل والنجف، مجله علوم التربية الرياضية، العدد 2، المجلد 6، جامعة بابل .
128. صلاح السقا (2008): مفهوم المدرب السعودي حول أهمية ودور الأخصائي النفسي الرياضي، البحوث العلمية الرياضية، مجلة دراسات. مؤتمر التربية الرياضية نموذج للحياة المعاصرة، عدد خاص، الرياض .
129. عامر سعيد الخيكاتي (2005): الكفاءة البدنية وبعض المتغيرات النفسية لحكام الدرجة الأولى بكرة القدم وعلاقتها بمستوى أدائهم، المجلد 4، العدد الرابع، مجلة علوم التربية الرياضية - جامعة بابل.
130. عبد الفتاح خليفات، وعماد الزغول، (2003). مصادر الضغوط النفسية لدى معلمي مديرية تربية محافظة الكرك وعلاقتها ببعض المتغيرات، العدد 10، مجلة العلوم التربوية .
131. عبد الله عويدات وعاطف عضيبان (1988): أبعاد الصحافة الرياضية في الأردن من خلال تحليل محتوى الملاحق الرياضية، العدد 1، المجلد 15، مجلة الدراسات جامعة الأردن، عمان .
132. عماد الكحلوت ونصر الكحلوت (2006): الضغوط المدرسية وعلاقتها بأداء معلمي التكنولوجيا بالمرحلة الأساسية العليا، دراسة مقدمة للمؤتمر الأول بجامعة الأقصى، غزة.
133. فايز وهبي (2009): الملتقى الإعلامي الرياضي العربي الثالث، 10-12 مايو، دمشق.
134. فتحي سند (2009): الملتقى الإعلامي الرياضي العربي الثالث، 10-12 مايو، دمشق.
135. المجلة العلمية بكلية التربية البدنية والرياضية (1989): العدد بين 2-3، مارس-يونيو، جامعة حلوان، مصر.

136. المركز العربي للدراسات الأمنية بالرياض (1408): دور الإعلام في توجيه الشباب، أبحاث الندوة العلمية الخامسة، الرياض.
137. مسعد عويس (1984): الدور التربوي للإعلام الرياضي وماذا يريد التربويون من الصحفيين، ج2، مكتب التربية العربي لدول الخليج الرياض .
138. مصطفى محمد (1999): كيف ظهرت الفيفا، مجلة روضة الجيش ،ع/206، مديرية الإعلام والتوجيه وزارة الدفاع الوطني الجزائري.
139. منصور ذياب (2007): دراسة الضغوط المهنية وبعض السمات الشخصية وعلاقتها بأعراض الاحتراق النفسي للمدرب الرياضي، المؤتمر العلمي الثاني، جامعة اليرموك .
140. الموسوي حسن (1998): الضغوط النفسية لدى العاملين في مجال الخدمة النفسية، دراسة عاملية، المجلة التربوية المجلد 12 العدد 7.
141. وسام بريك (2001): مصادر الضغوط المهنية وعلاقتها ببعض المتغيرات الديموغرافية والمهنية لدى معلمي المدارس الخاصة في عمان، العدد 5-6، الجزء الأول، مجلة كلية التربية .
142. وليد ذنون يونس و يحيى محمد علي (2004): دراسة مقارنة في الاحتراق النفسي لدى حكام كرة القدم، جامعة الموصل، كلية التربية الرياضية .

الصحف

143. بندر الأحمدى : الحكم اليمني مظلوم ، صحيفة الملاعب، العدد 14771 ، 2010/4/17م، صنعاء .
144. صحيفة 14 أكتوبر، الإعلام الرياضي لن يشارك في مؤتمر الاتحاد الآسيوي للصحافة الرياضية، العدد (14287)، 2008/11/9م
145. صحيفة الثورة: منح الضوء الأخضر لاستخدام 5 حكام في يورو 2012، 2011/03/05، صنعاء.
146. صحيفة الثورة، العدد 16478، 2009/12/23، صنعاء .
147. محمد القيداني:مستشار الصحافة العربية، صحيفة المؤتمر، 2010/01/03، صنعاء.
148. محمد النظاري : حكام القدم والاستعداد للدوري، صحيفة الثورة، العدد 16774، 2010/10/15، صنعاء .
149. محمد سعيد سالم: صحيفة الرياضة، 2005/2/1، صنعاء.

150. هادي الدوسري: صحيفة الوسط الرياضي، العدد 2669، 2009/12/27، المنامة.

151. يزيد : حوار ، صحيفة الجزائر نيوز ، 2010/06/24 ، الجزائر .

القوانين

152. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد 14، قانون رقم 07/90، المؤرخ في 03 أفريل 1990، المتعلق بالإعلام.

153. قانون الصحافة والمطبوعات اليمنية رقم 25 لسنة 1990م، المادة 2.

154. قانون كرة القدم (2010): المادة 5، الاتحاد السعودي لكرة القدم، الرياض.

155. قانون كرة القدم والمرشد العالمي للحكم (1999): الاتحاد العربي السعودي لكرة القدم ، إعداد اللجنة الرئيسية، مطابع دار الهلال للاؤفست، الرياض .

156. النظام الأساسي للاتحاد الدولي لكرة القدم ، أكتوبر (2006) ، المادة 44 .

المراجع باللغة الأجنبية

157. Bowser، Philip (2000) "Stress Management: Getting Stronger، Handling The Load" NEA Today، 19 (2) .
158. Cox .T. (1986) stress: 7th edition ; Macmillan Education L.T.D; London.
159. Fletcher، B.C. (1992). Work Stress ،Disease and Life Expectancy، New Yourk: John Wiley & Sons.Inc
160. Hansons. E. M. (1991).Stress: Causes and Symptoms. Educational Administration and Organizational – A 60)12(، 43-
161. HOLMES, M(1982): Children in conflict. Harmons Worth, England: Penguig.
162. Law، S، & Glover، D. (2000). Educational Leadership and Learning Practice، Policy and Rsearch. Hong Kong; Graphic raft Limited .
163. Lazarus, P. C. L (1981): Alienation and Psychological. Correlates. Journal of Sociai Psychology, 126
164. Morgan G. T. and king . K(1966): Introduction to physiology 3ed. Ed. New York ، Mc graw .
165. Nelson، J. Ron (2000). "Sources of Occupational Stress for Teacher's Emotional and Behavioral Disorders"، Journal of Emotional and Behavioral Disorder، 9(2) .
166. onions. C.t. the oxfor dictionary.clarendon press/ third edition . volyme ll london . 1984 .pp.1662-1663.) .

167. Seley، Hans(1981). "The Stress Concept Today in Kutash NASSP Bulletin.
168. Silai, A. T (1977): The Social Desirability Variable in Personality Assessment and Research, New York: Holt, Rinehart, Winston.
169. Tolor, H. A (1988): The Psychological effects of the civil disturbance on children The northern Teacher, winter

المواقع الالكترونية

170. <http://forum.kooora.com/f.aspx?t=2900827919:50-2011/08/30>. شيتوس فلسطيني.
171. <http://www.alnassr.com/vb/showthread.php?t=4231>
172. <http://www.a-spa.org/main.php> 03:12 . الاتحاد العربي للصحافة الرياضية -11-2010،
173. <http://www.ta7keem.com/article95.htm> 30-12-2009، هاني بلان.
174. <http://www.ta7keem.com/news1743.htm> 16 -03-2011
175. kuiraq.com/attdc/appllication/a6-2010/basim-naji.pps – Irak 06-03-2011

الملاحق

استمارة استطلاع رأي الأساتذة المحكمين

الأستاذ الدكتور /

المحترم

تحية طيبة وبعد...

الاستمارة المطروحة على سيادتكم بشأن رأيكم الكريم في بناء قائمة لقياس أثر الصحافة الرياضية على الحالة النفسية لدى حكام كرة القدم بالجمهورية اليمنية.
والباحث أصالة عن نفسه ونيابة عن الأستاذ المشرف يشكركم مسبقاً على التعاون العلمي في بناء المقياس بحسب العبارات المرفقة.

عنوان البحث : أثر الصحافة الرياضية على الحالة النفسية لدى حكام كرة القدم - دراسة على حكام النخبة (دولين-أولى) بالجمهورية اليمنية- .
الدرجة العلمية: درجة الدكتوراه .

المشرف : الأستاذ الدكتور / بن عكي محند آكلي.

الهدف المنشود من استطلاع الرأي: بناء مقياس لمعرفة أثر الصحافة الرياضية على الحالة النفسية لدى حكام كرة القدم.

ويأمل الباحث من سيادتكم التفضل بالمساعدة في استكمال خطوات وإجراءات بناء المقياس المنشود من حيث:

➤ مدى مناسبة البنود المقترحة للمقياس.

➤ إضافة بعض العبارات والبنود التي من شأنها إثراء المقياس .

➤ حذف أو تعديل بعض العبارات والبنود الغير مناسبة.

ويقصد بالحالة النفسية : تأثر الحكم بالضغوط النفسية التي تسببها الصحافة الرياضية من حيث رجال الصحافة

أو أسلوب التغطية الصحفية أو زمنها.

وسوف يستخدم الباحث أمام كل عبارة ميزان تقدير تحاسي عند تطبيق الاستمارة على عينة الدراسة كما هو

موضح بالجدول التالي:

الدرجات المحتسبة لخيارات المقياس

الخيارات	موافق	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق إطلاقاً
الدرجة	5	4	3	2	1

وتشمل القائمة المقترحة على ثلاثة محاور هي

المحور	اسم المحور المقترح	عدد عبارات المحور
المحور الأول	الصحفيين الراضين	20
المحور الثاني	أسلوب التغطية الصحفية	25
المحور الثالث	زمن التغطية الصحفية	25

م	المحور الأول: يقصد به الضغوط النفسية التي تظهر لدى الحكام نتيجة تأثرهم بالصحفيين الرياضيين	مدى مناسبة العبارة			مدى ارتباط العبارة بالمحور	
		مناسبة	غير مناسبة	أرى التعديل	مرتبطة	غير مرتبطة
1	اشعر بتحيز الصحفيين للأندية التي يشجعونها					
1						
2	تناولات بعض الصحفيين الرياضيين للأداء التحكيمي من وجهة نظرهم تشعر الحكام بعدم امتلاك الكفاءة الضرورية للقيام بالمهام التحكيمية وتقلل من مشاركتهم أثناء قيادة مباريات					
2						
3	ينتقدني الصحفيون أكثر مما يشنون علي					
3						
4	اشعر من إدارة المؤسسات الصحفية الرياضية بضعف التقدير للدور الذي يؤديه الحكام مما يولد لديهم الإحباط					

						4
					تعصب بعض الصحفيين الرياضيين من خلال كتاباتهم يؤدي إلى خلق حالة من الازدراء الاجتماعي تجاه الحكام	5
						5
					يشعروني بعض الصحفيين بعدم امتلاك الكفاءة التحكيمية	6
						6
					إمام الصحفيين بقانون كرة القدم يساعدني في نجاح مهمني داخل الملعب	7
						7
					اشعر بأن بعض الصحفيين ينتقدوني بدون وجه حق	8
						8
					حيادية الصحفي الرياضي تساعدني في اتخاذ قرارات مهمة في المباراة	9
						9
					يقيمني بعض الصحفيين على ضوء ما أقدمه في المباراة فقط	10
						10
					يزداد شعوري بالخوف كلما كثر الصحفيون المحللون للمباراة	11
						11
					النقد الموضوعي من بعض الصحفيين يعرفني بأخطائي	12
						12
					أجد صعوبة في التوفيق بين متطلبات التحكيم وما يريده الصحفيون	13
						13
					عدد الصحفيين الرياضيين المتخصصين في كرة القدم لا يتناسب و حجم النشاط	14
						14

15	يشعروني بعض الصحفيين أنه من الصعب أن أعود لمستواي الطبيعي				
15					
16	نقص الدورات التخصصية للصحفيين والمتعلقة بقانون كرة القدم يؤثر سلباً على مسيرة التحكيم				
16					
17	إشراك الصحفيين في الدورات التحكيمية تجعل نقدهم موضوعي				
17					
18	اعتقد بأن الضغوط التي تواجهني في حياتي هي بسبب إساءة الصحفيين لي				
18					
19	يصعب عليّ التحكم في انفعالاتي تجاه بعض الصحفيين الذين لا ينقلون بأمانة ما يحدث في الملعب				
19					
20	أواجه نقداً قاسياً من أسرتي بسبب ما يكتبه الصحفيون عني				
20					
م	المحور الثاني: يقصد به الضغوط النفسية التي تظهر لدى الحكام نتيجة تأثرهم أسلوب التغطية الصحفية				
	مدى ارتباط العبارة بالمحور	مدى مناسبة العبارة			
	مناسبة	غير مناسبة	أرى التعديل	مرتبطة	غير مرتبطة
21	بعض المواضيع الصحفية أسهمت بشكل فاعل في التعريف بالحكام				
21					
22	عندما لا أوفق في المباراة اخجل من لقاء الآخرين بسبب ما تكتبه الصحافة عني				
22					
23	يتضايق بعض الحكام عندما لا تشير الصحف أي				

					خبر حول المباراة التي يقومون بتحكيمها	
						23
					بعض الصحف الرياضية المتخصصة أسهمت بشكل فاعل في زيادة شهرة بعض الحكام	24
						24
					تظل العناوين البارزة وذات الخط العريض أكثر تأثيراً من بقية المواد الأخرى المنشورة في الصحف الرياضية	25
						25
					اشعر بالقلق كلما قرأت موضوعاً يتعلق بالمباراة التي أنا مكلف بإدارتها	26
						26
					الرسوم الكاريكاتورية الساخرة تسيء للحكم وتفقده الجراءة عند مواجهة اللاعبين والجماهير الرياضية	27
						27
					التحليل الصحفي المبني على الحقائق يسهم في رفع درجة تحمل المسؤولية	28
						28
					بعض الصحف والملاحق الرياضية تساهم بمنح الشهرة للحكام عبر اللقاءات التي تجريها معهم من وقت لآخر	29
						29
					العناوين المسيئة التي تصدر بعض الصحف الرياضية بعد المباراة لا تشجع الحكام على الاستمرار في ممارسة التحكيم	30
						30
					اغضب عندما لا ينشر الصحفيون الرياضيون أخباراً عن المباراة التي أديرها	31
						31
					أُغيب عن حضور التدريبات بسبب العبارات الجارحة التي صدرت عني في الصحافة الرياضية	32
						32
					لا اشعر بالانزعاج عندما تكون الكلمات التي	33

					يستخدمها الصحفي في النقد مهذبة	
						33
					يتم إظهار أخطاء الحكام في صدر الصفحة الأولى	34
						34
					يختل توازني عندما اقرأ عناوين بارزة تمسني	35
						35
					استقلالية الصحف والملاحق الرياضية يجعلها أكثر حيادية عن تلك التابعة للأندية	36
						36
					احتاج لفترات راحة طويلة بعد الإطلاع على الرسوم الكاريكاتورية ضدي	37
						37
					أثأثر بالمقال الصحفي أكثر من التحليل الذي يتناول المباراة	38
						38
					استحضر الصور المسيئة لي أثناء قيادتي للمباراة	39
						39
					عدم التنوع في التغطيات الصحفية يبعث في نفسي الملل	40
						40
					كلما كانت علاقتي جيدة بالصحيفة تكون أساليب تغطيتها محترمة	41
						41
					شهرة بعض الحكام تعطيهم حماية من انتقاد الصحافة لهم	42
						42
					أحس بأن اعتداءات الجماهير على الحكام يكون نتيجة لما يقرؤونه في الصحف عنهم	43
						43
					يشند انتقاد الصحافة الرياضية كلما كان الخطأ المرتكب ضد بعض الفرق الكبيرة	44
						44

45	بعض الصحف الرياضية لا تنتقد الحكم إذا كان من جنسية غير يمنية مهما كانت أخطائه				
45					
م	المحور الثالث: يقصد به الضغوط النفسية التي تظهر لدى الحكام نتيجة تأثرهم بزمن التغطية الصحفية	مدى مناسبة العبارة	مدى ارتباط العبارة بالمحور		
		مناسبة	غير مناسبة	أرى التعديل	مرتبطة
46	ينتظر بعض الحكام بفارغ الصبر ما سوف تكتبه الصحافة الرياضية عن أدائهم في المباراة بعد انتهائها مباشرة				
46					
47	اشعر بانخفاض لياقتي البدنية عندما يريني بعضهم خيراً منشور عن المباراة				
47					
48	يشعر بعض الحكام بانخفاض لياقتهم البدنية نتيجة التناولات الصحفية السلبية للمباراة قبل انطلاقها				
48					
49	أتلهف لمعرفة ما ستكتبه الصحافة في اليوم التالي للمباراة				
49					
50	بعض الحكام يكونون في أفضل حالاتهم النفسية عندما لا تصوب نحوهم سهام الصحافة الرياضية				
50					
51	في مسابقة الكأس تكون الصحافة الرياضية أكثر حدة من تغطياتها عن مسابقة الدوري				
51					
52	الحكم الأكثر شهرة هو اقل عرضة للتجريح ممن دونه شهرة من زملائه				

					52
				إطراء الصحافة على الحكم تجعل نظرة اللاعبين له حسنة أثناء المباراة	53
					53
				لا تعود حالة النبض إلى طبيعتها عندما أكثر من قراءة الأخبار المنشورة عن المباراة	54
					54
				اعتقد بأن ما أعانيه من اضطرابات في النوم يعود لتفكيري بما ستكتبه الصحافة عن أدائي	55
					55
				لا اقرأ شيئاً عن المباراة قبل إقامتها	56
					56
				اشعر بزيادة العبء داخل الملعب في مباريات الكأس أكثر من مباريات الدوري	57
					57
				أتأثر بالصحف الأسبوعية أكثر من تلك التي تصدر يوميا	58
					58
				الإخفاق في الاختبارات البدنية يعطي الصحافة انطبعا خاطئا عن قدرة الحكم على قيادة المباراة	59
					59
				الصحف الصادرة في التالي للمباراة يكون تأثيرها كبيرا على الحكام	60
					60
				أكون عصيبا مع اللاعبين الذين يذكرونني بما كتبه الصحافة قبل المباراة	61
					61
				اشعر بأن الجماهير تزيد من التهكم والسخرية أثناء سير المباراة بسبب ما كتب عني	62
					62
				شهرة بعض الحكام تعطيهم حماية من انتقاد الصحافة في فترات متقاربة	63
					63

					أكون عصيباً مع اللاعبين عندما أقرأ شيئاً عن المباراة قبل انطلاقها	64
					أشعر بأن الجماهير تريد الاعتداء علي أثناء سير المباراة بسبب ما كتب عني	65
						65
					علاقة بعض الحكام بأسرهم تسوء من جراء ما يكتب ضدهم وينعكس عليهم سلباً في محيطهم الاجتماعي	66
						66
					بعض الحكام يكونون في أفضل حالاتهم النفسية عندما لا تصوب نحوهم سهام الصحافة الرياضية	67
						67
					بعض الحكام عند قراءتهم للمقالات الخاصة بالمباراة التي يقودونها يحسون برغبة شديدة في التبول	68
						68
					يشعر بعض الحكام بانخفاض لياقتهم البدنية نتيجة التناولات الصحفية السلبية للمباراة قبل انطلاقها	69
						69
					أشعر بالتوتر كلما وجدت صحفياً داخل غرفة التحكيم	70
						70

محاور وعبارات أخرى ترون سيادتكم إضافتها

	-1
	-2
	-3
	-4
	-5
	-7
	-8
	-9
	-10

معلومات مهمة عن الخبير

..... الاسم:

..... الدرجة العلمية:

..... التخصص:

..... الوظيفة:

مع جزيل الشكر التقدير لتعاونكم معنا لما فيه مصلحة البحث العلمي...

الطالب الباحث

محمد حسين أحمد النظاري

استمارة استبيان

عزيزي الحكم:

المحترم

بين يديك (استبيان) لأطروحة الدكتوراه الموسومة ((أثر الصحافة الرياضية على الحالة النفسية لدى حكام كرة القدم - دراسة على حكام النخبة (دوليين-أولى) بالجمهورية اليمنية -)).
يرجى التفضل بقراءته جيداً والإجابة عن جميع فقرات الاستبيان بوضع إشارة (√) في الحقل المخصص لها.. علماً أنه لا توجد إجابة صحيحة و أخرى خاطئة، وأية استجابة تختارها تعتبر صحيحة لأنها تعبر عن رأيك، وشعورك الحقيقي، كما نرجو منكم ملئ بياناتكم المطلوبة بدقة لما فيه مصلحة البحث العلمي.
نشكر لكم تعاونكم الهادف والبناء، ونحيطكم علماً أن جمع الإجابات ستبقى سرية .
ملاحظة هامة (لا داعي لذكر الاسم) .

ولكم جزيل الشكر والتقدير...

الباحث

محمد حسين النظاري

معلومات مهمة عن الحكم

السن:

☐ (35 - 25) سنة ☐ (45 - 35) سنة ☐ (45 سنة فأكثر)

العمر التحكيمي (الخبرة):

☐ (10 - 05) سنة ☐ (15 - 10) سنة ☐ (15 سنة فأكثر)

الدرجة التحكيمية :

☐ (حكم دولي) ☐ (حكم وطني)

التخصص الأكثر تعيينا :

☐ (حكم ساحة) ☐ (حكم مساعد)

المؤهل الدراسي :

☐ (جامعي) ☐ (المعهد) ☐ (ثانوي) ☐ (إعدادي)

م	الفقرة	مفهومه	غير مفهومه	الملاحظات
1	اشعر بتحيز الصحفيين للأندية التي يشجعونها			
2	ينتقدي الصحفيون أكثر مما يشنون علي			
3	يشعري بعض الصحفيين بعدم امتلاكي الكفاءة التحكيمية			
4	إلمام الصحفيين بقانون كرة القدم يساعدني في نجاح مهمتي داخل الملعب			
5	اشعر بأن بعض الصحفيين ينتقدوني بدون وجه حق			
6	حيادية الصحفي الرياضي تساعدني في اتخاذ قرارات مهمة في المباراة			
7	يقيمني بعض الصحفيين على ضوء ما أقدمه في المباراة فقط			
8	يزداد شعوري بالخوف كلما كثر الصحفيون المحللون للمباراة			
9	النقد الموضوعي من بعض الصحفيين تعرفني بأخطائي			
10	أجد صعوبة في التوفيق بين متطلبات التحكيم وما يريده الصحفيون			
11	عدد الصحفيين الرياضيين المتخصصين في كرة القدم لا يتناسب و حجم النشاط			
12	من الصعب أن أعود لمستواي الطبيعي			
13	نقص الدورات التخصصية للصحفيين والمتعلقة بقانون كرة القدم يؤثر سلبا على مسيرة التحكيم			
14	إشراك الصحفيين في الدورات التحكيمية تجعل نقدهم موضوعي			
15	اعتقد بأن الضغوط التي تواجهني في حياتي هي بسبب إساءة الصحفيين لي			
16	يصعب عليّ التحكم في انفعالاتي تجاه بعض الصحفيين الذين لا ينقلون بأمانة ما يحدث في الملعب			
17	أواجه نقداً قاسياً من أسرتي بسبب ما يكتبه الصحفيون عني			
18	عندما لا أوفق في المباراة اخجل من لقاء الآخرين بسبب ما			

			تكتبه الصحافة عني
19			بعض الصحف الرياضية المتخصصة أسهمت بشكل فاعل في زيادة شهرة بعض الحكام
20			اشعر بالقلق كلما قرأت موضوعا يتعلق بالمباراة التي أنا مكلف بإدارتها
21			التحليل الصحفي المبني على الحقائق يسهم في رفع درجة تحمل المسؤولية
22			العناوين المسيئة التي تصدر بعض الصحف الرياضية بعد المباراة لا تشجع الحكام على الاستمرار في ممارسة التحكيم
23			اغضب عندما لا ينشر الصحفيون الرياضيون أخبارا عن المباراة التي أديرها
24			أغيب عن حضور التدريبات بسبب العبارات الجارحة التي صدرت عني في الصحافة الرياضية
25			لا اشعر بالانزعاج عندما تكون الكلمات التي يستخدمها الصحفي في النقد مهذبة
26			يتم إظهار أخطاء الحكام في صدر الصفحة الأولى
27			يختل توازني عندما أقرأ عناوين بارزة تمسني
28			استقلالية الصحف والملاحق الرياضية يجعلها أكثر حيادية عن تلك التابعة للأندية
29			احتاج لفترات راحة طويلة بعد الإطلاع على الرسوم الكاريكاتورية ضدي
30			أ تأثر بالمقال الصحفي أكثر من التحليل الذي يتناول المباراة
31			استحضر الصور المسيئة لي أثناء قيادتي للمباراة
32			عدم التنوع في التغطيات الصحفية يبعث في نفسي الملل
33			كلما كانت علاقتي جيدة بالصحيفة تكون أساليب تغطيتها محترمة
34			شهرة بعض الحكام تعطيهم حماية من انتقاد الصحافة في فترات متقاربة
35			أحس بأن اعتداءات الجماهير على الحكام يكون نتيجة لما

			يقرؤونه في الصحف عنهم	
36			يشهد انتقاد الصحافة الرياضية كلما كان الخطأ المرتكب ضد بعض الفرق الكبيرة	
37			بعض الصحف الرياضية لا تنتقد الحكم إذا كان من جنسية غير يمنية مهما كانت أخطائه	
38			أحب معرفة ما ستكتبه الصحافة في اليوم التالي للمباراة	
39			اشعر بانخفاض لياقتي البدنية عندما يريني بعضهم خبر منشور عن المباراة	
40			إطراء الصحافة على الحكم تجعل نظرة اللاعبين له حسنة أثناء المباراة	
41			لا تعود حالة النبض إلى طبيعتها عندما أكثر من قراءة الأخبار المنشورة عن المباراة	
42			اعتقد بأن ما أعانيه من اضطرابات في النوم يعود لتفكيري بما ستكتبه الصحافة عن أدائي	
43			لا اقرأ شيئاً عن المباراة قبل إقامتها	
44			اشعر بزيادة العبء داخل الملعب في مباريات الكأس أكثر من مباريات الدوري	
45			أ تأثر بالصحف الأسبوعية أكثر من تلك التي تصدر يوميا	
46			اشعر بالتوتر كلما وجدت صحفيا داخل غرفة التحكيم	
47			الإخفاق في الاختبارات البدنية يعطي الصحافة انطباعا خاطئا عن قدرة الحكم على قيادة المباراة	
48			الصحف الصادرة في التالي للمباراة يكون تأثيرها كبيرا على الحكام	
49			أكون عصبيا مع اللاعبين الذين يذكرونني بما كتبه الصحافة قبل المباراة	
50			اشعر بأن الجماهير تزيد من التهكم والسخرية أثناء سير المباراة بسبب ما كتب عني	

ملحق رقم (3)

جامعة الجزائر 3
معهد التربية البدنية والرياضية

استمارة استبيان

المحترم

عزيزي الحكم:

تحية طيبة وبعد...

بين يديك (استبيان) لأطروحة الدكتوراه الموسومة ((أثر الصحافة الرياضية على الحالة النفسية لدى حكام كرة القدم - دراسة على حكام النخبة بالجمهورية اليمنية-)).

يرجى التفضل بقراءته جيداً والإجابة عن جميع فقرات الاستبيان بوضع إشارة (√) في الحقل المخصص لها.. فلا توجد إجابة صحيحة و أخرى خاطئة، وأية استجابة تختارها تعتبر صحيحة لأنها تعبر عن رأيك، وشعورك الحقيقي ، كما نرجو منكم ملئ بياناتكم المطلوبة بدقة لما فيه مصلحة البحث العلمي.

نشكر لكم تعاونكم الهادف والبناء، ونحيطكم علماً أن جمع الإجابات ستبقى سرية . ملاحظة هامة (لا داعي لذكر

الاسم) .

ولكم جزيل الشكر والتقدير...

الباحث

محمد حسين النظاري

معلومات مهمة عن الحكم

السن:

سنة (35 - 25) سنة (45 - 35) سنة (45 فأكثر)

العمر التحكيمي (الخبرة):

سنة (10 - 05) سنة (15 - 10) سنة (15 فأكثر)

الدرجة التحكيمية :

(حكم دولي) (حكم وطني)

التخصص الأكثر تعيينا :

(حكم ساحة) (حكم مساعد)

المؤهل الدراسي :

(جامعي) (المعهد) (ثانوي) (إعدادي)

م	الفقرة	موافق تماماً	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق إطلاقاً
1	اشعر بتحيز الصحفيين للأندية التي يشجعونها					
2	ينتقدني الصحفيون أكثر مما يشنون علي					
3	يشعروني بعض الصحفيين بعدم امتلاكي الكفاءة التحكيمية					
4	إلمام الصحفيين بقانون كرة القدم يساعدني في نجاح مهمتي داخل الملعب					
5	اشعر بأن بعض الصحفيين ينتقدوني بدون وجه حق					
6	حيادية الصحفي الرياضي تساعدني في اتخاذ قرارات مهمة في المباراة					
7	يقيموني بعض الصحفيين على ضوء ما أقدمه في المباراة فقط					
8	يزداد شعوري بالخوف كلما كثر الصحفيون المحللون للمباراة					
9	النقد الموضوعي من بعض الصحفيين تعرفني بأخطائي					
10	أجد صعوبة في التوفيق بين متطلبات التحكيم وما يريده الصحفيون					
11	عدد الصحفيين الرياضيين المتخصصين في كرة القدم لا يتناسب و حجم النشاط					
12	من الصعب أن أعود لمستواي الطبيعي					
13	نقص الدورات التخصصية للصحفيين والمتعلقة بقانون كرة القدم يؤثر سلبا على مسيرة التحكيم					
14	إشراك الصحفيين في الدورات التحكيمية تجعل نقدهم موضوعي					
15	اعتقد بأن الضغوط التي تواجهني في حياتي هي بسبب إساءة الصحفيين لي					

ت	الفقرة	موافق تماماً	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق إطلاقاً
16	يصعب عليّ التحكم في انفعالاتي تجاه بعض الصحفيين الذين لا ينقلون بأمانة ما يحدث في الملعب					
17	أواجه نقداً قاسياً من أسرتي بسبب ما يكتبه الصحفيون عني					
18	عندما لا أوفق في المباراة اخجل من لقاء الآخرين بسبب ما تكتبه الصحافة عني					
19	بعض الصحف الرياضية المتخصصة أسهمت بشكل فاعل في زيادة شهرة بعض الحكام					
20	اشعر بالقلق كلما قرأت موضوعاً يتعلق بالمباراة التي أنا مكلف بإدارتها					
21	التحليل الصحفي المبني على الحقائق يسهم في رفع درجة تحمل المسؤولية					
22	العناوين المسيئة التي تصدر بعض الصحف الرياضية بعد المباراة لا تشجع الحكام على الاستمرار في ممارسة التحكيم					
23	اغضب عندما لا ينشر الصحفيون الرياضيون أخباراً عن المباراة التي أديرها					
24	أتغيب عن حضور التدريبات بسبب العبارات الجارحة التي صدرت عني في الصحافة الرياضية					
25	لا اشعر بالانزعاج عندما تكون الكلمات التي يستخدمها الصحفي في النقد مهذبة					
26	يتم إظهار أخطاء الحكام في صدر الصفحة الأولى					
27	يختل توازني عندما أقرأ عناوين بارزة تمسني					
28	استقلالية الصحف والملاحق الرياضية يجعلها أكثر حيادية عن تلك التابعة للأندية					
29	احتاج لفترات راحة طويلة بعد الإطلاع على الرسوم					

م	الفقرة	موافق تماماً	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير إطلاقاً
30	أثأثر بالمقال الصحفي أكثر من التحليل الذي يتناول المباراة					
31	استحضر الصور المسيئة لي أثناء قيادتي للمباراة					
32	عدم التنويع في التغطيات الصحفية يبعث في نفسي الملل					
33	كلما كانت علاقتي جيدة بالصحيفة تكون أساليب تغطيتها محترمة					
34	شهرة بعض الحكام تعطيهم حماية من انتقاد الصحافة في فترات متقاربة					
35	أحس بأن اعتداءات الجماهير على الحكام يكون نتيجة لما يقرؤونه في الصحف عنهم					
36	يشدد انتقاد الصحافة الرياضية كلما كان الخطأ المرتكب ضد بعض الفرق الكبيرة					
37	بعض الصحف الرياضية لا تنتقد الحكم إذا كان من جنسية غير يمنية مهما كانت أخطائه					
38	أحب معرفة ما ستكتبه الصحافة في اليوم التالي للمباراة					
39	اشعر بانخفاض لياقتي البدنية عندما يريني بعضهم خبر منشور عن المباراة					
40	إطراء الصحافة على الحكم تجعل نظرة اللاعبين له حسنة أثناء المباراة					
41	لا تعود حالة النبض إلى طبيعتها عندما أكثر من قراءة الأخبار المنشورة عن المباراة					
42	اعتقد بأن ما أعانيه من اضطرابات في النوم يعود لتفكيري بما ستكتبه الصحافة عن أدائي					
43	لا أقرأ شيئاً عن المباراة قبل إقامتها					

					44	اشعر بزيادة العبء داخل الملعب في مباريات الكأس أكثر من مباريات الدوري
					45	أُتأثر بالصحف الأسبوعية أكثر من تلك التي تصدر يوميا
					46	اشعر بالتوتر كلما وجدت صحفيا داخل غرفة التحكيم
					47	الإخفاق في الاختبارات البدنية يعطي الصحافة انطبعا خاطئا عن قدرة الحكم على قيادة المباراة
					48	الصحف الصادرة في التالي للمباراة يكون تأثيرها كبيرا على الحكام
					49	أكون عصبيا مع اللاعبين الذين يذكرونني بما كتبه الصحافة قبل المباراة
					50	اشعر بأن الجماهير تزيد من التهكم والسخرية أثناء سير المباراة بسبب ما كتب عني

ملحق (4)

أسماء الخبراء الذين استعان بهم الباحث لتقويم فقرات المقياس

م	اللقب العلمي	اسم الخبير	عنوان الخبير
1	أ. د	صلاح عطية كاظم	كلية التربية الرياضية / جامعة الحديدة
2	أ. د	احمد علي حسن	كلية التربية الرياضية / جامعة الحديدة
3	أ. د	عبد فرحان الحميري	كلية الآداب/قسم علم النفس جامعة ذمار
4	أ. مش.د	علي عبد الله الهناودة	كلية التربية/جامعة الحديدة - النحو والصرف
5	أ. مش.د	عامر رشيد ماطر	كلية التربية والعلوم/ جامعة البيضاء - قياس واختبارات نفسية
6	أ. د	عمر عبد الله صالح	قسم الإذاعة والتلفزيون/ جامعة الحديدة
7	أ. مش.د	مسلم بدران المياح	كلية التربية الرياضية/ جامعة الحديدة
8	أ. مش.د	حسين علي العرسان	كلية التربية الرياضية/ جامعة الحديدة
9	أ. مس.د	خالد علي البرعي	كلية التربية الرياضية/ جامعة الحديدة
10	أ. مس.د	إسماعيل الحيلة	كلية التربية الرياضية/ جامعة الحديدة
11	أ. مس.د	يحيى صالح الدحامي	كلية التربية الرياضية/ جامعة صنعاء/ سكرتارية لجنة الحكام بالاتحاد العربي - حكم دولي (سابق)
12	أ. مع	العلي فاروق	جامعة سطيف / أستاذ إحصاء
13	أ.	عبد الله سالم إبراهيم	رئيس لجنة الحكام العليا في اليمن - حكم دولي ساحة (سابق)
14	أ.	ناجي احمد حسن	محاضر للحكام بالاتحاد أسيوي حكم دولي مساعد (سابق)
15	أ.	محمد صبري باذيب	رئيس تحرير صحيفة أخبار الرياضة

ملحق رقم (5)

الأسماء التحكيمية اليمنية التي تعاقبت على التحكيم اليمني خارجياً

م	الحكام الدوليون المتقاعدون	م	الحكام الدوليون الحاليون
-1	محمد الفردي	-1	مختار صالح
-2	محمد المقبل	-2	خلف اللبني
-3	سعد خميس	-3	احمد قايد
-4	عبد العزيز فارح	-4	حسين شقران
-5	محمد التويجي*	-5	علي جوف
-6	زين صالح	-6	احمد الشريف
-7	محمد سنهوب	-7	علي القدسي*
-8	عبد الله سالم	-8	حمود المقفزي
-9	عبد السلام ناجي	-9	نادر شخص
10	عبد الواحد الحميسي*	10	أنيس سالم
-11	عبد الله الرحومي	-11	فؤاد السيد
-12	حسن قُرمه	-12	إبراهيم الغرياني
-13	صالح جوبان	-13	احمد الوحيشي
-14	يحيى الدحامي		

والأسماء التحكيمية اليمنية التي تعاقبت على التحكيم اليمني خارجياً كثيرة منهم إلا أنها لم تُدر أي مسابقة مهمة باستثناء طاقم التحكيم المتواجد حالياً في النخبة الآسيوية* .

* انتقل يرحمه الله للرفيق الأعلى (2011)

* انتقل يرحمه الله للرفيق الأعلى بعد تطبيق الدراسة عليه (2011).

* انتقل يرحمه الله للرفيق الأعلى (2011) وهو أول واصغر حكم في شمال اليمن ينال الشارة الدولية عام 1987.

* بقيادة مختار صالح، ومساعدة احمد قائد وحسين شقران، والحكم الرابع بخلف اللبني الذي تم استبداله في العام (2011) بعلي جوف.